

من نوادر المخطوطات

التَّعْلِيقَةُ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي

جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الثالث

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م



هَذَا بابُ مَايَنْصَرِفُ ومَالا يَنْصَرِفُ[1]

هذا بابُ أَفْعَل إذا كان اسمًا:[2]

قال: ولو جاء فِي الكلام شيء نحو: أَكْلُلِ، وأَيْقَق فسميْتَ به رجلاً صرفته[3].

قال أبوعلي: الدليل على أن الهمزة فيما يجيء على مثال (أَكْلل) أصلية غير زائدة، وإن كانت الهمزة أوّلاً وبَعْدَها ثلاثة أحرف إظهارك حرفي التضعيف ولو كانت الهمزة زائدة كزيادتها في (أَحْمَر) لأدغمت المثلين وحركت الحرف الساكن وألقيت عليه المدغم، فقلت: أكلٌ، وأَيَّق، كما تقول: أنَّك وَأَجَلٌ وأصمٌ، فإذا بيَّنْتَ[4] الحرفين المثلين تبيّن أن الهمزة فاء، وأن اللام الآخرة زائدة للإلحاق بجعفر، يدلك على ذلك إظهار الحرفين المثلين، والحرفان المثلان إذا كانا للإلحاق لم يُدغما، ولو سميت رجلاً بمثل، (يَزْدَد) لصرفته أيضًا، ولم يحكم بزيادة الياء كما [٩٦/أ] لم يُحكم في

(١) الكتاب ٢/٢.

(٢) الكتاب ٢/٢.

(٣) الكتاب ٣/٢، قال أبوسعيد: «يعني أن ماكان على (أَفْعَل) مما عين الفعل ولامه من جنس واحد، تدغم عينُه في لامِه كقولنا: أسَرُّ، وأبَلُّ، وأكَسُّ، وأظلُّ البعيرُ، وما أشبه ذلك مما لايحصى، وإذا جاءا على (فَعْلَلٍ) وكان اللامان من جنس واحد، لم يُدغم أحدهما في الآخر، كقولنا: قَرْدَدٌ، ومَهْدَدٌ، وجَلْبَبٌ، وما أشبه ذلك، فلذلك حُمل: أَكْلَلٌ، وأَيْقَقٌ، لو جاء وسمي به رجلٌ صرف وحمل على فَعْلَلٍ». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٧٩.

(٤) في المخطوطة: (بَيَّنْتَ)، والمراد هو التبيين (فك الإدغام).

مثل (أكْلَلٍ) بزيادة الهمزة، لأن الياء لو كانت زائدة لأدغمت المثلين كما يدغم (يشُمّ)، فكذلك لو سميت رجلاً بيأجج لصرفته لأن الياء أصلية غير زائدة كالتي في (يَرْمَع)[1]، الدليل على ذلك ظهور المثلين. فإن قلت: فقد جاء (ألْبَبُ) مبيَّنًا غير مدغم وهو من اللّبِّ، قولك شاذ لاينبغي أن يقاس عليه بألجج ونحو أكْلل وأيْقق، لكن ينبغي أن يُحمل على الأكثر الشائع دون القليل النادرة[2].

قال سيبويه: وأمَّا أوّلُ فهو أفْعَلُ، يَدُلُّكَ عَلى ذَلِكَ: هو أوّلُ منْكَ، ومَرَرْتُ بأوّلَ منْكَ، والأوْلى[3].

---

(١) من موانع الصرف مجيء الاسم على وزن الفعل، وذلك بأن يكون في أوله زائد من الزوائد الأربع التي تكون في أول الأفعال المضارعة، ويكون بها الاسم على وزن فعْلٍ من الأفعال المضارعة أو فعل الأمر، وأن يشاركه في ذلك البناء الاسم، أو يكون لفظه لفظًا لايقع في شيء من الأسماء. فأما ماكان في أوله زايدة الفعل المضارع فنحو: أحمر، وأخضر، وأسود، وأفكل، وأنْمَل، وأيْدَع، وأربَعَ، وأكْلب، ويَرْمَع، ويَعْمَر، وتَغْلِب، ويزيد، ويشكر، وترتُب، وتَنْضُب، ونَرْجِس، فهذه الأسماء فيها مالا يُستعمل فعلاً، كنحو: أفْكَلَ، وأحْمَرَ، وأخْضَرَ، وجميع هذه الأبنية تقع في الأسماء غير الأعلام.

وأما مايكون لفظه غير موجود في الأسماء إلا أن يسمى به فيكون علَمًا فهو مثل: (فَعَّلَ، وفُعِّلَ) وما أشبه ذلك، كقولك: كَسَّر، وضَرَّب، وكسِّرَ، وضُرِّبَ... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٧٧.

وانظر مزيداً من التفصيل في هذا الموضوع في المقتضب ٣/٣٠٩- ٣١٠، الأصول ٢/٨٠- ٨٣.

(٢) هكذا في المخطوطة بالتأنيث، وله وجه من الجواز، وقد سوّى سيبويه بين (أيْقَق) وبين (أكْلل)، ولم يجعله (فَيْعَل)، لأن الأغلب فيما يلحق أن يكون بالتضعيف. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٣، وفيه: ... يدلك على ذلك قوله: هو أوّلُ منهُ، ومررتُ بأولَ من. أما =

قال أبو علي: أوّلُ: أفْعَلُ الهمزة زائدة، والفاء والعين مثلان كأنه أوْوَلُ، فأدغم الحرف الأول الساكن في الثاني، ومما جاء فيه الفاء والعين من موضع واحد قولهم: دَدَنٌ[1]، وكَوكَبٌ، الفاء والعين من موضع فيهما مثلان كما أنهما في (أوّل) كذلك، والدليل على أن الهمزة زائدة فيه حتى يقوم دليل على أنه أصل، ودليل آخر أيضًا على أنه (أفْعَل) وهو قولهم: الأولى[2]، وهذا كقولك أحْسَنُ منْكَ والحُسْنى، فالهمزة في (أوّل) زائدة لأنها همزة (أفْعَل) فأما الهمزة التي في (أولى) فمنقلبة عن حرف أصلي وهو الفاء، وهو واو أصله (وُوْلى)[3]، إلا أنه اجتمع في أول الكلمة واوان، والواوان إذا اجتمعا في أول كلمة فاجتماعهما على ضربين:

أحدهما: الواو الثانية فيه لازمة ثابتة، والواو الثانية فيه مرة غير لازمة، فتقلب مرة ألفًا، ومرة واوًا، فإذا كانت الواوان من الضرب الأول وجب إبدال الأولى منهما، كقولك في تصغير وَاصِلٍ، ووَاقِدٍ وتكسيرهما: أوَاصِل وأُوَيْصِل، وأوَاقِد، وأُوَيْقِد، فالواو الأولى تنقلب همزة لا محالة.

والضرب الثاني: وهو الذي الواو الثانية فيه مدة غير لازمة وهو

= قوله: (والأولى) ساقطة من طبعة بولاق، وقد أثبتها السيرافي في شرحه، كما أثبتها المرحوم عبدالسلام هارون في طبعته للكتاب، انظر جـ٣/١٩٥.

(١) الددن: هو اللهو واللعب، انظر تهذيب اللغة ١٤/٦٩ (دن).

(٢) الأوّل والأولى: كقولك: الأحسَنُ والحُسنَى، والأفْضَلُ والفُضلَى، والأجَلُّ والجُلَّى، وليس مثل ذلك خَيْرٌ منْك وشَرٌّ منك، وإن كان الأصل فيهما: أخْيَرُ منك، وأشَرُّ منك، وإنما حذفت الهمزة منهما لكثرتهما في الكلام. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٠.

(٣) الواو الأولى فاء الفعل، والثانية عين الفعل مضاعفة. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٦.

نحـو : نُرعَلَ ، من الوعـد ، تقـول : وُوْعَد ، و(وُوْزَن) و «وُوْرِي عَنْهُمَا مِنْ سَوْءآتِهِما»(١)، فهذا الضرب لايلزم فـيـه إبدال الأولى همزة من حيث الواو الأولى في الضرب الأول، لأن الواو هنا لازمة، ألا ترى أنك لو بنيت الفعل للفاعل لقلبت الواو ألفًا فقلت: واعَدَ ووازَنَ، فهذا الضرب لاتلزم فيـه الواو الثـانيـة لزومـهـا فـي الضـرب الأول، فـلا يلزم إبدال الأولى همـزة من حـيث يجب إبدالهـــا همــزة هناك، لكن من قـــال: في: وُجُوهٍ أُجُوهٍ، وفـي وُقِّتَتْ أُقِّتَتْ، قال في وُوْعِدَ: أُوْعِدَ، فقلب الواو التي هي فـاء همزة من حيث تقلب الواو المضمومـة همزة لا من حيث اجتمع واوان، لو كـان كذلك لم يجز غـيـر الإبدال، كما لايجوز في تصغير (واصِل) وتكسيره غيره.

وقــولنـا: الأولى هو من الضــرب الأول، وهـو الذي يجـتــمـع في أوله واوان لازمتـان، ومـتى اجـتـمـعـتـا ولزمـتـا، وجب إبدال [٩٦/ب] الأولـى همزة. فالثانيـة في الأولى لازمة غـيـر منقلبة ألفًا كمـا تنقلب الثـانيـة في وُوعِدَ ألفًا، فـكذلك لزم إبدال الواو المبـدلـة التي هي فـاء من الأولى همـزةً، كـمـــا لزم إبدال الواو الأولى مـن أُوَيْصِل(٢) أَواصِل همـزة للزوم الثـانيـة وامتناعـهـا مـن الانقـلاب ألفًا في أولى، وفـي أُوَيْصِل ونحـوه، وهذا مـذهب جميع من تقدم من العلماء في أوَّل وأولي(٣).

---

(١) سورة الأعراف، الآية / ١٩.

(٢) في المخطوطة: «أويصـــال» انظر المســائل المشـكلة/٨٦، فـهـذه المسـألة هناك بقليـل من التصرف.

(٣) الذي عليـه علمـاء اللغة: أن الهـمزة إذا كانت أولاً وكـان الشيء الذي هي فـيـه عـدده أربعـة أحرف بها فصاعداً، فهي زائدة إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها من نفس الحرف. فلو =

وزعم بعض منتحلي العربية[1]: أن الأوَّلَ مأخوذ من آل يَؤُول أولاً إذا رجع، وهذا التقدير لايجيزه التصريف، ولو كان كما قال لقيل: أوَّلُ في أفْعل، ولم يُقَلْ: أوَّل، وإنما كان يلزم أن يقال: أوَّل، لأن الهمزة التي في أوَّلٍ، فإذا بني منه أفْعَل، وجب أن يزاد على (أوَّل) همزة أفعل، فتجتمع همزتان، الزائدة التي في (أفْعَل)، والتي هي فاء، فيصير (أأوَّل) مثل (أعْوَل)، وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة، وجب إبدال الثانية منهما بحسب الحرف الذي منه الحركة التي في الأولى، فكان يجب إبدال الهمزة الثانية في (أأوَّل)، كما يجب[2] ألفًا، كما وجب إبدال الهمزة الثانية من (آدَم)[3] و(آذَر) وما أشبهه ألفًا، ووجب حركة الواو التي هي عين في (أوَّل) بالفتح لأنه على بناء (أفْعَل)، وليس اللفظ بأوَّل كما ذكر من قال إنه مأخوذ من أولٍ، إنما هو أوَّل ليس بآوَل، ولعل القائل استهواه قولهم: أوْلي، فظن أن هذه الهمزة ليست بمنقلبة، وأنها أصل، لأنه

= كانت الكلمة من ثلاثة حروف بما في ذلك الهمزة في أولها فلا يشك في أن الهمزة من الأصول. وعندما تجتمع الهمزة مع أحد حروف الزيادة الأخرى في كلمة كالياء مثلاً، كان حمل الهمزة علي الزيادة أولى من حمل الياء عليها، وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية... انظر المنصف ١/ ١٠٠. انظر هذه المسألة في المسائل المشكلة /٨٦.

(١) عندما عرض الفارسي لهذه المسألة في المسائل البغداديات/٨٧- ٨٩، قال: «... ونذكر قول بعض أهل النحو فيه، ونبين سهوه». وبعد قليل من الاستقصاء قال: «وزعم بعض الناس أن (أوَّل) مأخوذ من آلَ يَؤُولُ أولاً، إذا رجع...». وهو بذلك يشير إلى ماحكاه ثعلب عن الفراء في هذا الحرف. انظر المنصف ٢/ ٢٠٢.

(٢) قوله: (كما يجب) زائدة هنا، لتضمن اللفظ السابق معناها.

(٣) في المخطوطة: (أأدم).

لو كان مأخوذاً من أولّ لكان اللفظ بالفُعْلى كاللفظ بها إذا كانت الفاء والعين مثلين. وإذا كان التقدير بالهمزتين مختلفًا، لأنه في تقدير ما همزتُه منقلبة عن واو وهي فاء، اجتمع معها واو أخرى لازمة، وإذا كان من (أولّ) فالهمزة عين مبدلة، وقد بيّنا أن اشتقاقه من أولٍ غير جائز[1].

قال: وإذا سميت رجلاً بألبَب فهو غير مصروف والمعنى عليه لأنه من اللّبِّ[2].

قال أبوعلي: ليس (ألْبَب) وإنْ ظهر فيه التضعيف بمنصرفٍ اسمُ رجلٍ كما ينصرف يأجَجُ وأيْقَقُ اسمين لرجل، لأن التضعيف هنا وإن ظهر فمعلوم بالاشتقاق أن الهمزة زائدة، لأنه مأخوذ من اللُّبِّ، وإنما ظهور هذا التضعيف شاذ، ووزنه أفْعَل، ولولا العلم بزيادته من جهة الاشتقاق لصرفته اسم رجل، وليس بناؤه على الأكثر الشائع[3].

---

(١) انظر المسائل المشكلة /٨٩- ٩٠، وقد ذكر هذه المسألة بتصرف يسير.

(٢) هذا النص غير مذكور في الكتاب في هذا الباب، ولعله سقط منه، لأن السيرافي أثبته كما جاء عند أبي علي، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٨٠، كذلك أثبته الرماني ضمن سؤالاته والجواب عنها، انظر شرح الرماني، جـ٤، ٢٢٦. لكن سيبويه ذكر مؤدى الموضوع في باب آخر قائلاً: «وإذا سميت رجلاً بألْبَبَ من قولك: (قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبَبِ).

تركته على حاله، لأن هذا الاسم جاء على الأصل...» الكتاب ٦١/٢.

قال أبو سعيد: الهمزة زائدة وترك الإدغام شاذ (يعني في ألْبُبه) ثم قال: «ومن الناس من يقول: ألْبِبِه، يجعله جمع لُبٍّ، كذا حكاه الفراء، وأصحابنا حكوا: ألْبِبِه بمعنى أعقله». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٨٠ - ٨١.

(٣) قال الرماني: وألْبَب إذا سمي به لم ينصرف في المعرفة، لأنه (أفْعَل) ودليله قولهم: (قد علمت ذَاكَ بناتُ ألبُبه) يريدون: لبُّه، وهو شاذ، لأن قياس مثله الإدغام، ولكن ==

قال: ومما يُترك صرفه لأنه يُشبه الفعْلَ، ولايجعل الحَرْفُ[1] الأول منه زائداً، إلا بثَبْتٍ: تَنْضُبٌ. قال: لأنه ليس في وزن الكلام فَعْلُلٌ[2].

قال أبوعلي: ليس في أصول أبنية[3] الرباعي بناء على فَعْلُل حروفه كلها أصول[4].

قال: ومن ذلك أيضًا تَرْتُب وتُرْتَب، ويقال: تُرْتُب[5].

قال أبوعلي: لولا ماجاء من [٩٧/أ] تَرتُب وتُرتَب لحكمنا بأن التاء من (تُرْتُب) أصلية [وكان هناك][6] دليل من الاشتقاق يدل على زيادتها، لأن ما أوله التاء من الرباعي، وكان على وزن يكون عليه الرباعي الذي لاحرف زائداً فيه، حكم أن التاء أصل حتى يقوم دليل من

= إذا سميت به تركته على حاله، لأنك نقلته من اسم إلى اسم...»، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٢٢٦.

(١) في المخطوطة: (الطرف)، والصواب من الكتاب ٣/٢، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨١.

(٢) قوله: لأنه في الكلام فعلل ساقطة من الكتاب، وقد أثبتها السيرافي ولعل ذلك سهوٌ من حيث قال سيبويه قبل هذه العبارة الساقطة من المطبوع: لأنه ليس في الكلام شيء... انظر الكتاب ٣/٢، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨١.

(٣) في المخطوطة: (الأبنية) معرّفة.

(٤) هذا ما أومأ إليه سيبويه بأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زيادة يكون على وزن فَعْلُل إلا بثبت نحو: تَنْضُب.

والتَّنْضُب: شجر ينبت بالحجاز، وليس بنجد منه شيء، وهو ينبت على هيئة السَّرْح، وعيدانه بيضٌ ضخمة، وهو محتظر، وورقه متقبض، ولاتراه إلا كأنه يابس مغبّر وإن كان نابتًا. انظر لسان العرب ٧٦٣/١ (نضب).

(٥) انظر الكتاب ٣/٢.

(٦) مابين المعقوفتين بياض في المخطوطة، وقدرته باللفظ الوارد بينهما.

الاشتقاق أو مايقوم مقامه، فلو لا ماجاء من تَرْتُب، وتُرتَب لحكم في تاء تُرتُب بأنه أصل إلى أن يقوم دليل زيادة، لكن لما جاء تَرتُب علم أن التاء من (تُرتب) وإن كانت على وزن الأصول زائد، لأن التاء من تُرتُب هي التي في تَرْتُب، وقد ثبت زيادتها في تَرتُب، فثبتت زيادتها في تُرتُب لأنها تلك، فلو لم يعلم أنّ اشتقاقه من الشيء الراتب[1] لقلت: تَرتُب، وتُرتَب لأن التاء من تَرْتُب زائدة، كما قام الدليل من قولهم: تُتْفَل على أن التاء من تُتْفُل زائدة، لأن التاء من تُتْفُل وإن كان قد جاء في الرباعي الأصلي مثله نحو بُرْثُن، وتُرْتُم[2]، فهي زائدة لقولهم: تُتْفُل، لأن التاء من تَتْفُل لاتكون إلا زائدة، والتي في تُتْفُل هي هي[3].

والتُّدْرَأ[4]، أيضًا يعلم أن التاء فيه زائدة لمكان دَرَأْتُ، ألا ترى أنك تشتق منه ماتسقط الفاء فيه، ولو لم تشتق ماتسقط الفاء فيه

---

(١) مما يدل على زيادة التاء في (تُرتَب) هو أنه بمعنى الشيء الراتب الثابت، يقال: (رَتَبَ يَرتُبُ) قال طفيل:

وقد كان حَيَّانا عَدُوَّين في الذي ... خلا فعلى ماكان في الدهر فارتبي

انظر المنصف ١/١٠٤- ١٠٥، يقال: أمرٌ تُرتَبٌ وتَرتُبٌ إذا كان راتبًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٨٢.

(٢) هذه الأسماء على فُعْلُل من بنات الأربعة، انظر الكتاب ٢/٣٣٥. والبُرثُن: مخلب الأسد، وقيل هو للسبع كالإصبع للإنسان. انظر لسان العرب ١٣/٥٠ (برن). وانظر في (تُرتُم) لسان العرب ١٢/٢٢٥ (رتم).

(٣) انظر المنصف، ١/١٠٥.

(٤) تَدْرأ، وتُدْرأ بالفتح والضم قاله السيرافي، يقال: السلطان ذو تُدْرَأ، بضم التاء، أي ذو عُدّة وقوة على أعدائه عن نفسه. وهو اسم موضوع للدفع والتاء زائدة كما زيدت في (تَرتُب، وتَنضُب، وتَتْفُل). قال العباس بن مرداس: =

لحكمت أيضًا بأن التاء زائدة لأنه ليس في أوزان الرباعي الأصلي شيء على وزن جَعْفَر، فقد قام لك في (تُدْرأ) دليلان على زيادة التاء، كما قام لك في (تُرتُب) دليلان على زيادتها، ولو لم يكن فيها إلا دليل واحد لحكمت بالزيادة، كما حكمت بزيادة تُتْفُل إنها زيادة، وإن لم يكن فيه دليل الاشتقاق.

فأمّا تَألَبُ[1]، فلولا الاشتقاق لحكمت بأن التاء منه أصل، لمجيئه على مايكون عليه الرباعي، نحو جَعْفَر، وسَلْهَب، إلا أنك لما اشتققت منه الألْبَ علمت أن التاء فيه زائدة، ولولا ذلك لحكمت بأنه أصل، ففي ماذكرنا من هذه الجمل دليل على ماكان مثله[2].

قال: وأمّا ماجاء نحو تَوْلَب ونَهْشَلٍ فهو عندنا من نفس الحرف مصروفٌ حتى يجيء أمرٌ يبينه[3].

= وقد كُنْتُ في القَوْمِ ذا تُدْرَأً   فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا، ولم أُمْنَعِ

انظر لسان العرب ٧٢/١ (درأ) قال أبوسعيد: يقال: فلانٌ ذو تُدْرَأٍ، أي ذو دفع لخصمه أو قرنه، وهو مأخوذ من (دَرَأْتُه) أي دفعته. شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٨٢. انظر أيضًا ماينصرف ومالاينصرف/١٦.

(١) انظر الكتاب ٣/٢.

(٢) يقال للحمار: ألَبَ يألِبُ، وهو يفعِلُ: وهو طردُه طريدته، وإنما قيل (تألَب) من ذلك. قال أبوسعيد: التالبُ المعروف هو شجر يتخذ منهه القسيّ، الواحدُ تالبَة، فيجوز أن تكون مشتقة من (ألَبَ) لأن القوس تطرد السهام، وتسوقها إلى الرمى. قال الشاعر:

ألمْ تَعلمي أنَّ الأحَاديث في غَدٍ   وبَعْدَ غَدٍ يألِبْنَ ألْبَ الطرائِدِ

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٨١.

(٣) الكتاب ٣/٢.

قال أبوعلي: الحكم في التاء والنون إذا وقعتا في أول كلمة على أربعة أحرف على عكس الحكم في الياء والهمزة إذا وقعتا أولّين في كلمة رباعية، لأنك تحكم في التاء والنون بأنهما أصليتان حتى يقوم دليل على الزيادة[1]، والحكم في الهمزة والياء بأنهما زائدتان حتى يقوم دليل على أنهما أصليتان كنحو ماقام من الدليل في أَيْصَر[2]، وأَولَق، وأَرْطَى[3]، ويأْجَجُ[4] أنهن أصول. أما أَيْصَرٌ، فلقولهم: إِصَارٌ في جمعه، فاشتققت منه ماتثبت فيه الهمزة ، وسقطت الياء ، فعلمت بذلك أنه فَيْعَل ، ليس

---

(١) يقول أبو سعيد: «حكم كل تاء ونون في أول الكلمة أنها أصلية حتى يقوم الدليل على زيادتها كما قام على زيادة التاء في (تَنْضُبَ) وغيره، وإن لم تفعل هذا لم تصرف نهشلاً، والعرب تصرفه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٢٢.

(٢) أَيْصَر: فيه الياء والهمزة من حروف الزيادة، وجمعه: إِصَار، فيكون أَيْصَر على فَيْعَل، قال الأعشى:

فهذا يُعِدُّ لهنّ الخَلَى ... ويَجْمَعُ ذا بَيْنَهُنّ الإصَارَا

انظر المنصف ١١٣/١، ١١٧، المقتضب ٣١٦/٣- ٣١٧.

(٣) قال سيبويه: «وأمّا أَولَقٌ، فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: أُلِقَ الرجلُ وإنما أَولَقٌ فَوْعَلٌ... وكذلك الأَرْطَى، لأنك تقول: أديم مَأرُوطٌ، فلو كانت الألف زائدة لقلت: مَرْطِيٌّ» الكتاب ٣٤٤/٢. قال المبرد: (أولق) الهمزة أصل، والواو زائدة، لأن الهمزة في موضع الفاء من الفعل، وأنها (فَوْعَلٌ). انظر المقتضب ٣١٦/٣، وانظر المنصف ١١٤/١- ١١٦، الخصائص ٩/١، ومن معاني (الأولق): الجنون وأَنّا والجُنُونُ والحدّة، انظر الخصائص ٢٩٢/٣، وهمزة الأرْطى فاء، وروى ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي عن أبي الحسن أن بعضهم حكى: أديمٌ مَرْطِيٌّ، فالهمزة عند هؤلاء زائدة. قال: ومأْرُوطٌ أكثر في اللغة من مَرْطِيّ. انظر المنصف ١١٨/١.

(٤) قال سيبويه: «وأمّا يأْجَجُ فالياء فيها من نفس الحرف لولا ذلك لأدغموا كما يُدغمون في (مُفْعَلٍ) و(يَفْعَلُ) من (رَدَدْتُ)» الكتاب ٣٤٦/٢.

بأفْعَل، ولو سميت به لصرفته، كما لو سميته بحَيْدَرٍ لصرفته، ولو سميته بيَأْجَج لصرفته، لأن الياء أصل كما لو [٩٧/ب] سميته بقَرْدَد لصرفته ولو سميته بأولَق لصرفته، كما أنك لو سميته بكَوْثَر لصرفته.

وأما أرْطَى فوزنه فَعْلَل ليس بأفْعَل، لقولهم: مأرُوطٌ، فهو مُلحقٌ بجَعْفَر[١]، ولو سميت به رجلاً لم تصرفه، فإن قلت: لِمَ وهو مثلُ جَعْفَر؟ فلأنَّ الألف لما امتنع دخول تاء التأنيث عليه لحظر التسمية، شَابَهَ ألفَ التأنيث، ألا ترى أن تاء التأنيث لاتدخله في هذه الحال؟ كما لاتدخل على ذِفْرَى في قول مَنْ لَمْ يُنَوِّن، وحُبْلى وما أشبهه فقد اجتمع الألفان من أرْطَى وحُبْلى، في أنّ كلَّ واحد منهما يمتنع دخول تاء التأنيث عليه، فامتنع من الانصراف لذلك والتعريف.

قال: فإن قلت: فما بالك تصرف (يَزِيْدًا) في النكرة، وإنّما منعك من صرف أحْمَر في النكرة وهو اسم أنّه مضارع الفعْلَ، فأحْمَر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا صار اسمًا، ثم جعلته نكرة، فإنما صيَّرتَهُ إلى حاله إذا كان صفة[٢].

قال أبوعلي: يعني أن أحْمَر قبل أن يُسمّى به بمنزلة الفعل في أنه لاينصرف كما أن الفعل لاينصرف قبل أن يكون اسمًا، فإذا صار اسمًا، ثم جعلته نكرة، فإنّما صيرته إلى حاله إن كان صفة، أي قبل أن يُسمّى به،

---

(١) من قال: أرْطَى: فهو مأرُوطٌ فهي مثل جَعْفَر، ومن قال: مَرْطِيّ، فأرْطَىً عنده بمنزلة (أفْعَىً)، وينبغي أن تكون الألف في آخر (أرْطَى) حينئذ منقلبة عن ياء، لأنه لو كان من الواو لقال: (مَرْطُوّ)، كما قالوا: (مَغْزُوّ). انظر المنصف ١/١١٨.

(٢) الكتاب ١/٤ بتصرف بسيط.

يعني أنك رددته وهو اسم بالتنكير إلى حال كان فيها لم ينصرف، لأنه لم يكن يتصرف ،هو نكرة قبل أن يسمى به[1].

قال أبو الحسن: ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسمًا، لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه[2].

---

(١) قال أبوسعيد: «وهذه المسألة وماجرى مجراها يختلف فيها النحويون، فقال سيبويه والخليل ومن وافقهما منهم أبوعثمان المازني: بأنّ (أفْعَل) إذا كان صفة ثم سمَّينا به رجلاً أو غيره، ثم نكرناه لم ينصرف.

وقال الأخفش وأبو العباس المبرد: إذا سمَّينا به ثم نكَّرناه انصرف وحقيقة ذلك أن (أحْمَر) وماجرى مجراه من قبْل أن يسمى به غير مصروف لاجتماع علتين، وهما: وزن الفعل والصفة. فإذا سمينا به رجلاً فقد زالت الصفة وصار علمًا لذلك الرجل... ولاتصرفه لاجتماع علتين: وزن الفعل والتعريف، فإذا نكرناه وهو اسم فقد زال عنه التعريف، وقد زالت عنه الصفة بالتسمية، فبقيت علةٌ واحدة وهي وزن الفعل، فلذلك قال الأخفش: إنه ينصرف، وذلك قولك: مررتُ بأحمرَ، وأحمرٍ آخر.

وأما سيبويه فإنه عنده وإن سمي به فحكم الصفة باقٍ فيه، واحتج بأنّا إذا نكرنا، فإنما يرجع إلى تنكيرٍ كان له وهو اسمٌ، فكأنه يرجع إلى الحال الأولى التي كان لاينصرف فيها.

وذكر أن المازنيّ سأل الأخفش فقال له: لم صرفته (أحمر)؟ فقال: لأنه صار اسمًا وزالت عنه الصفة، فبقي فيه وزن الفعل فقط. فقال المازني: ألسْتَ تقولُ: مَرَرْتُ بنسوةٍ أربعٍ، فتخفض الأربع وتنون وهو صفة على وزن الفعل؟ قال: بلى، قال: فلم صرفته وقد اجتمع فيه علتان: وزن الفعل والصفة؟ قال: لأن (أربع) اسم في الأصل، ولا أحكم له بحكم الصفة وإن وصفتُ به. فقال له المازني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة وإن سميتَ به، لأن الأصل فيه صفة، فلم يأت الأخفش بمقنع.» شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٨٢.

(٢) انظر المناظرة التي دارت بين أبي الحسن الأخفش والمازني في هذا الحرف، مما نقلنا آنفًا عن شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٨٢.

قال الرماني: «الذي يجوز في (أفْعَل) الذي يكون صفة تارة، واسمًا تارة، إجراؤه إذا توجه إلى معنى الصفة على ألا ينصرف في معرفة ولانكرة إذا سمي به، لأنه حينئذ على قياس (أحمر)، وإذا وجه على طريقة الاسم لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة =

قال: وأما (يزيد) فإنَّك إنَّما جعلته اسمًا في حالٍ يُستثْقَلُ فيه التنوين[1]، أي في حال التعريف[2].

قال: وأحْمَر لمْ يَزَلْ اسْمًا[3].

قال أبوعلي: لم يزل اسمًا لأنه حين كان صفة اسمًا لاينصرف، وأنت إذا نكَّرتَهُ بعد التعريف فقد أعَدْتَه إلى حال كان فيها لاينصرف[4].

قال: بعد قوله: إن ألفات الوصل تقطع في مثل: (إضْرِبْ) إذا سمي به وليس لك أن تغير البناء في مثل قولك: ضُرِبَ، وضُوربَ، ويقول: إن مثل هذا ليس في الأسماء[5].

== إذا صار علمًا على قياس (أفكل)، ولايجوز في كل اسم أن يكون بهذه المنزلة لأن الاشتراك على هذه الجهة عارض يجوز في بعض الكلام كما يجوز الاختصار، والأصل التمام، واختلاف اللفظ لاختلاف المعنى واتفاق اللفظ لاتفاق المعنى، وماخرج عن ذلك فعلى جهة العارض.

والفرق بين الصفة والاسم الذي ليس بصفة، أن الصفة ثانية في المرتبة بعد الاسم الذي ليس بصفة، ولها معنى سوى الموصوف لو لم يكن لم يستحق ذلك الاسم...» انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٨.

(١) الكتاب ٤/٢.

(٢) يزيدُ ويَشْكرُ ونحوهما إذا نكر الاسم انصرف لأنه في حال التنكير ليس فيه غير علة واحدة هي: وزن الفعل، وهو قبل التسمية ليس له حال تمنع صرفه فيردّ إليها، وإنما كان فعْلاً فسمي به، فصار اسمًا معرفة، فمنع الصرف لأجلهما (أي للاسمية ووزن الفعل)، فلما زال أحدهما انصرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٤/٢.

(٤) انظر مانقلناه آنفًا عن الرماني في هذا الموضوع.

(٥) نقل أبو علي عبارة سيبويه بالمعنى، ومزج ذلك بآرائه هو. انظر الكتاب ٤/٢.

قال أبوعلي: كأنّ قائلاً قال: إذا سميت بإضْرِبْ، فقطعت ألف الوصل ليكون كالأسماء فكذلك إذا سميت بضُرِبَ ونحوه، فغُيِّر البناء، ليوافق البناء بناء الاسم[1]. وجواب هذا أنّ أبابكر قال: الاسم حقه أن يصاغ صياغة لاينتقل ولايخرج منه حرف ويدخلُ حرف، فلذلك وجب قطع الألف[2].

(وفُعِلَ) إذا سمي به فلا يلزمك أنَ تغيِّره، لأنّ لك أن تسمي بما شئت، وليس لك أن تسمي باسم تنقصه مرة حرفًا، وتثبته فيه أخرى [٩٨/أ].

---

(١) تقطع الألف في مثل (اضْرِبْ) إذا سمي به رجلاً، لأن الأسماء والألقاب تصاغ على وضع (لفظ) لاتتغير حروفه، فإذا جعلنا ألفه وصلاً فإنها تسقط إذا كان قبلها كلام، وتثبت إذا كانت مبتدأة، فتخرج بذلك عن موضوع الأسماء، وليس منه تلك الأسماء التي عرفت ألفاتها بأنها للوصل كاسم وابن وغيرهما، لأن مخرج هذه الأسماء عن منهج بقية الأسماء في تصحيح حروفها إنما جاء لعلة لحقتها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٢.

(٢) يقول ابن السراج: «... فإن سميت بأَضْرِبْ أو أَقْبِلْ قطعت الألف ولم تصرفه فقلت: هذا أَضْرِبُ قد جاء، وأَذْهبُ قد جاء، لأنّ ألف الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو: استضرب استضرابًا، وانطلق انطلاقًا، فأما الأسماء التي ليست بمصادر جارية على أفعالها، فألف الوصل غير داخلة عليها، وإنما دخلت في أسماء قليلة نحو: ابن، امرئ، واسْت، وليس هذا بابها...» انظر الأصول ٨٢/١.

وقال أبوعلي الفارسي: «... فأمّا (ابن) والأسماء الأخر (يريد الأسماء المبدوءة بألف الوصل) فنادةٌ عن هذا القياس، وعن طريقة ماعليه الكثرة، ومع ذلك فقد ضُورِع بها الفعل لاعتلال أو اخرها بالحذف، ولم يلزم أن تلحق سائر النواقص هذه الهمزة التي للوصل، إذ دخولها فيما دخلت فيه ليس بقياس.

فأما المصادر نحو: احرنجام، واستكبار، فليس من هذا، لأن المصادر جارية على أفعالها، فلزمتها هذه الهمزة من حيث لزمت أفعالها.

فإن قيل: فهلا قسته على اسمٍ وابنٍ، فذلك ناد لايقاس عليه[1].

قال: والأسماء التي شبهناها أي بالأفعال نحو (إثْمِدٍ)، و(إصْبَعٍ) فإنما أضعفُ أمرها، أي: أمر ضُرِبَ وضُوْرِبَ، أنْ يصير إلى هذا، أي يمنعها التنوين. [2]

قال: ألا ترى أنك تقول: امْرؤٌ وامْرِيءٍ، وليس شيءٌ من الفعل هكذا: [3] أي لايعتقب على شيء من هذه الأفعال مثل هذه الحركات المختلفة[4].

---

(١) يقول الزجاج: «إن جاء مثال من الفعل بغير زائد، وليس ذلك المثال في الأسماء نحو: (ضُرِبَ) هو على وزن (فُعِلَ)، و(فُعِلَ) ليس في الأسماء، فإذا سميت رجلاً (ضُرِبَ) لم تصرفه في المعرفة، لأنه اجتمع فيه: شبه الفعل، وأنه معرفة، وهذا المثال للأفعال خاصة، فهو أجدر ألا ينصرف». ماينصرف ومالاينصرف/٥.

و(ضُرِبَ) إذا سمي به وخفف بإسكان الراء فحقه الصرف عند سيبويه لأنه خرج إلى مثال ماينصرف. انظر الكتاب ٢/١٥، والمبرد يمنعه من الصرف، انظر المقتضب ٣/٣٢٤، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٥- ١٤٦٦.

(٢) يعني أن (إثْمِد) لاينصرف، لأنه بمنزلة (اضْرِبْ) في المعرفة إذا سمي به، كذلك (إصْبَع) بمنزلة (اذْهَبْ). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٦. وانظر أيضًا شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٢. وقد ساق أبوعلي كلام سيبويه هنا مضمنًا مداخلاته هو. انظر الكتاب ٢/٤، قال الزجاج: «إذا سميت رجلاً (إثْمِدَ) لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في النكرة. ماينصرف ومالاينصرف/١٥.

(٣) الكتاب ٢/٤.

(٤) يريد أن (امْرأ) لو سمي به انصرف، لأنه في النصب، شبيه بالأمر من (عَلِمَ)، وفي الجرّ شبيه بالأمر من (ضَرَبَ)، وفي الرفع شبيه بالأمر من (خَرَجَ)، انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٣. وسبب صرفه لابتعاده عن الفعلية، فالفعل لايكون ماقبل آخره متغيراً. انظر ماينصرف ومالاينصرف/١٨.

قال: لم يكن بُد من أن يجعلها كالأسماء[1].

قال أبوعلي: يقول: يقطع ألبتّة ولا يدعها على الوصل[2].

قال: سميت رجلاً بتَضَارُبٍ ثم حقرته، قلت: تُضَيْرِبُ، ولم تصرفه لأنه يصير بمنزلة تغْلِب[3].

قال أبوعلي: إذا وافق تصغير ماينصرف تصغير مالاينصرف لم يُصرف كما أنه إذا وافق تصغير مالا ينصرف تصغير ماينصرف صرفته، نحو عُمَيْر تصغير عُمَر ومُسَيْجِد تصغير مَسَاجِد إذا سميت به رجلاً[4].

* * *

---

(١) الكتاب ٤/٢، وعبارة سيبويه هنا هي قوله: «وإذا جعلت (اضرِبْ) أو (أقتُلْ) اسمًا، لم يكن له بُدٌّ من أن تجعلها كالأسماء».

(٢) يريد قطع همزة الوصل في (اضرِبْ، وأقتُلْ) لو سمي بهما، لأنك نقلت فعلاً إلى اسم، وليس مثل ذلك لو سميت بالمصدر فقلت (انطلاقًا، واحرنجامًا) ونحوهما، لأنك نقلت اسمًا إلى اسم.

(٣) الكتاب ٤/٢. والكلام ناقص من أوله (وإذا).

(٤) يقول أبوسعيد: «إن فيما ينصرف ما إذا حُقر لم ينصرف، وهذا من ذلك، لأن (تَضَارُبٌ) (تَفَاعُل) وهو ينصرف إذا كان اسم رجل، لأنه لانظير له في الفعل، فإذا حقرته حذفت الألف وأدخلت ياء التصغير فيصير (تُضَيْرِب) فهو مثله بمنزلة (تَضْرِبُ) إذا حقَّرته، وقد ذكرنا أن الفعل إذا كان في أوله الزوائد فالتحقير لايغير حكم الصرف فيه». شرح الكتاب للسيرافي، جـ٤، ق٨٣.

أما تصغير (تَغْلِب) فهو (تُغَيْلِب)، وهو لايصرف في المعرفة. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٧.

هذا بابُ مالاَيَنْصَرِفُ منَ الأمْثِلةِ ومَايَنْصَرِفُ[1]

قال: فإنَّما زَعَمْتَ أنَّ هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وصار أفْعَلُ اسمًا[2].

قال أبوالعباس: قوله: وصار أفْعَلُ اسمًا إنما لم يصرف (أفعَل) لأنه عرفه بأن أجراه على معهود، وحين أشار به إلى (أفْعَل) الواقع بعد (كُلّ)[3].

قال: وكذلك منزلة (أفْعَلَ) في المسألة الأولى[4].

قال أبوعلي: يريد في قوله (كُلُّ أَفْعَل يكون وصفًا)[5].

قال : فلوْ لمْ تصرفه ثَمَّ لتركت (أفْعَلَ) ها هنا نصبًا[6]. ثمَّ، أي

---

(١) الكتاب ٢/٥ وفيه: (هذا باب ماينصرف من الأمثلة ومالاينصرف)، ومثله عند السيرافي.

(٢) الكتاب ٢/٥، وفيه (كان) مكان (صار) هنا، ومثله في شرح السيرافي للكتاب.

(٣) يُقال في التمثيل: «كُلُّ أفْعَلٍ صفةٍ لاينصرف»، فتصرف (أفْعَلاً) هذا، لأن (كُلّ) يوجب له التنكير كقولنا: كلُّ رجُلٍ وهو اسمٌ فليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل، فينصرف، وإن كان الذي يمثله به لاينصرف، وهو (أحْمَرُ)، لأن فيه علتين هما وزن الفعل والصفة. وليس بمستنكر أن ينصرف المثال ولاينصرف الممثَّل، لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٤.

(٤) الكتاب ٢/٥.

(٥) (أفْعَل) وصف في الأصل، وهو ممنوع من الصرف، فإذا نكّر صُرِف، كما لو سميت رجلاً (أفْعَل) صرفته في النكرة.

(٦) الكتاب ٢/٦.

في قـولك: (كلُّ أفْعَل) وها هنا تريد به مـوضـع (أفْعَل) بعـد (كُلّ)، وإنما شـبّهـه لأنه ليس بوصف، لكنه اسم على وزن الفـعـل سـمّيتَ المثـال بـه وصرفْتَه، لأن (أفْعَل) بعد (كُلّ) نكرة[1].

وقـوله: تركت (أفْعَل) نصـبًا[2]، أي قـلـت: كـلُّ (أفْعَل) يـكـون فعْلاً[3].

قال: وتقـول إذا قلت: هذا رجلٌ أفْعَلُ لم تصـرفـه على حـال، وذلك لأنك مـثّلت بـه الوصفَ خاصـةً، فـصـار كـقـولك: كلُّ أفْعَلَ زيدٌ نصبٌ أبداً، لأنك مثّلتَ به الفعلَ خاصةً[4].

قال أبوعثمان: أخطأ[5]، ينبغي له أن يصرف، وإلا نقض جميع قوله لأن (أفْعَل) ليس بوصف. إنما هو مـثـال للفـعل وليس يمتنع إلا من صرف (أفْعَل) الذي هو صفة.

قال أبوالعباس: لم يصنع أبو عثمان شيئًا.

قال أبوعلي : إنما قال أبو العبـاس ذلك ، لأن (أفْعَل) الواقـع بعـد

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٦/٢.

(٣) يقـول أبوسـيـعـد: «... كُلُّ أفْعَلٍ إذا أردت به الفـعـل الماضي مـفـتـوح الآخـر أبداً، لأن (أفْعَلَ) اسم وإن جعلته مثالاً للفعل فنونته بحق الاسمية» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٤.

(٤) الكتاب ٦/٢، وفيـه (لم ينصرف) مكان (لم يصرفه) هنا. ورواية السيـرافي توافق ماجاء عند أبي علي في التعليقة.

(٥) يرى أبوعثمان المازني أن سيبويه أخطأ في قوله: (رجلٌ أفْعَلُ) حين ترك صرف (أفْعَل).

الموصوف لايكون إلا صفة، كما أن (أفْعَل) الذي ارتفع به (زيدٌ) لايكون إلا فعلاً، فقد اختص (أفْعَل) بعد الموصوف بأنه وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكُلّ مضافُ إليه، ولم يبق على أنه مثال [٩٨/ب] يعم أمثلة، فقول سيبويه إذاً صحيح[١].

قال: وأفْعَلُ لايُعرفُ كَلاَمًا مُستَعْمَلاً[٢].

قال أبوعلي: إنما لم يصرف (أفْعَل) هاهنا[٣] لأنه أشار به إلى ماتقدم ذكره منه، فلما تعرّف امتنع من الصرف.

قال سيبويه: فقولك: (هذا رجلٌ أفْعَلٌ) بمنزلة قولك: أفْعَلَ زيدٌ فإذا لم تذكر الموصوف صار بمنزلة (أفْعَلَ) إذا لم يعمل في اسم مظهر ولا مضمر[٤].

قال أبوعلي: قوله: فإذا لم يذكر الموصوف أي إذا لم يذكر (رَجُلٌ) في قولك: (هذا رجلٌ أفْعَلٌ) صار بمنزلة (أفْعَل)، أي صار (أفْعَل) الذي كنت أجريته على الموصوف إذا لم يذكر الموصوف بمنزلة (أفْعَل) الذي هو فعل نحو: أكْرَمَ زَيْدٌ إذا لم تذكر فاعلاً يرتفع به ولم ترده، فحذفك الموصوف

---

(١) يرى أبوالعباس المبرد أن (أفْعَل) الواقع بعد الموصوف منصرف، وذلك أن النحاة حيث وصفوا بأفْعَل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم: هؤلاءِ نسوةٌ أربعٌ، ومررتُ بنسوةٍ أربعٍ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٤.

(٢) الكتاب ٦/٢.

(٣) يشير إلى المثال الذي ساقه سيبويه أثناء قوله: «قلت: فلم لايجوز أن تقول: كُلُّ أفْعَلَ في الكلام لا أصرفه، إذا أردت الذي مثّلتَ به الوصف، كما أقول: كُلُّ آدَمَ في الكلام لا أصرفه...». الكتاب ٦/٢.

(٤) الكتاب ٦/٢.

قبل (أفْعَل) بمنزلة حذفك الفاعل بعد (أفْعَل) في أن كل واحد منهما إذا حذفته انصرف (أفْعَل).

وقال أبوعلي: في هذا أفْعَل، تقول إذا لم يذكر الموصوف ولا الفاعل خرج عن الاختصاص ودخل في الإشاعة فانصرف.

* * *

هذا بابُ مايَنْصَرِفُ مِنَ الأفْعَالِ إذَا سمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً[(١)]

قال: وأما عيسى فكان لايصرف ذلك[(٢)].

قال أبوعلي: يعني ضَرَبَ وضَارَبَ وضَارِبْ[(٣)].

قال سيبويه: وهو خلافُ قول العَرَبِ، سمعناهم يصرفون الرجل يُسمّى بكَعْسَبٍ وهو فَعْلَل من الكعسبة ، وفي نسخة أبي العباس : وهو فَعَلَ من

---

(١) الكتاب ٦/٢.

(٢) الكتاب ٧/٢.

(٣) لم يبين الفارسي وجه الصواب في المسألة، وكان سيبويه رحمه الله تعالى علق على مذهب عيسى في عدم صرف مثل (ضَرَبَ وضَارَبَ وضَارِبْ زيداً) إذا سمي بها بقوله: «وهو خلاف قول العرب»، ثم ساق الأمثلة والشواهد عليه. انظر الكتاب ٧/٢. ويبدو أن عيسى نظر إلى أنه لازيادة في أول الاسم المسمى بهذه المثل، وله نظير من الأسماء، واحتج بقول سحيم ابن وُثيل اليربوعي:

أنا ابنُ جَلاَ وطلاَّعُ الثَّنايا مَتَى أضَع العمامة تعرفوني

فلم يصرف الشاعر (جلا) وقد سمي به أباه لأنه فعل ماض، وتأول سيبويه أن في (جلا) ضميراً من أجله لم يصرفه، والفِعْلُ إذا كان فيه ضمير، أو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي به حُكي. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٦، وانظر المسألة مختصرة في المقتضب ٣١٥/٣.

الكعسبة[1].

قال أبوعلي: لم يردْ بقوله: (وهو فَعَل) الوزن والمثال، إنّما أراد المضيّ فقط.

قال: والعرب تنشد لسُحَيْم:[2]

أنَا ابْنُ جَلا وطَلاّعِ الثَّنَايَا ...

ولانُراه على قول عيسى[3].

قال أبوعلي: كأنَّ عيسى احتج بهذا البيت في امتناعه من صرف (ضَرَبَ)، وأشباهه، لأنّ (جَلاَ) لم ينوّن، فردّ سيبويه ذلك بأن (جَلاَ)، إنما لم ينون لأن فيه ضمير فاعل، فهو جملة محكية لاتصرف، ولو سميت (بضَرَبَ) وفيه ضمير فاعل لم تصرفْ، لأنه جملة يجب أن تحكى، ففي

---

(١) الكتاب ٧/٢ وفيه: (كعسبًا) من غير حرف الجر في أولها. والذي ظهر في طبعة الكتاب هو ما أشار إليه أبوعلي مما وجد في نسخة أبي العباس بأن (كَعْسَبًا) هو (فَعَلّ)، على حين يرويه هو (فَعْلَل)، انظر ماينصرف ومالاينصرف/٢١. قال: والكعسبة: العدو مع تقارب الخُطا، كأنه يتدحرج في مشيته.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر أنشده سيبويه لسُحيم بن وَثيل بن يربوع وهو:

أنا ابن جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... مَتى أضَعِ العَمامَةَ تَعْرِفُوني

وفي امتناع (جلا) من التنوين لأنه نوى فيه لفاعل مضمراً، فحكاه لأنه جملة ولو جعله اسمًا مفرداً لصرفه لأن له نظيراً في الأسماء. انظر الكتاب ٧/٢، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٦، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٤. انظر البيت في الشعر والشعراء ٦٤٧/٢، والبيت مطلع للأصمعية الأولى، انظر الأصمعيات /١٧ (شاكر)، الكامل ٢٢٤/١، ٣٨٠، ماينصرف ومالاينصرف /٢٠، شرح المفصل ٦٢/١، ١٠٥/٤، المثل السائر ٣٣٨/١، العيني ٣٥٦/٤، همع الهوامع ٣٠/١، الدرر اللوامع ١٠/١، خزانة الأدب ١٢٣/١، ٣١٢/٢، ١١٢/٤.

(٣) الكتاب ٧/٢، وتمام العبارة: «ولانراه على قول عيسى ولكنه على الحكاية».

(جَلاً) ، ضمير إلا أن الضمير لايظهر في فِعْل الواحد[1].

قال: فكأنه قال: أنا ابْنُ الَّذِي جَلاَ[2].

قال أبو علي: لو سميت رجلاً بِقَتَّلَ لم تصرفه في المعرفة كما تصرفه إذا سميت (بضَارِبْ) وأردت الأمر، لأن (ضَارِبْ) الذي للأمر له في الأسماء نظير مثل: طَابِع، وخَاتَم، وقَتَّل ليس له في الأسماء نظير، فيمتنع من الانصراف ، لأنه بناء يختص به الفعل دون الاسم[3]، كما أن (تَنْضُب)[4] لايُصرف في المعرفة، لأنه من الأبنية المختص بها الفعل[5]، فإن قلت : فاصرف (قَتَّل) اسم رجل لأنك قد وجدت [٩٩/أ] في الأسماء مثل (بَقَّم[6] وبَذَّر) ، و(فُعِل) ، لأنك قد وجدت مثل

---

(١) قال الرماني بعد أن أنشد البيت : «فهذا لاشاهد فيه لعيسى لأنه يتوجه على القياس الصحيح وهو أن يكون سمى بالفعل وفيه ضمير، فحكى، كما قال: بني شَابَ قرناها تصُرُّ وتحلبُ، والمعنى يقتضيه، إذ معناه: أنا ابن الذي جلا عن نفسه بما يوجب المفخر. ولا حجة لعيسى فيه إذ ليس معه دليل على أنه سمى بالفعل من غير ضمير، وإذا سمي رجلٌ ضَرَبَ، أو ضُرِبَ أو ضُرِّبَ لم ينصرف في المعرفة»، شرح سيبويه للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٤.

(٢) الكتاب ٧/٢.

(٣) لخص سيبويه هذا الموضوع بقوله: «كلّ اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف، فإن سميته باسم في أوله زيادة و أشبه الأفعال لم ينصرف فهذه جملة هذا كلّه». الكتاب ٨/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/٢.

(٥) انظر الأصول ٨٠/٢.

(٦) انظر الكتاب ٨/٢، وهو اسم فارسي لم يغيروه عن بنائه في الفارسية، انظر الكتاب ٣٤٢/٢. قال أبو سعيد: «هو اسم جنس قيل له: بَقَّم، ليس باسم عربي، وقد تكلمت به العرب ووافق من كلامها ماكان من الفعل لانظير له في الأسماء، فأجري حكمه على حكم الفعل الذي لانظير له، فيصرف في النكرة، ولايُصرف في المعرفة إذا سميت به رجلاً»، ==

(دُئِل)[1]، كما صرفت (ضارِبْ) الذي للأمر لما وجدْتَ (خاتمًا)، فإنك إنما تعتبر من هذه الأسماء ماتجده اسمًا نكرة مما يستحقه المسمى بصورته (كخاتِم) و(جَبَل) ونحو ذلك، وليس (بَذَّر)[2] اسمًا يستحقه أشخاص

== شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٨٦. قال الرماني: «... لأن العرب لم تصرف (قَضَّم، وبَذَّر، وعَثَّر)، فهذا دليل على أنهم لم يعتدوا ببَقَّمَ أصلاً في العربية، وهذا قول الأخفش، وهو صحيح لايُشك فيه...» انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٤.

(١) يقول أبوسعيد: «إن قال قائل: فقد جاء في الأسماء (فُعِلَ) وهو (دُئِل)، فلا ينبغي أن يمنع (ضُرِب) إذا سمّي به الصرف، قيل له: لم يذكر سيبويه في أبنية الأسماء (دُئلاً)، وذكر الأخفش أنه جاء مثل (ضُرِبَ) اسمًا معرفة، والمعارف غير معوّل عليها في الأبنية، لأنه يجوز أن يسمى الرجل بالفعل وبالحرف، وبما لانظير له في كلام العرب، وذكر غير الأخفش أن (دُئلاً) اسم دابة شبيهة بابن عرس، وأنشد:

جَاءُوا بجيشٍ لو قِيْسَ مُعْرَسُه مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُئِلِ

فقال بعض أصحابنا يجوز أن يكون هذا الراوي لم يضبط، وأن المحفوظ (دُئَلٌ) بالفتح» انظر شرح الكتاب للسيرافي، جـ٤، ق ٨٦. وروى أبو سعيد عن الأصمعي قوله: «أخبرني عيسى بن عمر قال: الدِّيل بن بكر الكناني، إنما هو (الدُّوِل) فترك أهل الحجاز الهمز، وأنشد لكعب بن مالك:

جاءوا بجيش... البيت.

انظر أخبار النحويين البصريين / ١٤.

(٢) إشارة إلى ماذكره سيبويه من أن (فَعَّل) اسم مصروف، وإنشاده على (ضَرَّبَ) بيت كثير عزة من الطويل المتضمن (بَذَّرَ) اسم مورد وافق أبنية الأفعال ولانظير له في الأسماء لاختصاص (فَعَّلَ) بالأفعال، فترك صرفه وهو قول الشاعر:

سَقَى اللّهُ أمْواهًا عَرَفْتُ مَكَانَها جُرابًا، ومَلْكُومًا، وبذَّرَ، والغَمْرَا

انظر ديوانه / ٥٣ الكتاب ٧/٢، وأنشده الزجاج وقال، وكذلك: (خَضَّمُ) وهو العنبر ابن أخي تميم، انظر ماينصرف ومالاينصرف / ٢١ (فخَضَّم) مثل (بَذَّر) لايصرف، وقد صرح بذلك سيبويه لأنه لقب معرفة، وأطلق على العنبر بن عمرو بن تميم لكثرة أكله. انظر البيت في المنصف ١٥٠/٢، ١٢١/٣، وقد أنشده أبوعلي في المسائل العضديات ==

شتى بصفات معلومة، ولا (دُئِل) اسم لأمّة[1] يقال لكل واحد منهم (دُئِل)، إنما هما اسمان نقلا من الفعل فسَمَّى بهما شخصيْن علميْن.

قال: وإن سمّيت رجلاً ببَقَّم أو شَلَّمَ، وهو بيت المقدس لم تصرفه، لأنه ليس في العربية اسم على هذا المثال، ولأنه أشبه فِعْلاً إذا كان اسمًا لم ينصرف[2]، أي إذا كان ذلك الفعل.

= في أكثر من موضع، انظر ص ١٢٨، ١٤٦، وأنشد صدره في المسائل الحلبيات/٣٩، انظر (شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٦، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٤، شرح المفصل ٦١/١، حيث أنشد البيت وأنشد قبله بيتين تضمنا (خَضَّمَ)، و(عَثَّرَ) وبيت كثير الذي تضمن (بذّر) وكلها أعلام، وهي لاتنصرف في التعريف لاجتماع علتين فيها (العلمية ووزن الفعل) لكنها تنصرف في النكرات لزوال أحد السببين.

قال ياقوت: (بَذَّرُ) بفتح الذال، وراء، بوزن (فَعَّلُ) وهو وزن عزيز، لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا عشرة ألفاظ، وهي: (بذّر) موضع، و(بقّم) للخشب الذي يُصبَغُ به، و(شَلّم) اسم للبيت المقدس، و(عَثّر) موضع باليمن، و(خَضّم) اسم موضع واسم العنبر بن عمرو بن تميم، و(خَوّد) اسم موضع، و(نطع) اسم موضع أيضًا، فأما (بذّر) فهو من التبذير، وهو التفريق، وهو اسم بئر...، وهي بئر بمكة لبني عبد الدار، وأنشد البيت. انظر معجم البلدان /٣٦١.

(١) يريد أن (دُئِل) يكون اسمًا للقبيلة، وهذا البناء على ما لم يسمّ فاعله من قولك: دَألَ يَدألُ، دُئِلَ في هذا المكان، كما تقول: مشى في هذا المكان إليّ، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٦.

والدّألانُ: مَشْي الذي كأنه يبغي في مشيته من النشاط، وقيل: هو عَدْوٌ متقارب وأبو الأسود الدؤلي منسوب إلى (الدُّئِل) من كنانة، والدُّوَل في حنيفة يُنسب إليهم الدُّولي، والدِّيل في عبد القيس ينسب إليهم الدِّيلي. انظر تهذيب اللغة ١٧٤/١٤ (دأل).

(٢) الكتاب ٨/٢، مع قليل من الاختلاف.

قال أبو علي: (بَقَّمَ) أشبه فِعْلاً إذا كان اسمًا لم ينصرف، ولم يشبه من الأفعال ما إذا كان اسمًا انصرف نحو (ضارِبْ) إذا أمرت.

قال أبوعثمان: قال أبوالحسن: إن صيَّرت (بَقَّمَ) أصلاً في الأسماء وهو أعجمي أعرب صرفتَ (فَعَّلَ) كلّه، لأنه في مثال الأسماء[1].

قال أبوعثمان: أخطأ، لو كان كما يقول لصرفنا باب (مسَاجِد) و(منَاديل)، لأن في الأعجمي (سَرَاويل)، ولكنا لانجعل الأعجميَّ أصلاً للعربي، والدليل أنه ليس في العربية مثله[2].

قال: ولو سميت رجلاً «ضَرَبُوا» فيمن قال: أكلُوني البَراغيثُ.

قلت: ضَرَبُونْ، تلحق النون كما تلحقها في «أُولِي»[3] إذا سميت به رجلاً[4].

قال أبوعلي: إنّما ألحقت النون لأنك لاتسمي باسم فيه واو الجمع إلا

---

(١) انظر ماينصرف وما لا ينصرف /٢١.

(٢) يقول الرماني: (بَقَّمَ) إذا سمي به لم ينصرف في المعرفة، وهو أعجميٌّ أعرب، وليس يمنعه من الصرف العجمة، ولكن لأنه بمنزلة فِعْلٍ على زنة (فَعَّلَ) إلاّ إذا سمي به على جهة العلم، لأنه لايعتد به أصلاً في العربية، ولو اعتدّ به لوجب أن يصرف كل فَعَّل إذا سمي به، وليس الأمر كذلك، لأن العرب لم تصرف (خَضَّمَ، وبَذَّرَ وعَثَّرَ) فهذا دليل على أنهم لم يعتدوا ببقّم أصلاً في العربية، وهذا قول الأخفش، وهو صحيح لاشك فيه، ولا وجه لما ردّ عليه أبو عثمان بإلزامه صرف (مناديل) لأن في الكلام (الأعجمي) مثل (سراويل)، لأن الأخفش إنما ألزم من هذا الأصل صرف باب (فَعَّلَ) كله، ولم يذهب إلى أن هذا الأصل صحيح فيتوجه عليه ما قال أبو عثمان». شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٤. وانظر المقتضب ٣/٣١٥.

(٣) (أولي) التي في قوله عز وجل: «أولي أجنحة» سورة فاطر، الآية /١.

(٤) الكتاب ٢/٨ مع قليل من الاختلاف.

والنون تلحقه[1].

وقال قائل في الكتاب:[2] إنما رددت النون لأنها كانت «ضَرَبُونَ» في الأصل ولكنها لما بنيت حذفت، لأن الماضي على الفتح مبني، والنصب نظير الفتح، فمن ثم رَدَدْتَ النون حين سمّيت.

قال أبوعلي: يدل هذا الفصل على أن صاحبه يذهب إلى أنه كان يجب أن يعرب الفعلُ الماضي في الأصل، ويقول: إن الفتح نظير النصب فكما حذفت النون في قولك: (لنْ يَضْرِبُوا) كذلك حذفت من (ضربوا).

قال أبوعلي: وليس هذا كذلك لأن الأفعال كلها غير مستحقة للإعراب وإنما المعرب نوع منها شابه الأسماء وهو ماكان منها مضارعًا على ماتقدم، إلا أن القول في إثبات هذه النون ماقلناه، وهو أنك لاتسمي باسم فيه واو الجمع إلا والنون تلحقه[3].

---

(١) قال أبوسعيد: «والواو تدخل في أواخر الأفعال ضميراً وعلامة للجمع، فإن دخلت ضميراً ثم سمي بالفعل الذي فيه رجلٌ لم يتغير، لأنه فعل وفاعل، تقول في رجل سميته بضربوا والواو ضمير: هذا ضَرَبُوا، ورأيتُ ضربُوا، ومررت بضَرَبُوا.

وإن كانت الواو علامة للجمع، فسميت به رجلاً أدخلت مع الواو نونًا فقلت: هذا ضَرَبُونَ، ورأيتُ ضَرَبِينَ، ومررتُ بضربِينَ، هذا هو الوجه المختار، وهو أن تجريه مجرى (مسلمون)...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٦.

(٢) يعني هذا الفصل في الكتاب، وهو ماسيوضحه صراحة بعد قليل، وسيبويه نفسه يقول: «ومن قال هذا مسلمُونَ في اسم رَجُلٍ قال: هذا ضربُونَ، ورأيت ضَرَبِينَ، وكذلك يضربُون في هذا القول». نظر الكتاب ٢/٨.

(٣) يقول أبوسعيد: فإذا كان في الاسم علامة الجمع التي هي الواو وجب أن يكون معها النون، لأن النون عوض من الحركة والتنوين، وقد وجب الحركة والتنوين بالتسمية في =

قال: وإنَّما فعلتَ هذا بهذا، (أي ألحقت النون والواو بهذا حين كانت لم تكن علامة الإضمار وكانت علامة الجمع)، كما فعلت ذلك بضَرَبَتْ حين [٩٩ب] (كانت) علامة التأنيث[1].

قال أبوعلي: إذا كانت الواو ضميراً فالكلمة جملة سمِّيت بها، والجملة إذا سمي بها حكيت كما كانت، ألا ترى أنك لاتغير «بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا»[2].

= الواحد، وهذا من أجود علة فيه، وعلة أخرى: أن هذه الواو كانت في الأصل معها نون، وإنما سقطت النون في الماضي لأنه مبني على الفتح، والنون في مثل هذا الفعل إنما تدخل علامة للرفع، فإذا كان الفعل منصوبًا أو مجزومًا أو مبنيًا على الفتح سقطت النون، فإذا سمينا به رجعت النون، ولاتسقط من الاسم إلا أن يضاف فيقال: هذا ضربُوا بَلدكَ، ورأيتُ ضربِي بَلدك، فالإضافة في الاسم كالنصب والجزم والبناء في الفعل وذلك كله يسقط النون...»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٧.

(١) الكتاب ٨/٢، وحديث سيبويه يتعلق بما لو سمي رجل (مسلمين) قال: فإنك تقول (هذا مُسلمينُ) مصروفًا، وتبدل مكان الواو ياءً، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء كأنك سميته (يبرين)، فالياء هنا ليست علامة للإضمار (يعني ياء مسلمين) ولكنها للجمع كما أن التاء في (ضَرَبَتْ) علامة للتأنيث.

وقوله: (كانت) المحصورة بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة، مثبتة عند سيبويه وهذه إحدى مسائل الغلط التي سجلها المبرد معترضًا فيها على سيبويه، وقد ردَّ عليه ابن ولاد ذلك في الانتصار، انظر ق ٢٢٥- ٢٢٦.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لتأبط شراً، وقد أنشده سيبويه كاملاً، وهو قوله:

كَذَبْتُم وبَيْتِ اللهِ لاتَنكحُونَها ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ

وفيه شاهد على حمل (بني شاب قرناها) على الحكاية، انظر الكتاب ٢٥٩/١، ومثله فيه ٦٥/٢ كما أنشد عجزه في ٧/٢ شاهداً على الحكاية المذكورة. انظر أيضًا: المقتضب ٩/٤، ٢٢٦، الكامل ٣٨٣/١، مجاز القرآن ٤٧/١، ٢٢٦/٢، ماينصرف وما لاينصرف ٢٠/، ١٢٣، الخصائص ٣٦٧/٢، شرح المفصل ٢٨/١، شرح التصريح ١١٧/١.

وما أشبهه شيئًا، فإذا لم تكن الواو ضميراً وكانت للجمع دون الضمير فسميت به رجلاً أثبتّ النون، لأن هذه الواو إذا كانت في اسم يثبت للجمع والضمير.

وقال أبوعلي: إن سميت رجلاً بضَربتْ[1] ولاضمير فاعله فيه، قلت: (هذا ضَرَبةُ قَدْ جَاءَ)، فجعلت التاء كالتاء في (طلحة)، لأن التاء الساكنة التي للتأنيث لاتكون في الأسماء، إنما تكون في الأفعال الماضية، كما أنك إذا سميت رجلاً (بضَرَبُوا)، والواو للجميع لاضمير فاعلين فيه قلت: (هذا ضربون)، لأنك إذا سميت (بضَربَ) ولا ضمير فاعل فيه صار بمنزلة (حَجَر)[2]، فالواو على هذا تصير في اسم، وإذا صارت الواو في اسم وكانت للجمع لم يكن من لحاق النون معها بُدٌّ، لأنهما زائدتان تلحقان معًا الاسم، وكذلك يحذفان معًا، كما يحذف مايلحق من الزوائد معًا في الترخيم، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً «مسلمون» ثم رخمت، لقلت: يامسلمُ، فكذلك «مسلمان» كما أنك لو سميته مروان، لقلت: يامروَ، فكذلك هذا وما أشبهه.

فإن سميت بـ(قامتْ)، وفيه ضمير المرأة قلت: (هذا قامتْ)، و(رأيت قامتْ)، فجعلته تاء ساكنة في جميع الأحوال، ولم تغيّره في الوصل ولا في الوقف عن السكون، لأن التاء لحقت فعلاً ولم تلحق اسمًا كما لحقت في الأول اسمًا،، وكما لم تغيِّرْ (قامتْ) إذا كان فيه ضمير صاحب الفعل،

---

(١) انظر الكتاب ٨/٢.

(٢) أي تظهر عليه الحركات والصرف، تقول: هذا ضَرَبٌ، ورأيتُ ضَرَبًا، ومررت بضَرَبٍ، تمامًا كالاسم الذي ليس أصله فعل. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٧.

كذلك لاتغير (ضَرَبُوا) اسم رجل إذا كان فيه ضمير الفاعلين، لأن الواو على هذا لم تلحق اسمًا، إنما لحقت فعلاً، والأفعال الماضية إذا جمع فيها الفاعلون لم تلحق النون فيها بعد الواو.

قال: فلا تغير (ضَرَبُوا) اسم رجل إذا كانت الواو ضمير الفاعلين لأنه جملة كما لاتغير (قَامَتْ) إذا كان فيه ضمير الفاعلة، فأما التاء من (قَامَتْ) إذا كان (قامت) خاليًا من الضمير فإنها في الوصل تاء متحركة بحسب مايجب لها من حركات الإعراب، وفي الوقف هاء ساكنة تبدلها من التاء، ومن كان من لغته أن يقف بالتاء في مثله (طلحة) وما أشبهه وقف على (قامتْ) إذا خلا من الضمير اسم رجل أو غيره بالتاء، فيقال: (هذا قَامَتْ).

* * *

هذا بَابُ مَالحقتْهُ الألِفُ في آخِره[1] [١٠٠/أ]

قال: فأما مِعْزًى فليس فيه إلا لغة واحدة، كلهم يُنَوِّنُها وكذلك الأرْطى[2].

---

(١) الكتاب ٨/٢، وهو يريد الألف التي إذا لحقت الاسم منعته الصرف.

(٢) الكتاب ٩/٢، يعني أن (مِعْزًى وأرْطى) يختلفان عن (ذِفْرَى) و(تترى) اللتين فيهما جواز الصرف وعدمه. وقد حملها بعض العرب على أن الألف فيها ألف تأنيث فلم ينونها بحال، وحمل بعضهم على أنها ألف زائدة للإلحاق لا للتأنيث فنونها في النكرة، فقال بعضهم: هذه ذِفْرى أسيلةٌ، وقال آخرون: هذه ذفرىً أسيلةٌ - والتنوين أقلهما - ومثلها (تترى)، بعضهم يجعل الألف للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٨٩، وانظر ماينصرف وما لاينصرف /٢٩، ٣٠.

قال أبوعثمان: الدليل على أن ألف مِعْزى ملحقة ببنات الأربعة أن العرب تنونها، وتقول في تصغيرها: (مُعَيزٍ) بكسر الزاي مثل تصغير (جعفر) إذا قلت: جعيفرٌ، ولو كانت للتأنيث لقلت: معيزَ كما تقول في ألف التأنيث مثل (حُبَيْلى).

قال: وتذكيره مما يقوي على هذا التفسير، ألا ترى أنهم قالوا: عَلْقَاةٌ[١].

قال أبوالعباس: يقول: لو كانت ألف أَرْطَى ألف تأنيث لم تدخل عليها تاء تأنيث، لأنه لايدخل تأنيث على تأنيث[٢].

قال: وإنما منعهم من صرف (دِفْلَى) ونحوه في النكرات أنّ ألفه حرف يكسر عليه الاسم[٣]، أي يصاغ عليه.

قال: في أن ألف التأنيث لايكون للإلحاق، ألا تراهم قالوا: جَمَزَى فبنوا على الحرف، وتوالت فيه ثلاث حركات[٤].

قال أبوعلي: استدل بقوله جَمَزَى وتوالي الحركات فيها[٥] على أن ألف التأنيث لاتكون للإلحاق في مثل (دِفْلى) وما أشبهه، إذ لو كانت

---

(١) الكتاب ٢/٩ (بتصرف يسير).

(٢) المقتضب ٣/٣٣٨.

(٣) الكتاب ٢/٩ باختصار.

(٤) الكتاب ٢/٩ (بتصرف).

(٥) أي أن ماكان على (فَعَلى) نحو (جَمَزَى) و(بَشَكَى) لاتكون ألفه إلا للتأنيث، لأنه ليس في الرباعي شيء يُلحق به على وزن (فَعَلَلَ) . انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٤، ق ٩٠.

للإلحاق في نحو ذلك لم تقع فيما توالي فيه ثلاث متحركات وكان أربعة أحــرف، لأن الملحق بمنزلة الأصل، وإنما تلحق ببناء الأصلي، وليس في الأبنية الأصلية مثل (جَعْفَر) فيكون جَمَزَى ملحقًا به، فهذا يدل على أن ألف التأنيث لاتكون للإلحاق كما أن تاءه لاتكون له[1]، ولو وقعت لم تدخل في مثل قَزْعة، ونَزْعة. فألف التأنيث ومَدَّتُه وتاؤه يجتمعن في أن شيئًا منها لايكون للإلحاق[2].

قال: موسى وعيسى أعجميان لاينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة، ومُوسَى «مُفْعَل» وعيسى «فِعْلَى» والألف من عيسى ملحق بمنزلة مِعْزَى، ومُوسى «الحديد» مُفْعَل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة مِعْزى، إلا أن الياء في موسى من نفس الكلمة[3].

قال أبوعلي: (مِعْزَى) وإن كانت عند الجميع مؤنثة، مع أن منهم من يؤنث ومنهم من يذكر، كما حكاه عن أبي الخطاب[4]، فإن الذين ينونونه

---

(١) أي لاتكون تاء التأنيث للإلحاق.

(٢) علامات التأنيث في الأسماء ثلاث، هي: ألف التأنيث، ومدّته، وتاؤه. وكلها لاتكون واحدة منها للإلحاق.

(٣) هذا القول منقول عن سيبويه في صرف موسى وعيسى أو عدمه، ولكن ذلك ساقط من طبعة بولاق، وقد ظهر في طبعة المرحوم عبدالسلام هارون. انظر الكتاب، جـ٣/٢١٣، واحتفظت به شروح الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٩٠، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٥، ٢٣٦، وتابعه عليه أبو إسحاق الزجاج، انظر ماينصرف وما لاينصرف /٣١.

(٤) يعني عبدالحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر أستاذ سيبويه، ويعرف بأبي الخطاب وقد نقل عنه سيبويه القول في تذكير (معزى) فقال: «وزعموا أن ناسًا يُذَكِّرون (مِعْزىً)، زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون: =

وهي عندهم مؤنثة يجعلونها بمنزلة (عَقْرَبٍ) وما أشبهها من المؤنث الذي على أربعة أحرف، لايمتنع من الصرف في النكرة، لأن فيه علّة واحدة[1]، فإن سميت به لم ينصرف - لمشابهته ألف التأنيث في امتناع تاء التأنيث من الدخول عليه في حال تسميتك به كامتناعها من الدخول في (حبْلى)، لكنك لو صغرته [١٠٠/ب] وألفه للإلحاق لانصرف، لزوال شبهه بألف التأنيث في حال التصغير ألا ترى أن الألف إذا كانت للإلحاق فصغرتْ قلت: (أُرَيْطٍ)[2]، وإذا كانت للتأنيث دونه قلت: (حُبَيْرا)[3]. فاختلفا.

فإن كانت الألف للإلحاق والاسم الذي فيه مؤنث لم ينصرف إذا صغرته من حيث لم ينصرف مافيه ألف الإلحاق والتعريف، لكنه يمتنع من الصرف لأجل التأنيث والتعريف[4].

* * *

== ومِعزىً هَدِبًا يَعلُو قِرَانَ الأرضِ سُودانًا»

الكتاب ١٢/٢، فَنَوَّنَ (مِعْزى) لأنه مذكر، وألفه للإلحاق بهجرع ونحوه.

(١) العلة الموجودة فيه هنا هي التأنيث فقط، دون العلمية.

(٢) انظر الكتاب ١٠٧/٢.

(٣) الذي في هذا الباب (حُبْلى) وتصغيرها (حُبَيْلى) وأصله ثلاثيٌّ لحقته الزيادة للتأنيث، وجعلوها بمنزلة هاء التأنيث في مثل (طلحة). كما أن في الباب (حَبَرْكى) وتصغر على (حُبَيْرِك)، لكن ألف (حَبَرْكى) خامسة، وهذه الألف في الجمع لاتثبت، ولعله أراد (حُبَيْرِك) هنا. انظر الكتاب ١٠٧/٢.

(٤) انظر ماينصرف وما لاينصرف /٣٠.

هذا باب مالحقته ألف التأنيث بعد ألف[١]
فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة

قال أبوعلي: الألف في حَمْراء وبَرُوداء[٢] لم تثبت في الكلمة، ثم لحقتها ألف أخرى، لو كان كذلك لدخل على (. . .)[٣]، لكنِ الألفان[٤] لحقتا معًا للتأنيث، كما لحقت الألف الواحدة.

ومما يدل على أنهما لحقتا معًا أنك إذا حذفت حذفتهما معًا، ألا ترى أنك إذا سميت رجلاً حمراء وزكرياء، ثم رخمته قلت: يازكريّ، ويا حمرَ فحذفت الحرفين معًا كما تحذف الحرفين من (مسلمون، وعطشان)، ونحوهما معًا[٥].

قال: واعلم أن الألفين لا يُزادان إلا للتأنيث، ولايزادان أبداً لتُلحقَا[٦].

---

(١) هذه الألف زائدة، انظر ماينصرف وما لاينصرف / ٣٢.

(٢) هكذا في المخطوطة، ولعله أراد: (بَروكاء) التي جاءت عند سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩، وهما على كل حال مما يدخل في هذا الباب.

(٣) وضع الناسخ إشارة للخروج إلى الحاشية للتصحيح أو لإضافة كلام ونحوه ونسي أن يكتب شيئًا، فبقي النص كما ترى. وقد حاولت تسديده من بقية كتب أبي علي التي تناولت هذا الموضوع فلم أظفر بشيء.

(٤) (لكنْ) إذا خففت بطل عملها خلافًا للأخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على جملتين. انظر مغني اللبيب / ٣٨٥.

(٥) انظر المقتضب ٤/ ٤ - ٥.

(٦) الكتاب ٢/ ١٠، وتمام العبارة هو قوله: « . . . لتلحقا بنات الثلاثة بسِرْدَاح، ونحوها، ==

قال أبوعلي: قد قدمنا أن علامات التأنيث لاتكون للإلحاق، حيث ذكرنا أنها جاءت في مثل «جَمزى، وقَرَعةٌ» والألفان في حمْراء، وطرْفَاء لايجوز أن يكون[1] للإلحاق البتة، لانفتاح أولهما، وأنه ليس فيما يلحق به لهما نظير إلا مايختص به المضاعف نحو: «القِلْقَال»[2]، وليس في حمراء ونحوه تضعيف[3].

فأما ماكان مكسور الأول أو مضمومه نحو: (علِبَاء، وقُوباء) فإن الهمزات فيه ليست[4] للتأنيث، لكنها منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بفَعْلال، وفُعلال، فانقلبت همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، وبنائها على التذكير، كما انقلبت من (سِقَاء) ونحوه لذلك. فالهمزة في (عِلبَاء)[5] منقلبة عن ياء (زائدة)[6]، يدل على ذلك قولهم: دِرْحَاية، فهذه الياء

= ألا ترى أنك لم ترقطْ (فَعْلاء) مصروفة، ولم تر شيئًا من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفًا؟!».

(١) هكذا بالإفراد، وحقه التثنية[*].

(٢) القِلْقَال من الرجال هو صاحب الأسفار، وتقلقل في البلاد: تقلب فيها، انظر تهذيب اللغة ٢٩١/٨ (قلق)، وهو بكسر أوله، قال سيبويه: «ولا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر، نحو الزِّلْزال، والقِلقال. . . انظر الكتاب ٣٣٨/٢. وضبطه الزجاج بفتح أوله، انظر ماينصرف وما لاينصرف /٣٤، كذا فعل السيرافي في شرح الكتاب، جـ٤، ق ٩٠.

(٣) الألفان هنا في مثل (حمراء) أولاهما: ألف زائدة والثانية همزة منقلبة وانقلابها من ألف أيضًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٠.

(٤) في المخطوطة (ليس).

(٥) الأصل في (علِباء): علِبايٌ، وفي (حِرْبَاء): حِرْبايٌ، وقلبت الياء همزة على مايوجبه التصريف، وألحقت بسرداح.

(٦) أي لم تصبح حرفًا صحيحًا كالذي في (درْحَاية).

(*) وله وجه من الجواز على تقدير: أن يكون الأمر للإلحاق. . .

صحَّت، لأن الإسم مبني على التأنيث، والتي في (عِلْبَاء، وزِيزاء، وقيقاء) قلبت همزة، لأنها مبنية على التذكير انقلبت همزة، ولم يصح[1]، ويدلك على أن الهمزة في (عِلباء) لا مناسبة بينها وبين التي في (حمراء) وما أشبهه صرف (علباء)، وامتناع (حمراء) من الصرف، وأنك تصغره فتقول: عُلَيْبِيّ كما تقول: (سُرَيْدِيح)، ولو كانت الهمزة للتأنيث قلت: (عُلَيْبَاء) كما تقول: (حُمَيْرَاء)، لكنه لما سمعتَ مابعد ياء التصغير من (عليبِيّ) مكسوراً علمت أنه مثل (سُرَيْدِيْح)، ولو كانت المدة كالتي في (حمراء) لفتح مابعد ياء التصغير منه كما فتحته [١٠١] من (حمراء)[2].

* * *

---

(١) أي لم تصبح حرفًا صحيحًا كالذي في (دِرْحَاية).

(٢) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٩. قال أبوالعباس المبرد: «فإن قلت: مابال حِرْبَاءٍ، وعِلْبَاءٍ، وقُوباءٍ ينصرفن في المعرفة والنكرة، والزائدتان في آخر كل واحد منهما كالزائدتين في آخر (حمراء)، هلاَّ ترك صرفهن في المعرفة كما ترك صرف ماذكرنا من الملحقات؟.

فالفصل بينهما أن الأوائل، إذا وصفنا، ألفاتُها غير منقلبة، وألفات هذه منقلبة من ياءات قد باينت ألفات التأنيث، لأن تلك لاتكون إلا منقلبة من شيء فقد باينتها...» المقتضب ٤/٤، وانظر ماينصرف وما لاينصرف /٣٣.

هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو غضبان[1]

قال أبوالعباس: سألت أبا عثمان: لم زعم أن أصل بناء (فعْلان) كغضْبَان وما أشبهه؟ فقال: من قِبَلِ أن الزيادة للفعل، وأشْبَهُ الأسْماءِ بالأفعالِ الصِّفاتُ، لأنها تحتاج إلى الموصوف، كما يحتاج الفعل إلى الفاعل فلما أن كانت زيادة، علمنا أن أصلها للفعل، فإن لم يكن، لما أشبه الفعل[2].

* * *

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في بُشرى وما أشبهها[3]

قال أبوعلي: الألف في (بُشْرى) مشابهة للنون في غضبان، كما أن حمراء[4] مشابهة لنون عطشان، ووجه الشبه أن تاء التأنيث تمتنع من الدخول على (بُشرى)، كما تمتنع من الدخول على (غضبان)، إلا أنَّ

---

(١) الكتاب ٢/١٠.

(٢) انظر الكتاب ١/٦٤، ٢٢٠، ٣/٣٣٥، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف /٣٥، وانظر تفصيل ذلك في المنصف ١/١٥٧- ١٥٨.

(٣) الكتاب ٢/١٠.

(٤) يريد: الهمزة في (حمراء) مشابهة للنون في (عطشان).

(حمراء) أشبه به لتوافقهما في الحركة والسكون[١].

قال: وإنما دعاهم ألا يصرفوا هذا، (يعني سرحان)[٢]، في المعرفة أن آخره كآخر مالاينصرف في معرفة ولانكرة، فجعلوه بمنزلته في المعرفة كما جعلوا (أفْكَل)[٣] بمنزلة ما لايدخله التنوين في معرفة ولانكرة[٤].

قال أبوعلي: إنما امتنع (سِرْحَان) وما أشبهه من أن ينصرف في المعرفة من أجل أنه شَابَهَ (غضبان) في حال التسمية، لأن علامة التأنيث تمتنع من الدخول عليه في حال التسمية[٥]، كالشبه في (مِعْزى) في حال التسمية بحُبْلى، والعلة فيها كالعلة فيما قدمناه[٦].

قال: وكان هذه النون(يعني النون التي في سِرْحَان)، بعد الألف في الأصل لباب (فَعْلان) الذي له (فَعْلى)[٧].

---

(١) انظر المقتضب ٣١٩/٣، ٣٣٨، المسائل المشكلة /٢٢٦، ٤٨٥.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة تفسيرية من أبي علي.

(٣) في الكتاب (أفْكلاً) منونة.

(٤) الكتاب ١١/٢.

(٥) أي لا يقال في مؤنثه: (غضبانة)، بل يقال: (غَضْبى)، وهكذا فيما جاء مؤنثه على وزن (فَعْلى) فكما لاتقول: (سكرانة، ولا غضبانة) من قبل أنك لاتقول: (حمراءة ولا صفراءة) لأن علامة التأنيث لاتدخل على علامة التأنيث ولا على ماكان بمنزلتها، انظر المنصف ١٥٨/١.

(٦) إذا سمي رجل بـ(سِرْحَان) لم يصرف في المعرفة، ويصرف في النكرة، قال الزجاج: «وإنما امتنع من الصرف في المعرفة أن آخره يشبه آخر (سكران) وأنه معرفة، فإذا نكرته حططته عن المعرفة درجة فانصرف في النكرة»، ماينصرف وما لاينصرف /٣٦.

(٧) الكتاب ٤٦٦/٢، ومابين المعقوفتين زيادة تفسيرية من أبي علي.

قال أبو علي: لأن (فَعْلان) الذي {مؤنّثُهُ}[1] (فَعْلى)، أقعد في الصفة وأشبه بالفعل، والزيادة يجب أن تلزمه لمشابهته بالفعل، لأن حكم الزيادة أن تلحقه دون الاسم[2].

قال: وسألته عن رجل يُسمى (دِهْقَان)، فقال: إن سمّيته من التَّدهْقُن فهو مصروف[3].

قال أبوعلي: (دِهقان) من صرفه جعل نونه أصلاً، فهو مكسور لاغير، ولو أخذه من (الدَّهْق) لجاز في فائه الكسر كما جاز في (سرحان)، وهذا ينصرف في النكرة، ويجوز فتح الدال على هذا، فيقال: (دَهقان) مثل (عَطْشان)، وإذا فتحت لم يجز صرفه في معرفة ولانكرة، لأنه لايكون ملحقاً[4].

---

(١) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) يستدل على الزيادة في (سِرْحَان) بقولهم: (سَرَاحٍ)، انظر ماينصرف وما لاينصرف /٣٦. قال المبرد: «فإن كان (فَعْلان) ليس له (فَعْلى) أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة نحو: عثمان، وعُريان، وسِرْحَان، وإنما امتنع من الصرف في المعرفة للزيادة التي في آخره، لأنه كالزيادة التي في آخر (سكران)، وانصرف في النكرة لأنه ليست مؤنثه (فَعْلى)؛ لأنك تقول: عُريانة، وخمصانة... » المقتضب ٣/٣٣٥.

(٣) الكتاب ٢/١١.

(٤) إن أخذ (دِهقان) من (الدَّهْق) وهو: شدّة الضغط، أو متابعة الشّدّ، لم ينصرف في المعرفة، وإلا فإنه مصروف في النكرة والمعرفة، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٢، والدِّهقان، والدُّهقان: التاجر، فارسي معرب، ونُقل عن سيبويه قوله: «إن جعلت (دِهقان) من (الدَّهْق) لم تصرفه» . انظر لسان العرب ، ١٠/ ١٠٦ - ١٠٧ (دهق) . قال أبو سعيد : «وجملة الباب أنه إذا كان في آخر الاسم ألف ونون قبلها ثلاثة أحرف ، حكم عليها بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أن النون أصلية ...» ==

قال: وسألته عن (دِيْوان)، فقال: بمنزلة قِيْراط، لأنه من دَوَّنْتُ ومن قال: (دَيْوانٌ) فهو بمنزلة (بَيْطارٌ)(١).

قال أبوعلي: أصل (دِيوان) (فِعَّال)، إلا أن الواو الأولى قلبت ياء لسكونها [١٠١/ب] وكسر ماقبلها مثل (مِيزان)، وإن شئت قلت: كُره اجتماع المثلين، كما كره اجتماعهما في (قِرَّاط)، لأن الواو الأولى مدغمة، والواو المدغمة لاتقلبها الكسرة ياء، كما أن الياء المدغمة لاتقلبها الضمة واواً، وإن كانتا تقلبان غير المدغم، ألا ترى أن من قال: (بِيْض)، يقول في جمع (قَرْنٍ أَلْوَى): (قرونٌ لُيٌّ)، فلا يكسر الفاء كما كان يكسرها في (بِيْضٍ)، وإن شئت قلبت ياءً لكسرة ماقبلها، لأن منهم من يقول (لِيٌّ) فيكسرها كما كسروا (بِيضٌ) لئلا تنقلب الياء واواً. والأليق في (فِعَّال) أن يكون الحرف الثاني من الحرفين المكررين الزائد دون الأول، فأما من قال: (دَيْوان) على (فَيْعال)، فالزائد الياء لاغير(٢).

قال: وسألته عن سَعْدان والمُرْجَان، فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل سَرْدَاح ولا فعْلال إلا مضعفًا، وتفسيره

== شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٩٢.

(١) الكتاب ٢/١١.

(٢) يقول أبوسعيد: «ومما يُعلم أن النون فيه أصلية (دِيْوان)، لأنك تقول: دَوَّنْتُ الدواوين، والنون فيه لام الفعل، ويُقال فيه: (دِيوان، ودَيوان) فمن قال: (دِيوان) فأصله: (دِوَّان) قلبت إحدى واويه ياء، استثقالاً للكسرة والتشديد، كما قالوا في (قِرَّاط، ودِنَّار): قِيراط، ودِينار، والدليل على أن الأصل التشديد قولهم في الجمع والتصغير: دَواوين، وقراريط، ودَنانير، ودُوَيْوِينٌ، ودُنَيْنِيْرٌ، وقُرَيرِيْطٌ، ومن قال: (دَيوان) فهو (فَيْعال) مثل (بَيْطار)». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٩٢، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٢.

كتفسير عُرْيانٍ[١].

أي في أنَّ النون فيه زائدة، فإذا سميت به لم تصرفه في المعرفة[٢].

قال: ولو جاء شيء مثل (جَنْجان) لكانت النون عندنا بمنزلة مُرّان، إلا أن يجيء أمر يُبيِّن[٣].

قال أبوعلي: يقول: إنا نحكم بأن النون في (جَنْجان) أصل للتضعيف فهو بمنزلة (قَضْقَاضٍ) وليس كسَعْدان الذي هو غير مضاعف، فيمتنع أن يجيء فيه (فَعْلال)، لكن (فَعْلال) كثير في المضاعف كقضقَاض، فتحمله على ذلك وتصرفه اسم رجل حتى يبين خلاف ذلك، ويقوم الثبت أنه ليس بأصل[٤].

قال: وأمّا عِلْبَاءٌ وحِرْبَاءٌ اسم رجل فمصروف في النكرة والمعرفة من

---

(١) الكتاب ٢/١١.

(٢) (سَعدان، ومَرْجان، ومَروان) من الأسماء التي حكم على نونها بالزيادة وتمنع من الصرف، لأن هذه الأبنية لو جعلت النون فيها غير زائدة صار على مثال (فَعْلال)، وليس في الكلام عند سيبويه (فَعْلالٌ) إلا مضاعفًا، ليس فيه مثل (سَرْداح)، كما يحكم بزيادة النون في (عُريان)، فقد عرف ذلك بالاشتقاق، لأنه من (عَرِيَ، يَعْرى). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٢.

فسعدان ومرجان لاينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق٢٤٢. وواحدة السعدان (سَعْدانة) وهو نبت ناجع في الرمال تسمن عليه الإبل، والعرب تقول: (مَرْعى ولا كالسَّعْدان) إذا رضيته. انظر ماينصرف وما لاينصرف ٣٧/.

(٣) الكتاب ٢/١١ - ١٢، وفيه (... أمر مبيّن).

(٤) أي أنه لو سمي رجل بَجنْجَان حكم على النون الأخيرة بأنها أصل، وجعل بمنزلة قَضقاض وخَضخاض وجَرجان على التضعيف، فهو منصرف في المعرفة والنكرة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٩٢، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٢.

قبَلِ أنه ليست بعد مدة[1] الألف نون فيُشبَّه آخره بآخر غَضْبان كما شبه آخر عَلْقى بآخر شَرْوى، ولايُشبه آخر حَمْراء، لأنه بَدَلٌ من حرف لايؤنث به كالألف {أي كما يؤنث بالألف}، وينصرف على كل حال فجرى عليه ماجرى على ذلك الحرف، {يعني الياء}[2].

قال أبوعلي: يقول: لايشبه آخر (عِلْبَاء) وآخر[3] (حَمْراء)، لأنه بدل، أي الهمزة في (عِلْبَاء) بدل من حرف، وذلك الحرف هو الياء، وإنما لم يؤنث بالياء هنا وإن كان قد يؤنث به في غير هذا الموضع لأن المواضع التي يؤنث فيها بالياء هي المواضع التي لاتكون الياء فيها بمنزلة حرف من نفس الحرف نحو (تَضْرِبين) وما أشبهه. والياء في (عِلباء) المنقلبة الهمزة عنها بمنزلة الحاء في (سِرداحٍ) فإذا كانت من نفس الحرف أو بمنزلة ماهو من نفس الحرف لم يؤنث به، كما لايؤنث الاسم بما هو من نفسه[4].

---

(١) في الكتاب: (هذه) مكان قوله هنا (مدّة).

(٢) الكتاب ٢/١٢، ومابين المعقوفات من تفسيرات أبي علي رحمه الله.

(٣) (فَعْلاء) لايكون إلا للتأنيث، فهو غير مصروف أبداً، نحو صحراء وحمراء، كما أن (فُعْلاء) و(فِعْلاء) مصروفان لأن كلاً منهما لايكون إلا ملحقًا مصروفًا في المعرفة والنكرة، نحو (قُوباء)، و(عِلْبَاء) و(حِرْباء). انظر المقتضب ٣/٣٨٥- ٣٨٦.

(٤) قسّم الفارسي الهمزة الواقعة في أواخر الأسماء إلى ثلاثة أضرب:

١. أصلي: وهو على ضربين:

أ/ ضرب: الهمزة فيه أصل غير منقلبة، مثل: قُرّاء، وجِيَاء.

ب/ ضرب: الهمزة فيه منقلبة عن أصل، مثل سقاء، وعَزَاء.

٢. والضرب الثاني من القسمة الأولى: ماكانت الهمزة فيه زائدة بمنزلة الأصل، منقلبة عن ياء تلحق آخر الكلمة للإلحاق، فتنقلب همزة لوقوعها طرفًا، لبناء الاسم على التذكير، وذلك نحو: عِلباء، وحِرباء، وزيزاء، . . . =

هذا باب هاءات التأنيث[1]

قال أبو علي: قلبت الألف ياء في (حُبارى) وما أشبهه مما بعد عينه ألف زائدة في [١٠٢/أ] التصغير[2]، لأنه لو لم تقلب ياءً حركت ألفًا، انفتح ماقبلها، ولو انفتح ماقبلها لتحركت ياء التصغير، وياء التصغير لايجوز أن تتحرك، كما أن ألف الجمع لاتتحرك، فلما لم تجز الحركة في ياء التصغير قلبت الألف ياء أو أدغمت ياء التصغير فيه، فبقيت على سكونها، لأن المدغم لايكون إلا ساكنًا.

== ٣. والضرب الثالث من القسمة الأولى وهو: الهمزة الزائدة، وذلك تلحق الاسم الذي هو صفة، والاسم الذي هو غير صفة للتأنيث، فصار الاسم بلحاقها غير منصرف، وذلك نحو: خُنفساء، وحمراء، وبُروكاء. انظر المسائل المشكلة/ ٤٧٨- ٤٧٩. وانظر تعليل المبرد صرف (عِلباء، وحربا،، وقُوباء) في المعرفة والنكرة على الرغم من أن الزائدتين في أواخرها كالزائدتين في آخر (حمراء) المقتضب ٤/٤.

(١) الكتاب ١٢/٢، وعند السيرافي: «هذا باب هاء التأنيث» ومثله في شرح الرماني.

(٢) في الكتاب ١٢/٢ أجرى سيبويه مقارنة بين اسم فيه هاء التأنيث ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة وبين اسم فيه ألف التأنيث لاينصرف فيهما، وعلل أن الهاء عند العرب ليست في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم فجعلا اسمًا واحداً كحضرموت، فيقال في تصغيره: (حُضَيْرَموْت) كما يقال في مركب الأعداد: (خمسة عشر) ونحوه: (خميسة عشر)، ويُصغر مافيه ألف تأنيث زائدة بعد عينه كحبارى فيقال: (حُبَيِّرّ).

قال أبوسعيد في هذا: «يريد (سيبويه) أن الهاء إذا زيدت على آخر الثلاثي أو الرباعي لم تصرف كحرف من حروفه، ألا ترى أنا لو صغرنا (تَمْرةً) لقلنا: (تُمَيْرَةٌ) فلم يكسر الراء، وحق الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يقع الإعراب عليه أن يكسر، كما يقال في (رَعْشَنٍ): (رُعَيْشِنٍ) وفي (أرْطى): (أُرَيْطٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٣.

قال: في هاء التأنيث: وإنما تُلحقُ بناءَ المذكّر ولايُبنى عليها الاسم كالألف[1]. أي كما يُبنى على الألف في مثل جَحْجَبَى[2]، فتحذف في التصغير إذا خرج التصغير به عن مثال مايكون عليه التصغير[3].

قال: وإن سميت رجلاً ضَرَبتْ قلت: ضَرَبهْ[4]، لأنه لايُجرى ماقبل هذه التاء، فتوالى أربع حركات، وليس هذا في الأسماء[5]. يعني أن هذه التاء ليست التاء التي تكون للإلحاق، أي لو كانت التاء في ضربتْ للإلحاق لم يجتمع فيها أربع متحركات، لأنه ليس فيما يلحق به شيء على هذا الوزن، وفي مافيه تاء التأنيث مثل ذلك[6].

* * *

(١) الكتاب ٢/١٢- ١٣.

(٢) جَحْجَبَى: حي من الأنصار، وجَحْجَبَ العدوَّ: أهلكه: قال رؤبة:

كمْ مِنْ عِدًى جَنْجَمَهُمْ وجَحْجَبَا

انظر لسان العرب ١/٢٥٣ (جحجب)، وجحجبا من ولد كُلْفَة بن عوف (بطنْ) انظر بطون الأنصار في جمهرة أنساب العرب / ٤٧٠.

(٣) تصغير (جَحْجَبى): جُحَيْجِبٌ، كما يقال في تصغير (حُبَارى): حُبَيِّر.

(٤) أي في حال الوقف تقف عليها بالهاء كما تقف على (شجرةْ) بالهاء.

(٥) الكتاب ٢/١٣.

(٦) إذا سمي رجل بضَرَبَتْ، حمل على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث إذ تقف عليها بالهاء فتقول: جاءَ ضَرَبَهْ، كما تقول: هذه شَجَرَةْ، وهذا طَرَفَهْ، وتحرك التاء في الوصل فتقول: هذا ضربةُ يافتى، لأنه قد خرج عما لايكون فيه التأنيث حقيقيًا إلى مايكون فيه فلزمه حكمه. انظر شرح الرماني، ج٣، ق ٢٤٥.

هذا بابُ فُعَل[1]

قال أبو علي: حكم الاسم أن يكون مشتقًا مِن المصدر لا من الاسم المشتق منه، فعُمَرُ، وزُفَرُ، معدولان عن عَامِرٍ، وزَافِرٍ، معرفتان عدل عنهما عُمَرُ، وزُفَرُ في حال تعريفهما، وعامر وزافر[2] مأخوذان من مصدريهما، وكل ذلك راجع إلى رأس ومبدأ وهو المصدر[3].

قال: ولايجيء عُمر وأشباهه محدوداً[4] عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى هذا في الكلام[5].

قال أبوعلي: ولو كان الاسم المعدول عنه نكرة لم يُقل عُدل عنه ولكان {...}[6] اشتق منه، وإنما صار معدولاً لأنه اشتق مما ليس حكمه أن يشتق منه، بل حكم هذا المعدول عنه أن يكون نفسه مشتقًا، ففي

---

(١) الكتاب ٢/١٣.

(٢) في المخطوطة (وزامر) بالميم خطأ.

(٣) يعلق الفارسي على قول سيبويه: «وأما عُمَرُ وزُفَرُ فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامرٍ وزافرٍ، ولايجيء عُمَرُ وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة...» الكتاب ٢/١٤.

(٤) قوله: (محدوداً) يريد: (معدولاً) لأن المحدود عن الشيء هو الممنوع عنه، والمعدول عنه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٥.

(٥) الكتاب ٢/١٤، وفيه: «... وكذلك جرى في هذا الكلام» وعند السيرافي حذف (في) من هذه العبارة.

(٦) كلمة لم أتبينها، ويبدو أنه استغنى عنها لفظًا ومعنى.

الاسم في حال التعريف علّتان:

إحداهما: أنه أخذ مما ليس حكمه أن يؤخذ منه، وأنه معرفة. فإذا نكرته بعد التسمية والعدل عن المعرفة انصرف لأنه تبقى علة واحدة، فإن جاء شيء في هذا الباب يمتنع من الانصراف في النكرة فلأن العلل التي تبقى فيها في حال التنكير أكثر من واحد[1]، وعلى هذا الباب.

قال في جُمَعٍ وكُتَعٍ: هما مصروفان في النكرة[2]، يعني أنك لو سميت بهما ثم نكّرتهما لصرفتهما[3].

قال: وسألته عن صُغَر من قوله الصُّغْرى وصُغَر، فقال: أصرف هذا في المعرفة، لأنه بمنزلة نُقْبَةٍ ونُقَبٍ، ولم يُشبَّه بشيء محدودٍ عن وجهه[4].

---

(١) للعدل فائدة في المعنى هي التأكيد والمبالغة، ويقع به التعريف فيستغني المعدول عن الألف واللام فتقول في النداء: يافُسقُ، ياطُرَبُ، يا قُعَدُ، ونحو ذلك، وأمّا الأسماء الأعلام فيعدلون فيها مذكرة نحو: عُمَر، وزُفَر، وجُشَم، ومؤنثة نحو: حذَام، وقَطَامِ، ورَقَاشِ، فيقع العدل عن هذه الأسماء الأعلام وهي معارف كما وقع في النداء، فإذا نكّرت فزال التعريف انصرف الاسم لأنه لم يبق إلا العدل، وإن صغرته زال عن لفظه العدل فساوى تصغير غير المعدول، تقول في تصغير (عُمَر): (عُمَيْر) كما كان تصغير (عامر) على (عُمير) أيضًا، بإسقاط الزائد من غير العدل، فأبطل التصغير مذهب العدل... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٥، وانظر أيضًا ماينصرف وما لاينصرف /٤٠.

(٢) الكتاب ١٤/٢.

(٣) (جُمَعُ وكُتَعُ) معدولان عن (جمع جَمْعَاء) و(جَمْع كَتْعَاء)، وهما مصروفان في النكرة وكان الأصل في جَمْعٍ (جمعاء): (جُمْعُ) مثل (حمراء): (حُمْرٌ)، ولكن (حُمْرٌ) نكرة، فأراد أن يعدل عن لفظ النكرة، فعدل إلى (فُعَل). انظر ماينصرف وما لاينصرف /٤٠.

(٤) الكتاب ١٤/٢، وفيه: «... بمنزلة ثُقَب وثُقْبَة»، ويبدو أن الأكثر على التاء (ثُقَب وثُقْبَة) لورود هذا اللفظ في شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٤٤٦.

أما قول سيبويه: «... ولم يُشَبَّه بشيء محدود عن وجهه» فإن (صُغَر) المأخوذ ==

قال أبوعلي: شبه الألف في (صُغْرى) بهاء (نُقْبَةٍ)، إذ كانا جميعًا للتأنيث.

قال: فإن حقَّرت (أُخَرَ) اسم رجل صرفته، لأن فُعَيْلاً لا يكون بناء [١٠٢/ب] للمحدود[1].

قال: ولو جئت بالتحقير المخالف لأصله لقلت: أخيريات[2].

قال أبوعلي: جمع (أُخْرى) في التكسير (أُخَر). فلو صغر هذا الجمع لصغرت واحد (أُخَر)، وزدت عليه الألف والتاء لعلامة الجمع، ولم يجز أن تصغر جمع التكسير، لأن التصغير تقليل، وبناء الاسم الذي لأدنى العدد تكسير، فلو صغرت بناء الكثير لكان كالنقض لجمعك في الشيء الواحد بين القلة والكثرة[3].

قال: قلت: أتصرفه؟ يعني (أُحَادَ) في النكرة؟.

قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة[4].

قال أبوعلي: إنما لم يصرف (أُحاد) في النكرة لأن العدل في حال

== من (الصغرى) لم يعدل به كما هو الحال في (عُمَر) ونحوه، فهو مصروف في المعرفة والنكرة لأن الألف في (الصغرى) للتأنيث، كما أن الهاء في (نُقْبَة) المأخوذ منها (نُقب) للتأنيث أيضًا.

(١) الكتاب ١٤/٢، وفيه: «... لأن فُعيلاً لايكون بناء لمحدود عن وجهه»، ويبدو أن الفارسي اختصر للعلم به.

(٢) ليس هذا من قول سيبويه، ولعله من أقوال الفارسي نفسه.

(٣) انظر ماينصرف وما لاينصرف / ٤١.

(٤) الكتاب ١٥/٢.

التنكير والوصف قائمان معًا فيه[١].

قال: وإن سميت رجلاً (ضُرِبَ) ثم خففته فأسكنت الراء صرفته لأنك قد أخرجته إلى مثال ماينصرف كما صرفت (قِيْلَ)[٢].

قال أبوعلي: أظن أن أبا العباس[٣] يخالفه في هذا الموضع، فيقول: إن سميته (بِضُرِب) ثم خففته فقلت: (ضُرْبَ) لم تصرف، لأن الحركة في نيَّتك كما أنك إذا قلبت الياء واواً لانضمام ماقبلها ثم خففت العين على قول من قال: عَضْدٌ قلت: لقَضْوَ الرّجل، فلم تعد الياء التي قلبت واواً، لانضمام ماقبلها، وإن ذهبْتَ بالضمة في اللفظ لم تصرفه، كما لم يرد الياء في لقَضْوَ، كأن خففته ثم سمبت به صرفت، لأنك سميت به وهو على مثال من أمثلة الأسماء فصرفته كما صرفت (قِيْلَ)، لأن الكسرة

---

(١) قال أبوسعيد: «إذا قلت: جاءني قومٌ أُحَادَ أو ثُنَاء أو ثُلاَثَ، أو رُبَاع، فإنما تريد أنهم جاءوني واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، وإن كانوا ألوفًا، والمانع من الصرف فيه أربعة أقاويل:

منهم من قال: إنّه صفة ومعدول، فاجتمعت علتان منعتاه الصرف.

ومنهم من قال: إنه عُدل في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين، وهما علتان. فأما عدل اللفظ فمن (واحد) إلى (أُحَادَ)، ومن (اثنين) إلى (ثُنَاء) وأما عدل المعنى فتغيير العدّة المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لايُحصى.

وقول ثالث: إنه عُدل، وأن عدله وقع من غير جهة العدل، لأن باب العدل أن يكون للمعارف، وهذا للنكرات.

وقول رابع: إنه معدول، وإنه جمعٌ، لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى وفي ذلك كله لغتان: (فُعَال) و(مَفْعَل) كقولك: (أُحاد) و(مَوْحَد) و(ثُنَاءُ) و(مَثْنَى)..» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٦.

(٢) الكتاب ١٥/٢.

(٣) يعني المبرد، وانظر رأيه في المقتضب ٣٢٤/٣.

ليست فيه[1].

* * *

هذا بابُ مَاكانَ على زِنة مَفَاعِلَ ومَفَاعِيْلَ[2]

قال: قلت: فما بال ثَمَانٍ لم يُشبه صَحارِي وعَذاري؟

قال: الياء في ثماني[3] ياء الإضافة أدخلتها على فَعَالٍ[4].

---

(١) خالف المبرد سيبويه «في تخفيف (ضُرِب) فقال: إن خفّفنا (ضُرِب) قبل التسمية فقلنا: (ضُرْبَ) ثم سمينا به مخففًا فإنه ينصرف، وإن سميناه بضُرِبَ ثم خففناه لم ينصرف، لأننا ننوي (ضُرِب) في التسمية، وفرق بين (ضُرْبَ) إذا خففناه بعد التسمية وبين (قِيْلَ)، وذلك أن (قِيْلَ) لم يستعمل فيه (قُوِلَ) وإنما يبني على التخفيف، والتخفيف فيه لازم، وليس بلازم في (ضُرِبَ).

وقال المحتج عن سيبويه: إن المانع من صرف (ضُرِبَ) اللفظ الذي ليس في الأسماء نظيره، فإذا زال اللفظ إلى ماله نظير انصرف، كما ينصرف إذا حقّرته.

واستدل سيبويه أنه ليس الحذف في كل حال للعدل، بأن (هَارٍ) مخفف من (هاير) محذوف الهمزة منه، وليس بمعدول ولا ممنوع من الصرف» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٧.

قال الرماني: «إذا سمي رجل (ضُرِب) لم ينصرف في المعرفة، فإن خُفف فقيل: (ضُرْب) بعد التسمية انصرف عند سيبويه ولم ينصرف عند أبي العباس، لأن التثقيل في النيّة. فأمّا إذا خفف قبل التسمية فقيل: (ضُرْبَ) ثم سمي بهذا المخفف انصرف بإجماع. قال الشيخ أيده الله: والذي عندي لما ذهب إليه وجه في كلام العرب على مذهب من يقول في (رُؤْيَا): (رُيَّا) إذا لين الهمزة، فيجريه على الأصل في اجتماع الواو والياء وإن كان مخففًا من الهمزة، فلذلك يجريه سيبويه على قياس المخفف وإن كان الأصل الكسر. وهذا أقوى لأنه ردٌّ إلى الأصل الذي هو الصرف، وذلك تغيير عن الأصل بالقلب والإدغام، فهو أقوى على ماذكره سيبويه». شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٤٤٩.

(٢) الكتاب ٢/١٥.

(٣) في المخطوطة: (ثمان).

(٤) الكتاب ٢/١٦.

قال أبوعلي: صحاري على وزن (فَعَالِل)، فأما ثمانٍ فالألف [فيه][1] ليست بألف جمع، إنما هي عوض من إحدى ياءي النسب، كما أنها في (شآم) عوض منها، وكذلك في (شآم ويمانٍ)، ألا ترى أنه لا ألف في واحد منهما، إنما هو (يَمَنٌ وشَامٌ)، ويدلك على أن الألف عوض من إحدى الياءين لأنك إذا ثَقَّلْتَ الياء قلت: شاميٌّ فحذفت الألف، فلم تثبت الألف مع هذين الياءين في الكلام فثمانٍ مثل ذلك[2].

قال أبوعلي: كأنه منسوب إلى (ثَمَنٍ)، فأما (تَهَامٍ) فالألف فيه أيضًا بدل من إحدى الياءين، والتي كانت في (تِهامَة) قد حذفت، يدلك على حذفه تغييرهم البناء، ألاَ ترى أن التاء كانت قبل أن تَنْسِبَ مكسورة فيه، ففتحت في الإضافة فقيل: (تَهامٍ)[3].

---

(١) مابين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، وهكذا قرأتها.

(٢) قال أبوسعيد: «تقول: هذه ثمانٍ، ورأيتُ ثمانيًا، والأصل عنده [سيبويه] ثَمَنِيٌّ، فعملوا به ماعملوا بيَمَانٍ، وكذلك قالوا: في رَبَاعٍ: هذا رَبَاعٍ، ورأيتُ رَبَاعيًا»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٩.

(٣) قال أبوسعيد: في(يَمَانٍ، وشَآمٍ، وتَهَامٍ): «تقول: رأيتُ يَمَانيًا وشآميًا، وتَهَاميًا، الأصل: يَمَنِيٌّ، وشَآميٌّ، فجُعلت الألف عوضًا من إحدى الياءين، وفي تَهَامٍ لغتان:

إحداهما: تِهَاميٌّ بكسر التاء، وتشديد الياء، وهو منسوب إلى تهامة. والأخرى: تَهامٍ، ورأيت تَهَاميًا، قال سيبويه: كان الأصل فيه (تَهَمِيٌّ) وإن لم يُستعمل، قياسًا على يَمَنِيّ، وتجعل الألف عوضًا من إحدى الياءين» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٩. وأنشد ابن يعيش للأسود بن شعوب وقيل غيره:

ذراني أَصْطَبِحْ يَابَكْرُ إنّي ... رأيتُ الموتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ

تَخَيَّرهُ ولمْ يَعدِلْ سِواهُ ... ونِعْمَ المرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

انظر شرح المفصل ١٣٣/٧، انظر هذا في شرح التصريح ٣٩٩/١، ٩٦/٢، والعيني ٢٢٧/٣، ١٤/٤. وانظره أيضًا في همع الهوامع ٨٦/٢، الدرر اللوامع ١١١/٢، ==

قال:[1] واستثبتّ أبابكر بن دريد في ذلك، فقال: لايقال إلا بالفتح، وأنشد:

ونِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ[2]

فإن أثبتّ ياء النسب قلت: تِهَامِيّ فكسرت التاء ورددت [١٠٣/أ] الاسم إلى ماكان عليه قبل النسب إليه[3].

قال في الهاء في صَيَاقِلَةٍ ونحوه: لكنها إنما تجيء مضمومة إلى هذا البناء كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد[4].

قال أبوعلي: إنما أتى بالفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعًا وبين هذه الهاء التي تلحق ولايكسر عليها الاسم، ليبين أن

== وأنشد في خويلد بن نفيل المعروف بالصعق:

وإنْ خويلداً فابْكي عليه ... قَتيلُ الريحِ في البَلَدِ التَّهامي

شرح المفصل ٤١/١.

(١) يعني (أبو علي الفارسي) لا سيبويه كما يوهم ذلك.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر سُقناه مع بيت قبله منسوبين للأسود بن شعوب وقيل غيره، والشاهد فيه قوله (تَهَام) منسوبًا وقد أبدلت الألف فيه من إحدى اليا ءين، وقد فتحت التاء في (تَهَام) بعد أن كانت مكسورة قبل النسبة، على أن هناك من يرى أن ألف (تهام) غير مبدلة، وأن الألف في (يمان وشآم) مبدلة، انظر بعده.

(٣) ويمكن أن ينشد البيت الوارد آنفًا في رثاء الصَّعق شاهداً على هذه المسألة.

ونقل ياقوت عن المبرد قوله: «إذا نسبوا إلى تهامة قالوا: رَجُلٌ تَهَامٍ بفتح التاء وإسقاط ياء النسبة، كما قالوا: رجلٌ يَمَانٍ وشَآمٍ، إذا نسبوا إلى اليمن والشام؛ وقال إسماعيل بن حماد: النسبة إلى تِهامة: تِهَاميٌّ وتَهَام، إذا فتحت التاء لم تشدد الياء، كما قالوا: رجلٌ يَمانٍ وشَآمٍ، إلا أن الألف من تهام من لفظها، والألف من شآم ويمان عوض من ياء النسبة»، معجم البلدان، ٦٤/٢ (تهامة).

(٤) الكتاب ١٦/٢.

الاسم المكسر على الياء والألف الواقع للجمع، لا نظير له في الواحد، وأن الذي تلحقه هذه الهاء له نظير نحو عَبَاقِية[1].

قال: وأمَّا سَرَاوِيْلَ فشيءٌ واحدٌ أعجمّي أعرب كما أُعْرِبَ الآجُرُّ، إلاّ أنّ سَرَاوِيْلَ أشْبَه من كلامهم مالاينصرف في معرفة ولانكرة كما أشبه (بَقَّمُ) الفعْلَ[2].

قال أبوبكر: أي سَرَاوِيْل ينصرف في النكرة كما ينصرف آجُرّ إذا سميت به إلا أن سَرَاوِيلَ أشْبَه ما لاينصرف في معرفة ولانكرة فلم ينصرف في المعرفة، وإذا صغرته وهو معرفة لم تصرفه، لأنه مؤنث نقلته فسميت به[3].

---

(١) العباقية: قيل: شجرة ذات شوك تؤذي من علق بها، وقيل: تعني الرجل الداهية ذا الشر والنّكر، وقيل: تعني اللص الخارب الذي لايحجم عن شيء... انظر تهذيب اللغة ٢٨٦/١ (عبق)، وهي وصف، انظر الكتاب ١٦/٢ ، ٣٢٠.

(٢) الكتاب ١٦/٢.

(٣) انظر الأصول في النحو ٨٨/٢. قال أبوسعيد: «سراويل عند سيبويه والنحويين عجمي وقع في كلام العرب، فوافق بناؤه بناء مالاينصرف في معرفة ولانكرة، فأجري مجرى ذلك، وينبغي على مذهب الأخفش أن ينصرف إذ لم يكن جمعًا، وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه، قال ابن مقبل:

يُمَشّي بهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كأنّـهُ فتًى فارسيٌّ في سَراويلَ رَامحُ»

وشرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٨. وقال أبوالعباس المبرد: «ومن العرب من يراها جمعًا واحدها سِرْوَالَةٌ، وينشدون:

عَلَيْهِ منَ اللُّؤم سِرْوَالَةٌ ...» المقتضب ٣٤٥/٣- ٣٤٦.

قال السيرافي: «والذي عندي أن سِرْوَالة لغَةٌ في سراويل...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٨. قال الزجاج: «فأما (سَرَاويلُ) فاسم أعجمي أشبه من كلام العرب مالاينصرف، وإنما هي بالفارسية (شَرْوالْ) فبنتها العرب على ما لاينصرف من كلامها، ==

قال: وقد جعل بعض الشعراء ثَمَانِي بمنزلة حَذَارِ[1]، قال:

يَحْدُو[2] ثَمَانِيَ مُولَعًا بِلِقَاحِهَا . . .[3]

قـال أبوعلي: توهم هذا الشـاعـر أن الألف في (ثَمَاني) التي هي عوض من إحدى يا ءي النسب ألف جمع لما رأى أول الحرف مفتوحًا، ورأى بعد الألف حرفين كما أن الأول من (مَفَاعِل) وحذارِ[4] مفتوح، وبعد الألف في كل واحد منهما حرفان، وليس كذلك، إنما الألف في (ثَمَانٍ) لما قلنا، وفي (حَذَارِ) للجمع.

قال: إذا صغَّرت[5] بخاتِيَّ اسم رجل صرفته، فكذلك صَحارٍ[6] فيمن

== فإذا صغرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل». ماينصرف وما لاينصرف /٤٦.

(١) في المخطوطة: (حذاري).

(٢) في المخطوطة: (يحدوا).

(٣) الكتاب ١٧/٢ وهذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه دون نسبة، انظر الكتاب ١٧/٢، والشاهد فيه ترك صرف (ثماني) تشبيها لها بما جمع على زنة (مفاعل)... والبيت من قصيدة لابن ميادة وتمامه:

يَحدُو ثَماني مُولَعًا بلِقَاحِهَا حتى هَمَمْنَ بزَيغة الإرْتَاجِ

انظر الديوان/٩١، قال في شرحه: الزَّيغَةُ: مصدر زَاغَ أي مال، الإرتاج: مصدر أرتج، وأرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل. الديوان/٩٣. ماينصرف وما لاينصرف/٤٧، سر صناعة الإعراب ١٨٣/١، الأصول في النحو٢، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٩٩، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٥٠، وأنشده في نضرة الإغريض/ ٢٦٤ على تسكين الياء، وعندئذ تحذف لأجل التنوين فيحمل حينئذ على الضرورة فيقال: «يحدو ثمانٍ...»، انظر العيني ٣٥٢/٤، الخزانة ٧٦/١، الأشموني ٢٤٨/٣.

(٤) في المخطوطة: (حذاري)

(٥) في الكتاب ١٧/٢ (حقَّرت).

(٦) في المخطوطة: (صحاري).

قال:

صُحيِّر وصُحَيْيِر"(١).

قال أبوعلي: لأن كلا التصغيرين خارج عن أبنية الجمع، فلما ذهب ذلك الثقل بالتصغير صرفته(٢).

قال: فإنْ قلت: كيف تُشبِّهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين(٣).

قال أبوعلي: كأن قائلاً قال له: الهاء يكون ماقبلها مفتوحًا، فكيف جاز أن تكون هذه التاء التي في (قُرَيْشيَات)(٤) هاء كالتي في حمزة؟ فأجابه بأن الألف ليس بحاجز قوي(٥).

---

(١) الكتاب : ١٧/٢، والكلمة الأخيرة ليست فيه.

(٢) (بَخَاتيّ) هذا على لفظ الجمع وفي آخره ياء مشددة، والياء في واحده، ودخولها فيه لا للنسبة تقول: بُخْتِيٌّ وبَخَاتِيّ، كما تقول: كرسيّ وكراسيّ، فهذا الاسم لاينصرف، فإذا صغرته اسم رجل صرفته. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٩٩. وانظر ماينصرف وما لاينصرف/٤٧. قال ابن السراج: «وأما بَخَاتي فلا ينصرف، لأن الياء لغير النسب، وهي التي كانت في بُخْتيَة، وكذلك كُرسي وكراسيّ، وقمري وقَماري» الأصول في النحو ٩١/٢. قال أبو منصور الأزهري: يقال: جمل بُختيٌّ وناقة بُختيةٌ، وهو أعجمي دخيل عربته العرب، ويجمع: البَخَاتي أيضًا. والبُخْتُ: الإبل الخراسانية تُنْتَج من الإبل العربية والفالج. انظر تهذيب اللغة ٣١٢/٧ (بخت).

(٣) الكتاب ١٨/٢- ١٩، والحديث حول (أذْرعَات) و(قُرَيْشيَات) فقد قال سيبويه: «إن من العرب من لاينوّن (أذرعات)، ويقول: هذه قُرشياتُ، كما ترى، شبهوها بهاء التأنيث، لأن الهاء تجيء للتأنيث، ولا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة».

(٤) انظر الكتاب ٣٦/٢، الأصول في النحو ١٠٣/٢.

(٥) قال أبوسعيد: «كلام سيبويه دليل بيّن أن التاء في الجمع بمنزلة الهاء، وأن الألف كالمطّرحة، فينبغي أن يكون الفتح أولى بها» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٠٠.

وقول أبي سعيد : « الفتح أولى بها » يعني أنه إذا حذف التنوين من مثل ==

هَذَا بَابُ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ[1]

قال أبوعلي: الاسم الأعجمي إذا نقل إلى العربي فأعرب على ضربين: اسم نقل معرفًا مثل إسحاق ويعقوب فهذا لاينصرف في المعرفة، واسم نقل منكوراً فهذا ينصرف إذا سمي به مذكر نحو «فِرِنْد ودِيْبَاج» وما أشبهه، لأن هذا إذا أعرب صار كالبناء الأصلي في العربية[2].

قال: وأمّا نُوْح وهُوْد ولُوْط فتنصرف على كل حال لخفتها[3].

قال أبوعلي: أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثيًا وأوسطه ساكن، وكذلك [١٠٣/ب] هِنْد، وقال: لأن فيهما علّتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف[4]، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه نُوْحٌ ولُوْطٌ، وقد صرفا في التنزيل[5]، ونُوحٌ ولُوطٌ وهنْد وإن كان

== (أذرعات) و(قريشيات) لم يجز إلا الفتح، ونقل عن المبرد أن الفتح لايجوز فيه، فلا يجوز عنده أن تقول: رأيتُ عرفاتَ، ومسلماتَ، إذا سميت بها رجلاً، وانظر المقتضب ٣٧/٤، ٣٣٣/٣، خزانة الأدب ٢٦/١- ٢٧. وذكر أبوسعيد أنه روي عن الأصمعي قوله: ترك التنوين مع الكسر خطأ، وينبغي أن يفتح. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٠.

(١) الكتاب ١٩/٢.

(٢) مجمل هذا القول تجده في الإيضاح العضدي/٣٠٥.

(٣) الكتاب ١٩/٢. قال أبوسعيد: «المعروف أن هُوْداً عربي، والذي يظهر من كلام سيبويه لما عده مع نوح ولوط وهما عجميان أنه أعجمي عنده، والناس يختلفون في مثل هذا، فمنهم من يقول: إن العرب من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك فليس بعرب، وعاد وهود قبل إسماعيل فيما يذكر»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠١.

(٤) انظر ماينصرف وما لا ينصرف / ٤٥.

(٥) انظر الأصول في النحو ٩٢/٢. قال المبرد: «والأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المؤنث في جميع ماصرف فيه، ألا ترى أن نُوحًا ولوطًا اسمان أعجميان وهما مصروفان في ==

قد اجتمع فيها العلتان[1] فقد قاومت الخفّة التي فيها إحدى العلّتين فكأنه بقي علّة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ماهو على أربعة[2]، فإن قلت: فهل وجدتَ الحركة يعتد بها في غير ههذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ماكان على خمسة[3].

* * *

= كتاب الله عز وجل»؟! المقتضب ٣/٣٥٣، وانظر هامش رقم (٢) من هذه الصفحة حيث نقل المرحوم عضيمة ما أورده المبرد في كتابه (المذكر والمؤنث) عن هذه الجزئية.

وقال أبوعلي في المسائل المنثورة/٢٧٤: «لم يكن اسمًا في العجمية مثل (نوح) وإنما هو اسم عجمي نقلته فسميت به، فصارت النقلة معتداً بها لأنه لم يكن في العجمية اسم شخص كما كان (نوح)، و(إبراهيم)، و(إسحاق)، نافترق حال (نوح)...».

(٦) في المخطوطة: (فيهما اللغتان).

(٧) شرط الاسم الذي لاينصرف للتعريف والعجمة أن يكون عجمي الوضع، عجمي التعريف، زائداً على الثلاثة أحرف مثل (ابراهيم)، فإن كان عجمي الوضع، غير عجمي التعريف انصرف، لأن العجمة غير متمحضة، وكذا إذا كان ثلاثيًا ساكن العين أو متحركا، فإنه منصرف قولاً واحداً في لغة جميع العرب. انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩، وانظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ١/٧١.

(٨) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٥٤.

هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث [1]

قال: ولو سميتَ رجلاً (حُبارَى) ثم حقَّرته فقلت: حُبَيِّر لم تصرفه لأنك لو حقَّرت الحبارى نفسها فقلت: حُبَيِّر، كنت إنما تعني المؤنث[2].

قال أبوعلي: قيل: لم صرف (صَحَارى) اسم رجل إذا حقرته؟ فقلت: لأن (صَحَارى) جمع ليس بمؤنث، وإن كان واحده مؤنثًا، ولا يؤنث الجمع من حيث أنث واحده، وإنما امتنع صَحَارى من الصرف من حيث امتنع (مَسَاجِد)، فإذا صغرته صرفته كما تصرف (مُسَيْجِد) إذا كان تصغير (مساجد) اسم رجل، لموافقته بناء ماينصرف، فأما (حُبارى) فإنّك إذا صغرته لم تصرفه اسم رجل، لأن مصغره يبقى على تأنيثه ولإن حَذَفْتَ العلامة منه لخروجه عما عليه أبنية التصغير لو لم تحذفها[3].

قال: وإذا سميت رجلاً بسعادَ أو زينبَ أو جَيْأَلَ لم تصرفه مِنْ قِبَلِ

---

(1) الكتاب ٢/١٩.

(2) الكتاب ٢/٢٠.

(3) قال الرماني: «حُبارى إذا سمي به، ثم صُغِّر فقيل: حُبَيِّر لم يزل بذهاب العلامة تأنيث الاسم، فهو على ذلك في التسمية». شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٥٦. والفرق بيِّن بين (حُبارى) و(صَحارى)، فلو سمي رجل (حُبَارى) لم يصرف لأنه مؤنث وفيه علم التأنيث (الألف المقصورة) فإن حقر فتحذف منه الألف فيقال: (حُبَيِّر) ولا يصرف أيضًا، لأن الحبارى نفسها مؤنث، فهو بمنزلة (عُنَيِّق) مصغر (عَنَاق) ولا علامة فيها للتأنيث، وأما (صَحَارى) فجمع وليس بمؤنث وإن كان واحده مؤنثًا - كما وضح أبو علي هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٧، ق ٩٤ (مخطوطة صنعاء).

أنّ هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة[1].

قال أبوعلي: إذا كانت مشتقة ثم غلب التأنيث لم يصرف، لأن غلبة التأنيث عليه بمنزلة علامته، فإذا انضاف إلى العلة التعريف لم ينصرف.

قال أبوعلي: إذا سميته بعُنُوق أو نساء صرفته، لأنه جمع نسوة، فإن سميته بطاغوت لم تصرفه، لأنه مؤنث كعناق[2].

قال أبوعلي: في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها[3].
من صرفها ذهب إلى أنها أسام مذكرة سمي بها المذكر، أي الموضع والمكان، ومن أنثها ذهب إلى أنها مذكرة سمي بها مؤنث وهي البقعة والأرض[4].

---

(١) الكتاب ٢١/٢. وقد نقل السيرافي عن أبي عمر الجرمي أن معنى قوله: (مشتقة): أي مستأنفة، لهذه الأسماء، لم تكن من قبلُ أسماءً لأشياء أخر، فنُقلت إليها، وكأنها اشتقت من (السعادة)، أو من (الزّنّب) أو من (الجأل)، وزِيْدَ عليها مازيد من ألف أو ياء لتوضع أسماء لهذه الأشياء، كما أنّ (عَنَاقًا) أصله من (العنق)، وزيدت فيه، فوضع لهذا الجنس. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٠٢. و(عَنَاق) المسمى به مذكّر، فإن حكمه أن يعرب ويمنع من الصرف، لأنه مؤنث زائد على ثلاثة أحرف، ومن العرب من يصرف (فَعَال) المسمى به ذكر. انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٨/٣.

(٢) إشارة إلى الحوار الذي عقده سيبويه في الباب حيث قال: «فإن قلت: ماتقول في رجل يسمّى بعُنُوق، فإن (عُنوقًا) بمنزلة (خُروق)... وهذا التأنيث الذي في (عُنوق) تأنيث حادث، فعُنُوقٌ: البناء الذي يقع للمذكّرين والمؤنث، الذي يجمع المذكرين، وكذلك رجل يسمى (نساءً)، لأنها جمع نسوة، فأما الطاغوت، فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئته للواحد». الكتاب ٢٢/٢.

(٣) إشارة إلى الباب الذي عقده سيبويه ونعته بـ(باب أسماء الأرضين)، الكتاب ٢٣/٢.

(٤) قال المبرد: «فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: هذا بلدٌ، وهي بلدة، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكلُّ ماعنيت به من هذا ==

قال: وما صار صفة كواسط ثم صار بمنزلة زَيْدٍ وعَمْرو، إنما وقع لمعنى، نحو قوله: {ونابغةُ الجعديُّ}. أخرج الألف واللام.[1]. أي من النابغة، فكان يجب أن يقال: النابغة، لأنهما صفتان للموضع والرجل، إلا أنهما غلبتا، فصارتا كالأعلام غير الصفة [١٠٤/أ] فأخرجت الألف واللام منهما كما أخرجت من الأعلام نحو زيد وعمرو.

== بلداً، ولم يمنعه من الصرف مايمنع الرجل فاصرفه، وكل ماعنيت به من هذا بلدة، منعه من الصرف مايمنع المرأة، وصرفه مايصرف اسم المؤنث على أن منها مايغلب عليه أحد المذهبين ...»، المقتضب ٣٥٧/٣.

(١) الكتاب ٢٤/٢، وقد تضمن النص بعضًا من بيت لمسكين الدارمي في ديوانه/٤٩ وفيه: (عليه صفيحٌ من رخام مرصَّع)، وهو قوله:

ونابغةُ الجعديُّ بالرمل بيتُه　　　عليه تُرابٌ من صفيحٍ مُوَضَّعُ

والشاهد فيه وضع (نابغة) اسمًا علمًا لم يقصد به الصفة الغالبة فتلزمه الألف واللام، وإنما قصد به قصد الأعلام المختصة نحو زيد وعمرو، فلم تدخله الألف واللام كما لاتدخل زيداً ونحوه من الأعلام، انظر هامش الكتاب ٢٤/٢، وأنشده المبرد للشاهد نفسه مع تغيير في القافية وتغيير في مواضع كلمات العجز. انظر المقتضب ٣٧٣/٣، وبهذه الرواية جاء عند ابن الشجري في أماليه ١١٤/٢، انظر الرواية أيضًا عنده في الجزء الثاني/٣٥٩ (الطناحي)، ورواية الديوان/٤٩: (... عليه صفيح من رخام مرصَّعُ)، واختار هذه الرواية الدكتور الطناحي في كتاب الشعر ٥٣٢/٢، في حين أنشده أبوعلي: (... عليه صفيحٌ من تُرابٍ وجندلِ) على التوسع في العطف لا على إقامة الوصف مقام العلم، وأنشد أبوعلي الجزء الأول من صدر البيت في التكملة/٦٤ شاهداً على هذه القضية، وقد أنشده البغدادي ضمن أبيات أخرى بالرواية الثابتة في ديوان الدارمي، انظر خزانة الأدب ١١٧/٢، وروى الزجاج البيت كما هو الحال عند سيبويه قائلاً: «نابغة نبغ فقيل له: (نابغة) فوصف بذلك، وجعلت صفته اسمًا له، انظر ماينصرف وما لاينصرف/ ٥٣ - ٥٤، وبهذه الرواية والقصد من الاستشهاد روي عند السيرافي في شرح الكتاب، جـ٤، ق ١٠٣، وفي شرح الرماني للكتاب أيضًا، جـ٣، ق٢٥٨، وانظر فرحة الأديب / ١٣٦، ١٣٧ فقد ساق البيت وأبيات أخر قبله وبعده، وكتب الشواهد مجمعة على ==

قال: وقُبَاءُ وحِرَاءُ ليس كذلك، إنما أوقعا على المؤنث والمذكر مشتقين غير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالب عليهما التأنيث[1].

قال أبوعلي: معنى الكلام غير مشتقين، والغالب عليها التأنيث أي في حال التأنيث، أي اشتقا للمذكر والمؤنث معًا ولم تخص به أحدهما في حال الاشتقاق[2].

== رواية سيبويه، انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/٢٢٤ (سلطاني) ٢/٢٠٧ (الريح) وقال: «هذا إنشاد الكتاب: (تراب من صفيح..) وفي شعره: (عليه صفيح من رخام موضّع) وهي أحب إليّ من رواية الكتاب»، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٣٦، وانظر المخصص ٤٦/١٧، وانظر لسان العرب ٣١١/٩ (وسط، ٣٣٦/١٠ (نبغ).

(١) الكتاب ٢٥/٢. أي أن (قُباء وحراء) يغلب عليهما التأنيث وهما كالمذكر إذا وقع على المؤنث، وأما (اللسان) فيؤنث ويذكر، وهو إن سميت به في لغة من قال هي اللسن، قال: لا أصرفه، من قبل أن اللسان قد استقر عندهم حينئذ، أنه بمنزلة (عَنَاق).

(٢) يقول سيبويه: «وأما قولهم: قُباء، وحِراء، فقد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يذكّر ويصرف، وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين، كما جعلوا واسطًا بلداً أو مكانًا، ومنهم من أنّث ولم يصرف وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض. قال الشاعر:

ستعلمُ أيُّنا خيرٌ قديمًا ... وأعظمُنا ببطن حِراءَ نارَا

... وقال العجاج:

ورُبَّ وجهٍ من حِراءٍ منحنِ

الكتاب ٢٤/٢، قلت: استدرك أبوسعيد السيرافي على سيبويه نسبة الرجز إلى العجاج، وقال إنه لرؤبة، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ١٠٤، وهو كذلك. ومما يلحظ على رواية سيبويه والسيرافي توهمهما (ورُبَّ) في مطلع البيت والصواب (ورَبِّ)، لأنها معطوفة على مثلها في قوله:

فلا وَرَبِّ الآمنات القُطَّنِ

يَعمُرنَ أمْنًا بالحرام المأمَنِ

بمحبِس الهدْيِ وبيتِ المَسْدَنِ ==

هذا باب أسماء القبائل والأحياء[1]

قال: فإن شئت قلت: هؤلاء تميمٌ وأسدٌ، لأنك تقول: هؤلاء بنو تميم وبنو أسد[2].

قال أبوعلي: يجوز، {هذه}[3] إذا أشرت إلى تميم وما أشبهه لأن هؤلاء جمع، وهذه جماعة[4].

قال: فإن قلت: لم لم يقولوا: هذا تميمٌ فيكونَ اللفظ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول: (جاءَت القريةُ) تريد أهلها، فلأنهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين إفرادهم الرجل، فكرهوا الالتباس[5].

قال أبوعلي: يقول: لو حمل الكلام على المضاف إليه في قولك: هذا

=

وربَّ وجهٍ منْ حِراءٍ مُنْحنِ
ما آنبَ سَرِّكَ إلاَّ سرَّني

انظر ديوان رؤبة/ ١٦٣. قال أبوسعيد: «إذا سمينا رجلاً بقُبَاءَ أو حِراءَ صرفناه، لأن اللفظ مذكر، والمسمى به مذكّر، وإذا سمينا رجلاً بلسان على لغة من يقول: هي اللسان لم يصرف، لأنها بمنزلة (عَناق)، وإن سمي بلسان على لغة من يقول: هو اللسان، صرف، والتأنيث والتذكير في اللسان. . .»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ١٠٤.

(١) الكتاب ٢/٢٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٥.

(٣) في المخطوطة: (وهؤلاء).

(٤) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٦١.

(٥) الكتاب ٢/٢٥. وفيه: (جاءته القرية).

تميمٌ[1]، كما حمل على المضاف إليه في (جاءت القرية) لالتبس اسم الحي بالرجل[2] لأن تميمًا وأسداً يجوز أن يكونا اسمين لرجل كما يكونان اسمين للحي، والقرية لاتجيء، فيُعلمُ إن جاءت، وإن كان منسويًا إليها فهو لأهلها[3].

قال: ومثل هذا (القَوْمُ)، هو واحد في اللفظ وصفتُه تجري على المعنى، لاتقول: القومُ ذاهبٌ[4].

قال أبوعلي: قوله: ومثل هذا، أي مثل قولك: (هذا تميمٌ وأسدٌ) (وهؤلاء تميم وأسد)، فإن اللفظ لفظ واحدٌ والمعنى للجميع، قولك: (القومُ) لاتحمل صفته وخبره إلا على المعنى، [وقد أدخلوا التأنيث فيما

---

(١) تميمٌ وأسدٌ وقريشٌ وثقيفٌ أسماء مصروفة، تأتي للقبيلة، وقد تكون أسماء لرجل، فإن كانت للقبيلة فلا تذكَّر، فلا يقال: هذا تميم، أو أسدٌ، بل يقال: هؤلاء تميم، أو هذه تميم إذا قدَّرت الإضافة إليه، لايقال: هذا تميم لئلا يلتبس اللفظ بلفظه إذا أخبرت عنه، «أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة، وبين إفرادهم الرجل، فكرهوا الالتباس»، وقد كان يجوز في القياس أن يقال: (هذا تميم) في معنى: هذا حيّ تميم، ويحذف الحي، ويقام تميم مقامه، ولكن ذلك لايقال للَّبس على ماذكره سيبويه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٥.

(٢) يجيء اللبس من حيث جواز أن يكون (تميم) اسمًا لحي بني تميم، كما يجوز أن يكون اسمًا لرجل فتقول: هذا تميم قادم، ونحوه.

(٣) قال الرماني: «ويجوز: (جاءت القرية)، على تأنيث القرية، والمعنى على تذكير الأهل، ولايجوز: (هذا تميم) على توحيد الأب وتأنيث القبيلة؛ لأنه لما كان يحتاج إلى الإخبار عن الأب خاصة، وعن الولد تارة، فيقال: ولد تميم كذا وكذا، وهذا تميم قد ولد الولد الكثير، لم يصلح أن يجري مايوجب اللبس، وليس كذلك جاءت القرية، لأنه ليس فيه إلا وجه واحد فلا لبس فيه...» شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٦١.

(٤) الكتاب ٢/٢٥.

هو أبعد من هذا][1]، يريد: من تميم وأسد [أدخلوه فيما لايتغير منه المعنى لو ذكّرتَ)[1]، أي: أدخلوه فيما لايتغيّر منه المعنى لو لم يُدخلوه فقد وجب أن يلزموه؛ إذ أدى ترك إدخاله إلى تغيّر المعنى[2].

قال: وإن شئت جعلت تميمًا وأسداً اسم قبيلة في الموضعين[3]. في الموضعين: يريد في قولك: هؤلاء وهذه، يريد تميمًا وأسداً[4].

قال: فإن قلت: لِمَ تقول: هذه ثقيفُ، فإنهم أرادوا: هذه جماعة ثقيف، أو هذه جماعة من ثقيف، ثم حذفوا هنا، كما حذفوا في تميم[5]، أي حذفوا المضاف وهو جماعة كما حذفوا (بنو) في قولك : هذه تميم.

---

(١) ما بين المعقوفتين من الكتاب ٢٥/٢، وهو من تمام العبارة السابقة التي يفسرها أبوعلي، الذي يجعل تعليقاته متداخلة مع نص الكتاب - كما ترى - .

(٢) هذا التعليق متصل بسابقه، فالقرية في قولك: (جاءت القرية) كثر استعمالها وهم يعنون (أهل القرية) فلا يقع اللبس فيها إذا أسند إليها الفعل (جاءت القرية)، قال أبوسعيد: «مثّل سيبويه أن اللفظ قد يقع على الشيء ثم يحمل خبرُه على المعنى كقولهم: (القومُ ذاهبون) والقوم واحدٌ في اللفظ، وذاهبون جماعة، ولايقولون: (القومُ ذاهبٌ)، ومثله: (ذهبت بعض أصابعه)، و(ماجاءتْ حاجتَك)، فحمل تأنيث (ذهبتْ) و(جاءتْ) على المعنى، كأنه قال: (ذهبتْ أصابعه)، و(ذهبَتْ اصبعُه) و(أيّةُ حاجةٍ جاءت حاجتك) وكذلك قولهم: (هذه تميم) إنما حمل على جماعة تميم، أو بنو تميم». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٥.

(٣) الكتاب ٢٥/٢.

(٤) يعني بالموضعين قوله: (هؤلاء تميم وهؤلاء أسدُ) أي بنو تميم، وبنو أسد، وقوله: (هذه تميم، وهذه أسد) أي قبيلة تميم وقبيلة أسد.

(٥) الكتاب ٢٦/٢ ، مع قليل من الاختلاف في اللفظ.

قال: ومن قال : هذه جماعةُ ثقيف ، قال: هؤلاء ثقيفٌ ، وإن أردت الحيَّ ولم تُرد الحذف قلت : هؤلاء ثقيفٌ ، كما تقول : هؤلاء قومُك[1] [١٠٤ /ب].

قال أبوعلي: فعلى هذا لايجوز أن تقول: هذه ثقيفُ وأنت تريد الحيَّ، كما كنت تقول: هذه ثقيفُ[2]، وإنما تريد جماعة فحذفت المضاف، كما لايجوز (هذه قومك)، إذا أشرت إليهم لأن الحيَّ مذكّر، كما أن القوم مذكّر، ولايجوز أن تقول: هذا ثقيف [إذا][3] أردت الوجه الأول أو الثاني، كما لم يجز فيما تقدم[4]. لالتباس الواحد بالجماعة، والواحد بالحي.

قال: وتقول: هؤلاء ثقيفُ بنُ قَسِيٍّ[5]، فتجعله اسم الحيِّ وتجعل ابن وصفًا كما تقول: كلُّ ذاهبٌ[6].

قال أبوعلي: يقول: تحمل صفته على اللفظ مفرداً كما فعلت ذلك بكل في قوله تعالى : «إنْ كلُّ مَنْ في السَّموات والأرض إلاَّ آتي الرحمنِ

---

(١) الكتاب ٢/٢٦.

(٢) أي: وأنت تريد الجماعة، أي على الحذف.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) يريد: قريشًا، وأسداً، وتميمًا.

(٥) في المخطوطة: (قيسي) تصحيف، لأن ثقيفًا من بني قَسِيٍّ بن منبه بن بكر بن هوزان بن منصور بن عِكرمة بن خَصَفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان. انظر جمهرة أنساب العرب/٤٨٢، وانظر ص ٢٦٦ منه أيضًا.

(٦) الكتاب ٢/٢٧.

عبداً »[1].

قال: والحدّ فيها أن تجري ذلك المجرى أن يذكر[2]، أنشد:

بحَيٍّ نُميْريّ عَليْهِ[3] مَهَابةٌ جَميعٍ . . .[4]

---

(1) سورة مريم، الآية/٩٣، ويبدو أن الناسخ قدْ سَهَا في هذه الآية فرسمها هكذا: «إن كلٌ إلا آتي الرحمن عبداً» ولعله من الناسخ دون أبي علي، لأن الاستدلال بالآية هنا موهم بتنوين (كلّ) قياسًا على المثال الذي أورده سيبويه وهو قوله: «... كما تقول: كلٌ ذاهبٌ...».

(2) الكتاب ٢٧/٢، وهذه العبارة تمام لسابقتها، وقد فسرها أبو سعيد بقوله: «تقول: هؤلاء ثقيفُ بنُ قَسيٍّ، فتجعله اسم الحي وتجعل الابن وصفًا، كما تقول: كلٌ ذاهبٌ، كأنه جعل الأولاد هم ثقيف، وجعلهم حيًّا، ووصفهم بابنٍ، فهو يشبه قولك: كلٌ ذاهبٌ، فحمل (ذاهب) وهو على لفظ (كلّ) لا على معناه»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٠٦، قال الرماني: «توحّد ابنًا على اسم الحيّ، والمعنى: كل واحدٍ منهم ابن قيس»، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٢٦٢.

(3) في المخطوطة: (عليها).

(4) البيت من الطويل للراعي النميري وهو في ديوانه/١٧٧، من قصيدة مطلعها:

هَمَمْتَ الغَداةَ همَّةً أنْ تُراجِعا ... صِبَاكَ وقد أمْسى بِكَ الشَّيْبُ شائعًا

وبيت الشاهد هو

بحَيٍّ نُميريّ عليه مَهَابةٌ ... جميع إذا كانَ اللئامُ جَنَادِعَا

حيث أفرد صفة الحي حملاً على اللفظ، ولو جمع على المعنى لجاز، والجميع هنا: المجتمعون والجنادع: ضرب من الذُباب، وقيل غير ذلك. فهو كما ترى وصف الحيّ بالواحد وهو قوله: (نميري)، انظر الكتاب ٢٧/٢، وأنشده الأزهري منسوبًا للراعي وقال: يقول: إذا كان اللئام فرقًا شتّى فهم جميع. انظر تهذيب اللغة ٣١٤/٣ (ع، ك)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٦، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٦٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٣١٩/٢ (سلطاني)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٤٠/٢، المخصص ٤٢/١٧، المحكم ٣٠٣/٢ (جندع)، لسان العرب ٣٩٣/٩، ٣٩٤ (جدع).

هذا على قولهم: ثقيف بن قَسِيٍّ[١]، إذا جعلت اسم الحيّ[٢].

* * *

هذا بابُ ما لمْ يقعْ إلاّ اسمًا للقبيلة[٣]

قال: وأما قولهم: اليهود والمجوس، فإنما أدخلوا الألف واللام هاهنا كما أدخلوها في المجوسي واليهودي[٤].

قال أبوعلي: المراد باليهود والمجوس: اليهوديون والمجوسيون، إلا أنهما جُمعا بحذف ياء النسب، كما جمع (زِنْجيٌ ورُوميٌّ) بحذفهما، وافقت ياء الإضافة في هذا تاء التأنيث إذا جمع الاسم بحذفه نحو (نَخْلَةٍ ونَخْل)، والذي جمع بحذف ياء الإضافة كما جمع بحذف تاء التأنيث هو هذه الحروف[٥]، أنشد:

---

(١) في المخطوطة: (قيسيّ)، تصحيف.

(٢) قال سيبويه: «فجعله كالحيّ والقبيلة»، الكتاب ٢/٢٨، أي تقول: هذا حي ثقيف بن قسيّ، كما تقول: هذه قبيلة ثقيف بن قسيّ.

(٣) الكتاب ٢/٢٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٩.

(٥) قال الزجاج: هذا الباب يجري على ثلاثة أوجه:

فأحدها: وهو شرح ماقال سيبويه: إن (مجوسَ) و(يهودَ) اسم لهذا الجيل، نحو (سِنْد)، و(هِنْد) و(رُوْم)، تقول: سِنديّ وسِنْدُ، ورومىٌّ وروم. ثم جعلت العرب كل اسم جيل من هذه اسمًا للقبيلة، فإذا كان اسمًا للقبيلة قلت: (هذا رجل من يهودَ ياهذا)، و(مِنْ مجوسَ ياهذا).

والذين قالوا: (من اليهودِ والمجوسِ) جعلوه على أصله جمع (يهودي ويهودٍ) وأدخلوا الألف واللام للتعريف، فعلى هذا القياس تقول: (هذا رجلٌ من يهودٍ، ومن مجوسٍ) =

فكلتاهما خَرَّتْ وأسْجَدَ رَأسُـها كما سَجَدتْ نَصْرانَةٌ لم تَحنَّفِ[1]

قال: فجاء على هذا كما جاء بعض الجمع على غير ما استعمل في الواحد[2]. أي جاء (نصارى) كأنه جمع (نَصْران)، ولو جاء الجمع على حسب الواحد لكان (نصرانيون)، إلا أن الجمع جاء على ما استعمل في الشعر دون الكلام.

* * *

== تصرفه لأنه جمع.

وإن شئت جعلته اسمًا للحي فصرفته أيضًا. فهذا كل ما في هذا الباب». ما ينصرف وما لاينصرف /٦٠.

(١) البيت من الطويل أنشده سيبويه هنا دون نسبة وفيه تأنيث نصرانة بالهاء، وذلك يدلّ على أن مذكرها (نصران) وإن لم يستعمل في الكلام إلا بياءي النسب، انظر الكتاب ٢/٢٩، كما أنشده في باب آخر منسوبًا إلى أبي الأخزر الحماني، انظر الكتاب ٢/١٠٤، وأنشده الزجاج دون نسبة وقال: «نصرانة: تأنيث نصران، ويجوز أن يكون النصارى واحدهم نَصْري مثل: بعير مَهْري، وإبلٌ مهارى» معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٧، انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ١٧٨، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب /١٥٠، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٧، ونسبه الرماني إلى قائله، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٢٦٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٤٣، الإنصاف في مسائل الخلاف منسوبًا لقائله ٢/٤٤٥، كما نسب إليه في لسان العرب ٧/٦٨ (نصر) وقال: إنه يصف ناقتين طأطأتا رؤوسهما من الإعياء، فشبه رأس الناقة في تطأطئها برأس النصرانية إذا طأطأت في صلاتها.

(٢) الكتاب ٢/٢٩، مع اختلاف طفيف في اللفظ.

هذا بابُ أسْمَاءِ السُّوَر[1]

قال: فأما «كهيعص، والمر» فلا يكُنّ إلا حكاية، وإن جعلتها بمنزلة «طاسينَ» لم يجز[2].

قال أبوعلي: كهيعص، والمر، لايخلو من أن يحكيا، أو يجعل كل واحد منهما اسمًا كما جعل «طاسِينَ» لأنه لايوافق ماعليه أبنية الآحاد، ولايجوز أيضًا أن يجعل واحد منهما بمنزلة - «طاسين ميم» لأنه ليس في الاسمين اللّذين[3] ضُم أحدهما إلى الآخر شيء يبلغ عدة حروفه مبلغ عدة حروف هذه، فبقي أن يحكى فقط[4].

قال: ومما يدل على أن (حاميم)[5] ليس من كلام العرب أن العرب

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠، وهو يعني بدايات بعض السور دون أسمائها.

(٢) الكتاب ٢/ ٣١.

(٣) في المخطوطة: (الذين) بلام واحدة.

(٤) فسر أبوسعيد هذه المسألة بقوله: «أصل مابني عليه الكلام أن الاسمين إذا جعلا اسمًا واحداً، فكل واحد منهما موجود مثله في الأسماء المفردة، ثم يضم أحدهما إلى الآخر، فمن أجل ذلك أجاز (سيبويه) في (طسم) أن يكونا اسمين جعلا اسمًا واحداً، فجعل (طس) اسمًا مثل (هابيل)، وأضافه إلى (ميم) وهو اسمٌ موجود مثله في المفردات، ولايمكن مثل ذلك في (كهيعص) و(المر) إذا جعل الاسمان اسمًا واحداً لم يجز أن يضم إليهما شيء آخر، فيصير الجميع اسمًا واحداً، لأنه لم يوجد مثل (حضرموت) في كلام العرب موصولاً بغيره، فقال سيبويه: لم يجعلوا (كه) كحضرموت)، فيضموا إليها (يع)، لئلا يقول قائل: إن الاسمين جعلا اسمًا واحداً، ثم ضم إليهما شيء آخر...». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٨.

(٥) في المخطوطة: (حميم).

لاتدري[1] ما معنى (حاميم)، فإن قلت: [١٠٥أ] إن لفظ حروفه لايشبه لفظ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو[2] أعجمي، قالوا: قابوس ونحوه من الأسماء[3].

قال أبوعلي: يقول: (قابوس) أعجمي، وإن كان لفظه في حروفه وبنائه موافقًا للعرب، لأن[4] وزنه (فاعول)، فهو مثل (حاطوم) وفي اللغة: (القَبْسُ)، فإذا كان (قابوس) مع هذه الموافقة أعجميًا فلا ينكر أن يكون (حاميم) كذلك[5].

---

(١) في المخطوطة: (لاتدي) من غير راء، سهو من الناسخ.

(٢) في المخطوطة: (وهي).

(٣) الكتاب ٣١/٢، وقوله: (من الأسماء) ليست في طبعة (بولاق)، وقد أثبتها المرحوم عبدالسلام في طبعته، وهذا دليل على وجود اللفظ في نسخة توافق نسخة أبي علي رحمه الله.

(٤) في المخطوطة: (لأنه).

(٥) قال الرماني: «ليس يستنكر أن يجري مجرى الأعجمي ماخلصت حروفه العربية كخلوص (قابوس) وإن تكلم به من العرب من لايدري كيف كان في لغة العجم، فالأسماء في هذا الباب على أربعة أوجه:

اسم مفرد له نظير في أبنية العرب نحو: صاد، وقاف، ونون.

واسم مفرد لانظير له في أبنية العرب نحو: حم، وطس.

واسم مركب له نظير في المركب من أسماء العرب نحو: طاسين ميم.

واسم كثرت حروفه حتى خرج عن النظير لكثرة الحروف نحو: كهيعص، فليس في هذا القسم الرابع إلا الحكاية». شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٦٥.

وقال أبوسعيد في هذا: «واستدل سيبويه على أن (حم) ليس من كلام العرب، أن العرب لاتدري مامعنى (حم)، وقال: وإن قلت: إن لفظ حروفه لايشبه لفظ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجميّ، قالوا: (قابوس) ونحوه من الأسماء، لأن (حا) من كلامهم و (ميم) من كلامهم، يعني من كلام العجم، كما أنهما من كلام العرب، ==

قال: وكان بعض العرب يهمز (لَوْ)[1] كما يهمز النُّوْء[2].

وفي نسخة أبي بكر كما يهمز النُّؤور[3].

قال أبوعلي: والذي في نسختـه الصواب، لأن الهمز عارض في (النؤور) كما هو عارض في (لوْ) وذلك أنها بدل من الواو ولانضمام ماقبلها[4].

وقال أبوعلي: لو لم يزد على (لوْ) حرفًا ثانيًا إذا سمي به لوجب أن يحرك الواوَ الأولى للإعراب، ولو حركت، وماقبلها متحرك لانقلبت ألفًا كما انقلبت في (قَفًا)[5] ونحوه، وإذا انقلبت ألفًا لحقها التنوين كما لحق (عَصًا وقفًا)، فإذا لحقها التنوين اجتمع ساكنان وإذا اجتمع ساكنان وجب أن يحذف الأول، فيبقى «لاً» فاعلم، ولو كان ماقبله مضمومًا أو مكسورًا لذهب في التنوين على مابيّنّا من ذهابه وهو مفتوح الأول[6].

== وكذلك القاف، والألف، والباء، والواو، والسين في قابوس من لغات الأمم، تشترك في أكثر الحروف. . »، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٩.

(١) قوله: (لو) ساقطة من المطبوع.

(٢) في المطبوع (النُّؤور).

(٣) وهذه الرواية توافق المطبوع.

(٤) يقول الرماني في هذا: «وقال بعض العرب: لوْءٌ بالهمز، لأنه لما احتاج إلى اجتلاب حرف آخر، اجتلب الهمزة لأنها مناسبة للواو بالاعتلال، وبأنها طرف، كما أن الواو طرف، فزيادة الواو أحق به، لأنها أقوى، كما تلحق الواو المضمومة في (النُّؤور) ونحوه. . . » شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٨٦، انظر ماينصرف وما لاينصرف/٦٤.

(٥) القفا: مؤخَّر العُنُق، ألفها واو، والعرب تؤنثها، والتذكير أعم. تهذيب اللغة ٣٢٦/٩ (قفا).

(٦) يقول أبوسعيد: «ليس في الأسماء اسم على حرفين والثاني منهما ياء، ولا واو ولا ==

قال: ومما جاء فيه الواوُ وقبله مضموم (هُوَ) فلو سمِّيت به ثقَّلت. فقلت: (هذا هُوٌّ) وتدع الهاء مضمومة[1].

قال أبوعلي: لو سمي رجل (بهُوَ) فلم يثقَّل لزم أن يقول: (هٍ)، كما ترى، وإنما كان يلزم كسر الهاء لأن الاسم إذا كان آخره «واو» قبلها ضمة أبدلت من الضمة كسرة، فانقلبت الواو فيه (ياءً)، كما فعل ذلك بجمع (عَرْقُوةٍ)[2] على قولك: (نَخْلَة، ونَخْل) فكذلك كان يلزم أن يبدل من الضمة كسرة، فتقول: (هِيْ)، ثم تلحقها التنوين، فيصير «هٍ» فيبقى الاسم على حرف واحد، فلما لم يجز هذا زيد على الواو من (هو) واو أخرى كما زيد في (لو) ونحوها[3].

== ألف، لأن ذلك يجحف بالاسم، لأن التنوين يدخله بحق الاسمية، والتنوين يوجب حذف الحرف الثاني منه، فيبقى الاسم على حرف واحد، مثال ذلك: أنا إذا جعلنا (لوْ) اسمًا ولم نزد فيه شيئًا، ولم نحك اللفظ الذي لها في الأصل أعربْناها، فإذا أعربناها تحركت الواو وقبلها فتحة، فانقلبت ألفًا، فتصير (لا)، ثم يدخلها التنوين بحق السرف فتصير (لاً)، فيبقى حرف واحد هو اللام، والتنوين غير معتد به»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٩.

(١) الكتاب ٣٣/٢.

(٢) العَرقُوة: أكمةٌ تنقاد ليست بطويلة في السماء، وهي على ذلك تشرف على ماحولها. والجمع: (العَرَاقي) ما اتصل من الآكام، وآض كأنه حرفٌ واحدٌ طويل على وجه الأرض. ويقال للخشبتين اللتين تُعرضان على الدَّلو كالصليب: العَرْقُوتان، وهي: العَرَاقي، وقال الكسائي: يقال إذا شددتهما عليها: قد عَرْقَيْتُ الدلو عَرْقاة. وقال الأصمعي أيضًا: العَرقوتان: الخشبتان اللتان تَضُمان مابين وسط الرحل والمؤخرة، انظر تهذيب اللغة ٢٢٧/١ (عرق).

(٣) قال أبوسعيد: «وبعض العرب يهمز في مثل (لو)، فيجعل الزيادة المحتاج إلى اجتلابها همزة، فيقول: (لوْءٌ)، وماجرى مُجرى هذه الحروف من الأسماء غير المتمكنة فحكمه ==

قال: وكان الخليل يقول: (ذَوٌ) بفتح الذال، لأن {أصلها} الفتح[1].

قال أبوعلي: إنما انضم الذال في الواحد[2] كما انضم ماقبل حرف الإعراب مثل أخوك وأبوك، والقياس ماقدمه من قولهم: (ذَواً).

قال: وليس في الكلام اسم آخره هكذا[3].

أي اسم على حرفين أحدهما حرف لين[4].

قال: فإذا كانت، يعني (هُوَ) اسمًا لمؤنث لاينصرف ثُقِّلت أيضًا لأنه إذا أثِرَ أن يجعلها اسمًا فقد لزمها أن تكون نكرة، وأن تكون اسمًا لمذكر[5].

== حكم الحروف نحو (هو) و(هي) إذا سمينا بواحد منهما، وأخبرنا عن اللفظ فجعلناه اسمًا في الأخبار، فتقول: (هُوٌ) وتقول: (هِيٌ).

وإن سمينا مؤنثًا (بِهي) فمنزلتُها منزلة (هِنْدٍ)، إن شئنا صرفنا، وإن شئنا لم نصرف، لأنها مؤنث، سُميت بها مؤنث، وإن سمينا مؤنثًا (بِهُو) لم نصرف». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٠.

(١) الكتاب ٣٣/٢، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) ضم الذال في الواحد، يعني (ذُو) لو سمى به رجلاً، يقال فيه عندئذ: (هذا ذَواً)، لأن أصله (فَعَلٌ)، كما يقال أيضًا: (رأيت ذواً)، و(مررتُ بِذَواً) مثل (عصًا، ورحًا)، هذا مذهب سيبويه فيه، أما الخليل فيرى أن أصله (فَعْلٌ)، لذلك فكان يقول فيه: (هذا ذَوٌ)، ووافقه الزجاج. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٣/٢.

(٤) أي أنه لو سمي رجلٌ بـ(في) فتثقل ياؤها، فيقال: (هذا فِيٌّ)، لأنها لو نونت فقيل فيها: (هذا فٍ) أُجْحف بها اسمًا، فهي بمشابة ياء (هي) و واو (هُو) هكذا قاله سيبويه. انظر الكتاب ٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٣/٢.

قال أبوعلي: كأن قائلاً قال له: إذا سمَّيت (بِهُوَ) وما أشبهه مؤنثًا فلا تثقل، لأن حرف اللين لايسقط لالتقاء الساكنين، إذ التنوين لايلحقه لامتناعه من الانصراف، فقال: إذا جعلناهُ اسمًا لمؤنث ثقّلت، فإن لم يلحقهُ [١٠٥/ب] التنوين، لأنه لاينصرف لأنك إذا سميت به لزمه أن يكون نكرةً، وأن يُسمى به المذكر أيضًا. فإذا سميت به المذكر وجب صرفه، وكذلك إذا نكرته، ولايكون الاسْم في غير الانصراف إلا على مايكون عليه في الانصراف.

قال: ومن ثَمَّ مــدُّوا (لا)[١]، أي زادوا فيها حرفًا مثل آخرها، فاجتمع ساكنان، فحركت الأخير منهما، فانقلبت همزة، وكذلك سائر الحروف الثنائيّة المعتلة، فإنّه إذا صارت اسمًا زيد حرف مثل الحرف المزيد عليه الحروف[٢].

قال: وإذ صارت (ذا) اسمًا، أو (مَا)، مددت[٣] ولم تصرف واحداً منهما إذا كان اسم مؤنث لأنهما مذكران[٤]، كما لم يصرف (هو) اسم مؤنث.

قال: فأجريت هذه الحروف مجرى ابن مخاضٍ وابنِ لبونٍ[٥].

---

(١) الكتاب ٣٣/٢.

(٢) هذه الحروف نحو (لاّ)، و(فِي)، ونحوهما.

(٣) في الكتاب: (مُدَّتْ).

(٤) الكتاب ٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٤/٢.

أي في دخول الألف واللام فيهما[1].

قال: وأجريت الحروفُ الأولْ مُجرى سَامٌ أبْرَصَ[2].

قال أبوعلي: يعني كيْ، وفي، وماتقدم ذكرَه[3].

قال أبو{علي}: لا أنّها حُرِّكَتْ أواخرهنّ[4].

قال أبوعلي: لولا أنهـا إنما[5] بنيت على الوقف لحرك منهـا مـا اجتمع في آخره ساكنان[6].

---

(١) يشير إلى أن (البـاء، والتـاء، والثـاء، واليـاء، والخـاء، والحـاء، والراء، والطاء، والظاء، والفاء) إذا صرن أسماء، فإنها تُمد كما مُدّت (لا)، وجرين مجرى (رَجُل) ونحوه إذا سمي بهـا، وكن نكرات من غيـر الألف واللام، ودخول الألف واللام فيـهن دليل على تنكيـرهن، فأشبهن (ابن مخاض وابن لبون) إذ لم يكن فيهن ألف ولام.

(٢) الكتـاب ٣٤/٢، وقوله: (سَامٌ أبْرَصَ): لفظ غيـر مركب ولامصروف: هو الوزغة، وقيـل: هو من كبـار الوزغ، وهمـا اسـمـان جـعـلا اسمًا واحداً، إن شئت أعربت الأول وأضـفـتـه إلى الثـاني، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب مالاينصرف. انظر لسـان العرب ٥/٧ (برص).

ونقل الأزهري عن أبي عبيد أن الأصمعي قال: سامّ أبرص - بتشديد الميم - قـال: ولا أدري لم سمي بهذا. وقال أبوزيد: وجمعه: سَوَامُّ أبْرَصَ، ولايثنى (أبرص) ولايجمع لأنه مضاف إلى اسم معروف، وكذلك بنات آوى، وأمهات حبين. انظر تهذيب اللغة ١٢/ ١٨٠ (برص).

(٣) جعل سيبويه حروف التهجي نكرات إلا أن تدخل عليها الألف واللام، وأجراها مجرى (ابن مخاض، وابن لبون) في التنكير وقبول التعريف، وجعل (كي، وفي، وليت، ولو) ونحوها معارف، وأجراها مجرى (سَامّ أبرصَ، وأمّ حُبَيْنٍ) لأنهن مشتركات في الامتناع من دخول الألف واللام. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١١.

(٤) الكتاب ٣٤/٢، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٥) في المخطوطة: (أنها) سهو من الناسخ.

(٦) يريد أن الحروف (القاف، والصاد، والدال) موقوفة الأواخر.

قال: ونظير الوقف هاهنا الحذف في الياء وأخواتها[1].

قال أبوعلي: يريد بالحذف هنا القصرُ، يقول: إنّ (با، تا)، ونظيرهما مقصورة.

قال: تقول: لامْ ألِفْ[2].

قال أبوعلي: يقول: تكُتِّبانِ في الطَّرِيْقِ لاَمَ الِفْ[3].

---

(١) الكتاب ٣٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٤/٢، وفي المخطوطة: (لاتقول...).

(٣) هذا بيت من الرجز منسوب لأبي النجم العجلي، وقد أنشده سيبويه في تسكين حروف المعجم إذا تهجيت، لكن الشاعر هنا ألقى حركة الألف على ميم (لام) وكانت ساكنة وهو من قبيل تخفيف الهمزة بإلقاء حركتها على ماقبلها. انظر الكتاب ٣٤/٢، ونسبه إليه المبرد وقبله:

أقبلتُ مِنْ عندِ زيادٍ كالخَرِف
تَخُطُّ رِجْلاَيَ بخَطٍّ مختلف

انظر المقتضب ٢٣٧/١، كما أنشد الأبيات الثلاثة أيضًا في المقتضب ٣٥٧/٣ في سياق الاستشهاد على أن حق الحروف في التهجي التقطيع، انظر أيضًا مجاز القرآن ٢٨/١، الخصائص ٢٩٧/٣، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١١. شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ٢٨٧، المخصص ٥٤/١٧، مغني اللبيب/٤٨٤، وقد أنشد المرزباني الأبيات منسوبة لأبي النجم العجلي، وكان له صديق يسقيه الشراب فينصرف ثملاً من عنده، قال: قال الصولي: وقد عيب أبوالنجم بهذا، فقيل: لولا أنه يكتب ماعرف صورة (لام الف) وعناقها لها، كما عيب ذو الرمة في وصفه عين ناقته حين قال:

كأنَّما عينها شبهًا وقد ضَمَرتْ   وضَمَّها السَّيْرُ في بعض الأضَا مِيْمُ

يريد: كأن عينها دارة ميم لتدويرها وغؤورها. انظر الموشح/ ٢٣٢- ٢٣٣. انظر البيت في شرح شواهد الشافية /١٥٦، وخزانة الأدب ٤٨/١، لسان العرب ١٩٢/٢ (كتب)، ٤٠٩/١٠ (خرف)، الدرر اللوامع ٨٥/٢.

قال أبوعلي: يقول: زِيْدَ في حروف المعجم النواقص إذا سمِّيت بها حرفًا مثل الحرف المزيد عليه، فتجريه مجرى (لا) في ذلك وفي صرفها إذا سميت بها حرفًا، وفي الامتناع من الصرف إذا جعلته حرفًا وسميت بها كلمة[1].

* * *

هذا بَابُ تَسميتِكَ الحُروفَ بالظُّروفِ وغَيْرِها[2]

قال أبوعلي: معنى تسميتك الحروف يقول: ترى[3] شيئًا مكتوبًا مثل تَحْت أو غيره، فإن صيرته كلمة فهو مؤنث، وإن كان حرفًا فمذكر[4].

قال: أدْخَلْتَ الهاء[5].

قال أبوعلي: قد دلَّك قوله (لامَ الِفْ) أن حكم حروف الهجاء الوقف. ألا ترى أنه لو كان أصله الحركة لم يجز إذا خففت الهمزة أن تحذفها وماقبلها متحرك لوخففت، مثل (ذهب أبُوك)، لم يجز ذهب بُوك.

---

(١) انظر قبله.

(٢) الكتاب ٢/٣٥.

(٣) قوله: (يقول، ترى) من غير إعجام في المخطوطة.

(٤) يقول سيبويه: «اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلفٍ أو فَوْق أو تَحْت، لم تصرفها لأنها مذكرات» الكتاب ٢/٣٥، وقال أبوسعيد: «وجملة هذا أن الظروف وغيرها فيها مذكر ومؤنث، وقد يجوز أن تذهب بكل كلمة منها إلى معنى التأنيث، بأن تتأول أنها كلمة، وإلى معنى التذكير بأن تتأول أنها حرف». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٥ وهو من قول سيبويه: «ألا ترى أنك تقول: تُحيْتَ ذلك وخُليفَ ذاك، ==

ولو كان ساكنًا لحذفت الهمزة وألقيت حركتها عليه، فقلت في (اضرب أباك): اضربَ ابَاك، فكذلك لو كان (لام)، وجميع حروف التهجي متحركات لقلت: (لامَ ألِفْ)، كما تقول إذا خففْتَ الهمزة من (ذَهَبَ أبُوكَ): (ذَهَبَ ابُوك).

قال: وأمّا مِنْ وأمْ، وإنْ ومُذْ في لغة من جرّ لأنها إذا جرّت فهي حرف - والكلام في الحروف فقط، والتغيير فيها يقع في التسمية [١٠٦/أ] وإن لم تجر فهي اسم[١].

وأما قوله: و(عنْ) إذا لم تكن ظرفًا[٢]، فإنّ (عَنْ) أيضًا تكون حرفًا وظرفًا فكونه ظرفًا غير حرف قولك: (مِنْ عَنْ يَمِيْنِ الخَطِّ)[٣].

قال في زاي: ومنهم من يجعلها ككي[٤]، أي يجعلها على حرفين فيقول: زَيْ.

قال: واعلم أنك إذا جعلت حرفًا من حروف المعجم نحو الياء والتاء وأخواتها اسمًا للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك، جرى مجرى (لا) إذا سميت به، تقول: هذا باءٌ وتاءٌ كما تقول: (لاءٌ) فاعلم[٥].

== ودُوَينَ ذاك، ولو كُنَّ مؤنثات لدخلت فيهن الهاء، كما دخلت في قديديمة، ووُرَيِّئة».

(١) يريد: (مذْ) فتكون حرفًا إذا جرّت مابعدها، وتكون اسمًا إذا لم تجرّ. انظر مغني اللبيب ١/٤٤١- ٤٤٣، (أمْ، ومِنْ، وإنْ) حروف بالاتفاق، أما (أمْ، ومِنْ، وإنْ) فهي حروف بالاتفاق.

(٢) الكتاب ٣٤/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٥/٢.

(٤) هجاء حرف الزاي على نوعين: الأول: مثل (كَيْ) على حرفين فيقول: (زَي). والثاني، أن تكون بزنة (واو) قال سيبويه وهو الأكثر. انظر الكتاب ٣٤/٢.

(٥) الكتاب ٣٤/٢ - ٣٥.

قال أبوعلي: يقول: تزيد في حروف المعجم كما أدخلت في (قديديمة) وفي (وُرَيِّئَة)، وفي نسخة أبي بكر (وُريّة) وفي نسخة القاضي (وَرَيُّئَة)، وفي المقتضب[١]. لأن القياس (وُرَيِّئَة).

وقال: كذلك كَيْفَ وأيْنَ ومَتى عندنا لأنَّها ظروف[٢].

قال أبوعلي: يعني أين ومتى وكيْفَ مُبْهمات، والأسماء غير الظروف يعني (مَا، ومَنْ).

قال أبو إسحاق: الظروف كلها مذكَّرة إلا (وَرَاء وقُدَّام)، فأدخلوا عليها الهاء وإن كانا على أربعة ليعلم أنهما مؤنثان إذ كان ما سواهما من الظروف مذكّر كله[٣].

قال: في هَوَّازٍ وحُطِّي، قال: هذه الأسماء حالها حال عَمْرٍو[٤].

---

(١) انظر الجزء الثاني، ص ٢٨٤، ٢٨٥، وانظر شرح الشافية ١/٢٣٥-٢٣٦. والأُرْوِيَة: الأنثى من الوعول، انظر لسان العرب ١٤/٣٥٠ (روي).

قال أبوسعيد: «ومن الظروف المؤنثة: (قدّام، ووَرَاء)، لأنه يقال في تصغيرهما: قُدَيْديمةٌ، ووُرَيِّئة مثل: وُرَيِّيةٌ، ومنهم من يقول: وُرَيَّةٌ، مثل جُرَيَّةٌ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٥.

(٣) قال أبوالحسن: «الذي يجوز في الظروف التي يسمى بها إجراؤها على التذكير سوى (قُدّام ووَرَاء)، وإنما أجرتهما العرب على ذلك لأنها تجري تقدير الزمان والمكان اللذين هما أصلان فيما يتضمن الأفعال...» شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٨٨. أما قوله: أدخلوا عليها الهاء، فهو يومىء إلى الهاء الداخلة عليها عند التصغير فيقال: قديديمة، ووريئة.

(٤) الكتاب ٢/٣٦.

أي أن جعلتها للكلمة لم تصرف مثل عَمْرٍو[١].

قال: وأمّا كلمون وسعفص[٢] وقريشيات فإنهن أعجمية لاينصرفن ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا[٣].

قال أبوعلي: يقول: يقصد بهنّ مرة إلى الكلمة نفسها[٤]، ومرة إلى الحرف[٥] ومرة يقصد بهن إلى المضاف ولكنك تحذفه وتقيم المضاف إليه مقامه، نحو قولك: هذه عمرو، أي هذه اسم عمرٍو[٦].

---

(١) (أبو جَادٍ، وهَوَّزُ، وحُطيٌّ، وكَلَمُنْ، وسَعَفَصُ، وقريشيات) حروف يقع عليها تعليم الخط السرياني، وهي معارف. وقد فصل سيبويه بين (أبي جَادٍ، وهَوَّز، وحُطيٌّ) فجعلهن عربيات، وبين البواقي فجعلهن أعجميات.

وقد جرى (أبوجادٍ) على لفظ لايجوز إلا أن يكون عربيًا، تقول: هذا أبوجادٍ ورأيت أبا جاد، وعجبت من أبي جادٍ، وقال الشاعر:

أتَيْتُ مُها جَرِيْرَ فعلَّموني ... ثلاثــة أحْرُف مُتَتَابِعَاتِ
وخطّوا لي أبا جادٍ وقالــوا ... تعلَّمْ سَعفصًا وقريشياتِ

ومعنى (جَادَ) في قولنا: (أبوجاد) مشتق من (جاد: يَجُودُ، ومن الجواد وهو العطشُ، أو من قولهم: جُوداً له في معنى: جوعًا له.

وهوَّزُ: مأخوذ من هوّزَ الرجُل، وفوّز إذا مات، أو من قولهم: ما أدري أي الهُوز هو، أي أي الناس هو، وحُطيٌّ من حطَّ يحطُّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ١١٣.

(٢) في المخطوطة: (صعفص)، والعرب تبدل السين من الصاد كما تبدل الصاد من السين في كثير من الحروف..

(٣) الكتاب ٣٦/٢.

(٤) أي في حال التأنيث.

(٥) أي في حال التذكير.

٦) قولنا: هذه كلمون، وصعفص على معنيين:

الأول: على معنى (الكلمة) كما بين أبوعلي.

الثاني: على معنى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو (هذه عمرو)، ==

قال: إلا أن قُريشيات بمنزلة عَرَفاتٍ وأذْرِعَاتٍ[1].

قال أبوعلي: (قريشيات) أعجمي لاينصرف، كما أن (كلمُون) لاينصرف، وإنما ثبتت النون فيه وإن كان لاينصرف كما ثبتت في (أذْرِعاتٍ وعَرَفَاتٍ) لأنهما معرفتان غير منصرفين، وليست هذه التنوينة كالتي تلحق الأسماء المنصرفة، كما أن الكسر في التاء ليس كالذي في (زَيْد) في حال خفضك زيداً، لكن الكسرة بمنزلة الياء في مسلمين، فكذلك التنوين بمنزلة النون منه، ولو كانت هذه التنوينة كالتي تلحق (زيداً) و(نَخْلَةً وتَمْرةً) ونحوه لم تثبت في الاسم المعرفة، كما لايثبت لك فيه أنه في قوله عزّ وجلّ «فإذَا أَفَضْتُمْ منْ عَرَفَاتٍ»[2] دليلٌ على أنها بمنزلة النون، وليست كالتي في (زيد) ونحوه[3].

* * *

== وأنت تريد: (هذه اسم عمرو).

(١) الكتاب ٢/٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية/ ١٩٨.

(٣) قال أبو إسحاق الزجاج في قوله عز وجل: «من عَرَفَاتٍ»: «القراءة والوجه: الكسر والتنوين، وعرفاتٌ: اسم لمكان واحد، ولفظه لفظ الجمع، والوجه فيه الصرف عند جميع النحويين، لأنه بمنزلة (الزيدين) يستوي نصبه وجره، وليس بمنزلة هاء التأنيث، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسماً لواحد إلا أنه لايكون إلا مكسوراً وإن أسقطت التنوين» معاني القرآن وإعرابه ١/٢٧٢. قلت: النحويون على ثلاثة مذاهب: بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولايحذف منه التنوين، وهذا أصحّ الأقوال، والمذهب الثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التنوين، والمذهب الثالث: أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين. انظر شرح ابن عقيل ١/٧٥- ٧٦.

هذا بَابُ مَاجَاءَ مَعْدُولاً عَنْ حَدِّهِ من المُؤَنَّث[1][١٠٦/ب]

قال: فإن قُلْتَ: مابَالُ فُسَقَ ونحوه لايكون جزمًا كما كان[2].

قال أبوعلي: كأنَّ قائلاً قال: هلاَّ جُعل فُسَق موقوفًا، لأن الوقف كان يصير بمنزلة الكسر فيما كانِ على (فعال) من هذه المعدولات، لأن حكم ماكان على (فَعَالِ) السكون، وإنما حرك لالتقاء الساكنين، ولم يجب أن يكون (فُسَق) ساكنًا كما سكنت (فَعال)، لأن (فُسَق) معدول عن معرفة منصرف، وهذه الأشياء عدلت عما لاينصرف، فكما لم ينصرف المعدول عن المعرفة، بني المعدول عما لاينصرف، (فَحَلاَق) عن (حَالقَة) في حال تعريفه، وهو مؤنَّث، فيجب ألا ينصرف (حالقة)، كما أن الصفات الغالبة المؤنثة نحو (نابغة) لاينصرف.

فجملة هذا أنَّ ماكان معدولا[3] لاينصرف، فالمعدول عن المبنيّ أولى بالبناء (فَنَظارِ) معدول عن (انظر)، وانظر مبني[4].

---

(١) الكتاب ٣٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٨/٢، وتمام عبارة سيبويه: «... كما كان هذا مكسوراً، ...».

(٣) في المخطوطة: (معدولاً عما لاينصرف)، وعندئذ لايستقيم المعنى.

(٤) قسّم السيرافي هذا الباب من (فَعَالِ) المبنية إلى أربعة أقسام:

الأول: وهو الأصل - ما كان من (فَعَالِ) واقعًا موقع الأمر، كقولهم: حَذَارِ زيداً، أي احذَرْه، ومَنَاعِ زيداً، أي: امنعه..

الثاني: ماكان من وصف المؤنث منادى نحو: (ياخَبَاثِ، يالكَاعِ، يافَسَاقِ)، أو غير منادى نحو (حَلاَقِ) معدولة عن الحالقة وهي الميتة.

قال: فَيُشَبِّهُهُ هَاهُنَا به. أي (بفَعَال) في ذلك الموضع[1].

أي الموضع الذي بني فيه (فَعَالِ).

قال: وإنما كسروا (فَعَال) هنا، لأنّهم شبّهوها بها في الفعْل[2].

أي (بافْعَلْ) المبني على السكون للأمر نحو انْظُر[3].

قال أبوعلي: لحق (فَعَالِ) التأنيث بعد العدل عن الفعل.

قال: فأجري هذا الباب مجرى الذي قبله[4].

قال أبوعلي: يعني بالذي قبله الصفة الغالبة نحو (حَلاَقِ).

قال : هذا بمنزلة قوله : تَعْدُو بَدَدَا ، إلا أن هذا معدولٌ عن حدّه مؤنثًا[5].

== الثالث: ما كان من المصادر معدولاً من مصدر مؤنث معرفة مبنيًّا على هذا المثال نحو قول النابغة:

إنّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتينا بَيْنَنَا   فحمَلْتُ بَرَّةَ واحتَملتَ فَجَارِ

ففجارِ معدولة عن الفجرة.

والرابع: إذا سمّيت بشيء من الوجوه الثلاثة امرأة، فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لاينصرف، وهو القياس عند سيبويه... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٣- ١١٥.

(١) الكتاب ٣٨/٢، وقوله: أي بفَعَالِ، اعتراضية تفسيرية من كلام أبي علي.

(٢) الكتاب ٣٨/٢.

(٣) الأمر للمؤنث يكون (افْعَلي، وانظري) بالكسر، وهذه الكسرة قيست عليها كسرة البناء في (فَعَالِ)، وهو القسم الأول عند السيرافي، انظر آنفًا.

(٤) الكتاب ٣٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٩/٢، وقد وردت هذه العبارة تعليقًا علي بيت الجعدي:

وذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المحَلَّقِ شُربَةً   والخيلُ تَعْدو بالصَّعيد بَدَادِ

فَبدَادِ في موضع الحال، وهو في معنى مصدر مؤنث معرفة ... وبِدَادِ ليست ==

قال في «لاَ مَسَاسَ»:[1] فهذا معدول عن مؤنث[2].

قال أبوعلي: ذلك المؤنث لو قيل لكان المماسَّة وما أشبهه[3].

قال: وإنْ كانُوا لم يستعملُوا في كلامهم ذلك المؤنث[4].

قال أبوعلي: يقول: فكما أن مَلاَمِح ولَيَالٍ لايستعمل واحدها الذي حقه أن يصاغ عليه هذا الجمع، كذلك لم يستعمل ما عدل عنه مَسَاسِ

== معدولة عن (بَدَاداً)، لأن (بَدَداً) نكرة، وإنما هي معدولة عن البدَّة، والمبادَّة، وغير ذلك من ألفاظ المصادر المعرفة المؤنثات. انظر السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٤.

(١) سورة طه، الآية /٩٧.

(٢) الكتاب ٣٩/٢.

(٣) لم ترد هذه الآية ضمن فهارس سيبويه القرآنية التي صنعها المرحوم عبدالسلام هارون، لكن اللفظ جاء ضمن فهارس الغريب في الكتاب /٧٠٧، كما لم ترد في فهرس المرحوم راتب النفاخ، ولعلهما لم يَعُدا هذا اللفظ من الآية الكريمة «... فإنَّ لك في الحياة أنْ تَقول لامِسَاسَ...» لمجيئها على غير الشكل القرآني، فقد أوردها سيبويه (مَسَاسِ) بفتح الميم، وكسر السين الأخيرة، وهو لفظ معدول عن المؤنث، وأبوعلي يرى أنه لفظ (المماسة). وهذه القراءة من الشواذ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع /٨٩. وقد نقل أبوجعفر النحاس عن هارون القاريء قوله: «ولغة العرب: لامَسَاسِ، بكسر السين وفتح الميم. وقد تكلم النحويون فيه؛ فقال سيبويه: هو مبني على الكسر، كما يقال: (اضربِ الرجُل). وقال أبو إسحاق: (لا مَسَاسِ) نفي، وكسرت السين لأن الكسرة من علامات التأنيث، تقول: (فَعَلْتِ يا امرأةُ).

وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: إذا اعتلّ الشيء من ثلاث جهات وجب أن يُبنى، وإذا اعتل من جهتين وجب ألا يُصرف، لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء. فمَسَاسِ، ودَرَاكِ اعتل من ثلاث جهات: منها أنهه معدول، ومنها أنه مؤنث، وأنه معرفة فلما وجب البناء فيها وكانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين لالتقاء الساكنين، كما يقال: (اضربِ الرجلَ). إعراب القرآن ٥٦/٣. والنص في تفسير القرطبي ٢٤١/١١، وانظر رأي الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/٣- ٣٧٥.

(٤) الكتاب ٣٩/٢.

وكَفَافِ[1].

قال: فهذا بمنزلة جُمُودًا[2].

قال أبوالعباس: هذا تمثيل، فأما المصدر المعدول عنه جَمادٍ فلا يكون المصدر المعدول عنه جماد إلا معرفة مؤنثًا[3].

قال: وكذلك كل (فَعَالِ) كانت معدولة عن غير (أَفْعَل) إذا جعلتها اسمًا[4].

أي إذا جعلتها علمًا أعربْتَه ولم تصرفه، لأنك سميت بمؤنث معرفة، وذاك أن باب (فَعَال) كلّه مؤنث.

قال: لأنك إذا جعلتها علمًا فأنت لاتريد ذلك المعنى[5] الذي هو الأمر بالمنازلة وما أشبهه، ولكنه تريد اسمًا.

قال: فأما أهل الحجاز فلما رأوه اسمًا لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه[6].

قال : [١٠٧ /أ] أبوعلي : يقول : لم يغيّروه إذا سمّوا به ولم

(١) عبارة الكتاب ٣٩/٢: «ألا تراهم قالوا: مَلامِح ومَشَابِهُ، وليَالٍ، فجاء جمعه على حدّ ما لم يستعمل في الكلام؛ لايقولون: مَلْمحة، ولا ليْلاَة، ونحو ذا كثير».

(٢) الكتاب ٣٩/٢، وهو إشارة إلى قول المتلمس:

جَمادِ لها جَمَادِ ولاتَقُـولي   طوال الدّهرِ ماذُكِرَت جَمَادِ

(٣) انظر المقتضب ٣٧٣/٣- ٣٧٤، وانظر ماينصرف وما لاينصرف /٧٦، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٥.

(٤) الكتاب ٤٠/٢.

(٥) الكتاب ٤٠/٢، وقد مزج أبوعلي تعليقه بكلام سيبويه.

(٦) الكتاب ٤٠/٢.

يغيروه[1] كما غيّره بنو تميم، ولكنهم تركوه على حاله التي كان يكون عليها قبل التسمية[2].

قال: وأما ماكان آخره راءً فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متّفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يَرَى)[3].

قال أبوعلي: الاتفاق بينهم في (يرى) على التخفيف للهمز، (ويَرَى) أصله (يَرْأَى) فخففت الهمزة، والهمزة إذا خفّفت وكان ماقبلها ساكنًا حُذفت وألقيت حركتها على الساكن، فإذا فعل ذلك صار (يَرَى)، لأنك حركت الراء بحركة الهمزة، وربما جاء في الشعر الهمز في (يَرَى) غير مخففة، كما قال سُراقةُ البارقي:

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ[4].

---

(١) في المخطوطة: (ولم يعرِّبوه).

(٢) يقول أهل الحجاز في امرأة اسمها (حَذَامِ): هذه حَذَامِ، ورأيت حَذَامِ، ومررت بحذَامِ، وبنو تميم يقولون: هذه حَذَامُ، ورأيتُ حَذامَ، ومررتُ بحذامَ، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠- ٤١. وفسرهُ أبوسعيد بقوله: «يعني أن بني تميم تركوا لغتهم في قولهم: هذه حَضَارِ، وسَفَارِ، وتبعوا فيه لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضمّوا ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفّت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء، لأن الراء حرف مكرر، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز، وكما وافقوهم في (ترَى)، وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة، وأهل الحجاز يخفضون، فوافقوهم في تخفيف الهمزة من (يرى).» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٥.

(٤) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... كِلانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ ==

وحكى سيبويه عن أبي الخطاب هذه اللغة فقال: زعم أنهم يقولون: قد أَرْ أَ أَ هُ[1].

وقال أبوعلي: قوله: ليكون العملُ من وجه واحدٍ[2].

= والبيت في ديوان سراقة/٧٨، وأنشده أبوزيد في النوادر في اللغة /٤٩٦ منسوبًا إليه، قال أبوالفتح: «أصل الحرف: رأي يَرْأى كرعى يرعى، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها على عبرة التخفيف في نحو ذلك، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة، وهو قولهم: أنت تَرَى، وهو يَرَى، ونحن نَرَى... وحكاها صاحب الكتاب عن أبي الخطاب...» وأنشد البيت، انظر المحتسب ١٢٨/١، كما أنشده في الخصائص ١٥٣/٣، قال في سر صناعة الإعراب ٧٧/١: وقد رواه أبوالحسن: (ما لم تَرَياهُ) على التخفيف الشائع عنهم في هذا الحرف، وروى ابن سلام في *طبقات فحول الشعراء* ٤٣٩/١- ٤٤٠ قصة وقوع سراقة البارقي أسيراً في يد المختار بن أبي عبيد الثقفي، فلما أمر بقتله قال: إنه أسير قوم على خيل بلق، عليهم ثياب بيض لايراهم في عسكره (يعني الملائكة) فأمر بإطلاق سراحه، فقال فيه:

ألاَ أَبْلِغْ أبا إسْحَاقَ عنّي رأيت البُلْق دُهمًا مُصْمَتَاتِ

أُرِي عينيَّ ما لم تُبصِراهُ كِلانا عالمٌ بالتُّرهاتِ

وأبو إسحاق الثقفي كذاب مثله فقد ادعى النبوة، وعرف بكذاب ثقيف.

وقد أنشد الفارسي هذا البيت وأبيات أخر في الباب، انظر المسائل الحلبيات /٨٤، ومايجوز للشاعر في الضرورة/٨٩، الممتع في التصريف ٦٢١/٢، أمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، ٤٩٢، ولسان العرب ٤/١٩ (رأى).

(١) في المخطوطة: (أوْآآهُ)، والذي أثبته في الحلبيات /٨٣: (... قد أرْآها)، ورواية الكتاب ١٦٥/٢ هي قوله: «وحدثني أبوالخطاب أنه سمع من يقول: قد أرْآهُم، يجيء بالفعل من رَأَيْتُ على الأصل من العرب الموثوق بهم، وإذا أردت أن تخفف همزة أرْأوهُ قلت: (رَوْهُ)، تلقي حركة الهمزة على الساكن، وتلقي ألف الوصل...».

(٢) الكتاب ٤١/٢، وعبارة سيبويه هي قوله: «... فزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم يعني الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد...».

أي: إذا كُسرت الراء أميلت الألف لكسرتها فقربت من الكسرة ومثل هذا في أن العمل يصير من وجه واحد إدغامك الحروف الأمثال بعضها في بعض، وكذلك المتقاربة المخارج، والإمالة والإدغام يرضعان من ثدي واحد، لأن الإدغام تصيير حرف كحرف في أحد نوعيه، وهو في الحروف المتقاربة المخارج، والإمالة تقريب الألف من الياء، ولو أمكن إدغام الألف في الياء لأدغم، ولكنهم لمّا لم يقدروا على ذلك أمالوها، والألف لاتدغم ولايدغم فيها.

قال: في حَذَامِ لأنّ هذا لايجيء معدولاً عن نكرة[١].

قال أبوعلي: إنما قال ذلك لأن العدل لايكون في حال التعريف، فأما النكرات فلا يقع العدل فيها.

* * *

هذا بابُ تَغْيِيرِ الأَسْماءِ المُبْهَمَة[٢]

قال في: ذَا وذِي، وتَا، صارت عندهم بمنزلة (لاَ) و(في) [و][٣] نحوها وبمنزلة الأصوات نحو (غَاقِ)، ومنهم من يقول: غَاقٍ[٤].

---

(١) الكتاب ٢/٤١، وتمام قوله: «تقول: هذا حَذامُ، ورأيتُ حذامَ قبل، ومررتُ بحَذَامَ قبلُ، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه، وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف كما ينصرف (عُمَر) في النكرة، لأن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة».

(٢) الكتاب ٢/٤٢.

(٣) الكتاب ٢/٤٢ بتصرف، والواو بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٤) قال أبوالحسن الرماني: «الذي يجوز في الأسماء المبهمة إذا سمي بها الإعرابُ؛ لأنها قد ==

قال أبوعلي: قوله صارت بمنزلة (لا، وفي)، فإنه يعني أن هذه المبهمات وإن كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنها مبنية كما أن الحروف مبنية، وإنما بنيت لأنها لزمت موضعًا واحداً كما لزمت الحروف موضعًا واحداً، فوقعت في الإشارة معرفة ولم يقع تعريفها بعد تنكيرها كما وقع تعريف أسماء الأنواع بعد تنكيرها، والاسم متى وقع معرفة لايجوز تنكيره، أو نكرة لايجوز تعريفه لم يكن إلا مبنيًا[1].

قال أبوعلي في التنوين في (غَاقٍ): هذا التنوين لحقه لا من حيث يلحق المنصرف، لكنه كالزيادة التي تلحق الكلمة، وهو يجيء: علامة بين المعهود والشايع، كأنّ (غاقٍ) صوت ليس بمعهود، و(غَاقِ) صوت [١٠٧/ب] معهود[2].

== انتقلت عن الحدّ الذي يوجب لها البناء إلى باب التمكن بطريقة الأسماء الأعلام، ولايجوز أن تترك على البناء من قبل أن العلة للبناء قد زالت، فزال موجبها من الحكم، ورجعت إلى أصلها في الإعراب مع خروجها إلى حال الأسماء المتمكنة من الأسماء الأعلام، وإذا سمي رجلٌ: (ذَا) قلت: هذا ذاءٌ، كما تقول في (لا): هذا لاءٌ. . . »، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٩٥.

(١) انظر قبله.

(٢) عرض الفارسي لهذا الموضوع في الحلبيات /٢١٣ فقال: «فإن قلت: إن الصوت يلحقه التنوين للتنكير وذلك نحو (غاقِ) و(غاقٍ) [حكاية صوت الغراب]، و(تاءِ) و(مَاءٍ) لصوت الشّاء، فإن الصوت ليس مسنداً إلى شيء، وأنت قد أسندت هذه الأسماء إلى المخاطبين المأمورين [يريد قولك: رُوَيْدَكَ، ودُونَكَ، وعَلَيْكَ، وإلَيْكَ، ونحوها]، والصوت ضرب من الأسماء.»

كما أعاد الحديث عن هذا الحرف ونحوه فقال: «إن عامة ماكان من الحروف والأصوات وماجرى مجراها إذا كان على حرفين فجعلته اسمًا، جُعل الذي يلحق به حرف لين، وليس توجد هذه الأصوات قد اشتق منها عامتها؛ ألا ترى أن (غَاقِ)، و(مَاءِ) . . . لم ==

قال: وأمَّا (ألاَ) فيصير[1] بمنزلة هُدًى مُنوَّنًا، وليس مثل جُحًا، ورُمًى لأن هذين مشتقان[2].

قال أبوالعباس: جُحًا معدول عن جاحٍ، ورُمًى عن رامٍ، فهو بمنزلة عُمَر[3].

قال: وأمَا اللاَّئي واللاَّتي فبمنزلة شَائِي وضَارِي، ومخرجٌ منه الألف واللام[4].

قال أبوعلي: لأنه صار علمًا مثل (زيد) إذا سميت به[5].

== لم يشتق منه شيء على حدّ (فَعَلْتُ) غير مضاعف...» المسائل الحلبيات /٣٢٧.

(١) قوله: (فيصير) ساقطة من المطبوع.

(٢) الكتاب ٤٢/٢. والمراد هنا أنه إن سميٌ بألى المقصور قيل: هذا ألىً ورأيتُ ألىً، ومررتُ بألىً، فجري مجرى (هُدًى) منونًا، وليس مثل: جُحًا ورُمًى، لأن هذين معدولان عن (جاحي) و(رَامي)، والجاحي: هو المنتحي، يقال: جَحَا عنه ناحيةً، فهو جاحٍ. فهما في العدل مثل (عُمَر) المعدول عن (عامر)، و(زُفَر) المعدول عن (زافر)، وأما (ألى) ومثلها (ألاَءِ) فليسا معدولين. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٧، و(جحا) في المخطوطة وفي مخطوطة السيرافي بالياء (جُحَى).

(٣) جُحًا معدول عن (جاح) ورُمًى معدول عن (رَامٍ) كما أن عُمَر معدول عن (عَامِر)، وليست مثل (ألاَ) و(ألاَء)، فالأسماء المعدولة السابقة مشتقة، أما (ألاَ وألاَء) فليسا مشتقين ولا معدولين.

(٤) الكتاب ٤٢/٢ وفيه: «وتخرج منه الألف واللام» ووافقت رواية السيرافي مافي الكتاب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١١٧.

(٥) إذا سمي باللائي أو اللاتي حذفت منهما الألف واللام لأنهما للتعريف، ويبقى الاسم منكرًا بسقوطهما منه كما يقال في الحارث والعباس، فيقال عندئذ: (هذا لاَءٍ ورأيت لآئيًا ومررتُ بِلاَءٍ) حيث تحذف الياء فلا تردّ في التسمية، لأنه لايُحتاج إليها، ويجعل الإعراب في الهمزة التي هي عين الفعل، أما لام الفعل فمحذوفة، ومثله يقال: هذا لاَتٍ، ورأيت لاَتيًا، ومررتُ بلاَتٍ، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٩٥، وشرح السيرافي، جـ٤، ق ١١٧.

قال: ومَنْ حذف الياءَ رفعَ وجرّ[١].

أيّ من حذف الياء قال في اللائي (لآءٍ) مثل (بابٍ)[٢].

قال: وقالَ فيمن قال (اللأءِ لآءٌ) لأنه يصير بمنزلة (باب) حرف الإعراب العينُ وتُخرج الألف واللام هنا[٣].

قال أبوعلي: يعني أن تقدير (اللائي) فاعل، وإذا حذفت الياء من (اللائي) التي هي لام الفعل بقي اللام على وزن (اللاع)، والهمزة عين الفعل وعليها يقع الإعرابُ إذا سميت به فتقول: (جاءَني لآءٌ، ومَررتُ بلآءٍ)[٤].

قال: قُلتُ:[٥] فإذا سميّتَ رجُلاً بذي مَالٍ هل تغيِّره؟ قال: لا ألا تراهم قالوا: ذُو يَزَنٍ فلم يغيِّروه كأبي قُلانٍ، فذا من كلامهم مضاف[٦].

---

(١) الكتاب ٢/٤٢.

(٢) قال الزجاج: «إذا سميت رجلاً» اللائي، أو اللائي، فهو على وزن (قَاضٍ وشَاءٍ)، تقول: هذا لآءٍ، ولآتٍ قد جاءَ» ماينصرف وما لاينصرف /٨٦. والزجاج وإن لم ينبه إلى حذف الألف واللام منهما لأجل التسمية فإن ذلك اتضح من تمثيله.

(٣) الكتاب ٢/٤٢.

(٤) انظر قبله.

(٥) القائل سيبويه، وهذا جزء من حواره مع أستاذه الخليل، فقد سأله قبل هذا عن (ذَبْنٍ) اسم رجل، وعن رجل سمي بأولي من قوله عز وجل: «نحن أُولو قوة وأُولو بأسٍ شديد»، أو بذي.

(٦) الكتاب ٢/٤٣. زاد في المطبوع قوله: (منصرف) بعد قوله: (قالوا: ذو يزنٍ) قال أبوسعيد: والذي في نسختي: (ذو يزَنٍ) منصرفٌ في نفس الكتاب منصرفٌ، يعني (يَزَنًا)، ولم أره في النسخ كلها. وحكي عن الجرمي أنه قال: ذو يزَنَ غير مصروف بمنزلة (يَسَعَ) اسم رجل»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٨.

قال أبوعلي: قوله: لم يُغيِّروه، أي تركوه مضافًا على حرفين أحدُهما حرف لين، وإنما فُعل ذلك في حال الإضافة، لأن الاسم فيها لايبقى على حرف، إذ لايلحقه التنوين[1].

قال: واحتملت الإضافةُ ذا كما احتملتْ أبَا زيدٍ، وليس مفرداً آخره كذا[2].

قال أبوعلي: يقول: ليس مفردٌ يصير لامُ فعله مرة ياءً ومرة واواً.

قال: فاحتملته كما احتملتِ الهاءَ عَرْقُوَةٌ[3].

قال أبوعلي: قوله: احتملته، أي احتملت الإضافة التغيير.

وقوله: كما احتملت الهاءَ عَرْقُوةٌ، يعني لم يغير (ذُو) في الإضافة لأن التنوين يلحقه فيها، كما لم يبدل من الواو ياء، ولم يُكْسَر ماقبل الواو من (عَرْقُوة) لأن آخر الاسم الهاء، كما أن آخر الاسم من (ذُو مَالٍ)، و(ذو يزنٍ) المضاف إليه.

---

(١) قال أبوسعيد: «إن سميته بذي مالٍ أجريته على لفظه قبل التسمية فقلت: هذا ذُو مالٍ، ورأيتُ ذا مالٍ، ومررتُ بذي مالٍ، ولو سميت بِذي مفردٌ، قلت: هذا ذَواً، ورأيتُ ذواً، ومررت بذواً.

في قول سيبويه: وقال الخليل: هذا ذَوٌ، ورأيتُ ذَواً، ومَرَرْتُ بذوٍ، لأن الإضافة قد منعته من التنوين، واستعمل اسمًا في الإضافة دون الإفراد، قال: ألا تراهم قالوا: ذو يزَنٍ منصرفٌ، فلم يُغيِّروا، يعني لم يغيّروا (ذو) عن لفظه لسبب الإضافة، وجعلوه كأبي زيدٍ، لأنهم أمنوا التنوين، وصار المضاف إليه منتهى الاسم»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١١٨.

(٢) الكتاب ٢/٤٣.

(٣) الكتاب ٢/٤٣ وهذه العبارة متصلة بسابقتها ومن سببها.

قال: وسألتُه عن أمْسِ اسم رجل، فقال: مصروفٌ، لأن أمْسِ ليس هاهنا[1] على الحَدّ[2]، ولكنهم لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة[3].

قال أبوعلي: يقول: إنك إذا سميت بأمْسِ رجُلاً فليس هو اسم اليوم الذي قبل يومك، وإنّما بَنيْتَهُ في هذا الموْضع فقط، فإذا سمَّيتَ به شيئًا أعْرَبْتَ[4].

قال: كما تركُوا صَرْف سَحَرَ[5].

قال أبوعلي: (سَحَر) إذا تعرَّف بالألف واللام صار اسمًا، ولم يكن ظرفًا وارتفع وانجرّ وانتصب، فهو مادام على هذا الحدّ جرت عليه الحركات الثلاث، وإذا صار معرفة للإشارة به إلى سَحَرِ اليوم بعينه لم ينصرف للعدل

---

(١) بهذه الرواية جاء في طبعة المرحوم عبدالسلام هارون، والذي في بولاق: (ههنا ليس على الحدّ).

(٢) في المخطوطة: (الحذف).

(٣) الكتاب ٤٣/٢.

(٤) تبنى (أمس) لتضمنها معنى الألف واللام، انظر المسائل الحلبيات /١٠٣، قال أبو إسحاق: إن (أمس) وجب ألا يعرب لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى، لأن معناه: أن كل يوم يلي يومك يقال له: (أمْسِ) فهو معرفة من غير جهة لتعريف، لأن تعريفه: (الأمس) كما أن تعريف (غَدٍ): (الغَدُ)، فلما كان كذلك، وكان ظرفًا، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانه، ولكنه كسر لالتقاء الساكنين»، ماينصرف وما لاينصرف /٩٤، وقد خص الفارسي (أمس) بمسألة في العضديات /١٩٨- ١٩٩ وبين اختلاف اللغات فيها.

(٥) الكتاب ٤٣/٢، وسيبويه يشبه تركهم صرف (سَحَرَ) ظرفًا بتركهم صرف (أُخَرَ) حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها، ويقيس أمرهما بترك صرف (أمْس) عند بني تميم عندما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه.

عن الألف واللام، وأنه معرفة ولم يكن إلا مفتوحًا، فإذا [١٠٨/أ] صُغِّر صُرِف، وإن كان المعدول عن الألف واللام المعرفة كما ينصرف (عُمَر) إذا صُغِّر[١].

قال: وأمّا (ذِهْ) اسم رجل، فإنك تقول: (هذا ذِهٌ)[٢].

* * *

هذا بَابُ الظُّروفِ غير المُتَمَكِّنة

وذلك أنها لاتضاف ولاتَصرّفُ تَصرُّفَ غيرها ولاتكون نكرة[٣].

أي لاتكون نكرة متمكنه مثل رَجُلٍ وفَرَسٍ.

---

(١) انظر المسائل العضديات /١٩٨، ولا خلاف بين النحويين في أن (سَحَر) لاينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وإنما لم يصرف (سَحَر) لأن استعماله في الأصل بالألف واللام، تقول: (قمت في أعلى السحر ياهذا) و(أنا منذ السَّحَرِ أفعل ذاك)، ثم تقول: (أتيتك منذ سَحَرَ ياهذا)، فيؤدي عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه، وقد حذفتا فاجتمع فيه: أنه معرفة بغير ألف ولام وأنه يراد به عهد الألف واللام». انظر ماينصرف وما لاينصرف /٩٩، وسيأتي حديث سيبويه عن (سَحَر) في باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف /٤٩.

(٢) الكتاب ٢/٤٤، ولم يعلق على هذا أبوعلي، قال أبوالحسن الرماني: «إذا سمي رجلٌ (ذِهِ) قلت: (هذا ذِهٍ ياهذا) لأنه على حرفين الثاني منهما غير حرف مدّ، ولين الهاء منه مبدلة من الياء في قولهم: ذِي أمة الله، لأنها أجلد منها بأنها حرف صحيح كالميم التي هي بدل من الواو في (فم)». شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٩٥.

(٣) الكتاب ٢/٤٤ وفيه: «هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة» ومثل ذلك عند السيرافي والرماني، وما ذاك إلا للاختصار الذي دأب عليه أبوعلي في تعليقاته.

قـال في ترجمتـه البـاب (لا يُضَاف)[1]، وقـد ذكـر (حيثُ وإذْ وإذا)، وهي تضاف إلى {الجُمل}[2]. فإنما ذلك لأن إضافتها غير محضة[3].

قال: وقالوا: (جَيْرِ) فحرّكوه لئلا يُسَكَّنَ حرفان[4].

قال أبوعلي: (جَيْرِ) كسر آخره لالتقاء الساكنين ولم يفتح وإن كان قبلهُ ياء، كما فتح (أيْنَ وكيْفَ) لأن أصل الحركة لالتقاء الساكنين الكسر؛ فجاء هذا على الأصل، ليعلم أن ماجاء منه مفتوحًا فذا أصله، كما جاء (اسْتَحْوَذَ) و(أغْيَلَتِ المرأةُ) غير معتلّ ليعلم أن أصل المعلل التصحيح[5].

---

(١) إشارة إلى قول سيبويه: «وذلك لأنها لاتضاف...» انظر أعلاه.

(٢) ساقطة من المخطوطة.

(٣) (إذْ وإذا، وحيثُ) ظروف تضاف إلى الجمل، الاسمية والفعلية، واختصت (إذا) بالإضافة إلى الجمل الفعلية لأنها في معنى الجزاء، والجزاء لايكون إلا بالفعل، انظر المقتضب ١٧٧/٣.

والإضافة على قسمين:

إضافة محضة وتسمى معنوية، وهي التي تفيد الاسم الأول تخصيصًا أو تعريفًا، وتكون خالصة من نية الانفصال.

وإضافة غير محضة، وتسمى لفظية، وهي لاتفيد الاسم الأول تخصيصًا ولا تعريفًا، و على نيَّة الانفصال. انظر شرح ابن عقيل ٤٤/٢- ٤٨، أوضح المسالك ٧١/٢.

(٤) الكتاب ٤٤/٢.

(٥) وجه الشبه بين (جَيْرِ) و(أيْنَ وكيفَ) احتواء كل منها على ياء ساكنة قبل الآخر، وكُسرت (جَيْرِ) لالتقاء الساكنين، لأن أصل الحركة الناتجة لالتقاء الساكنين الكسر، وأما الفتح الظاهر على (أيْنَ وكيْفَ) فليس ناتجًا عن التقاء الساكنين، ولكنه جاء على أصله، وقد شبه أبوعلي ذلك (باستحوذ) الذي يكون قياسه مُعلاً (استحاذ)، لكن السماع لم يجيء فيه بالإعلال فيه كما أعل في بابه نحو (استعاد، واستفاد)، فترك القياس للسماع. انظر المسائل الحلبيات / ١٤٠، ٢٢٦، ومثله أيضًا قولهم: (أغْيَلَت المرأةُ) و(أغالَتْ)، إذا أرضعت ولدها وهي حامل، واسمه (الغَيْل)، قال المبرد: المستعمل في هذا: (الإغيال) ==

قال: وجُزِمَتْ (لَدُنْ) ولم تجعل كعِنْدَ[1].

قال أبوعلي: لأنَ (لَدُنْ وعِنْدَ) جميعًا لِمَا قَرُبَ، لكن (لدُنْ) أشد اختصاصًا للقرب[2].

وقال أبوعلي: حَسْبُ وقَطُّ يعمهما الانتهاء، إلا أنّ (قطّ) انتهاء لما مضى (وحَسْبُ) انتهاء لما يخص للوقف[3].

قال: وسألت الخليل عن (مِنْ عَلُ)، هلا جُزمت اللام، فقال: لأنهم قالوا: منْ عَلٍ[4].

قال أبوعلي:[5] (عَلُ) لامه واوٌ فحذفت كما حذفت لامُ (غَدٍ)[6] لا

== على مايجده في كتاب التصريف نحو: استجاز، وأقام، واستقام. انظر المقتضب ٢/٩٨، والمنصف ٣/٤٥. وقد تحدث سيبويه عن هذين الفعلين في باب مالحقته الزوائد من الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة، الكتاب ٢/٣٦٢، وانظر أيضًا فيه ص ٣٦٨.

(١) الكتاب ٢/٤٤.

(٢) «لاتقع (لدُنْ) في جميع مواضع (عِنْدَ) فضَعُفتْ، وذلك أن (عند) اتّسعوا فيها فقالوا: (عِندي مالٌ) وإن كان غائبًا، ولايقولون ذلك في (لدُنْ)...»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٠.

(٣) قال الرماني: «قَطْ: مبني لأنه في موضع (اكتف)، وكذلك (حَسْبُ)، وقَطُّ المشددة مبنية لأنها تدل على الماضي على معنى الظرف المبهم الذي يحتاج إلى ما يجلي عن معناه...». شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٩٨.

(٤) الكتاب ٢/٤٥.

(٥) هذا التعليق أورده البغدادي في شرحه على أبيات مغني اللبيب نقلاً عن التعليقة وستكشف قراءة التعليقة عن بعض الخلاف - وهو يسير جداً -.

(٦) (عَلُ) ونحوه مما يلحقه الإعراب والتمكن على لفظه الذي هو عليه، انظر إعراب القرآن ٣/٢٦٤، والمسائل الحلبيات /١٠٤، فإن قصر عن الإضافة وجعل غاية كقبْلُ وبعدُ بُني، كالذي في قول أبي النجم وقد أنشده سيبويه : ==

كما يُحذف من عَمٍ وَرَدٍ[1] لالتقاء الساكنين، والدليل على ذا[2] قولهم: (من عَلُ)[3] فبنَوهُ على الضم كما بني (قَبْلُ)[4]، ولو كان قولك: (مِنْ عَلِ) مثل قولك: (عمٍ) لوجب أن يكون في قولك: (مِنْ عَلُ)، (مِنْ عَلاً)، فتثبت[5] لامُ الفعل، لأنه ليس فيه شيء يجب أن يسقط له[6] من ساكن اجتمع معه. فأمَّا قول الشاعر:[7]:

== أقبَّ من تحتُ عريضُ من علُ

انظر الكتاب ٢/٤٦.

(١) في شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٣٦٢: (منْ عَمٍ وشَجٍ).

(٢) في شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٣٦٢: (ذلك).

(٣) كالتي في قول أبي النجم العجلي:

أقَبُّ من تَحْتُ عَريضٌ مِنْ عَلُ

انظر الكتاب ٢/٤٦، أو في قول الآخر:

إنْ تأتِ منْ تحتُ أجِئْهَا منْ عَلُ

انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣١٩، إعراب القرآن ٣/٢٦٤.

(٤) في شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٣٦٢ (منْ قبلُ).

(٥) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٣٦٢ وفيه (فَثَبَتَتْ).

(٦) زاد في شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٣٦٢ في هذا الموضع لفظ (شيء).

(٧) البيت من الرجز، وينسب لغيلان بن حريث كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٧٧، ولسان العرب ٨/٢٥٥ (نوش)، وخزانة الأدب ٤/١٢٥، ٢٦١، ينسب لأبي النجم العجلي كما في لسان العرب أيضًا ١٩/٣١٦ (علا)، وأنشده سيبويه دون نسبة، انظر الكتاب ٢/١٢٣ (باب ماذهبتْ لامُه)، وفيه (فهي تنوس...)، كما أنشده الفراء وفيه: (فهي...)، وأنشد بعده قوله:

نَوْشًا به تقْطَعُ أجْوَازَ الفَلا

انظر معاني القرآن ٢/٣٦٥، وانظر البيت في مجالس ثعلب ٢/٥٨٧، والأصول ٢/١٣٧، وأنشد ابن السيد البطليوسي البيتين وقال: لا أعلم لمن هذا الرجز، ويقال: جئته من علوُ، ومن عَلْوَ، ومن عَلِ مخفوض غير منون، ومن عَلُ مضموم غير منون، ومن ==

. . .   فهْيَ تَنُوشُ الحوضَ نَوْشًا من عَلاً

فإن كان (عَلاً) معرفة فالنّية بلامها أن تكون مضمومة، كما ضمّت (من عَلُ) لما كانت معرفة للغاية وإن كانت نكرة ولم تجعله من أعلى شيء معلوم معهود كان اللام في موضع جرّ، كما أن (مِنْ عَلُ) مجرورٌ فاللفظ فيه (علاً) واحدٌ والتقدير مختلف، والأشبه في (علاً) في البيت أن يكون معرفة، لأنه إشارة إلى أعلى الحوض، وإن قدّرت (مِنْ عَلاً) غايةً معرفةً لم تنوّنه في الدّرج كما لايُنوّن (قبلُ) فيه، وإن قدّرته نكرة مؤنّثة فقلت: (جيت من عَلاً) فاعلم.

قال أبوعلي: الغاية على الحقيقة هو الاسم الذي يضاف إليه الاسم المبني على الضمّ، لأن غاية الشيء نهايته، ونهايات هذه الأسماء المبنيّة على الضمّ هي ماتضاف إليه، فغاية (قَبْلُ) هو ماهو قبل له، وكذلك (أوّلُ وعلُ)، وإنما يحذف المضاف [١٠٨/ب] إليه منه إذا علم المضاف إليه، لذكر له قد سبق نحو قول الله تعالى «لِلّهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ»[1] بعد ذكره أمر الروم، والتقدير فيه والله أعلم: الأمر منْ قَبْلِ أنْ تُغْلَبَ الرُّومُ وبعدَه، فحذف ذلك لتقدم ذكره، فَقَبْلُ غاية، أي أنه قد تعرّف في هذا الموضع كما يتعرف لو أضفته إلى ماهو غاية له، والغاية على الحقيقة إنما هو المضاف إليه، فإنما تكون هذه الظروف مبنيّة على الضمّ متى حُذف منها

== عَلَ مفتوح غير منون، ومن عالٍ ومن معالٍ مخفوضان منونان، انظر الاقتضاب ٣/٣٢٩. الحجة في القراءات السبع / ٢٧٠، المنصف ١/١٢٤ ، إصلاح المنطق / ٤٣٢ ، أسرار العربية /١٠٣.

(١) سورة الروم، الآية / ٤.

غاياتها، لعلم المخاطب بما هو غايتهُ، وإن لم يعلم لم يَجُز أن يُبنى على أنه غاية لو قلت: حيثُ من قبلُ، فلم يفهم عنك من قَبْلُ ماذا جئت كان غير جائز[1].

قال: وجميع ماذكرنا من الظروف التي شُبِّهت بالأصوات ونحوها من الأسماء غير الظروف إذا جُعل شيء منها[1].

قال أبوعلي: الظروف التي شبهت بالأصوات مثل (أمْسِ) فيمن كسر، والأسماء التي في هذا النحو مثل (ذَا وكيْفَ وألاَ)[2].

قال: لأنّ (ذا) قبل أن يكون اسمًا خاصًا كـ(مَنْ) في أنَّه لايُضاف ولايكون نكرة[3].

قال أبوعلي: المعارف لاتضاف لأنها تستغني عن الإضافة بالتعريف والمضافات كلها نكرة[4].

---

(١) يقول أبوالعباس المبرد: «فأما الغايات فمصروفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الإضافة، لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها، وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجوهها، وكان محلّها من الكلام أن يكون نصبًا أو خفضًا.

فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضمّ، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وأن موضعها معرفة، وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب، وذلك قولك: جئت قبلَكَ، وبعدَك، ومن قبلِكَ، ومن بعدِكَ، وجئت قَبْلاً وبَعْدًا، كما تقول أولاً وآخرًا» . المقتضب ٣/١٧٤- ١٧٥، وانظر ماينصرف وما لاينصرف /٩٠- ٩١.

(٢) سبق الحديث عن هذه الظروف إذا سمي بها.

(٣) الكتاب ٢/٤٥.

(٤) (مَنْ) و(ذَا) قبل أن يسمى بهما رجلٌ أو امرأة كانا من المعارف، فلاحاجة إلى أن يضافا لكن عندما سمي بهما تغيَّرا كما تغيّر (لوْ، وهلْ، وبلْ) ونحوها عند التسمية بها ، ==

قال: وعلى أيّ الوجهين جعلته اسمًا لرجل صرفته[1].

قال أبوعلي: إذا سميت (بأوّل) فجعلته (أوّل) الذي يصحبه (منك)[2] المحذوف منه صرفته في النكرة، كما أنك لو سمّيته (بأفْضَل) وحذفت (منك) لصرفته في النكرة، لأن هذا إنما يكون بمنزلة (أحْمَر)، إذا كان معه (منك)، فإذا لم يكن معه صار بمنزلة (أفْكَل)[3].

وأما إذا سمّيته (بأوّل) الذي هو اسم بمنزلة (أفْكَل) فهو منصرف في النكرة، وهو أجدر بالانصراف[4].

قال: وإذا قلت: عامٌ أوّلُ فإنما جاز هذا الكلام لأنك تُعْلِمُ به[5].

أي جاز ذكر (أوّل) مطلقًا دون المضاف إليه.

قال: وسألته عن قول بعض العرب وهو قليل: مُذْ عامٌ أوّلَ[6].

== وإذا سمي بهذه الظروف والحروف نكّر، وعندئذ يكون مضافًا لأن الإضافة تأتي مع التنكير، ولا حاجة للمعارف في الإضافة.

(١) الكتاب ٤٦/٢، وهو يعني (أوّل) إذا سمي به، فينكر ويصرف.

(٢) يريد قولك: أوّلَ مِنْكَ، كقولهم: (أفضلُ منك).

(٣) الأفكل: رِعْدةٌ تعلو الإنسان، يقال: أخذ فلانًا أفْكَلٌ إذا أخذته رعدة. انظر تهذيب اللغة ٢٥٧/١٠ (فكل).

(٤) قال أبوالحسن الرماني: «... يجوز (هذا أوّلُ) بحذف (مِنْ) في الخبر، ولايجوز (هذا رجلٌ أولُ) بحذف (من) في الصفة، لأن الصفة تحتاج إلى تبيين معناها في نفسها، وتبيينها لمعنى الاسم الذي يقدمها، وتقول: ماتركتُ له أولاً ولا آخراً، فتجريه هاهنا مجرى (أفكل)، وعلى كلا الوجهين إذا صار اسمًا علمًا ثم نكّرته صرفته، ويجوز (مُذ عامٌ أوّلَ)، و(مُذْ عامٌ أولُ) بالنصب والرفع، فالنصب على الظرف، والرفع على الصفة...» شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٩٨.

(٥) الكتاب ٤٦/٢. «... تُعْلِمُ به أنك تعني العام الذي يليه عامك».

(٦) في المخطوطة: (أوّلُ) بالضم.

فقال: جعلوه ظرفًا في هذا الموضع، وكأنه قال: مُذْ عَامٌ قَبْلَ عَامِكَ[1].

قال أبوعلي: (أَوَّلُ) ظرف للعام، وإنما مثله (بِقَبْلُ) لأنه مثله في السبق.

وقال: يَالَيتَهَا كانَتْ لأَهْلي إبلاً
أَوْ هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أَوَّلاَ

يكون على الوصف والظرف[2].

قال أبوعلي: لم يُصرف وهو وصف لأن المراد به (مِنْكَ) أو (من عَامِكَ) ونحوه.

قال: وسألته عن (هَيْهَات) اسم رجل؟ قال: ونظير الفتحة في الهاء الكسرةُ {في التاء} فهي نظير الفتحة في (هيهات)[3].

---

(١) الكتاب ٢/٤٦، وفيه: (... فكأنه قال: مُذ عامٌ قبلَ عامِكَ).

(٢) الكتاب ٢/٤٦، والبيتان من الرجز، أنشدهما سيبويه دون نسبة، وقد جرى (أول) على قوله (عام) نعتًا، والتقدير: من جدب عام أول من هذا العام، كما يجوز أن يكون منصوبًا على الظرف، فيكون التقدير هنا على تقدير (من جدب عام وقع عامًا أولَ من هذا العام)، انظر الكتاب وحاشيته ٢/٤٦. كما أنشد البيت دون نسبة لقائله أبو إسحاق الزجاج. انظر ماينصرف وما لاينصرف /٩٣، وأنشده أبوعلي في التكملة /٩٥، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب /٢٤ على حذف النعت وجعل (أوّل) ظرفًا متعلقًا بالنعت المحذوف، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٦٢، شرح شواهد الإيضاح /٣٥١، المفصل/ ١٢٠، شرح المفصل ٦/٣٤، ٩٧- ٩٨، المخصص ١٦/٩٦، لسان العرب ١٤/٢٤٣ (وأل).

(٣) الكتاب ٢/٤٧ وفيه: السؤال عن (هيهاتٍ) اسم رجل و(هيهةً)، وتضمنت عبارة الكتاب أن من قال: (هيهاةً) فهي عنده بمنزلة (علقاة)، والسكوت عليهما بالهاء، وأن من قال (هيهات) فهي عنده كـ(بيضات)، فتكون الفتحة في هاء (هيهاة) نظير الكسرة في تاء (هيهات)، وكلام سيبويه في هذه المسألة أكثر وضوحًا من كلام أبي علي. وقد تكررت هذه العبارة سهوًا من الناسخ، ومابين المعقوفتين ساقط من المخطوطة.

قال: ومثل (هَيْهاةَ) (ذَيّةَ) إذا لم يكن اسمًا[1].

قال أبوعلي: (ذَيّة) كناية عن الخبر كما [١٠٩/أ] أن (كَذَا) كناية عن العدد في قولك: كذا وكذا ديناراً[2].

قال: ألا ترى أنها تبدل في الصلة وليست زيادة في الاسم[3].

قال أبوعلي: أي ليست الحروف الأخر غير الهاء زيادة في الاسم كما أن الهاء زيادة[4].

قال: ولم يحتمل أن يسكن حرفان[5].

قال أبوعلي: يقول: لم يحتمل أن يكون ماقبل تاء التّأنيث ساكنًا لأنها بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ، وأيضًا فإن قبله ساكن وهو الياء[6] الأولى المدغم، فلو أسكنت التي قبل التاء لاجتمع ساكنان[7].

---

(١) الكتاب ٤٧/٢ - ٤٨.

(٢) قال الرماني: «أما قولهم: كان من الأمر ذَيَّةَ وذيَّةَ، فإنما بني لأنه كناية عن مبهم وهو معنى الجملة، فاستبهم لهذه العلة، ولم يكن بمنزلة فلان وفلانة، لأن هذا كناية عن الاسم العلم ...» شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٩٩.

(٣) الكتاب ٤٨/٢، يريد الهاء في (ذَيّةَ).

(٤) قال أبوسعيد: وكذلك ذَيَّةَ وذيَّة، وقد بني على فتحة وقبلها متحرك، وماكان من المبنيات من هذا النحو أسكن آخره إذا كانت قبل آخره حركة، فالسبب في حركة آخر (ذَيَّةَ) أنّا لو سكّناها لوجب أن نجعلها هاءً، لأن ماكان من المؤنث بالهاء جعلت في الدَّرْج تاء وفي الوقف هاءً...».

(٥) الكتاب ٤٨/٢.

(٧) في المخطوطة: (الياء) تصحيف.

(٨) يقول الزجاج: «وكان يجب أن يكون آخره (ذَيَّة) موقوفًا لأن قبله متحرك ولكنهما شيئان جعلا شيئًا واحداً، فألزما الفتح، ليفصل بين ماجاء لمعنى وهو شيء واحد، وبين ماجاء ==

قال أبوعلي: إذا خفف (ذيّة)، فقيل: (ذَيْتَ)، صار تاؤها في أنها للإلحاق بمنزلة تاء (أُخْت)، وإذا صار للإلحاق صار بمنزلة ماهو من نفس الحرف، والذي يدل على أن التاء في (ذَيْتَ) للإلحاق أن ماقبله ساكن وليس كما قبله تاء التأنيث في الانفتاح[1].

قال: وسألت الخليل عن (شَتَّانَ) فقال: تفتحها[2] كفتحة (هيهاة) ونونها كنون (سُبْحَان) زائدة، فإن جعلتها[3] اسم رجل فهو كسَحْبَان[4].

قال أبوعثمان: أصرف (شَتَّانَ وسُبْحَانَ) في النكرة اسمين كانا أو في موضعهما[5].

قال أبوعلي: أي قبل التسمية.

وذهب أبوعثمان في صرف (شَتَّانَ وسُبْحَانَ) إلى أنهما نكرتين وليسا كسائر الأسماء التي يسمى بها الفعل، لأنهما مشتقان، و(شَتَّانَ) اسم سمي به الفعل، فإذا قال: (شَتَّان زَيْدٌ وعَمْرٌو) فهو اسم لبُعد أحدهما

= لمعنى وهو شيئان جعلا اسمًا واحداً، ففتحت الهاء كما فتح ماقبلها، وكانت الهاء في الوصل تاء، فكانت يلزمها التغيير فلزمتها الحركة». ماينصرف وما لاينصرف /٩٥- ٩٦.

(١) إذا خففت (ذَيَّة) فقيل فيها (ذَيْت) ففيها ثلاث لغات: - الفتحُ، والضمُّ، والكسر.
قال أبوسعيد: «فمن يقول: (ذَيْتَ) فهو بمنزلة (حيثَ وأَيْنَ) ومن ضم فهو بمنزلة (منذُ)، ومن يكسر فهو بمنزلة (ألاءِ)» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٢، وانظر توجيه ذلك عند الزجاج في ماينصرف وما لاينصرف /٩٦- ٩٧.

(٢) في الكتاب: (فتحتها)، ومثله عند السيرافي في شرحه للكتاب.

(٣) في الكتاب : (فإن جعلته).

(٤) الكتاب ٤٨/٢.

(٥) انظر الرأي والإسناد إلى أبي عثمان في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٢.

من الآخر[1].

قال : اعلم أن (غُدْوَةً وبُكْرَةَ) جُعلت كل واحدة منهما اسمًا للحِيْنِ[2].

قال أبو علي: يريد بالحين أنه لغدْوَةَ يومِكَ[3].

قال: وكذلك إذا لم تذكر العام الأوّل ولم تذكر إلا المعرفة[4].

قال أبوعلي: يعني بالمعرفة (غُدوةَ)، يقول: وإن لم يذكر إلا (غُدْوَة) لم يصرفها.

قال: وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول: آتيك اليومَ غُدوةً وبُكرةً تجعلها بمنزلة ضَحْوةٍ[5].

قال أبوعلي: إذا جعله بمنزلة (ضَحْوَةً) فقد نكَّره، وإذا نكّره زالت عنه إحدى العلّتين[6]، وكان الحكم في غُدوة وبُكرة أن يصيرا معرفتين

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٩٩.

(٢) الكتاب ٤٨/٢.

(٣) يريد: جُعلت (غُدوةَ أو بُكْرَةَ) اسمًا للحين على جهة التعريف له ومذهب التلقيب والعَلَم، كما جُعل (أم حُبَيْنٍ) لدابّة معرفة، وكما جُعل (أسامة) للأسد. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٢.

(وغدوة وبكرة) لما جعلا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة، لأن فيهما هاء التأنيث وهما معرفة، فأشبها باب (حمزة وطلحة).

ويعض العرب يجعلهما نكرة، فيقول: (أتيتُك غدوةً وبكرةً) يريد بذلك: غُدوةً من الغُدُوات... » انظر ما ينصرف وما لاينصرف /٩٨.

(٤) الكتاب ٤٨/٢.

(٥) الكتاب ٤٨/٢.

(٦) يريد: علتي منع الصرف فيه وهما: العلمية والتأنيث.

بالألف واللام، إلا أن غـدوة غُيِّر لفظهـا وعُدل عن الغَدَاة فـتـعـرفت بهـذه الصـفـة فلم تنصـرف، وأُجـريت (بُكرة) مـجـراها لما كـانت بمعناها، وإن لم تُصَغ صيغة (غُدوة)[1]، كمـا أجري (كلُّهُمْ) مجرى (أجـمعين)، وإن كـان (كُلّ)قد يكون اسمًا غير جارٍ على ماقبلهُ، فكذلك (بكرة) لاتنصرف[2].

وقال في سَحَرَ: ويكون نكرة إلا في الموضع الذي عدل فيه[3].

قـــال أبوعلي: الموضع الذي عـــدل فــيـــه (سَحَر) هو أن تريد (سَحَرَ يومِكَ) فـتـعـدله عن الألف واللام ولاتصـرفـه، إنما يكون منصـوبًا غـيـر منصرف[4]. [١٠٩/ب].

---

(١) قـال الزجاج: «فـأمّا ضَحوةُ فـالأكـثر فـيـها الصـرف، وبعضـهم لايصـرفـهـا، ويجـعلهـا بمنزلة (بُكْرَةَ)» ونقل عن سيبويه أن (غُدوة) و(بُكْرَة) جعلا معرفتين اسمًا لقطعة من يومك الذي جعلتهما له،... تقول: (أتيتُك غُدوةَ ياهذا وبُكْرَةَ ياهذا) تريد: غَداة يومنا، وبكرة يومنا،... انظر ماينصرف وما لا ينصرف /٩٨.

(٢) قـال المبـرد: «إذا أردت الوقت بعينه قلت: جئتُك اليـومَ غُدْوةَ يافـتـى، فـهي ترفع وتنصب ولاتصرف؛ لأنها معرفة.

فأما (بُكرة) ففيها قولان:

قال قوم: نصرفها، لأنا إذا أردنا بها يومًا بعينه فهي نكرة، لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد.

وقال قوم: لانصرفها، لأنها في معنى (غُدوة)، كما أنك تجري (كلّهم) مجرى (أجمعين)، فـتجريه على المضمر، وإن كـان (كلّهم) قد يكون اسمًا، وإن لم يكن جيداً، نحو قولك: رأيتُ كلّهم، ومررتُ بكلّهم. ولكن لما أشبهتها في العموم وأجريت مجراها على المضمر فقلت: إن قومك في الدار كلّهم، كما تقول: أجمعون...» المقتضب ٣٧٩/٣- ٣٨٠.

(٣) الكتاب ٤٩/٢.

(٤) عرض سيبويه لسَحَرَ وبين السبب في ترك صرفه ظرفًا، انظر الكتاب ٤٣/٢، ولا اختلاف بين النحويين أن (سَحَر) لاينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة فقيل: سير عليه ==

هَذَا بابُ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُما إلى الآخَرِ[1]

قال: فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة[2].

أي: الاسمان اللّذان جعلا اسمًا واحداً[3].

قال: وإنّما بُني ليُلحقَ بالواحد الأول[4].

قوله: (ليُلحَقَ) ليس يريد أن يُلحق بناءً ببناء، لكنه يريد أنّه ضُمّ اسم إلى اسم ليكونا[5] كالواحد[6].

== سَحَرُ يافتى، وقمتُ سَحَرَ ياهذا، فهذا غير مصروف، أما إذا أردت سحراً من الأسحار صرفته لأنه غير معدول، تقول: جاءني زيدٌ ليلةً سحراً، وقمت مرةً سحراً، وكل سَحَرٍ طيب، فإن أردت تعريفه قلت: السَّحَرُ خيرٌ لك من أول الليل، وجئتك في أعلى السَّحَرِ، ومنه قوله عز وجل: «إلا آلَ لُوط نجّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ».. انظر المقتضب ٣/٣٧٨، ماينصرف وما لاينصرف /٩٩، وقد عقد الفارسي لهذا اللفظ مسألة في المسائل العضديات /٥٨ -٥٩.

(١) الكتاب ٢/٤٩.

(٢) الكتاب ٢/٥٠.

(٣) يريد: إن مذهب العرب في الاسمين اللذين جعلا اسمًا واحدة (المركّب) نحو: حضرموت وبعلبكّ، ومعد يكرب ترك صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة، وتركوا صرف (إسماعيل وإبراهيم) لأنهما لم يجيئا على مثال ما لايصرف في النكرة، هكذا قال سيبويه في الباب

(٤) الكتاب ٢/٥٠.

(٥) في المخطوطة: (ليكون).

(٦) قال أبو إسحاق الزجاج: «وإنما منع الصرف (الاسم المركب) لأنه معرفة وأنهما اسمان جعلا اسمًا واحداً، وليس ذلك في الأسماء التي تدل على النوع نحو (رَجُلٍ) و(فرسٍ)، فلما ==

قال: وأصل (حَادِيَ عَشَرَ) أن يكون مضافًا (كثَالثِ ثَلاَثَةٍ)، فلما خُولف به عن حال أخَوَاته[1].

قال أبو علي: يقول: لمَّا لم يُضف، وأُضِفْنَ كان ذلك خلافًا بينهما[2].

قال: فلمّا اجتمع فيه هذان أُجري مجراه[3].

قال أبوعلي: يعني إبهامه، وتصييرهم إياهما اسمًا واحداً[4].

== خرج عن بنية أصول الأسماء وجعل معرفة منع الصرف كما منع (حمزة) و(طلحة) الصرف، لأنك ضممت الهاء إلى (طلْح) و(حمز). » ماينصرف وما لاينصرف ٢/١٠٢.

(١) الكتاب ٢/٥٠، وتمام الكلام: « ... فلما خولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد خولف به، وجعل كأولاءِ إذ كان موافقًا له في أنه مبهم يقع على كل شيء».

(٢) بناء (خَمْسَةَ عَشَرَ) متضمن معنى الواو فبني، وكذلك أكثر المبنيات تجري مجرى الحروف لأن الحروف مبنية.

وأما حاديَ عَشَرَ، وثالثَ عَشَرَ، فإنما أصله (ثالث ثلاثة عشر) كما يقال: ثالث ثلاثة، ومعناه: أحدُ ثلاثةَ عَشَرَ، ثم خففوا لطوله، فحذفوا ثلاثة، وأقاموا ثالث مُقامها، ففتحوه كما كانت ثلاثة مفتوحة، وكذلك حاديَ عَشَرَ، أصله: حادي أحَدَ عَشَرَ، وحذفوا أحد، وأقاموا حادي مقامه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٤. قال أبو إسحاق الزجاج: «إنما بنيت لأنها تقع على كل شيء، وأنهما اسمان جعلا اسمًا واحداً، فشبهت بـ(هؤلاء)، وحقيقة شرح هذا الباب:

إن (خَمْسَةَ عَشَرَ) أصلها (خَمْسَةٌ، وعَشَرَةٌ) فحذفت الواو، فصار في الاسم معنى الواو، وهو معنى حرف، وماكان في معنى الحرف فغير معرب، ففتح للفصل بين الاسمين اللذين يبنيان وهما اسم واحد، وبين مابني وهو اسم واحد وليس من شيئين»، ماينصرف وما لا ينصرف ١٠٥/.

(٣) الكتاب ٢/٥٠.

(٤) اجتمع في العدد المركب أمران: الأول: تضمنه معنى الحرف وتصييرهم الاسمين اسمًا واحداً، والثاني: الإبهام، والمبهم يقع على كل شيء كهذا وهؤلاء، ونحوهما، ولذلك أجري مجرى ==

قال: في خَمْسَةَ عَشَرَ: ونحـو هذا في كـلامـهم حَيْصَ بَيْصَ مفتوحة[1].

قال أبوعلي: حيصَ بيصَ أقعد في البناء، لأنه لايصح له معنى إضافة فالأول كبعض حروف الاسم[2].

قال: واعلم أن العرب تدعُ خَمْسَةَ عَشَرَ في الإضافة والألف واللام على حال كما تقول: اضرب أيُّهم أفْضلُ[3].

قال أبوعلي: شَبَّهَ خَمْسَةَ عَشَرَ مضافًا بقولهم: اضْرِبْ أيُّهُمْ أفْضَلُ[4] إذا حذفت من صلته العائد إليه، لأنه اسم مضاف مبنيٌّ، كما أن (أيُّهم) اسم مضاف مبنيّ، ومثّلهُ بقولك: (ألآنَ) أيضًا، لأنه اسم فيه الألف واللام مبنيّ، والألف واللام كالإضافة، فأمّا من قال خَمْسَةَ عَشَرُكَ

== غير المتمكن فبني.

(١) الكتاب ٢/ ٥١.

(٢) قال الزجاج: «حَيْصَ بَيْصَ»: الداهية التي إذا وقع فيها لم يجد مخلصًا من ضيق المخرج»، ما ينصرف وما لاينصرف /١٠٦، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٤. واحيصَ بيصَ) مبنية على الفتح لما تضمنته من معنى الكناية عن الداهية والشدة.

(٣) الكتاب ٢/ ٥١، وفيه: (... على حال واحدة...».

(٤) هناك أربع حالات (لأيّ):

أ/ أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّهم هو أفضل.

ب/ أن لاتضاف ويذكر صلتها نحو: يعجبني أيٌّ هو أفضلُ.

جـ/ ألا تضاف ولايذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيٌّ أفضل.

وأي في هذه الحالات معربة.

د/ أن تضاف ويحذف صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّهم أفضلُ.

وفي هذه الحال تكون (أيّ) مبنية، وهي الحالة التي تضمنها المثال.

انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٩١- ١٩٢.

فأعرب ولم يَبْنِ[١].

قال أبوالعباس: هي لغة رديئة، لأنه إذا لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعْراب في حال تعريفه أبعد، ومما يضعِّف إعرابَه أن المعنى الذي بُني له في حال التنكير قائم فيه في حال التعريف، وهو معنى حرف العطف، ألا ترى أنك تريد في حال التعريف خَمْسَةً وعَشَرَةً كما تريده في حال التنكير؟، بل هو في المعرفة أبعد، لأن التعريف أحد ما لايصرف له الاسم، وترك الصرف يقرِّب من البناء فإعراب (خَمْسَةَ عَشَر) في حال التعريف والإضافة بعيد في القياس شاذٌّ عنه.

قال: ومثل ذلك (الخَازِبازِ) جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء[٢].

---

(١) من قال: (هذه خَمْسَةَ عَشَرُكَ) فأعرب ولم يبن (عَشَرَ)، وقد وصفها سيبويه بأنها لغة رديئة، وتوجيه الإعراب هنا هو حملها على بعض ماتردُّه الإضافة إلى التمكن والأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ١٢٥، وانظر ماينصرف وما لاينصرف /١٢٥.

(٢) الكتاب ٥١/٢ بتصرف. والخَازِبَازِ، - كما ورد عند سيبويه عن بعض العرب -: ذبابٌ يكون في الروض، وعن بعض العرب: أنه داء يكون عن قَرْصِ الذباب. ولفظه: بفتح الخاء وكسر الزاي الأولى والأخيرة؛ يجعله بمنزلة الأصوات (غَاقِ، ونحوه).
ومنهم من يقول: الخَازَبَازُ، بفتح الزاي الأولى وضم الثانية، يجعله بمنزلة حَضْرَمَوْتُ، ومنهم من يقول: الخازِباءُ، بهمزة في آخره، فيجعله بمنزلة (قاصعَاء). وقد جاء فيه من الشعر قول عمرو بن أحمر:

تفقّأ فوقَهُ القَلَعُ السَّوَارِي ... وجُنَّ الخَازِبَازُ به جُنونَا

وقوله:

مثل الكلاب تَهِرُّ عِنْدَ دَرابِهِا ... ورَمِتْ لهَازِمُهَا من الخَزْبَازِ

انظر الكتاب ٥٢/٢، وما ينصرف وما لاينصرف /١٠٦- ١٠٧.

قــال أبوعلي: يعني أنـه جـعله (كـحـيصَ بَيْصَ) فـي البناء، لأنـه بُني كما بُنيَ، إلاّ أنّ هذا بُني على الكسر (كجَيْرِ، وغاقِ)[1]، وأن تقول جعله كَخَمْسَةَ عَشَرَ.

لأن (خَمْسَةَ عَشَرَ) أشبه (بالخازِبَازِ) من (حيصَ بيصَ)، لأن الألف واللام يدخلان عليه كدخولهما على الخمسة عَشَرَ أجود.

قال: وكما[2] جعلوا الآنَ كأيْنَ وليس مثله في كل شيء ولكنه يضارعه[3].

قال أبوعلي: الذي يخالف فيه (الآنَ) (أين) [١١٠/أ] أن (الآنَ) معرفة (وأيْنَ) نكرةٌ، ووقع تعريف الآن قبل تنكيره فلذلك بُني كذلك.

قال أبوالعباس: (وأيْنَ) نكرة لايجوز تعريفه فلهذا بني[4].

قال: ومن العرب من يقول: حَيَّهَلاَ[5].

قال أبوعلي: الألف في (حَيَّهَلاَ)للإشباع للفتحة، ذا فيمن ألحقه في الوصل والوقف، فأما من ألحقه في الوقف دون الوصل فكالأشياء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف كالهاء في (ماهِيَهْ)، والألف في (أنا)[6].

---

(١) الخازبازِ: مبنية على الكسر، مثل (جَيْرِ، وغاقِ) عندما بنيا على الكسر لالتقاء الساكنين، وعلة بنائه عليه: أن الألف ساكنة والوقف على آخره يكون بالسكون، فالتقى ساكنان فكسر لهذه العلة.

(٢) الواو هنا ساقطة من المطبوع.

(٣) الكتاب ٥١/٢.

(٤) انظر المقتضب ١٧٣/٣.

(٥) الكتاب ٥٢/٢.

(٦) يسوي سيبويه (حيَّهَلَ) التي للأمر بـ(حيَّ على الصلاة)، وروى عن أبي الخطاب ==

قال: في عَمْرَوَيْهِ: جعلوا ذا بمنزلة الصوت لأنهم رأوه قد جمع بين أمرين[1].

قال أبوعلي: يعني العُجمة وضم صوت إليه لم يكن في أسمائهم {فحطوّه درجة عن اسماعيل وأشباهه، وجعلوهه في النكرة بمنزلة (غاقٍ) منونة مكسورةٍ في كل موضع}[2].

قال أبوعلي: في ذا إشارة إلى أن البناء يعد ترك الانصراف[3].

قال: وأمّا يَوْمَ يَوْمٍ، وصَباحَ مَسَاءٍ[4].

= الأخفش الأكبر أنه سمع من يقول: (حَيَّ هَلَ الصلاة) فجعل (على) مكان (هَلَ)، انظر الكتاب ٥٢/٢، قال أبوسعيد: «وذكر عن بعض السلف أنه قال: إذا ذكر الصالحون فحيَّهَل بعُمَر، وفيه ثماني لغات، يقال: حيَّهَلاً بعُمَرَ، وحَيَّهَلاً بعُمَرَ، وحيَّهَلَ بعُمَرَ، وحيَّهَلْ، وحيَّهْل بعمر، وحيَّهْلاً، وحيَّهَلْ إلى عمر، وحيَّهَلْ على عمر» قال: ويجوز عندي مع (إلى وعلى) الست اللغات التي ذكرناها مع كل واحد من (إلى وعلى) . . . » شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٥. قال أبوعلي: «القول في (أنَهْ) ضمير المتكلم، والاسم الهمزة والنون: فأما الألف فلا تلحقها في الوقف كما تلحق الهاء له في نحو (مسلمونه)، فكما أن الهاء تلحق للوقف إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت، كذلك هذه الألف تسقط في الوصل، والألف في وقولهم: (أنا) مثل التي في (حَيَّهَلاً) في أنها للوقف، أما إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت»، الحجة في القراءات السبع ٣/٢، وانظر التكملة ٢٨/.

(١) الكتاب ٥٣/٢.

(٢) مابين المعقوفتين من كلام سيبويه، وهو من تمام العبارة التي نقلها أبوعلي آنفًا.

(٣) الإشارة هنا إلى الأسماء المختومة بـ(ويه) نحو (عمرويه)، إذ ليس بعد ترك الصَّرف إلا البناء، وقد سبق بيان هذا.

(٤) الكتاب ٥٣/٢ وتمام كلامه: « . . . وبَيْتَ بَيْتَ، وبَيْنَ بَيْنَ، فإن العرب تختلف في ذلك، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر، ولايجعله اسمًا واحداً، ولايجعلون شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الحال أو الظرف. . . ».

قال أبوعلي: يجوز في قوله: يومَ يومٍ أن يكون المضاف إليه بمعنى الزمان، لايُراد به اليوم الذي هو والليلة دورة واحدة من دوران الفلك، (ويومَ) الأولُ مضافٌ إليه. كما تضاف الساعة إلى اليوم، واليوم إلى الشهر، والشهر إلى السنة، والسنة إلى الزمان المطلق، فلا يكون الشيء على هذا مضافًا إلى نفسه، فالمعنى فيه : يومٌ ليومٍ، وصباحٌ لمساءٍ ، وبيتٌ لبيتٍ وكفّةٌ لكَفّةٍ ، فالإضافة صحيحة ، فلذلك أضيف ، فأمّا (شَغَرَ بَغَرَ)[1]، (وأخوكَ أخُوكَ) (وحيصَ بيْصَ) فلا يُضاف، لأن معنى الإضافة لايصح فيه، والقياس فيما صح فيه معنى الإضافة، الإضافةُ، لأنه ليس في شيء منه معنى الحرف كما في خمسة عَشَرَ وفي الذي لايصح فيه لواحد من الاسمين إذا أفرد عن الآخر معنىً نحو (شَغَرَ بَغَر) ، فإن شَغَرَ وحده لايدل على الافتراق حتى يضم إليه (بغَرَ) ، فمضارعة الحروف فيه قائمة لأنها كبعض حروف الكلم الذي لايدل على معنى إذا يُجزىء[2] .

قال: والآخِرُ من هذه الأسْماءِ في مَوضع جَرّ[3] .

قال أبو علي : كأنه يشير إلى أن القياس فيما صح له إلى معنى

---

(١) مثل يضرب لتفرق القوم مثله مثل قولهم: (تفرقوا أيادي سبأ، وذهبوا شَغَرَ بَغَرَ) ، انظر الكتاب ٥٤/٢ ، وانظر مجمع الأمثال ٤/٢ ، ٩، والمعنى: ذهبوا في كل وجه، وانظر ماينصرف وما لاينصرف /١٠٦.

(٢) أفرد أبوعلي مسألة لهذا النوع من التركيب تحت عنوان: (لقيته كفّةً لكَفّةٍ) وساق هذه الأمثله وفصل في القول بلفظ لايكاد يخرج عن هذا إلا قليلاً. انظر المسائل العضديات /٢٠٧- ٢٠٨.

(٣) الكتاب ٥٣/٢.

إضافة[1] الأول إلى الثاني، فإذا بني ولم يُضف فقد كان للاسم الثاني قبل البناء موضع إعراب هو جر[2].

قال: وزعم يونس - وهو رأيُه - أنّ أبا عمرو كان يجعل لفظه[3] كلفظ الواحد، إذا كان شيءٌ منه ظرفًا أو حالاً[4].

قال أبوعلي: كان يجعل لفظه كلفظ الواحد المعرب المضاف، ولايجعله بمنزلة اسمين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فَبُنِيَا معًا.

قال أبوعلي: قوله كان يجعل لفظه كلفظ الواحد، أي (كفَّةَ كفَّةَ) وسائر ماذكره من الفصل، ليس شيءٌ منها إلا في الظرف والحال وقد يعرب في موضع الحال والظرف[5]، فأمّا في [١١٠/ب] غير هذين الموقعين فلا تكون إلا مُعربةً.

---

(١) في المخطوطة: لفظ (إضافة) مكرر.

(٢) ماتركب من اسمين نحو (يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ) للعرب فيه مذهبان: بعضهم يجعل الاسمين اسمًا وحداً ويبني الثاني من الاسمين، ويكون ذلك في حال الظرف أو الحال، تقول: (لقيتُ زيداً صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ) وهو في هذا الوجه تجوز إضافة الثاني فتقول: (لقيت زيداً صباحَ مساءٍ، ويومَ يومٍ) على الظرفية، كما تقول: (زيدٌ جاري بيتَ بيتٍ) على الإضافة، وإن شئت قلت: (زيدٌ جاري بيتَ بيتَ) على البناء وهو حال.

والمذهب الثاني: أن بعض العرب تجعل الاسم الأول مضافًا إلى الثاني على كل حال.

انظر تفصيل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي، جـ٤، ق ١٢٦.

(٣) الضمير نا يعود إلى الاسم المركب من اسمين نحو: (صباحَ مساءٍ، وبيتَ بيتٍ)، ومذهب يونس هذا على الإعراب والإضافة إذا كان المركب في حال الظرفية أو الحال.

(٤) الكتاب ٢/٥٣.

(٣) قال أبوسعيد: «وحكى يونس أن رؤبة كان يقول: (كفَّةٌ عن كفَّةٍ)، وحرفُ الجرّ إذا حذف أضيف الأول إلى الثاني كقولك: غُلامُ زيدٍ، والأصل: غلامٌ لزيدٍ، وثوبُ خزٍّ والأصل: ثوبٌ من خزٍّ، ولم يُستعمل ذلك بمنزلة اسم واحد في كل مكان...» شرح السيرافي ==

قال: وزعم يونس أن كفَّةَ كَفَّةَ كذلك[1].

قال أبوعلي: أي يبنيهما في حال الظرف والحال ويُعربهما فيها[2].

قال أبوبكر: (أَيَادِي سَبَا)[3]، أبدل من همزة (سَبَأ) ألفًا لكثرة الاستعمال وهو مَثَلٌ في التفرق[4].

قال: وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لمْ تُنصبْ في موضع النّصب إذا[5] كان الأول مضافًا وذلك قولك: رأيت مَعْدِي كَرِبَ[6].

قال أبوعلي: وكأنه سأل فقال: لِمَ لَمْ تُحركِ الياء بالفتح[7] إذا أضيف[8] وكان في موضع نصب كما يُحرك (ياقَاضِيَ)، فقال: هذه الياء

== للكتاب، جـ٤، ق ١٢٦.

(١) الكتاب ٢/٥٤.

(٢) انظر ماينصرف وما لاينصرف /١٠٤.

(٣) انظر الكتاب ٢/٥٤.

(٤) انظر الأصول ٢/١٤٠، وسبأ مهموز في الأصول، قال الله تعالى: «لقد كان لسبأ في مسكنهم آية...» سورة سبأ، الآية/١٥، وكانوا باليمن فجاءهم سيل يهلكهم فتفرقوا في البلاد، وتباعدوا فضرب المثل بهم لكل مجتمعين تفرقوا، فيقال: «تفرق القوم أيادي سبا، وأيدي سبا... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٧، وانظر ماينصرف وما لاينصرف /١٠٤.

(٥) في المخطوطة: (إذ).

(٦) الكتاب ٢/٥٥.

(٧) يريد تحريك الياء التي في مثل (قالي قلا، وأيَادي سَبا، ومَعْدِي كَرِبَ).

(٨) أي إذا كان الجزء الأول من المركب مضافًا.

مشبهة بألف (مُثَنًّى) في أنه حرف اعتلال مثله[1]، وهي أشبه بالألف من الواو بها لأنها أقرب إليها، فلما أعْرِيت الألف من الحركات في المواضع الثلاث عَرِيَتْ هذه الياء منهنّ أيضًا تشبيهًا بها.

وأبوالعباس يستحسن من الضرورات إسكان هذه الياء في موضع النصب ويقول: هو كغير الضرورة، ويشبهه بما شبّه به من ألف مثنًّى[2].

وأنشدنا أبوبكر عنه قال: أنشد يونس:[3]

أُكاشِرُ أقوامًا جياءً وقد أرَى ... صُدُورَهمُ بَادٍ عَلَيّ ضَمِيرُهَا

قال: وأنشدني أبو مُحلِّم:[4]:

أعناقَ حَنّانٍ وألْحٍ رُجُفَـا

---

(١) قال أبوسعيد: «... الياء ساكنة، وإنما سكنت لأن الياء أثقل من الحروف الصحيحة ولما كان الحرف الصحيح يجب فتحه فيما جعل الاسمان فيه اسمًا واحداً، والفتح أخف الحركات، لم يكن بعد الفتح للتخفيف إلا التسكين، وشبهوا هذه الياء بألف مُثَنّى، حيث عُريت من النصب...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٧.

(٢) انظر مايحتمل الشعر من الضرورة /٦٧- ٦٨. وعليه قول رؤبة:

سَوّى مساحِيْهِنّ تَقْطِيْطُ الحُقَـقْ

وقول الآخر:

كأنّ أيْدِيْهِنّ بالقَاعِ القَرِقْ

وقول بعض السعديين:

يَادَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاّ أثَافِيْهَـا

فسكن الشعراء الياء وموضعها النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٧.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله.

(٤) هو عوف بن مُحلِّم النّسابة، انظر خبره في الأغاني ٢٤/٨٢٦٨.

وكـان أبوبكر يقـول: القـيـاس يـوجب على من أضـاف حـركـتـهـا في موضع النصب.

قال أبوعلي: ومن جعل مَعْدي كَرِبَ اسمًا واحداً لم يجعل اليـاء حرف إعراب فيلزمه تحريْكُه[1] لأنه في تضـاعـيف الاسم بمنزلة حـرف من حروفـه، كـمـا أن اليـاء من (دَرْدَبِيْسَ)[2] حـرف في تـضـاعـيف الاسم ليس بمنزلة حرف إعراب.

قال: وأما اثْنَا عَشَرَ فزعم الخليل أنه لايغيِّره عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ[3].

قـال أبوعلي: (اثْنَا) من قـولهم: (اثْنَا عَشَر) مـعـربٌ، لأن في حـرف الإعراب منه دليل الإعراب ، وعشر مبنيّ بدلٌ من نون (اثنين)، يدلك على

---

(١) أي لايلزم تحريك الياء من (معدي كرب)، قال سيبويه: «وإنما اختُصَّت هذه اليـاءات في هذا الموضع بذا، لأنهم يجعلون الشيـئين هاهنا اسمًا واحداً، فـتكون اليـاء غير حرف الإعراب، فيسكنونها، ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء (دردبيس)، و(مفاتيح)، انظر الكتاب ٢/٥٥.

(٢) الدردبيس: هي من الخرز التي يُؤخَذ بها النسـاءُ الرجال، وعن اللَّيث: الدردبيس: الشـيخ الكبير الهِمّ، والعجوز أيضًا، فعلى المعنى الأول قول الشاعر:

قَطعْتُ القَيْدَ والخَرَزاتِ عنّي ... فَمَنْ لي مِنْ عِلاَجِ الدَّرْدَبِيسِ

وعلى المعنى الثاني قوله:

أمُّ عِيَـالٍ فَخْمَـةٌ تَعُـوسُ

قدْ دَرْدَبَتْ، والشيخُ دَرْدَبِيْسُ

انظر لسان العرب ، ٦/٨١ (درس).

(٣) الكتاب ٢/٥٥. وفيه: «... أنه لايغيِّر عن حاله...» ورواية السيرافي توافق مافي التعليقة.

ذلك أنهما لايجتمعان، كما لايجتمع البدل والمبدل منه، فإن سميت رجلاً به لم تُغيِّره عما كان عليه قبل التسمية[١].

قال: ولايجوز فيها الإضافة[٢]، كما لايجوز في (مُسلمِيْنَ)، ولايحذف (عَشَرَ)[٣] مخافة أن يلتبس باثنين[٤].

قال أبوبكر: لايجوز أن تضيف (مسلمين) فتقول (مُسْلمِيْنَكَ)، لأن النون من (مسلمين) نظير (عَشَرَ) من (اثْنَيْ عَشَرَ) لأن (عَشَرَ) بدل من النون[٥].

(١) الاسم الأول في (اثنا عشر) مثنًى بالوضع، وليس في الكلام اسم مثنى مبنيّ، بل يصير في الرفع ألفًا، وفي النصب والجرّ ياء، ... وإذا أضفت إلى (اثْنَيْ) (عَشَرَ) وهي عدد، فلا يجوز البناء كما جاز في سائر العدد حين تقول: (هذه خمْسَةَ عَشَرِي) (وهذه خَمْسَةَ عَشَرَكَ)، ولاتقول: (هذه اثْنَا عَشَرَك)؛ لأن (عَشَرَ) من (اثْنَيْ عَشَرَ) جعل بمنزلة النون من (اثنان)، فلو أضفت وجب حذف (عَشَرَ) كما يجب حذف النون، فكان يلزم أن تقول: اثناك، كما تقول: غلاماك، ولو قلت هذا لالتبس بإضافة الاثنين اللذين لاعَشَرَ معهما... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٨.

(٢) يعني في (اثني عشر).

(٣) في المخطوطة: (النون).

(٤) الكتاب ٥٦/٢، وفيه: «... يلتبس بالاثنين».

(٥) قوله: ولاتُحذف (عَشَرَ)، يعني لو أضفنا إلى (اثْنَي عَشَرَ) لوجب حذف (عَشَرَ) كما يجب حذف النون من (مُسلمين) إذا أضفناه، ولاتجوز إضافته إلا بحذف النون. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٨، وقال الرماني: «أمّا اثنا عشر فلايجوز أن يضاف، لأن (عَشَرَ) في موضع النون التي يجب أن تذكر من أجل أن (اثنين) معرب، فحقه أن تلي فيه النون أو مايقوم مقامها، فلما قام (عَشَرَ) مقامها لم يجتمع مع الإضافة، كما لايجوز فيها، ولم يجز أن يحذف، لئلا يلتبس بإضافة (اثنين)، ولكن إذا سمي به جاز أن يحذف، لأنه ليس فيه مايلبس...» شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٠٦.

هَذَا بابُ مَايَنْصَرِفُ وَمَالاَ يَنْصَرِفُ مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ والْوَاوِ الَّتِي اليَاءُ والواوُ مِنْهُنَّ لاَمَاتٌ[1].

قال: واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، وذلك أنهم حذفوه فخفَّ عليهم [١١١/أ] فصار التنوين عوضًا[2].

قال أبوعلي: قولهم: يعني الياء من قولهم (جَوَارٍ)، لأن الياء فيها عنده حذفت حذفًا فلذلك نُوِّن، فقد علمت من قوله: حذفوه أنه ليس يقول: إن الياء حذفت لالتقاء الساكنين، لأن الساكنين لم يجتمعا هنا، إذ لو ثبتت الياء لم يجتمع معها الساكن الآخر.

وأخبرنا أبوبكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى ابن عُمر ويونس وأبوزيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوَارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوينُ لم يحذفوه، وما لحقه التنوينُ في نظيره من الصحيح نوَّنوه، فكانوا يقولون: هَؤلاء جَوارِي، ومَرَرْتُ بِجَوَارِي، فلا يحذفون الياء ولا يُنوِّنون، لأن نظيره من الصحيح لايُنَوَّنُ[3].

---

(١) الكتاب ٥٦/٢، وفيه: «... التي الياءات والواوات...» ورواية السيرافي توافق مافي الكتاب.

(٢) الكتاب ٥٦/٢.

(٣) يتلخص الكلام في هذا الباب في أن سيبويه يرى أن التنوين دخل هذا الباب عوضًا من الياء، (يريد: حركة الياء فيما يحسب الزجاج).

ونقل الزجاج عن أبي العباس المبرد قوله: «التنوين عندي عوض من حركة الياء ==

قال أبوعلي: فهؤلاء[1] لم يذهبوا إلى أن الياء من (جَوارٍ) حذفت حذفًا كما ذهب إليه سيبويه، لكنهم قدَّروا أن الياء تحذف لاجتماع الساكنين فإذا لم يجتمعا لم تحذف، وعلى مذهب الجميع تنوين (قاضٍ) لاجتماع الساكنين.

قال أبو عثمان : وصرف (جَوَارٍ) تنوينُه هو الذي عليه النحويون اليوم[2].

قال: واعلم أن كل ياءٍ أو واوٍ كانت لامًا وكان الحرف قبلها مفتوحًا فإنّها مقصورة يُبدل مكانها الألف ولاتحذف في الوقف وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان من الصحيح على وزنه في الصرف والامتناع

== لاغير، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة غير محذوفة» ، (المقتضب ١٤٣/١) ، وقال أبو إسحاق أيضًا: «الأصل في هذا عند النحويين:

«جَواريٌ بضمة وتنوين، ثم يحذف التنوين، لأنه لاينصرف، فيبقى (جواريُ ياهذا) بضمة الياء، ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء، فيبقى (جواريْ) بإسكان الياء، ثم تدخل التنوينة عوضًا من الضمة، فيصير (جَوَارِيْنْ) ، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين، فيبقى (جوارٍ) » ماينصرف وما لاينصرف /١١٢.

(١) في المخطوطة: (فهآولا) .

(٢) نقل ابن جني عن أبي إسحاق أن التنوين في (جَوارٍ وغَواشٍ) عوض من الحركة، وذلك بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين، وعلل ذلك بقوله: «ألا ترى أن الحركة لما ثبتت في موضع النصب في قولك: «رأيتُ جَواريَ» لم يُجأ بالتنوين، لأنه إنما كان يجيء عوضًا من الحركة، فإذا كانت الحركة ثابتة لم يلزم أن يعوض منها شيء» .

وأنكر أبوعلي هذا القول على أبي إسحاق، وقال: ليس التنوين عوضًا من حركة الياء، وقال: لأنه لو كان كذلك لوجب أن يعوض التنوين من حركة الياء في (يَرمي) ، ألا ترى أن أصله (يَرْمِيُ) بوزن (يَضْرِبُ) فلما لم نرهم عوّضوا من حركة هذه الياء، كذلك لايجوز أن يكون التنوين في (جوارٍ) عوضًا من ذهاب حركة الياء. انظر المنصف ٢/ ٧٠- ٧١.

منه[1].

قال: إلا أنّ الألف تُحذف لسكون التنوين، ويُتِمُّونَ الأسماء في الوقف[2].

قال أبوعلي: الوقف على (مَثْنَى) ونحوه في موضع الجر والنَّصب والرفع على لفظ واحد، إلاّ أنّ القياس أن يكون الألف من (مَثْنى) ومن جميع ماينصرف في موضع النصب هي التي تكون بدلاً من التنوين، وذلك أن الاسم المنصرف يبدل من تنوينه في حال النصب ألفًا، فيجب أن يبدل من التنوين في هذا الضرب أيضًا الألف في الوقف، فإذا أبدل منه الألف ثبتت المبدلة وسقطت التي هي لام لالتقاء الساكنين، وتثبت التي هي بدل من الياء، والواو التي هي لامٌ في موضع الرفع شيء، كما أبدل منه في حال النصب، فيصير الوقف على الألف المنقلبة عن اللام أو ما أشبه اللام من الملحق والمزيد[3].

---

(١) الكتاب ٥٧/٢، وقوله: «بمنزلة ماكان من الصحيح... إلى آخر النص» لم ترد في الكتاب، ولم تتداركها طبعة المرحوم عبدالسلام هارون. وعبارة أبي علي أتمّ وأوضح. ولم ينقل السيرافي نص الكتاب في هذه الجزئية. ولكنه ضمنها شرحه في الباب، واحتج لرأي الخليل وسيبويه فيها، ثم ذكر خلاف يونس لهما، وموافقته لهما على ذلك في النكرات، ومخالفته لهما في المعارف، فيقول في (جواري وصحاري) وماجرى مجراه: «إذا لم يكن اسم شيء بعينه [قلت]: هذه جَوارٍ، وصحارٍ، ولابُدّ له من ذلك، لأن القرآن قد جاء فيه تنوين ذلك بلا خلاف، قال الله تعالى «وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ، وكذلك نَجْزِي الظَّالِمِيْنَ» ونظيره من الصحيح لاينصرف، لأن (غَواشٍ): (فَوَاعِل)، و(فَواعِل) لاينصرف في معرفة ولا نكرة...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٩.

(٢) الكتاب ٥٧/٢، وفي المخطوطة: «.. وتُنَوِّن الأسماء في الوقف».

(٣) انظر المنصف ٧٢/٢ - ٧٤.

قال: وإن كانت الألف زائدة وقد فسرنا أمرها[١].

قال أبوعلي: فسَّر أمرها حيث ذكر ماكان منها زائداً ملحقًا، وزائداً غير ملحق، والزائد كالأصلي في باب لحاق التنوين إن كان مما ينصرف وذكر هذا في أول الحدّ[٢].

قال: قُلْتُ: فإنْ جَعَلْتَه، يعني (جَوارٍ)، اسم امرأة، قال: أصرفها لأن هذا التنوين جُعل عِوَضًا، فيثبت إذا كان عوضًا، كما ثبتت[٣]. [١١١/ب] التنوينة في(أَذْرِعات)، إذْ[٤] صارت كنون (مُسْلِمِيْنَ)[٥].

قال أبوعلي: التنوينة في (جَوارٍ) عوض من الياء التي حذفت حذفًا، فكما أنك لو سميت به والحرف الذي هو عوض منه ثابت لم تحذفه، كذلك لاتحذف العوض منه، وليست[٦] هذه التنوينة كالتي تلحق (نَواراً) قبل أن يسمي به، لأنّك لم تحذف من (نَوارٍ)، ونحوه من الصحيح شيئًا يصير عوضًا منه، وقد حَذَفْتَ من (جَوارٍ) عنده حرفًا صار التنوين عوضًا منه.

وقال أبوعلي: كل ما أجاز الخليل فيه التنوين في هذا الفصل مقيس على (جَوارٍ) ، أمَّا (قاضٍ) اسم امرأة فكان يجب لولا حذف الياء منه ألا

---

(١) الكتاب ٥٧/٢.

(٢) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٠.

(٣) في المخطوطة: (... كما يثبت..).

(٤) في المخطوطة: (.. أو صارت).

(٥) الكتاب ٥٧/٢.

(٦) في المخطوطة: (وليس).

يُصرف ولا يُنوّن[1]، كما أنك لو سميت امرأة (بقاسمٍ) لم[2] تنوّن ولم تَصْرِف، لكن لما وقعت الياء موقعًا لم يجب أن تصرف الاسم فيه حذفت الياء، كما أن (جَوارِيَ) لما وقعت الياء منه موقعًا لم يجب أن يُصرف فيه حذفت الياء منه، وصار التنوين عوضًا[3].

وكذلك(أدْلٍ)[4]اسم رجل كان يجب ألا ينصرف، كما أنّك لو سميت

---

(١) إذا سميت امرأة بـ(قاضٍ) يقول يونس: (هذه قاضي) بغير تنوين، ويثبت الياء ويُسكنها، و(مررتُ بقاضيَ) و(رأيتُ قاضيَ)، فيجري المجرور كالمنصوب، لأن ما لاينصرف يستوي لفظ المجرور فيه والمنصوب. ومذهب الخليل وسيبويه في امرأة اسمها (قاضي): (هذه قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ) منونًا، (ورأيتُ قاضيَ) مفتوح غير منون. قال أبوسعيد: وقول الخليل هو الجيد، ... فإذا دخل التنوين على (غواشٍ) وهو لاينصرف في معرفة ولا نكرة، فدخوله على (قاضٍ) اسم امرأة أولى، لأنها تنصرف في النكرة وهو الذي به احتج الخليل وهو واضح.» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٩، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٠٩.

(٢) في المخطوطة: (لو).

(٣) هذا مؤدى مذهب سيبويه، قال أبوسعيد: «فإن قال قائل: وكيف تجعل التنوين عوضًا من الياء، ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين، لأن سقوط الياء لاجتماع الساكنين - هي والتنوين -؟ قيل له: تقدير هذا أن أصل (غواشٍ: عواشيٌ) وكذلك (جَوارِيٌ) ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل، ثم استثقلوا الضمة على الياء في الرفع والكسرة عليها في الجر، فأسكنوها، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء للصّرف، لأن الياء منوّنة وإن كانت محذوفة، ثم عوّضوا من الياء المحذوفة تنوينًا غير تنوين الصّرف، فهذا الذي يتوجه من لفظ سيبويه». شرح السيرافي للكتاب ، جـ٤، ق ١٣٠.

(٤) (أدْلٍ) جمع (دَلْوٍ)، وأصلها (أدْلُوٌ)، فوقعت الواو طرفًا وقبلها ضمة فقلبت ياء، لأنه ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة والإعراب يقع عليه فيقرأ واواً، بل يقلب ياء أو يكسر ماقبلها.

بأكْلُب لم تصرفه[1]، ولكن الياء لمّا وقعت موقعًا وجب ألا ينصرف الاسم منه حذفت كما حذفت في (جَوَارٍ) لمّا وقعت الياء منه موقعًا وجب ألا ينصرف. وطريق قياس (أعَيْمٍ) اسم رجل[2] إذا سميت به مصغّراً هذا الطريق، وكذلك كل ما أشبهه، وعلى مذهب سيبويه والخليل وجميع هذا على مذهب يونس، ومن ذكرناه يجب ألاّ يُنون ولاتحذف الياء منه[3].

قال: ولأن[4] ذا قد ينصرف في المذكّر[5].

قال أبوعلي: (ذا) إشارة إلى قاضٍ.

قال: فإنْ صَرَفَ فَجَوارٍ قَبْلَ أن يكون اسمًا بمنزلة قاضٍ اسم امرأة[6].

قال أبوعلي: قوله فإن صَرَفَ، أي إن صرف (جَوَارٍ) فهو بمنزلة قاضٍ اسم امرأة، أي جَوَارِ لاينصرف، ونظيره من الصحيح[7].

وقد صرف في هذا الباب، فينبغي أن يصرف (قاضٍ) اسم امرأة في ذا

---

(١) لم يُصرف للعلمية ووزن الفعل.

(٢) أُعَيْمٍ: تصغير (أعْمى).

(٣) قياس (أعَيْمٍ) عند الخليل وسيبويه أن تقول: هذا أعَيْمٍ، ومَرَرْتُ بأعَيْمٍ، ورأيتُ أعَيْمى، فلا يصرف في النصب، لأنه مثل (أحَيْمرٍ)، وفي التنكير تقول: مررت بأعَيْمٍ منك.

ومذهب يونس موافقة الخليل وسيبويه في النكرات من هذا الباب، لكنه يخالفهم في المعارف، فهو يرى أنه لو سمي رجل (جواري) لقيل: (هذا جَوارِي، بسكون الياء)، (ومررت بجواري)، (ورأيتُ جواريَ)، والأصل عنده في المرفوع (جواريُ) ولكنهم استثقلوا الضمة على الياء. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٩، ١٣٠.

(٤) في الكتاب (لأنّ) من غير واو.

(٥) الكتاب ٢/٥٧.

(٦) الكتاب ٢/٥٨.

(٧) نظير (جوار) من الصحيح (فَوَاعِل) وفواعل لاينصرف في معرفة ولا نكرة.

الباب، وإن كنت إذا سميت مؤنثًا بفَاعِلٍ في غيره لم تصرفه ولايكون (فَاعِلٍ) مابعد فيه من فواعل إذا كان (فاعل) قد ينصرف على كل حال، (وفَوَاعِلِ) لايصرف ألبتة، فإذا صَرَفَ (جَوارٍ) اسمًا كان صرفه لقاضٍ إذا سمي به امرأة أولى[1].

قال: وسألتُ الخليل:[2] كيف تقول: مررتُ بأُفَيْعِلَ مِنْكَ من قوله: مرَرْتُ بأعَيْمى مِنْكَ؟ فقال: مَرَرْتُ بأُعَيْمٍ مِنْكَ لأنَّ ذا موضع تنوين[3].

قال أبوعلي: يعني أنه موضع فيه الياء ولاينصرف فيحذف حذفًا كما حذف من (جَوَارٍ) وعوِّض منه التنوين.

قال: ألا ترى أنَّك تقول: مَرَرْتُ بخَيْرٍ مِنْكَ[4].

قال أبوالعباس: أُعَيْمٍ موضع تنوين، كما كان (بِخَيْرٍ مِنْهُ) موضع تنوين لا ان ثبت التنوين واحد[5].

قال أبوعلي: [١١٢/أ] فرقُ مابين النُّونَيْنِ أن النون في (أُعَيْمٍ) عوضٌ من الياء المحذوفة كما أن التي في (جوارٍ) كذلك، وليست التي في

(١) يقول الرماني: «من النحويين من يذهب إلى أن التنوين في (جوارٍ) تنوين الصرف، لأنه لما وجب سكون الياء وبعدها التنوين ساكن في التقدير ذهبت الياء لالتقاء الساكنين، وظهر التنوين، لأن بعد ألف الجمع حرفًا واحداً، وإنما يمتنع الصرف إذا كان بعده ألفان أو ثلاثة، فهذه علة ذكرها بعض النحويين، أما علة الخليل فهي ماذكرنا أولاً من أن التنوين تنوين العوض لاتنوين صرف»، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٠٩.

(٢) في الكتاب هنا: (فقلت...).

(٣) الكتاب ٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٥٨/٢.

(٥) المقتضب. وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٩.

(بخير)[1] بعوض إنما هو لعلم الانصراف.

قال: وليس (أفْعَلُ منْكَ) بأثقل من (أفْعَلَ) صفة[2].

قال أبوعلي: يقول: ليس أعْمى منْهُ بأثقل من (أعْمَى) بغير (مِنْ)، فإذا صرفت أُعَيْمِيًا مصغراً فكذلك تصرف بأُعَيْمٍ منْهُ.

قال: وأمّا يونس فكان ينظر إلى كلّ، فقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا: هذا في موضع الجر، لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجرّ إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل[3].

قال أبوعلي: يقول: لو كان حكم المعتل الصحيح لكان تحرك في موضع الرفع والجرّ كما تحرك الصحيح، فإذا جاز في المعتلّ ألاّ يحرك في هذين الموضعين ويخالف الصحيح فيهما، فلا ينكر أن يخالفه في حذف الياء منه، وفي بيان التنوين فيه عوضًا منه[4].

---

(١) أي التي في قولنا: (بخيرٍ منك)، وماذهب إليه أبوعلي هو مذهب الخليل.

(٢) الكتاب ٥٨/٢.

(٣) الكتاب ٥٨/٢، ويبدو أن أبا علي اختصر عبارة سيبويه، فقد جاء بعد قوله: «ينظر إلى كل» قوله: «... ينظر إلى كلّ شيء من هذا إذا كان معرفة، كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لاينصرف لم يصرف، يقول: هذا جَواري قد جاء، ومرَرْتُ بجواريَ قبلُ. وقال الخليل...».

(٤) مؤدى هذا الخلاف هو أن التنوين الذي للعوض كالذي في (جَوَارٍ) ونحوه كالتنوين الذي للصرف في نحو (خيرٍ منه) وهذا مذهب الخليل وسيبويه، قال الرماني: «وهو القياس الصحيح. وأما مذهب يونس، فإنه كان يحمل هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح؛ لأن التعريف فيه ينقله، ويقتضي له أن يقاس على نظيره في الثقل، فتقول في (قاضي) اسم امرأة، (هذا قاضي، ورأيت قاضيَ، ومررت بقاضيَ)، وكذلك كل معرفة من المعتل لاتنصرف، ويفرق بينه وبين النكرة فتقول في جمع (جارية): (هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ)، وإنما كان يخالف في المعرفة خاصة، فألزمه الخليل أن يقول: ==

قال: وسألته عن رجل يسمّى (يَغْزُو) . فقال: رأيت يَغْزِيَ قَبْلُ، وهذا يغزٍ[1] ، وقال: لاينبغي أن يكون على قول يونس إلاّ (يَغْزِي) وثبات[2] الواو خطأ[3] .

قال أبوعلي: يقول يونس: يَغْـزِي، ولاتنوين، لأنه يجعله مثل الصحيح إذا سمي به من ذا لم ينوّن نحو (يَشْكُرُ) ، فأمّا قلب الواو ياءً فواجب عند الجميع، ليصير على مثالٍ تكون عليه الأسماء[4] .

قال: كما كرهوا أن يكون (إِيْ وفِيْ)[5] في السكوت وتَرْكِ التَّنوين على حالٍ يخرجُ منه إذا وُصِلَ ونُوِّن[6] .

قال أبوعلي: يقول، لو لم يكن يرد على (إِيْ وفِيْ) إذا سُمي بها ، جرت مثل المزيد عليه ، ليغيّر في حال التنوين والوصل عن حاله في غير التنوين

= (مررت بقاضيًا، وهذا قاضيُ) قياسًا على نظيره من الصحيح... » انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٠٩. وانظر ماينصرف وما لاينصرف /١١٣.

(١) في الكتاب ٢ /٦٠ بعد هذا قوله: «... وهذا يَغْزِي زيدٍ...».

(٢) في المخطوطة: «وبنات» سهو منه.

(٣) الكتاب ٢ /٦٠ مع اختلاف يسير في بعض الكلمات.

(٤) إذا سميت رجلاً «يغزو» لم يكن في قول الخليل ويونس إلا: (هذا يَغْزِي) بالياء، إلا أن الخليل ينونه فيقول أيضًا: (هذا يَغْزٍ)، وأما يونس فلا يقول إلا (هذا يَغْزِي)، (ومررت بيَغْزِيَ) .

قال أبو إسحاق: قال الخليل: لاينبغي أن يكون في قول يونس إلا هذا، لأنه ليس في كلام العرب في الأسماء واو قبلها ضمة، ألا ترى أنك تقول: (هذه أدْلي زيدٍ) جمع (دلو)، والأصل: (هذه أدْلُو زيدٍ) . » ماينصرف وما لاينصرف /١١٦، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣١٠.

(٥) قوله: (في) ساقطة من المخطوطة.

(٦) الكتاب ٢ /٦٠.

والوصل، لأنه كان ينبغي في الوصل في نحو قولك: (هذا إيٌّ القوم) على حرف واحد، فكذلك كان يصير في التنوين في مثل (هذا أإٍفاعلم)[١].

قال: ففرُّوا من هذا كما فرُّوا من ذلك[٢]، أي من تبقي الاسم على حرف واحد، كما فروا من ذلك، أي من أن يكون الاسم في التعريف على خلاف حاله في التنكير.

قال: ويكفيك من ذا قولهم: هذه أدْلي زَيْدٍ[٣].

قال أبوعلي: يعني أن (أدْلِي زَيْدٍ) معرفة {و}[٤] مع أنه معرفة، فقد كانت الواو فيه ياء[٥].

قال: وقوله: فإن قلت: أي إن قال هذا القائل: إنما أُعرب (أدْلِيٌ) في النكرة وغُيِّر فيها، فلما جعل معرفة بالإضافة إلى (زيد) ترك على ماكان عليه وهو نكرة[٦]، فلم يغير بناؤه في التعريف عما كان في التنكير عليه، قلتُ مجيبًا له : كما أنك لم تغيِّره في التعريف عن البناء الذي يكون عليه

---

(١) «قولهم: (هُوٌ، وفِيٌّ، وإيٌ) اسم رجل على إلزام التشديد، ولو سموا به امرأة لكان على ذلك دليل واضح على أنه لاتختلف صورة الاسم إلا بحسب ماتتعاقب عليه المعاني.» شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣١٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٦٠، وفيه: (... كما فروا من ذاك).

(٣) الكتاب ٢/ ٦٠.

(٤) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) أدْلِي زيدٍ أصلها: أدْلُوٌ، ولأن التنوين لايجتمع مع الإضافة فقد حذفت التنوين، فصارت (أدْلُو زيدٍ)، ولما أصبحت الواو طرفًا وقبلها ضمة قلبت ياء، قال الشاعر:

حتى تَقُضِّي عَرْقِيَ الدُّلِيِّ

انظر ماينصرف وما لاينصرف /١١٦.

(٦) الكتاب ٢/ ٦٠، وقد مزج أبو علي كلام سيبويه في ثنايا تعليقاته.

في التنكير، كذلك لايكون في التنكير على خلاف مايكون عليه في التعريف، بل يكون الاسم على مالايتغير عنه معرَّفًا ومنكَّراً.

قال: وتقول في رجل سمَّيته بإرْمِهِ: هذا إرْمٍ قد جاء، ويُنَوَّنُ [١١٢/ب] في قول الخليل وهو القياس(١).

قال أبوعلي: هذه المسألة مفرّعة على ما أصَّله الخليل في (جَوَارٍ)، لأن مثاله من الصحيح لاينصرف ولايجب تنوينها في قول يونس(٢).

قال: فإنْ سمَّيتَ رجلاً بعِهْ قلت: هذا وَعٍ(٣).

قال أبوعلي: إنما قلت: هذا وَعٍ؛ لأنه لما زال عن أن يكون أمراً من أجل التسمية، رددت إليه ماكنت حذفت(٤).

---

(١) الكتاب ٢/ ٦١.

(٢) قال أبوسعيد: «تقول: رأيتُ إرْمِيَ، وإنما فعلت هذا لأن الهاء تسقط، لأنها دخلت للوقف، وتَردّ الياء التي هي لام الفعل في (ارْمِي) لأنها سقطت للأمر، وتقطع ألف الوصل... وفي قول يونس ينتصب في حال الجرّ، فتقول: مررتُ بإرْمِيَ.» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣١.

وقد ناقش ابن جني مسألة حذف الياء في (جَوارٍ) إلزامًا - وهو اسم - ولم يُلزم النحاة نحو (يرمي، ويسري) الحذف البتة، وهو فعل؟ فقال: «لم يلزم باب (برمي، ويسري) الحذف؛ لأن هذه الياء قد تحذف في الجزم حذفًا مطّرداً لايجوز غيره، فلو ألزموها الحذف في موضع الرفع أيضًا لالتبس الرفع بالجزم، ولم ينفصلا، فأقروها في الرفع للفصل، وأجازوا الحذف فيه في بعض المواضع استخفافًا»، المنصف ٢/ ٧٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٦١.

(٤) أي يردّ إليه الفاء واللام حتى يكون على قياس الأسماء المعتلة، ولايجوز أن يردّ الواو دون الياء، لأن العلة التي لها حذفت الياء قد بطلت ووجب ردّها كما يجب في (ارْمِ). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣١٠، قال أبوسعيد: «إذا سميت رجلاً بعِهْ قلت: هذا وَعٍ قد جاء، لأنك حذفت الهاء فبقيت العين وحدها، وهي حرف واحد، فرددت الياء، لأن ==

قال: صيّرتَ آخره كآخر (إرْمِهْ) حين جعلته اسمًا[1].

أي: رددت اليـاء المحذوفـة للوقف في (عِهْ)، كـمـا رددتـه في (إرْمِهْ) حين[2] سمّيت به فقلت: رأيْتُ إرْمِيَ، وهذا إرْمٍ.

قـال أبوعلي: ولو سـمـيت بعِهْ، قلت (وَعٍ)، رددت اليـاء التي هي لام والواو التي هي فـاء، ولم تزد على (عيٍّ) حرفًا مثل المزيد عليه كما زدت في (فِيٍّ) حين سـمـيت به، لكنك تردّ إليـه المحذوف منه، فـرددت الفـاء المحذوفـة منه، وقلت فـي تصـغير (شِيَةٍ): (وُشَيَّةٌ)، ولم تزد على اليـاء شيـئًا ليس منه إذا عرفت الذي هو منه فرددته إليه.

قال: ولايجوز أن تقول: (هذا عِهْ)[3].

قـال أبوعـلي: لايجـوز ذلك لأن هذه الهـاء تلحق لعـلامـة الوقف، فـإذا وصل شيء وجب أن تسقط، فعلى هذا لايجوز أن تلحق اسمًا متمكنًا لأنه[4] يلزم أن يحرك، وهذه الهاء لايجوز فيها الحركة.

= سقوطها كان للأمر، وقد صار اسمًا مستحقًا للإعراب، فرددت اليـاء من أجل ذلك، وبقي الاسم على حرفين الثاني منهما من حروف المدّ واللين، فاحتجت إلى حرف آخر؛ فرددت الواو التي هي فـاء الفعْل، وفتحتها لأحد أمرين: إمّا لأن الفتح أخف الحركات، وإمّا لأن الواو حين ظهرت في الفعل كانت مفتوحة في قولك: وَعى، يَعِي. وكل مـا اختـل من الأسـمـاء فـاحتيج إلى حرف يزاد فيـه وكان قد سقط منه حرف، فـالأولى ردّ السـاقط الذي كان فيـه، كرجل كان اسمه (عِدَة) أو (شِيَة) إذا صغرّناه قلنا: وُعَيْدة، ووُشَيَّة، فهذا أصل ماكان على هذا»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣١.

(١) الكتاب ٢/٦١.

(٢) في المخطوطة زيادة كلمة (قلت) بعد قوله: (حين).

(٣) الكتاب ٢/٦١، وانظر ماينصرف وما لاينصرف /١١٦.

(٤) في المخطوطة: (لأن).

قال: ولو لم يدغم ذا[1]، يعني (اعْضَضْ) إذا سُميَ بها، كما أدْغَمْتَ إذا سمَّيْتَ بيَعْضَضْ في قولك: إن تعضَضْ أعضَضْ[2].

قال أبوعلي: يقول: لو لم يُدغم فعل الأمر الذي هو موقوف، ولم تكن حركة المدغم على الفاء لما أدغمت الفعل المجزوم بإنْ وبلا النهي، فإذا أدغمت لأنه يصير في موضع حركة[3] إذا سميت به، كذلك تدغم الموقوف وتلقي حركة المدغم على الفاء، لأن العلّة التي أوجبت الحركة في المجزوم قائمة في الموقوف، وهي تحريك ماكان ساكنًا إذا سمّيت به[4].

قال: وإذا سَمَّيتَ رجلاً بألبَبَ من قوله:

قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ بَنَاتُ أَلْبُبِ[5].

تركته[6] على حاله[7].

---

(١) في المخطوطة: (إذا).

(٢) الكتاب ٢/٦١ مع شيء من الاختلاف والتصرف.

(٣) قوله: (حركة) مكررة في الأصل المخطوط سهواً.

(٤) قال أبو إسحاق الزجاج: «لو سميت رجلاً (إعْضَضْ) لقلت: (هذا إعَضٌ ياهذا قد جاء) تدغم، لأن الضادين قد تحركتا، وتقطع ألف الوصل لأنك نقلتها من الفعل إلى الاسم، فلذلك لم تسقط كما سقطت في قولك: (عَضٌ) لأنها في الأسماء تصير ألف قطع، فلا تسقط لتحرك ما بعدها إذا كانت ألف قطع»، ماينصرف وما لاينصرف/١١٧، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٢.

(٥) في المخطوطة: (ألبةِ).

(٦) في المخطوطة: (وتركته).

(٧) الكتاب ٢/٦١، والبيت من الرجز وقد أنشده سيبويه في مكان آخر من الكتاب ٢/٤٠٣، برواية (ألْبَبِه) على خلاف ماجاء في هذا الباب (ألْبَبِ) والروايتان تذكرهما المصادر، لكن دون نسبة البيت إلى قائل. انظر المقتضب ١/١٧١، ٢/٩٩، المنصف ١/٢٠٠، ٣/٣٤، الضرورة للقزاز/١٣٣، خزانة الأدب ٣/٢٩٢.

قال أبوعلي: كان القياس في (أَلْبَبِ) أن تُدغم فتُلقي حركة النون منه على الفاء كما فُعل بأضَمّ[1]، وكذلك كان القياس في حَيْوة، وضَيْوَنٍ[2]، أي تُقلب الواوان ياءين، وتُدغم الياءآن فيه كقوله تعالى «أوْ كَصَيِّبٍ»[3].

* * *

هذا بَابُ إرَادَةِ اللَفْظِ بالحَرْفِ الوَاحِد[4]

قال: في تسميتك رجلاً بإبْ[5]، إذا أردت الباء من اضْرِبْ، «ألا تراهم يقولون: مَنَ آبٌ لك»؟[6].

قال أبوعلي: مَثّل بهذا ليُريَ أن الاسم يبقى على حرف واحد إذا اعتمد على شيء قبله[7] [١١٣/أ].

---

(١) يلزم إدغام (أفْعَل) مما عينه ولامه من جنس واحد كقولك: (هذا أجَلّ من هذا)، وأصله: (أجْلَلُ).

(٢) القياس في حَيْوة وضَيْوَن أن يقال: (حَيَّة، وضَيَّن) لأنه اجتمع الواو والياء، والأول منهما ساكن، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فجاءت (بنات ألْبَبه، وحَيْوَة، وضَيْوَن) على الأصل، ولم يستعمل فيه التغيير. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٢.

(٣) سورة البقرة، الآية/ ١٩.

(٤) الكتاب ٦١/٢.

(٥) في المخطوطة: (بأبْ).

(٦) انظر الكتاب ٦٣/٢.

(٧) لو سمي رجل بالباء الساكنة من (اضْرِبْ) بعد النطق بها قال: (إبٌ) و(منَ آبٌ لك؟)، فيأتي بالألف في الوقف (إبْ)، ويحذفها إذا وصل (مَنَ آبٌ لك؟).
وقيل: الباء من (اضْرِبْ) كانت ساكنة، فاحتاجت في اللفظ بها إلى ألف الوصل، ==

قال: فلا يبقى إلا حرف، فلا يختلّ ذا عندهم؛ إذ[1] كان كينونة حرف لايلزمه في الابتداء[2].

قال أبوعلي: يقول: إنما يلزمه الانفراد لأنه في درْج كلام كنحو قولك: (مَنَ آبُ) إذا سمي بالباء من (اضْرِبْ).

قال: إذ[3] كان ذلك لايلزمه في جميع المواضع[4].

أي: إنما يلزمه في الوصل فقط.

قال: ولولا ذلك لم يَجُزْ[5].

أي: لولا الاعتياض من ألف الوصل بما قبله مما يتصل به، «لأنه ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين {لأنه}[6] لايستطاع أن يُتكلَّم به في الوقف مبتدأ..»[7].

أي: لأن الوقف والابتداء جميعًا لايصيران على حرف واحد، فيصير الحرف محركًا ساكنًا، هذا في حال الوقف في الجر والرفع.

= فلما تحركت - لأنها صارت معربة - وجب أن تسقط ألف الوصل... انظر ماينصرف ومالاينصرف/ ٢٠١- ١٢١.

وقد رصد السيرافي ستة أقاويل في هذا بدءاً من سيبويه وانتهاء بأبي إسحاق الزجاج، ولكنه صحح مذهب سيبويه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٣٣.

(١) في المخطوطة: (إذا).

(٢) الكتاب ٦٣/٢.

(٣) في الكتاب: (إذا).

(٤) الكتاب ٦٣/٢.

(٥) الكتاب: ٦٣/٢.

(٦) مابين المعقوفتين ساقطة سهواً من الناسخ.

(٧) انظر العبارة المحصورة بين الأقواس هنا في الكتاب ٦٣/٢.

قال: ولا فُعِيلَ هذا بمبْنِيٍّ عَلَمْناه مما كان من الحروف الموصولة[1].

أي: لايفعل مثل ذلك بالزاي من (زَيْدٍ) ونحوه من الموصولات بما بعدها المصوغُ عليها الأسماء والأفعال[2].

* * *

هذا بابُ الحِكَايةِ[3]

قال: ولو سمَّيْتَ رجلاً (زَيدٌ أخوكَ) لم تحقِّره، فإن قلت: أقول: زُيَيْدٌ أخوك[4].

قال أبوعلي: يقول: إذا سمَّيت (بزيد أخوك) رجلاً، صيَّرت الجملة اسمًا، فليس (زيْدٌ) بالاسم دون قوله: (أخوك)، ولا (أخوك) الاسم دون قوله: (زيدٌ)، فلا يجوز أن يحقَّر الأول دون الثاني، ولا الثاني دون الأول، ولاتحقرهما، لأن الحكاية تزول إذا حقَّرتهما، ومع ذلك فإنّ الاسم لايحقّر من موضعين[5].

---

(١) الكتاب ٢/٦٤، وفيه: (ولايفعلُ...).

(٢) فصل (أل) عن الاسم الذي يليها خاص بها، وقد جاء في الشعر قوله:

دَعْ ذَا وعجِّلْ ذَا وأَلحِقْنَا بِذَلْ   بالشَّحْمِ إنا قد مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

ففصل لام التعريف من الشحم، وليس له مثل في بقية الأسماء والحروف، فلا يجوز فصل الزاي من (زيد) مثلاً، ولا الضاد من (ضَرَبَ) فعْل، والله أعلم.

(٣) الكتاب ٢/٦٤.

(٤) الكتاب ٢/٦٥ وتمام كلامه: «... فإن قلت: أقول: (زُيَيْد أخوك) كما أقول قبل أن يكون اسمًا، فإنك إنما حقرت اسمًا قد ثبت لرجل، ليس بحكاية...».

(٥) قال أبوسعيد: «ولاتقول في رجل اسمه (زيدٌ أخوك): (زبيد أخوك)، لأن (زيداً) الذي ==

قال: في الإضافة إلى الجمل: ولكن يجوز أن تحذف فتقول: تأبّطيٌّ[1] وبَرَقِيٌّ[2] فتحذف وتَعْمَلَ به عَمَلَك بالمضاف حتى تصير الإضافة على شيء لاتكون حكاية لو كان اسمًا[3].

قال أبوعلي: يقول: تحذف المفعول والضمير فيه في تأبَّطَ شَرًا، فيقوم مقام اسم لم يمتنع من أن ينسب إليه، كما لايمتنع من أن يُنسب إلى (ضَرَبَ) اسم رجلٍ من قولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، إذا لم يكن في (ضَرَبَ) اسم فاعل[4].

قال: ويدلُّك على أنّ ذا ينبغي له أن يكون منونًا.

يعني (خَيْراً منْكَ)، و(ضاربٌ رجلاً) ونحوه اسم امرأة، قولك:[5] لاخَيْراً منْهُ لَكَ، ولا ضاربًا رَجُلاً لَكَ[6].

قال أبوعلي: استدل على أنه يجب إذا سمّيت امرأة (خيراً منك)، أو (ضَاربًا زَيْداً) أن تثبت التنوين في (خير)، فلا تحذفه منه، وإن كان اسم

== هو المبتدأ لم يَصِر اسم الرجل، فلا يلحقه التصغير مفرداً، وليس في الكلام تصغير يضم اللفظين جميعًا، ولاتضيفه إلى نفسك، لاتقول: (زيدٌ أخوكي)، ولاينسب إليه أيضًا، ... فلا يقال: (زيدٌ أخوكيٌّ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٤.

(١) من المركب: (تأبّط شراً).

(٢) من المركب: (بَرَقَ نَحْرُهُ).

(٣) الكتاب ٦٥/٢.

(٤) يقول أبوسعيد: «إن أخذت من الجملة بعضها ونسبت إليه جاز، فقلت: تأبّطيٌّ، وبَرَقِيٌّ، لأن المنسوب إلى الشيء ليس بالمنسوب إليه، وإنما يُذكَر حروف المنسوب إليه ليعلم أنه نُسِبَ لا إلى غيره.»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٤.

(٥) في الكتاب: (قولهم).

(٦) الكتاب ٦٦/٢.

امرأة كما تحذفه من (ضَارِبٍ) إذا كان اسمها غير موصول بشيء، فإنك إذا نفيت اسمًا منكوراً حذف التنوين من آخره، إذا أردت النفي العام وقلت: (لاَ رَجُلَ)، ولو نفيت من هذه الموصولات شيئًا هذا النفي لقلت: (لاخَيْراً مِنْ زَيْدٍ)، فأثبتّ، ولم تحذف كما تحذف من سائر النكرات، لأن الموصول لايتم إلا بصلته، وصلته بمنزلة بعض حروفه، والتنوين لم يقع آخراً فتحذفه، إنما وقع قبل انتهاء الاسم فكما لا [١١٣/ب] تحذف غيره مما في دَرْجِ الصلة، كذلك لايحذف التنوين، وكما لايحذف التنوين في النفي لأنه ليس في منتهى الاسم، كذلك لاتحذفه من هذه الموصولات إذا سمّيت بشيء منها امرأة[١].

قال: فلم يُحذف التنوين منه في موضع حذف التنوين من غيره[٢].

يعني من (ضَارِبٌ رَجُلاً) اسم امرأة.

قال أبوعلي: يعني أنك لو سمّيت امرأة (ضاربًا) قلت: هذه (ضاربُ) فلم تنون[٣].

---

(١) قال أبو إسحاق الزجاج عن امرأة سميت (خيراً منك): «إذا سمّيت به امرأة فهو منون أيضًا، تقول: (هذه خيرٌ منك قد جاءت) فتنونه، لأن (خيراً) بعض الاسم، وإذا ناديته قلت: (ياخيراً من زيدٍ)، فالتنوين في وسط الاسم، فلذلك لم يحذف فيما لاينصرف وفي النداء. وكذلك لايحذف في النفي إذا كان نكرة، تقول: (لاخيراً منْكَ في الدار)» ماينصرف وما لاينصرف/ ١٢٥.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) يعني لو سمينا امرأة (ضاربًا رجلاً) لنونّاها على كل حال، في الرفع والنصب والجرّ، لكن لو أفردنا فسمينا امرأة بـ(ضاربٍ) وحده لم نصرف. قال أبوسعيد: «الفرق بينهما: أنّ ==

قال: وإذا سمّيت رجلاً (بعَاقلةٍ لَبِيْبَةٍ) أو (عَاقِلٍ لَبِيْبٍ) صرفته[1].

قال أبوعلي: (عاقلةٌ لَبِيْبَةٌ) يَبْعُدُ من أن يحكى كما حكي (زيدٌ مُنطلقٌ)، لأنه ليس بجملة، كما أن قولهم: (زيدٌ منطلقٌ) جملة، فأعرب ولم يحذف التنوين من وسطه ولا من آخره لأنه سمي المسمى بهذين الاسمين في حال تنكيرهما فحكيا كما كانا يكونان في النكرة، فلذلك يثْبُتُ التنوين فيهما جميعًا اسمُ رجل كان أو اسمُ امرأة[2].

قال: فإن قُلت: ما بالي[3] إن سمّيتُ[4] (بعاقلة) لم أنون، فإنّك إن أردت حكاية النكرة جازَ، ولكن الوجه ترك الصرف[5].

== (ضاربًا) إذا كان بعده تمامٌ له، فسمينا به، فمنتهى الاسم التمامُ، و(ضاربٌ) وحده ليس باسم، فلمّا لم يكن باسم له حكينا حاله قبل أن يسمى به. » شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٤، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٦.

(١) الكتاب ٦٦/٢.

(٢) قال أبوالحسن الرماني: «إذا سمّي رجل (بعاقلةٍ لبيبةٍ) وجب حكاية الطريقة، فقلت: (هذا عاقلةٌ لبيبة، ورأيتُ عاقلةً لبيبةً، ومررتُ بعاقلةٍ لبيبةٍ) ونونت، لما بيّنّا من حكاية الطريقة صفة نكرة بنكرة حتى تشاكل حاله الأولى»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧.

وقال أبو إسحاق الزجاج: «ولو سميت رجلاً (عاقلةٌ لبيبة) قلت: «هذا عاقلةٌ لبيبةٌ قد جاء»، ولو سميته بـ(عاقلةٍ) وحدها قلت: (هذا عاقلةٌ قد جاء)، وإنما نوّنت في الأول لأنك حكيت النكرة وطال الاسم، ومنعت التنوين إذا سميته بـ(عاقلةٍ) وحدها، لأن الاسم قصر وصار معرفة.

وإن شئت نونته وهو معرفة تقصد إلى حكاية نكرة، فتقول: (هذا عاقلةٌ قد جاء) كأنك قلت: (هذا اسمه امرأةٌ عاقلةٌ)» ماينصرف وما لاينصرف/ ١٢٥.

(٣) في المخطوطة: (ما أبالي).

(٤) في الكتاب: (سمّيتُه).

(٥) الكتاب ٦٦/٢.

قال أبوعلي: لأنه ليس بجملة فتحكي[١].

قال: والوجه في ذلك الأول الحكاية[٢]، يعني (عاقلةٍ لبيبةٍ).

قال: وهو القياس، لأنهما شيئآن، وإنما ذا بمنزلة (امرأة) بعد (ضَارب)[٣].

يريد: (لبيبة) من قوله: (عاقلة لبيبة) إذا سمى بهما[٤] معًا.

قال أبوعلي: يقول: (لبيبة) مع (عاقلة) بمنزلة (امرأة مع ضَارِب)، فلا يجب أن يحذف التنوين من (عاقلة) التي يتصل بها (لبيبة)، كما لايحذف التنوين من (ضاربٍ امرأةً) إذا جعلته اسمًا، فاتصل بنكرة {و}[٥] كما لايُحذف من (ضاربٍ) التنوين إذا صار مع (امرأة) اسمًا[٦]، فكذلك لايحذف منه إذا صار مع (طلحة) اسمًا[٧].

قال: وسألت الخليل عن رجل يسمى (مِنْ زَيْدٍ، وعَنْ زَيْدٍ)[٨].

---

(١) يريد أبوعلي إن سميت بـ(عاقلة) وحدها.

(٢) الكتاب ٢/٦٦، وهذه تتمة للعبارة السابقة.

(٣) قوله: (وهو القياس) إكمال لقوله السابق: (... والوجه في ذلك الأول الحكاية وهو القياس...» وأما قوله: (وإنما ذا بمنزلة امرأة بعد ضارب) فقد وقع بعد قوله: «وهو القياس، لأنهما شيئآن، ولأنهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه، فإنما هي حكاية، وإنما ذا بمنزلة (امرأة) بعد (ضارب) إذا قلت: هذا ضاربٌ امرأةً، إن أردت النكرة، وهذا ضاربُ طلحةً، إن أردت المعرفة»، انظر الكتاب ٢/٦٦.

(٤) في المخطوطة: (بها).

(٥) الواو بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٦) أي إذا قلت: (هذا ضاربٌ امرأةً)، إن أردت النكرة.

(٧) أي إذا أردت المعرفة قلت: (هذا ضاربُ طلحةَ).

(٨) الكتاب ٢/٦٦.

قـال أبوعلي: يُعـرب هذا[1]. ولايزيد عليـه شيـئًا، لأن من الأسـمـا ء ماهو على حرفين فيُعرب نحو (يَدٍ) ونحوه.

* * *

هذه مَسْألةٌ ليْسَ هذَا مَوضِعُهَا، ولكنَّا كَتَبْناها هَا هُنَا

قال: وكما قال: سَمَاءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا[2]

فإنه جاء خارجًا عن الأصل من ثلاثة أوجه:

---

(١) يعني أن يعامل الحرف (مِنْ) ومثله (عَنْ) معاملة الاسماء المفردة، وكأنما هو اسم من حرفين كيد، ودم ونحوهما.

(٢) هذا شطر بيت من الطويل، لأمية بن أبي الصلت، وصدره:

لَهُ مَا رأتْ عَيْنُ البَصِيرِ وفَوقَهُ ...

وهو من قصيدة طويلة مطلعها:

ألاَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ غَيْرُ رَبِّنَا ولِلّهِ مِيْراثُ الَّذِي كَانَ فَانيَا

انظر ديوانه/٨٨، وقد أنشد سيبويه الشطر الوارد هنا دون نسبة، وفيه إجراء قوله: (سمائيا) على غير الأصل ضرورة. قال الأعلم: وفي إجرائه لها على هذا ضرورتان بعد الضرورة الأولى، إحداهما: أنه جمع سماء على (فعائل) كشمال وشمائل، والمستعمل فيها (سماوات). والأخرى: أنه جمعها على (فعائل) ولم يغيرها إلى الفتح والقلب، فيقول: (سمايا) حتى يكون كخطايا. انظر الكتاب وهامشه ٥٩/٢، وذكر المبرد ثلاثة أوجه لردّ (سمائيا) على الأصل، انظر المقتضب ١٤٤/١، انظر شطر الاستشهاد في ماينصرف وما لاينصرف/١١٥، وقد فصل السيرافي أوجه الضرورة التي ارتكبها الشاعر في هذا الجمع، انظر مايحتمل الشعر من الضرورة /٧٤-٧٦ وبهامشه مزيد من مصادر البيت، كما أورد رأيًا للمازني في الضرورة المرتكبة في هذا الجمع من ثلاثة وجوه أخرى(انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣١.

أحدها: أنه جمع (سَمَاء) على (فَعَايل)، من حيث كان واحداً مؤنثًا، فكأن الشاعر شبَّهه مؤنثًا، فلكأن الشاعر شبَّهه (بشَمَال وشَمَائِل) ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه (فُعُولٌ) دون (فَعَائِل)، كما قالوا: عَنَاقٌ وعُنُوقٌ. قال:

كَنَهْوَرٌ كان مِنَ أعْقَابِ السُّمِي[1].

وقال: تَلُفُّه الرِّيَاحُ والسُّمِي[2].

فهذا جمعه المستعمل، وجاء به هذا الشاعر على غير المستعمل.

والآخر: أنه قال: سَمَائي، وكان القياس الذي عليه الاستعمال (سَمَايا) فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال: سَمَائي [١١٤/أ] وسأثبت ماتقف منه على هذا الأصل، فأقول: سَمَاءٌ وزنه فَعَالٌ، واللام منه معتل، والهمزة منقلبة فيه عن الواو، لوقوعها طرفًا بعد الألف.

وحكم ماجمع من نحو هذا جمع التكسير فلم تظهر فيه الواو التي هي لام، أنْ يقلب الحرف الزائد الواقع بعد ألف الجمع ياءً (كمَطِيَّة ومَطَايَا)، وما

---

(١) البيت من الرجز، أنشده الفارسي دون نسبة وقال: «لايكون (السُّمِيّ) في جمع سِمَاءٍ كالشّيء في جمع الشّيء، ولكن السّمّي في البيت أصله (سُمُوٌّ) على (فُعُول) لأنه مؤنث كعناق وعُنُوق، وإنما خففه كما يخفف المشدّد»، المسائل العضديات /٢٠٥، وأنشده ابن منظور منسوبًا لأبي نخيلة، وفسر الكَنَهْور بأنه المتراكم من السحاب، ونقل عن الأصمعي وغيره أنه قطع من السحاب أمثال الجبال، انظر لسان العرب ١٥٣/٥ (كنهر). والبيت من شواهد الكتاب ١٩٤/٢، ونسبه سيبويه إلى أبي نخيلة السعدي شاهداً على جمع (سَمَاء) على (سُمِي) ووزنه فُعُول، قلبت واوه إلى الياء التي بعدها، وكسر ماقبلها لتثبت ياء بعد الكسرة، وأنشده في المنصف ٦٨/٢ دون نسبة، وفيه (كانت) مكان (كان) وقال: أصلها (السُّمِيّ) التشديد (سُمِيٌّ) فخففت للقافية، وانظر المخصص ٣/٩، وأنشده الزبيدي دون نسبة وقال: (الكَنَهْوَرُ) واحدته: كَنَهْوَرَة. انظر الاستدراك على سيبويه /١٦٣، الأصول ٣٣١/٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠١٣/٢.

(٢) البيت من الرجز، والسُّمِيّ جمع سماء، من المطر، وهي مؤنثة، انظر المخصص ٤/٩.

أشبه ذلك[1]. على هذا استعمال هذا الضَّرب، والعمل فيه كما يذكر (سَمَاء فَعَالٌ)، فإذا جمعته مكسَّراً على (فَعَايِل) وجب أن تقول: (سَمَايِيءٌ)، كما أنَّك لو جمعت مثله من الصحيح نحو (سحَابٍ) لقلت: (سَحَائِبٍ)، فأبدلت الألف الزائدة التي في (فَعَال) همزة لأنها وقعت بعد ألف الجمع، وألف الجمع ساكنة، وألف (فَعَال) أيضًا ساكنة، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أن يحذف أحدهما أو يحرك، وحَذْف[2] الساكن الأول هنا لايجوز لأنه دليلُ الجمع، ولو حَذَفْت الثاني لالتقاء الساكنين لم يَجُزْ أيضًا لأن الجمع كان يلتبس بالواحد، فإذا لم يجز حذف واحد من الساكنين، وجب أن يُحرك أحدُهما، ولا يخلو من أن يكون الأول أو الثاني، والأول لايجوز تحريكه، لأنه لو حرِّك لبطلت دلالته على الجمع، فحرِّك الساكن الثاني، فانقلبت همزة.

فأما واو (عَجُوزٍ)، وياء (صَحِيْفَةٍ) فمشبهان هذه الألف لأنهما يقلبان في الجمع همزة، فالألف من (سَمَاءٍ) يجب أن تقلب همزة في الجمع فإذا قلبت همزة صار (سَمَايِيء)[3] على وزن (سَحَائِب) فوقعت في الطرف ياء مكسورٌ ماقبلها، فيلزم أن تقلب ألفًا، إذ قُلبت فيما ليس قبله حرف اعتلال من هذا الجمع. وذلك قولهم (مرارا)، وحروف الاعتلال

---

(١) جمع (مَطِيَّة): مَطَايَا، وهو كركِيْة، وركَايَا، وأصل المطِيّ: فَعِيْلٌ من مَطوْتُ، قال:

يَمْطُو مَلاَطاهُ بِحَمْراءِ وطِيْ

انظر المسائل العضديات /٢٠٦.

(٢) في المخطوطة: (فحذف).

(٣) بتقديم الياء على الهمزة، انظر مايحتمل الشعر من الضرورة/ ٧٥.

في (مَطائِي وسَمَائي) أكثر منها في (مَراري)، فإذا قلت: مَراراً وجب أن يلزم هذا القلب فيقال: (سَماءآ، ومَطاءآ)، فتقع الهمزة بين ألفين وهي قريبة من الألف[1]، فكأنه يجتمع حروف متشابهة يستثقل اجتماعهن كما يستثقل اجتماع المثلين أو القريبي المخرج، فيدغمان، فأبدلت من الهمزة ياء فصار (مَطَايا وسَمَايا) وهذا الإبدال إنما يبدل من الهمزة إذا كانت معترضة في الجمع مثل جمع (سَمَاءٍ ومطيّة، وركيَّة)، ألا ترى أنه لاهمزة في واحد من هذه الأسماء، ولو كانت الهمزة في الواحد ثابتة لم تبدل، ألا ترى أنك إذا جمعت (جَابِيَة) لم تقل إلا (جَواي) لأن الهمزة ثابتة في الواحد، وهذا البيت[2] يدل على صحة قول النحويين إن الأصل في (مَطايَا) وبابه أن يكون (مَطَائِي)، بالهمزة، وأن الإبدال في التقدير يكون من الهمزة، ألا ترى أن الشاعر أخرج ذلك في الضرورة ورد الكلام إليه كما يرد الأشياء إلى أصولها، نحو إظهار التضعيف، وصرف ما لا ينصرف[3]، وتحريك حرف العلة الذي يلزم السكون، ولولا أن الأصل في هذا الباب أيضًا الهمزة، ثم يقع الإبدال عنه لم تردّه إليه في الضرورة، ولم يُبدل من هذه [١١٤/ب] الهمزة الواو لأنها اختصّت بالبدل مما ظهرت فيه الواو التي هي لام مما جاء مبنيًا على التأنيث نحو (إداوة واداوى)[4]،

---

(١) انظر المنصف ٢/٦٩- ٧٠.

(٢) يعني قول أمية بن أبي الصلت:

له ما رأتْ عينُ البَصِيْرِ وفَوقَـهُ ... سَمَاءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سمائيا

وقد ذكر في صدر هذه المسألة.

(٣) انظر مايحتمل الشعر من الضرورة /٧٤.

(٤) الإداوة : جمعها : أداوَى ، وهي التي يحمل فيها الماء في الأسفار، قال الشاعر : ==

فهذه الواو في (اداوى) وما أشبهه عوض من الهمزة الواقعة بعدها في نحو (مطايا)، فكان حكم (سَمَاء) إذا جمع مكسراً على (فَعَائل) أن يكون كما ذكرنا فيه نحو (مَطَايا وركَايا)، لكن هذا القائل جعله بمنزلة ما لامه صحيح، وأثبت قبله في الجمع الهمزة، فقال: (سَمَاء) كما قال (جوارٍ)، فهذا وجه آخر من الإخراج عن الأصل المستعمل، ثم حرّك الياء بالفتح في موضع الجر كما تحرك من (جواري وموالي) فصار (سَمَائِي) مثل (مَوْلى مَوالِيًا)[1]. {و}

أُبِيْتُ على مَعَارِيَ فاخِراتٍ[2]

== حَمَلْنَ لهُ مِيَاهًا في الأَدَاوَى كما يَحْمِلْنَ في البَيْظِ الفظيظا

انظر المنصف ٦٦/٣.

(١) ورد هذا في بيت الفرزدق وقد أنشده سيبويه:

فلو كان عبدالله مَوْلىً هجوته ولكنّ عبدالله مَوْلى مواليـًا

إذ أجرى (موالي) على الأصل ضرورة، وكان الوجه (موالٍ) ونحوه من جمع المنقوص، لكنه اضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل. انظر الكتاب ٥٨/٢ – ٥٩، وانظر مايحتمل الشعر من الضرورة/٧١، وبهامشه مزيد التفصيل والمصادر.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، للمتنخل الهذلي، وعجزه:

... بهنّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَـاطِ

الكتاب ٥٨/٢، شرح أشعار الهذليين ١٢٩٨/٣، قال أبوسعيد: «لو أنشد: (على مَعَارٍ) لكان البيت مستقيمًا غير أنه يصير مزاحفًا...» انظر مايحتمل الشعر من الضرورة /٧٣، وقال ابن قتيبة: «ليست هنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى صرف (معارٍ) ولو قال: (يبيتُ عليمَعَارٍ فاخراتٍ) كان الشعر موزونًا والإعراب صحيحًا، قال أبو محمد: وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي» الشعر والشعراء/١٠٥، وقال ابن جني: «هذا إنشاد بعض العرب، وهو غلط، لأنه لو أنشد (معارٍ فاخراتٍ) لم ينكسر الشعر، ولكن ==

فهذا وجه الشبه من الإخراج عن الأصل المستعمل.

آخر المسألة، عاد إلى عمود الكتاب.

* * *

قال: في (قَطْ وقَدْ) إذا سمِّيت به: إنّما عمل فيما بعده كعمل الغلام إذا قلت: هذا غُلامُ زيدٍ[1].

قال أبوعلي: يجب أن يعرب، فإذا أعرب أضيف كما يضاف الغُلام إلى زيد[2].

قال: فكذلك قَطْ[3]. يريد لايكون كلامًا[4].

== الذين أنشدوه مفتوحًا استنكروا قبح الزحاف» المنصف ٣/٧٥، انظر أيضًا الخصائص ١/٣٣٤، قال أبوسعيد: «على أنه اضطر إلى تحريك الياء في (معاري)، فإن قال قائل: ليس فيه ضرورة، لأن الشاعر لو قال: (على معارٍ فاخراتٍ) لاستوى البيت، وهو من الوافر، فإن حرك الياء كان (مُفَاعَلَتن) وإن حذفها ونوّن فهو (مفاعيْلُن) والجميع جائز، فالجواب: أن الضرورة فيه أن الشاعر كره الزحاف فردّ الكلمة إلى أصلها، وجعل الياء كالصحيح...» انظر شرح الكتاب للسيرافي، جـ٤، ق ١٣٠.

(١) الكتاب ٢/٦٦.

(٢) قال أبوسعيد: «لو سميت رجلاً بـ(قطْ زيدٍ) المبني لأعربته، فقلت: (قَطُ زيدٍ) كما تعربه إذا أفردته...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٥، وقال أبوالحسن الرماني: «وإذا سميت رجلاً (عنْ زيْدٍ)، أو (قطْ زَيْدٍ) قلت: (عنُ زَيْدٍ)، و(قَطُ زيْدٍ) كما قلت: (منْ زيْدٍ) فأعربت على طريقة الإضافة إلى الأسماء؛ لأنه يشبه الإضافة في الحرف مع الاسم، فقوّمته على طريقة الإضافة في اسم إلى اسم، وصار بمنزلة قولك: (يدُ زيدٍ)، و(دَمُ زيْدٍ) لأنك لو سميت (عَنْ) مفرداً أعربته، فإذا سميت به مع مضاف إليه لم يمنعه المضاف إليه من الإعراب، بل هو يمكنه، ويقوي ذلك فيه...»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧.

(٣) الكتاب ٢/٦٦.

(٤) يريد: أن (قطْ زيدٍ) لايكون كلامًا حتى يكون معه غيره، وقياسه أن قولنا: (من زيدٍ) لايكون كلامًا حتى يكون معتمداً على غيره. انظر الكتاب ٢/٦٦.

قال: كما أن (غُلام زيدٍ) لايكون كلامًا حتى يكون معه غيره[1].

قال أبوعلي: يعني أنك تحكي كلامًا تامًا، والجمل نحو (بَرَقَ نَحْرُهُ)، فأما (مِنْ زَيْدٍ) فليس بكلام تام حتى تضم إليه مايتممه، وكذا (وجاء زيدٌ)[2].

قال: لأني رأيت المضاف لايكون حكاية كما لايكون المفرد حكاية[3].

قال أبوعلي: فإن قلت: قد أجازوا أن يحكى (لَبِيْبَةٌ) اسمًا وهو مفرد، فينّون وهو معرفة، كما كان ينون وهو نكرة، كأنهم قالوا: إنما جاز حكايته لأن عندهم أن فيه ضميراً إذا حكاه، وذلك الضمير راجع إلى الموصوف، فكأنه ليس بمفرد لمكان الضمير فيها، وقد قال: الوجه فيه الحكاية[4].

وقال أبوعلي: (وَزْنُ سَبْعَةٍ)[5] قبل أن يسمى به منكورٌ، فإذا سميت به عرّفت الثاني وأضفت إليه الأول ليعرّف به، لأن الأول لايجوز أن يتعرف

---

(١) الكتاب ٢/٦٦.

(٢) انظر ماينصرف وما لاينصرف /١٢٤.

(٣) الكتاب ٢/٦٦.

(٤) قال أبوسعيد: «إن سُمي بعاقلة وحدها، فالأكثر ألا يصرف، ويجوز صرفها على الحكاية، كأنه قال في امرأة مسمّاة بعاقلة: هذه امرأةٌ عاقلةٌ، فتجريها على النعت وإن كان اسمًا كما سمّوا بالحسن والعباس والحارث. . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٥. ويرى الرماني أن الحكاية واجبة فيمن سمي بـ(عاقلة لبيبة) وأنها تنون لأجل حكاية الطريقة صفة نكرة بنكرة، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧.

(٥) هذه من فرضيات سيبويه في رجل يسمى (وَزْنَ سَبْعَةٍ)، انظر الكتاب ٢/٦٦.

به، ثم يضاف معرَّفًا، لأن المعارف لاتُضاف، وإنما ذكر هذا ليُعلم أن المضاف ليس مما يُحكى، كما أن المفرد لايُحكى[1].

قال: قلت: فإن سمَّيته (في زَيْد)، لاتريد الفَمَ، قال: أُثَقِّله فأقول: (هذا فِيُّ زَيدٍ)، كما ثقلتُه إذا جعلتُه اسمًا لمؤنث لاينصرف[2].

قال أبوعلي: يقول: أُثقِّله[3] في الإضافة، وإن كان التنوين لايلحقه مضافًا كما أثقله اسم مؤنث وإن كان التنوين لايلحقه، لأن المؤنث أصله المذكر والمضاف مركب من الأفراد، فلو لم يثقل لكان الاختلال يلحقه مفرداً كما أنك إن لم تثقل المؤنث لحقه الإعلال مذكراً؛ فإن قلت: أفليس قد جاء (فَا عَبْدِ اللّه)[4] وفُوهُ، فهلا تركت في الحرف على ماكان عليه ولم تثقل

---

(١) أي أنك إذا سميت رجلاً بـ(وَزْنِ سَبْعَةٍ) قلت: هذا وزنُ سَبْعَةَ، ومررت بوزنِ سبْعَةَ، فتكون (سبعة) معرفة بمنزلة (طلحة) فلا تنصرف، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٥، قال الرماني: «وإذا سمي رجل بقولك: (وزنُ سبعةٍ) قلت: (هذا وزنُ سبعةَ) فلم تصرف، لأن الإضافة الحقيقية لاتكون إلا على إضافة معرفة إلى معرفة قد تعرّف الأول بها، أو تخصص على تلك الطريقة من المعرفة، ولايصح في الإضافة الحقيقية إضافة نكرة إلى معرفة فلابد على هذا الأصل الصحيح من أن تعرّف (سبعة)، لأنه لابد من أن يكون الأول في حكم ماقد تعرّف بالثاني، ولايتعرف به، وهو نكرة»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق٧.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) التثقيل هنا لئلا يبقى الاسم (في) على حرفين الثاني منهما حرف لين، فزادوا عليه حتى يبلغ ثلاثة أحرف، وقد خالف الزجاج الخليل وسيبويه في اسم جاء على هذه الصفة أو بالباء في قولنا (بزيد). انظر ماينصرف وما لاينصرف /١٢٨، وانظر تفصيل الاحتجاج في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٥.

(٤) انظر الكتاب ٦٦/٢. يعني: لايشبه هذا (فاعبدِ اللّهِ) من قولك: (رأيتُ فاعبدِاللّهِ) و(جبتُ من في عبداللّهِ) و(هذا فو عبدِاللّه)، لأن هذا لازم له الإضافة ...» ==

قياسًا عليه، فإن ذلك قليل لايجب أن يقاس [١١٥/أ] عليه.

قال: حيث شبهوا آخره، يعني آخر (فم)[١] في الإضافة بآخر (أب)[٢].

قال أبوعلي: شَبَهُهُ به أنّ ماقبل حرف الإعراب[٣] يحرك بحركة من جنس حركة الإعراب.

قال: وأمّا (في) فليست هذه حالُه، وياؤه تحرك في النصب[٤].

قال أبوعلي: يقول: لو لم يزد على (في) حرف مثل المزيد عليه لحركت ياؤه في النصب بالفتح، فقيل (لقِيْتُ فِيَ زَيْدٍ)، ولم تقلبها ألفًا كما قلبتها ألفًا من الفم في حال الإضافة[٥].

قال: وليس شيء يتحرك حرف إعرابه في الإضافة ويكون على بناءٍ إلا لزمه ذلك في الانفراد[٦].

== انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٦.

(١) في المخطوطة: (قُمْ) منقوطة مضبوطة خطأ.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) حرف الإعراب يعني: الألف في(فَا)، والياء في (فِي)، والواو في (فُو)، والحركة الملازمة له هي من جنس الحركة التي تسبقه، فالألف تسبقه الفتحة، والياء تسبقه الكسرة، والواو تسبقه الضمة.

(٤) الكتاب ٦٧/٢.

(٥) أي لو لم يقل «هذا فِيُ زيدٍ» فثقل الياء للزمه في الرفع أن يقول (فُو) وفي النصب (فَا) فيكون واحداً من الأسماء الخمسة التي يلزمها هذا الإعراب عند الإضافة، ولايلزمها هذا الإعراب عند الإفراد.

(٦) الكتاب ٦٧/٢.

قال أبوعلي: كأنه لم يعتدّ (بأبٍ وفم) ومايتغير حاله في الإفراد عن حاله في الإضافة لقلته في الكلام.

قال: وكان - يعني الخليل - يقول: (إلاّ) التي للاستثناء بمنزلة (دفْلى) وكذلك (حتّى)[1].

قال أبوعلي: إنما قاس (إلاّ) على (دِفْلى) ومثّله به دون (مِعْزَى) وما أشبهه من الملحقات، لأن التأنيث في نحو هذا أكثر من الإلحاق[2]؛ ألا ترى أن التأنيث قد يكون في آخر الملحقات (كدِفْلى) التي فيها لغتان[3]، فليس يمتنع الملحق عن أن يكون فيه التأنيث[4]، ثم يفصل التأنيث الملحق بأبنية يختص بها لايكون الملحق بالتأنيث أكثر، فكما حُمل في الجارّة على الأكثر

---

(١) الكتاب ٦٧/٢.

(٢) قال أبوسعيد: «إن سميت بإلاّ التي للاستثناء، أو (حتّى)، فإنهما اسمان غير محكيّين، لأن كل واحد منهما لم يركب من حرفين [يريد أنهما ليسا مثل (أمّا) التي في مثل قولك: «أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك» فإن أصلها (أنْ) ضمت إليها (ما)، وليسا مثل (إمّا) في الجزاء، فإن أصلها (إنْ) ضمت إليها (ما) فهذان عند التسمية بهما تكون فيهما الحكاية] وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنه لاينصرف في معرفة ولا نكرة، ويجعل الألف فيه كألف التأنيث إذا سمي به، لأن أكثر الألفات الزوائد في مثل هذا البناء إنما جاءت للتأنيث، وأجاز بعضهم أن يجعل الألف في (إلاّ) كألف (معزى)، والألف في (حتى) كألف (أرطى) فيصرفه في النكرة». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٦.

(٣) الدِّفْلى: من الشجر، وهي شجرة مرة من السموم. انظر تهذيب اللغة ١٢٦/١٤ (دفل) وهي كثيرة النار، وفي الصحاح: نبت مُرّ، يكون واحداً وجمعًا، ينوّن ولا ينوّن، فمن جعل الألف للإلحاق نوّنه في النكرة، ومن جعلها للتأنيث لم ينونه. انظر الصحاح ١٦٩٨/٤، ولسان العرب ٢٤٦/١١ (دفل).

(٤) جاء في المخطوطة بعد هذا قوله: «ثم يفصل التأنيث الملحق عن أن يكون فيه التأنيث» ولعله زيادة من الناسخ سهواً.

ولم يُحمل على (فَمٍ) مضافًا، كذلك حمل هذا على الأكثر[١].

قال: وأما (إلاَّ) و(إمَّا) في الجزاء فحكاية[٢].

قال أبوعلي: الفرق بين (إلاَّ) التي للاستثناء و(إلاَّ) التي للجزاء، أن التي للجزاء مركبّة من (إنْ) و(لا) النافية، و(إلاَّ) التي للاستثناء كلمة واحدة، والتي للجزاء يجب أن تحكى للتركيب، والتي للاستثناء كلمة واحدة، والكلمة الواحدة المفردة لاتحكى، ولفظهما سواء، إلا أنك تقوّي بأحدهما الحكاية وبالأخرى غير الحكاية، وإنما يحكى (إلاّ وإمّا) التي للجزاء إذا نُقلا عنه إلى الاسمية، ويجوز عندي قياسًا على ماقاله في (عَمٌّ) التي للاستفهام في آخر هذا الباب، أن يعربه ويمدّ، فيقول: (هَذا إن لاءٍ، وإن ماءٍ)[٣].

والكوفيون يقولون: إن (إلاّ) التي للاستثناء إنما هي (إنْ لاَ).

وعلى هذا القول يجوز أن تُحكى، لأنه مركب، إلا أنهم قد أخطأوا[٤] في هذا.

قال أبوعلي: العبرة فيما يُحكى من هذا الباب التركيب، فما كان منه مركبًا حكي وسواء انفصل المركب أو لم ينفصل[٥].

قال: وأما (هَلُمَّ) فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعًا، كأنها (لُمَّ) أُدخلتْ عليها (ها)، كما دخلت على هذا[٤].

---

(١) الألف إما أن تكون للتأنيث كالتي في (عِلْقى) فإنَّ الاسم بها لاينصرف في معرفة ولانكرة وإن حملت على الإلحاق انصرف في النكرة. نظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨.

(٢) الكتاب ٦٧/٢.

(٣) انظر المقتضب ٥٤/٢، ٢٨/٣- ٢٩.

(٤) في المخطوطة: (خطوا).

(٥) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٦، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨.

(٦) الكتاب ٦٧/٢ بشيء من التصرف ، وفي الكتاب أكثر وضوحًا، لأنه يقول : «كأنها ==

قـال أبوعلي: الدليل على أن الهـاء من (هَلُمّ) هي من (هاء) التي للتنبيه وتصحبه الألف، إلحاقُهم حرف التنبيه الذي لااختلاف فيه أنه تنبيه في نظيره من الأفعـال، وهو قوله تعالى: «ألاَ يَسْجُدُوا للّه»[1] فـ(يـا) هذه [١١٥/ب] نظيـر (هاء) في(هَلُمَّ)، فـيـجب أن يحكى (هَلُمَّ) في اللغتين جميعًا[2]، كما يُحكى (يا اسجدوا) إن سمَّيتَ به فكنت تقول: (يا اسجدْ)، موقوفًا، وإنما حذفت الألف من (هَلُمَّ) لكثرة الاستعمال، أو لاجتماع الساكنين في لغة من بيَّن فقال: (ارْدُدْ)، والساكنان الألف واللاّم التي هي فاء الفعل[3].

== (لُمّ) أدخلت عليها (الهاء) كما أدخلت (ها) على (ذا).

(١) سورة النمل، الآية/ ٢٥، وهذه قراءة الكسائي بتخفيف اللام، ولم يجعل فيها (أنْ)، ووقف: (ألاَ يا)، ثم ابتدأ (اسْجُدوا). انظر السبعة في القراءات/ ٤٨٠، ورويت هذه القراءة عن يعقوب وأبي جعفر، انظر المبسوط في القراءات العشر/ ٢٧٩، قال أبو منصور:

«من قرأ: (ألاَ يَسْجُدوا) بالتخفيف فهو موضع سجدة»، وعن الأخفش أنه أمرٌ، كأنه قال: ألاَ اسجدوا، وزاد بينهما (يا) التي تكون للتنبيه، ثم أذهب ألف الوصل التي في (اسجدوا)، وأذهبت الألف التي في (يا) لأنها ساكنة لقيت السين، فصارت: (ألاَ يَسْجُدوا)، وأنشد لذي الرمة:

ألاَ يا اسْلَمي يادارَ مَيٍّ على البلى ولازال مُنهلاً بجرعائك القطرُ

... قال: وروي عن عيسى الهمداني أنه قال: ماكنت أسمع المشيخة يقرءونها إلا بالتخفيف على نية الأمر...» انظر معاني القراءات ٢/ ٢٣٨- ٢٣٩.

(٢) يقصد لغة الحجاز وبني تميم، (فهَلُمّ) مركبة من (ها) ضم إلى (لُمّ)، لأن معنى (هَلُمّ): (لُمّ)، وإنما أصله قبل دخول (ها): (الْمُ) في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم (لُمّ ياهذا).

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٧، قال أبوالحسن: «إذا سمي رجل (هَلُمّ) فهو على الحكاية على المذهبين جميعًا، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في إعراب القرآن ٣/ ٢٠٦- ٢٠٨.

قال: (زَيْدًا الطَّويلُ) حكاية مثل (زيدٌ مُنْطَلِقٌ)، فإن جعلت (الطويل) صفة صرفته بالإعراب[1].

قال أبوعلي: لأن الصفة لاتحل محلّ الخبر، وإنما هي تبيين للاسم وتعريف له، فهي والاسم بمنزلة شيء واحد[2].

قال: ولو سمّيته (الرَّجلُ مُنطلقٌ)، جاز أن تناديه فتقول: (يا الرجلُ منطلقٌ)[3].

قال أبوعلي: حرف النداء يمتنع من الدخول على مافيه الألف واللام إذا كان اسمًا مفردًا كالعباس، والرجل، فأما إذا كان الألف واللام في جملةٍ مسمًّى بها لم يمتنع من الدخول عليه من حيث لم يمتنع من الدخول على سائر الجمل التي لا ألف ولامًا فيه، ألا ترى أن (يا) التي للنداء لاتلي[4] الأفعال، ولو سميت رجلاً بجملة من فعل وفاعل فناديته لم يمتنع حرف النداء من الدخول على الفعل، وإن كان قبل التسمية لايدخل عليه، فكذلك لايمتنع من الدخول على الاسم الذي فيه الألف واللام إذا كان من جملة واحدة، وإن كان يمتنع من الدخول عليهما إذا كانا في اسم مفرد من غير جملة[5].

---

(١) الكتاب ٦٨/٢، بتصرف واختصار.

(٢) «لو سمّيت رجلاً (زيداً الطويلَ) أو امرأة، و(الطويل) خبر لانعت، لقلت: مررتُ بزيدٍ الطويل، وإن ناديت قلت: يازيدُ الطويلُ. وإن جعلت (الطويل) صفة صرفته بالإعراب، فقلت: يازيداً الطويلَ». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٣٧. وانظر المقتضب ١٤/٤.

(٣) الكتاب ٦٨/٢.

(٤) حقه أن يقول: لاتليها، لأن (يا) تسبق المنادى لاتليه.

(٥) قال أبوالعباس: «واعلم أن الاسم لاينادي وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة (هذا) و(ذاك)، ولايدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لاتقول: يا الرجلُ، تَعالَ» المقتضب ٤/ ٢٣٩. وفي كتاب سيبويه نص صريح بأنه لايجوز لك أن تنادي ==

قال: لأن ذا مجراه قبل أن يكون اسمًا في الجرّ والنصب[١].

يريد: اسمًا خاصًا علمًا[٢].

قال: ولايجوز أن تقول: (يا أيُّها الّذي رَأَيْتُ)، لأنه اسم غالب، كما لايجوز أن تقول: (يا أيها النُّضرُ)، وأنت تريد الاسم الغالب[٣].

قال أبوعلي: لأن (أيًا) لاتوصف إلا بأسماء الأنواع لا بالأسماء المختصة[٤] فإن جعلت (الذي) مبهمًا كالذي في قوله تعالى «والّذي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ»[٥] ثم قال: «أُوْلَئِكَ هُمْ»، والذي في قوله «كَمَثَلِ الّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً»[٦] جاز أن يصف به (أي)، لأنه ليس بمختص فصار بمنزلة (الرَّجُل) في الإبهام.

== اسمًا فيه الألف واللام البتة، واحتج لمناداة (يا الله) وفيه الألف واللام بأن الألف واللام لاتفارقه، وأنها صارت بمنزلة التي من نفس الكلمة. انظر الكتاب ٣٠٩/١

(١) الكتاب ٦٨/٢.

(٢) إذا سميته (الرَّجلُ والرَّجلان) لم يجز فيه النداء، لأنك إنما سميته بالرّجل، وعطفت عليه (الرجلان) فلا يجوز أن تناديه، لأنه بمنزلة اسم واحد، لا بمنزلة الجملة، والمسمى بما فيه الألف واللام لايجوز أن تجعله نعتًا (لأيّها) في النداء، لاتقول: (يا أيها النّضر) لرجل اسمه (النضر)، لأنه قد صار علمًا ...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٧.

(٣) الكتاب ٦٨/٢.

(٤) (أيها) إنما تُنعت بأسماء الأجناس أو صفاتها، وكذلك إذا كان اسمه (الذي رأيت) لم يجز (يا أيها الذي رأيت). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٣٧. فأيّ لاتوصف بالعلم، ولكن بأسماء الأجناس، والأسماء المبهمة تنزل منزلة (أيّ) عندما توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام. . انظر الكتاب ٣٠٦/١، المقتضب ٤١٧/٤.

(٥) سورة الزمر، الآية /٣٣.

(٦) سورة البقرة، الآية /١٧.

وكما جاز أن يصف به (أيّ) على هذا الشرط كذلك يجوز أن يلي (نِعْمَ) فيرتفع به، فتقول: (نِعْمَ الذي جاء بالحق)، لأنه ليس باسم مختص كزيد[1].

* * *

هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة[2]

قال: وقالوا: رَوْحَانِيّ في الرَّوْحَاء، ومنهم من يقول: رَوْحَاوِيّ[3].

قال أبوعلي: الواو في (رَوْحَاوِي) إذا أثبتت فيه مضافًا إليه هو القياس كما يقال في (حمراوي)، ومن قال (رَوْحَانِيّ) أبدل من الواو النونَ، وإنما أبدلها منه لوقوعها مواقعها في الزيادة وموافقتها إياها في الخفاء[4].

قال: في تَهَامٍ[5].

قال أبوعلي: زعم أن الألف في (شآم) عوض من إحدى الياءين، فقال سيبويه [١١٦/أ]: أليس الألف في(تهامة) من نفس البناء، فكيف

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨.

(٢) الكتاب ٢/٦٩.

(٣) الكتاب ٢/٦٩.

(٤) القياس فيها: رَوْحَاوِي، والتغيير إلى النون لطلب الخفة، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٠، ١١.

(٥) أبو علي يسوق كلام سيبويه هنا بالمعنى، ويضمنه تعليقاته. قال المبرد: «النسب إلى الشام واليمن: يَمَانٍ يافتى، وشَآم يافتى، فجعلوا الألف بدلاً من إحدى الياءين، والوجه ==

تكون عوضًا من إحدى الياءين، فقال: هو عوض في قولهم: (تَهَام)، وليست التي كانت من نفس البناء، والدليل على ذلك فتحهم الفاء وتغييرهم إياه عما كان عليه هذا المعنى المراد واللفظ كما تسمع[1].

* * *

هذا بابُ ماحَذفُ اليَاء والواو فيه القِيَاسُ[2]

قال: إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد[3].

قال أبوعلي: قوله: أن يحذف لأمر واحد، أن يحذف من الاسم الياء النسب فقط، نحو هُذَليّ، وثَقَفيّ، وهو تغيير واحد، فإذا ضامّه حذف الهاء

== يمنيٌ، وشاميٌ، ومن قال: يماني فهو كالنسب إلى منسوب، وليس الوجه.

وقالوا في النسب إلى تهامة: تِهَامِي فاعلمْ، ومن أراد العِوَضَ غيَّر، ففتح التاء، وجعل (تهامة) على وزن (يَمَن)، فتقديره: تَهَم فاعلم، ويقال في النسب إليه: تَهَامٍ، فاعلمْ. ففتحة التاء تبين لك أن الاسم قد غيِّر عن حدِّه» المقتضب ١٤٥/٣، انظر أيضًا الخصائص ١١٠/٢- ١١٢. قال أبوسعيد: «تَهام: اسم البقعة المعروفة (تهامة)، والنسبة إليها (تِهَامِيّ)، ومن قال: (تَهَامٍ) قدّر أنّ الألف في (تهامة) تحذف، وتفتح التاء، فيبنى الاسم على (تَهَمٍ) أو (تَهْمٍ) ثم ينسب إليه كما ينسب إلى (يَمَنٍ وشَامٍ) وتخفف ياء النسبة، وتزاد ألف عوضًا منها كما فُعل بشآم، ويَمَانٍ، ومن العرب من يقول: تَهَامِيّ، ويمانيّ، وشآميّ»، وأما (تِهَامِيّ) فهو منسوب إلى (تِهامة) المعروفة، وأما يَماني، وشآمي فهو منسوب إلى المنسوب المخفف... » شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤١.

(١) انظر كتاب الأصول في النحو ٨٢/٣.

(٢) الكتاب ٧٠/٢.

(٣) الكتاب ٧١/٢.

صار تغييران فلزم الحذف[1]، ولهذا نظائر في العربية. فمن ذلك أن تقول في جمع (رَسُول رُسُلٌ)، فتضم العين، يوافق من يقول: (رُسْلٌ) إذا كان العين واواً كراهة وقوع الضمة على الواو في مثل قولك: (عَوَانٍ وعُوْنٌ، ونُوار ونُوْرٌ).

قال: قلتُ: فكيف تقول في (بني طَوِيْلَةَ) فقال: لا أحذف لكراهيتهم[2].

قال أبوعلي: من حذف الهاء في (حَنِيْفَة) وما أشبهه فقال: (حَنَفِيٌّ)، لم يحذف من (طويلة)، لأنه لو حذفها كما حذف من (حَنَفِيٌّ) لزمه أن يقلب الواو لتحركها وتحرك ماقبلها، كما يلزمه قبلها في (قَالٌ، ورَجُلٌ مَالٌ)، فلما كان حذف الياء يؤدي إلى انقلاب العين، وكان انقلاب

---

(١) ساق سيبويه مجموعة من الأسماء جاءت على (فَعِيلة، وفُعَيلة) نحو (رَبِيْعَة، وحَنِيْفَة) و(جُهَيْنَة، وقُتَيْبَة) وجعل فيها القياس حذف الياء منها، وفتح العين من (فَعِيلة) بعد حذف الياء، والحجة في ذلك أن هذه الياء قد تحذفها العرب من (فَعيل وفُعيل) كقولهم: ثَقَفِيٌّ، وسُلَمِيٌّ، وليس في الاسم إلاّ تغيّر حركة آخره بدخول ياء النسبة، وتغيره أنا نلزم آخره الكسرة وو الفاء من ثقيف، والميم من سُليم، فإذا فعلنا ذلك اجتمع ياء النسبة والكسرة التي قبلها اللازمة، وياء (فَعِيل وفُعَيل)، وكل ذلك جنس واحد، فحذفوا الياء التي في (فُعيل وفَعيل) استثقالاً، وإن كان القياس عند سيبويه إثباتها، فيقال: قريشيٌّ، وسُليميٌّ، فإذا كان الاسم في آخره هاء التأنيث وجب حذفها ثم لزم الكسرة الحرف الذي قبل ياء النسبة، فصار مافيه الهاء يلزمه تغيير حركة وحذف حرف فكان ذلك داعيًا إلى لزوم حذ الياء، لأن الكلمة كلّما ازداد التغيير فيها كان الحذف فيها ألزم فيما يستثقل منها وإن ساواها في الاستثقال غيرها مما يلزم فيه تغيير كتغييرها... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤١.

(٢) الكتاب ٢/٧١، وتمام عبارته: «لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَل ألا ترى أن (فَعَلَ) من هذا الباب العين فيه ساكنة، والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف».

العين تَبْعُدُ دلالته على المنسوب إليه، تنكب حذف الياء كما تنكب حذفها من المضاعف[1].

* * *

هذا بابُ الإضافة إلى كلّ اسم كانَ على أربَعَةِ أحْرُفٍ[2]

قال: ولو كُنتَ لاتحذفُ الياءين اللّتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرِفْ بَخَاتِيّ[3].

قال أبوعلي: يعني أن (بَخَاتيّ) جمع (بَخْتِيّ) لاينصرف، فلو لم تحذف تلك الياءين اللتين كانتا في الجمع ولم تثبت ياء النسب لم تصرف، فلما حذفت الياءين اللتين كانتا في الجمع صار النسب كأنه إلى

(١) النسب إلى (بني طويلة): طويليّ، ولو قلت: طُولي لصارت الواو على لفظ بناء يوجب قلبها ألفًا، لأن (فَعَلَ) إذا كان عين الفعل منه واواً، وجب قلبها ألفًا، وكان يجب أن يقال: (طاليّ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٤٢. قال الرماني: «النسب إلى (بني طويلة): طويلي، لا تغيّره، لما يلزم في تغييره من التضعيف باعتلال بعد اعتلال، فالأصل أحق به، وقالوا في بني حُويزة: حُويزيّ، فهذا القياس المطّرد في المضاعف والمعتل لما لزمه في التغيير من الثقل». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٧١. وتمام العنوان: «أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ماقبلها حرف مكسور».

(٣) الكتاب ٢/ ٧١. قال في تهذيب اللغة ٧/ ٣١٢ (بخت): «البُخْتُ: الإبل الخراسانية، تنتج بين الإبل العربية والفالج، ويقال: جَمَلٌ بُخْتيٌ، وناقةٌ بُخْتِيَّةٌ، وهو أعجمي دخيل عربته العرب، ويُجمع: البَخَاتِيّ أيضًا».

(فَعَال)[1].

قال: وإذا أضفتَ إلى (عَرْقُوَةٍ) قلت: عَرْقيٌّ[2].

قال أبوعلي: لأنه يلزم أن يحذف تاء التأنيث، فإذا حذفها انقلبت الضمة كسرة، والواو ياء، فيصير (عَرْقيٌ) مثل (قاضيٍ ومَرْمِيٍّ)، فحذف الياء كما يحذف من (قاضٍ) إذا أضاف إليه[3].

قال: وقال الخليل: من قال في (يثرب) (يَثْرِبِيٍّ) ففتح مُغيِّراً فإنه إن غيَّر مثل (يَرْمي) على هذا الحدّ قال: (يَرَمَوِي)، كأنه أضاف إلى {يَرْمَا}[4].

قال أبوعلي: الياءات تقلب في هذا ألفات، ثم تقلب الألفات واوات فتكسر ، فإن قال : فهلاً تركت الألف ولم تقلب واواً لأن الساكن المدغم

---

(١) قال أبوسعيد: «لو نسبت إلى منسوب فيه ياءٌ مشددة، حذفت الياء المشددة، وأجريت ياءين للنسبة، وحذفت الأوليين، كرجل اسمه (يمنيّ، وهَجَريّ) على ذلك اللفظ بعد أن يقدر حذف الأولى، وإحداث ياءٍ غيرها، وكذلك لو نسبت إلى شيء في آخره ياء مشددة، وإن لم يعرف إلى أي شيء نسب ، كرجل نسبته إلى كُرْسِيٍّ ، أو بَرْنيّ ، تقول : كُرسيٌّ، وبَرْنيٌّ، وإن جمعت (بُخْتِيَّة) قلت: (بَخَاتي) غير مصروفة، لأنه تكسير (بُخْتيّ) فإن سميت به رجلاً وهو غير مصروف، ثم نسبت إليه وجب أن تقول: (بَخَاتِيٌّ) مصروفًا، لأنك قدرت حذف الياء الأولى، ودخول ياء أخرى للنسبة، فصار بمنزلة جمع لاينصرف»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٢.

(٢) الكتاب ٢/٧١.

(٣) النسب إلى(عرقُوةٍ): (عَرْقِيٌّ) وذلك أنك تحذف الهاء فيبقى الواو طرفًا وقبلها ضمة فتقلبها ياء بمنزلة (يرمي، وقاضي) فتقول: (عَرْقِيّ)، ويجوز أن ينسب إليه: (عَرْقَوِيّ)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٢.

(٤) الكتاب ٢/ ٧١ ومابين المعقوفتين في المخطوطة: (مَرْمَا) هكذا بالألف.

يقع بعده في نحو (دابَّة)، فإنما قلبت واواً لأن ماقبل ياء الإضافة، يكون مكسوراً والألف لاتحرك[1].

* * *

هذا بابُ الإضافة إلى كلّ شيء من بَنَاتِ اليَاءِ والوَاوِ[2] [١١٦/ب]

قال: فكان منقوصًا للفتحة التي قبل اللام[3].

قال أبوعلي: قوله: منقوصًا للفتحة أي لو لم يكن منقوصًا، وكان ممدوداً لسكن ماقبل اللام ولم ينفتح، ألا ترى أن هذا لوْ مَدَدْتَهُ لكان ماقبل ساكنًا.

قال: فإنّما منعهم من الياء إذ كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنّهم لم يكونوا ليظهروها إلى مايستخفُّون[4].

---

(١) قال أبوسعيد: «من قال في (يَثْرِب): (يَثْرِبِيّ)، قال فيما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن وآخره ياءً قبلها كسرة مثل ذلك، ففتح الكسرة، وقلب الياء ألفًا، فقال في (يَرْمِي): (يَرْمَوِيّ)، كأنه صيَّره (يَرْمَا)، وجعله كالنسبة إلى (عَمّ): (عَمَوِيّ)»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٤٢.

(٢) الكتاب ٧٢/٢ وتمام العنوان عند سيبويه: «... التي الياءات والواوات لاماتُهن إذا كان على ثلاثة أحرف، وكان منقوصًا للفتحة التي قبل اللام». وأبو سعيد اختصر هذا العنوان كما فعل أبوعلي هنا.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، وهذه العبارة جزء من عنوان الباب.

(٤) الكتاب ٧٢/٢.

قال : فلما كانت الياءان والكسرة فيما تَوالَتْ[1] حَرَكاتُه ازدادُوا[2] استثقالاً[3].

قال أبوعلي: يعني في مثل (رَحَيٌّ) لو قيل.

قال: كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه[4].

يعني نحو (نَاجِيَةٍ وقاضٍ)[5].

قال: فأقرّوا الياء وأبْدَلُوا[6].

أي لم يحذفوا الياء، لكن أبدَلُوا من الياء ألفًا ثم من الألف واواً[7] لأن الألف لاتنكسر، وماقبل ياء النسب منكسر.

---

(١) في المخطوطة: (تولت).

(٢) في المخطوطة: (ازدادوا) بسقوط الدال الثانية.

(٣) الكتاب ٢/٧٢.

(٤) تمام العبارة عند سيبويه: «وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيّره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه»، الكتاب ٢/٧٢.

(٥) إشارة إلى ماروى عن الخليل في من قال في (يَثْرِب: يَثْرَبِيّ) وفي (تَغْلِب: تَغْلَبِيّ) ففتح مغيراً.. ونظير ذلك قول الشاعر:

وكيفَ لَنا بالشُرْبِ إنْ لمْ تكنْ لَنَا ... دَوَانِيْقُ عِنْدَ الحَانَوِيّ ولا نَقْدُ

والوجه (الحانيُّ) كما قال علقمة بن عبده:

كأسُ عَزِيزٍ من الأعْنَابِ عَتّقَها ... لِبَعْضِ أرْبَابِها حَانِيَةٌ حُومُ

لأنه إنما أضاف إلى مثل (ناجيةٍ وقاضٍ). انظر الكتاب ٢/٧١- ٧٢.

(٦) الكلام بتمامه هو: «وقالوا كلُّهم في الشَّجِيّ: شَجَوِيٌّ، وذلك لأنهم رأوا (فَعِلَ) بمنزلة (فَعَلَ) في غير المعتل، كراهية للكسرتين مع الياءين، ومع توالي الحركات، فأقروا الياء وأبدلوا...»، الكتاب ٢/٧٢.

(٧) فقالوا في (الشَّجِيّ: الشَّجَوِيّ) وهكذا.

قال: لأنَّها لم تكُن لتَثْبُت ولا تُبْدَل مع الكسرة[1].

أي متى تثبت ألفًا أُبْدِلت[2].

قال: أقرُّوا الياء على حالها[3].

أي لم يحذفوها كما حذفوا من (قاضٍ) ونحوه.

قال: والذين قالوا: (حَانَوِيٍّ) شبَّهوه (بِعَمَوِيٍّ)[4].

أي في أنّ كلّ واحد منهما قد قُلب في الياء ألفًا، وأبدلت من الألف الواو[5].

قال: لأنّ (النَّمِر) ليس فيه حرف إلا مكسوراً إلا حرفًا واحداً[6].

قال أبوعلي: يريد وليس (جَنَدِلٌ) كذلك لأن فيه حرفين مفتوحين[7].

---

(١) وهذا من تمام العبارة السابقة: «... وأبدلوا، وصيَّروا الاسم إلى (فَعَلٍ) لأنها [الألف] لم تكن لتثبت ولا تُبدل مع الكسرة». الكتاب ٧٣/٢.

(٢) والسبب أنهم فتحوا عين الفعل من (فَعِل) في الصحيح، كقولهم في (نَمِر: نَمَرِيٍّ) وفي (شَقِرَة: شَقَرِيٍّ)، فلما كان الفتح في الصحيح واجبًا كان في المعتل أوجب لئلا تتوالى كسرتان وثلاث ياءات، أو واو مكسورة وياءان إن قلبن الياء واواً. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٣.

(٣) الكتاب ٧٣/٢، وتمام العبارة: «فلما وجدوا الباب والقياس في(فَعِلٍ) أن يكون بمنزلة (فَعَلٍ) أقرُّوا الياء على حالها، وأبدلوا...».

(٤) الكتاب ٧٣/٢.

(٥) أي فعلوا فيه فعلهم حين قالوا في: (الشَّجِيِّ: شَجَوِيٌّ).

(٦) الكتاب ٧٣/٢، وسيبويه يقول: «إنْ أضَفْت إلى (عُلَبِطٍ) قلت: (عُلَبِطيٌّ) و(جَنَدِلٍ) قلت: (جَنَدِليّ)، لأنّ ذا ليس كالنَّمِر، لأن النَّمِر...».

(٧) (جَنَدِلٌ) على أربعة أحرف كلها متحرك، وههنا لايجوز فتح الحرف المكسور الذي قبل الأخير منها، ومثلها في النسب إلى(عُلَبِط): (عُلَبِطيّ)، فيُقال في النسب إلى (جَنَدِل): (جَنَدِلي)، والعلة في ذلك أنا إنما قلنا في(النَّمِر): (نَمَرِيٌّ) لأنا لو بقيّنا ==

قال: وسألته عن الإضافة إلى (حَيَّة) فقال: (حَيَوِيٌّ)[1].

قال أبوعلي: (حَيَّة)، وزنه (فَعْلَة)، وليست إحدى الياءين بزائدة كما كانت إحداهما زائدة في (قُصَيّ، وعَدِيّ)، لكن هذا، (ولَيّة[2] وتحيّة) مما عقد عليه الباب فقال: (وما كان في اللفظ بمنزلتهما)[3]، فحيّة في اللفظ بمنزلة قُصيٍّ وأُمَيَّة، في أن كل واحد منهما في آخره ياءان[4]، كما أن في آخر (تحيّة) ياءين وإن كانت هاتان أصليتين والتي في (أُمَيَّة) زائدتين[5].

== الكسرة فقلنا: (نَمَرِيٌّ) لاجتمع كسرتان وياءان، وليس في الكلمة مايقاومها من الحروف التي ليست من جنسها إلا حرف واحد وهو النون. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٢/٧٣.

(٢) ضبطها في المخطوطة: (لِيّة) بكسر اللام في أول الكلمة، خطأ، لأن سيبويه نص على أنها من (لويتُ يده ليّة).

(٣) هذه العبارة وردت في صدر العنوان، والضمير يعود إلى ماجاء بمنزلة (فَعِيْلٍ أو فُعَيْلٍ) من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن. انظر الكتاب ٢/٧٣.

(٤) في المخطوطة: (ياءين) سهو.

(٥) الإضافة في هذا الباب (فَعِيلٍ، وفُعَيْلٍ) يستوي فيه ماكان في آخره هاء، وما لم يكن في آخره هاء، فالوجه في النسبة إليه حذف ياء (فَعِيل)، وفتح العين منه، وحذف ياء (فُعَيل) وقلب الياء واواً، تقول في (عَدِيّ: عَدَوِيٌّ) وفي (غَنِيّ: غَنَوِيٌّ) وفي (قُصَيّ: قُصَوِيٌّ) وفي (أُمَيَّة: أُمَوِيٌّ)، لأنهم كرهوا توالي أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة، فصار الاسم على (عَدِيِّيّ)، ففتحوا كما فتحوا (عَمٍ، ونَمِرٍ)، وكذلك فعلوا بقُصَيّ لما حذفوا الياء الأولى فبقي (قُصَيٌّ)، فقلبوها ألفًا بمنزلة (هُدًى، وحَصًى)، فقالوا: قصوي. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٣.

قال: وزعم يونس أن ناسًا يقولون: (أُمَيِّيٌّ)، فلا يغيِّرون لمّا صار إعرابُها كإعراب ما لايعتلّ شبهوه [به][1].

قال أبوعلي: قوله كإعراب مالا يعتلّ، أي أن الواو والياء إذا كانتا مشدَّدتين أعربتا كما يُعرب الصحيح[2].

قال: والدليل على ذلك قول العرب في حيَّةَ بنِ بَهْدَلَةَ: (حَيَوِيٌّ)، وحُرِكتْ لأنه لاتكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة[3].

قال أبوعلي: قوله: حُركت، يعني حُرِكتُ الياءُ[4]، وقوله: لاتكون الواو ساكنة يريد الواو من (حَيَوِيّ)، لاتثبت واواً إذا كانت قبلها ياءٌ ساكنة.

ألا ترى أن الياء لو سكنت قبلها ولم تفتح لوجب أن تدغم في الواو التي كانت تقع الياء قبلها، وتنقلب الواو إذا أدغمت فيه الياء ياء، فيصير (حَيِّي)، فإذا أضاف إليه[5] لزمه أن يقول: حيِّيٌّ، فلو لم يحرك الياء من (حَيَوِيّ) عاد إلى ماكان استثقل، وتجنّب[6].

---

(١) الكتاب ٧٣/٢، ومابين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) الإعراب يظهر في مثل (أُمَيِّ)، وعند النسب تركوا اللفظ الأول على حاله، وشبهوه بالصحيح فقالوا: (أُمَيِّيٌّ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٣.

(٣) الكتاب ٧٣/٢.

(٤) يريد: الياء الأولى في (حيّة)، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٨.

(٥) يريد: إذا نسب إليه، فجاء بياء النسبة المشددة لزمه أن يقول: حَيِّيٌّ، انظر المقتضب ١٣٨/٣.

(٦) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٨.

قال: [١١٧/ب] فإن أضفْتَ إلى (لَيَةٍ) قلت: (لَوَوِيٌّ)[١].

قال أبوعلي: الأصل في (لَيَّة: لَوْيَة)، إلا أن الواو قلبت ياء، فأدغمت في الياء، والياء التي هي طرف قُلِبَتْ ألفًا لمكان الإضافة كما قلبت غيرها من الياءات التي هي لاماتٌ لها، فلمّا قلبت ألفًا انفتح ماقبله، فرجعت الواو الأصلية التي كانت قلبت ياء للإدغام في الياء التي هي لام قبل أن يضاف إليه[٢].

قال: فإن أضَفْتَ إلى (عَدُوَّةٍ) قلت: عَدَوِيٌّ، من أجل الهاء كما قلت في (شَنُوْءة: شَنَئِيٌّ)[٣].

قال أبوعلي: حذف المدّة يلزم من أجل تاء التأنيث كما حذفها من (حَنِيْفَةٍ وجُهَيْنَةٍ) ونحوه مما فيه تاء التأنيث[٤]، لأنك لمّا كُنت تغيِّرٌ من أجل تغيير واحد في الاسم نحو (هُذَلِيّ)، لزم أن يلزم ما اجتمع فيه تغييران التغيير وفتحت الدال من (عَدَوِيّ) إذا أردت النسب إلى (عَدَوَة)، لأنه ليس في كلامهم واو مكسورة مضموم ماقبلها، لأن هذه اللامات تنقلب ألفًا فيلزم لذلك أن ينفتح ماقبلها ثم تقلب الألف واواً فيبقى ماقبلها على انفتاحه[٥].

---

(١) الكتاب ٧٣/٢.

(٢) انظر المقتضب ١٣٨/٣.

(٣) الكتاب ٧٤/٢.

(٤) انظر الأصول في النحو ٧٢/٣.

(٥) النسب إلى (فَعُولة): (فَعَلِيٌّ) قياسًا على (شَنَئِيّ) في النسبة إلى (شَنُوْءَة)، قال أبو سعيد: «أبوالعباس لايرى ذلك، ويقول: (شَنَئِيٌّ) شاذ، والنسبة إلى (فَعُولَة) عنده: (فَعُولِي)، وإلى (عَدُوَّة): عَدُوِيٌّ» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٤، وعلل ==

قال: وسألته عن الإضافة إلى (تحيَّة)، فقال: (تَحَوِيّ)، وتحذف، أشْبَهَ مافيها بالمحذوف من عَدِيّ[1]، وكذلك كلّ شيء كان آخره هكذا[2].

قال أبوعلي: (تحيَّة)، وزنه، وهو مصدر لفعّلت يحيِّي، على ضربين: على (تفْعِلَة، وتَفْعِيْلٌ)، إلا أن تفعيل يرفض هاهنا كما رُفض (عُطَيٍّ) في تصغير (عطاء)، فاستعمل تَفْعِلة، وأدغمت الياء التي هي عين في الياء التي هي لام، وألقيت حركتها على الفاء، فإذا أضفت إليه، حذفت الياء التي هي عين، لموافقتها الزائدة التي في (عَدِيّ) في السكون، فإذا حذفته كراهة اجتماع الياءات، قلبت الياء التي هي لام ألفًا، فانفتح ماقبلها وهو الفاء كنحو مافعلته في سائر ماتقدم، ثم أبدلت من الألف واواً لشُيوع الحركة فيه فقلت: (تَحَوِيّ)، ومن قال في (أُمَيَّة: أميِّيٌّ)، فهو أجوز أن يقول: (تحيِّيٌّ)، لأن الياءين في (تحيَّة) أصليتان، وإحدى الياءين في (أميّة) زائدة، أي وهي الأولى التي للتصغير[3].

== الرماني ذلك بأن (فَعُولَة) أشبهت (فَعِيلة) بموقع الزايد ومناسبته الياء مع ثقله في نفسه، وكون الهاء التي يلزمها الحذف فيه، فلما اجتمعت هذه الأسباب المقرّبة من (فَعِيلة)، ومن شأنهم أن يجروا الحكم للشبه القريب مع مافيه من التخفيف، وجب أن يجري (فَعُولة) مجرى (فَعِيلة) لهذا الشبه القريب، وليس كذلك (عَدُوّ) لأنه ليس فيه هاء تشبه من الوجه الذي بيّنا، ولا اجتماع أربع ياءات فيجب لهه الحكم بحق الأصل...». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٨.

(١) «وهو الياء الأولى»، انظر الكتاب ٧٤/٢.

(٢) الكتاب ٧٤/٢.

(٣) «تَحِيَّةٌ أصلها: تَفْعِلَةٌ، لأنها مصدر حَيّاة، أصلها: تَحْيِيَةٌ، وألقوا كسرة الياء الأولى على الحاء، وادّغموا، وصار لفظها كلفظ فَعِيْلَةٍ، لأن ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة فنسبوا إليها كما ينسبون إلى فعيلة بحذف الياء الثانية ويبقى (تَحِية) مثل (عَمِيَة) في اللفظ، ==

قال: وتقول في الإضافة إلى (قِسِيّ: قُسَوِيٍّ)، لأنها (فُعُولٌ) فتردّها إلى أصل البناء[1].

قال أبوعلي: (قَوْسٌ) وزنه (فَعْلٌ)، والعين منه معتل، وماكان على وزن فَعْلٍ فجمعه الكثير قد يكون على (فُعُول)، وكان جمع (قَوْسٍ) إذا جمع أن يكون (قُؤُوس) إلا أنّ اللام قُدّم على العين، فكأنه قال: (قُسُوّ)، ونظير هذا في القلب أشياء قدّم فيها اللام على الفاء[2]، فالياء التي قبل المدة في الطرف عين الفعْل فوزنه من الفعل (لَفْعَاء)، والمدة التي فيه للتأنيث، والدليل على ذلك أنه لاينصرف في النكرة وما كان على (فَعْلٍ) أو غيره من الأبنية وكان اللام منه واواً ثم جمع على (فُعُول)، فإنه يُقلب ياء، كقولهم في جمع (دَلْوٍ) [١١٨/أ] (دُلِيٌّ)، (وعَصَا: عُصِيٌّ)، هذا الأكثر، وقد تصحّ الواو التي هي لام في (فُعُول) إذا كان جمعًا وهو قليل، نحو: (نُحُوٍّ)، فإذا قلبت الواو التي هي لام في (فُعُول) ياءً، وقعت الواو قبلها ساكنة، أعني واو (فُعُول) التي هي مدة، والواو الساكنة إذا وقعت قبل الياء قلبت ياء وأدغمت في الياء كقولهم (رَيًّا) في مصدر (رَوَيْتُ)، وإذا قلبت الواو التي هي مدة ياء وأدغمت في الياء، وجب أن ينكسر

== فيقال: (تَحَوِيّ) كما يقال: (عَمَوِيّ)» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٤.

(١) الكتاب ٧٤/٢.

(٢) النسب إلى (قِسِيّ: قُسَوِيّ) لأنها (فُعُولٌ) فتردها إلى الأصل وإنما كانت ألفًا مكسورة قبل الإضافة بكسرة مابعدها. انظر الأصول ٧٣/٣، وتقديره حذف الياء الساكنة فتصير (قِسِي) ثم بفتح السين فتصير (قِسًا)، ثم ترجع الضمة في أوله إذا ذهبت الكسرة، ثم نقلب الألف واواً فيصير (قُسَوِيّ). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٨. وانظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٤.

ما قبله إذ لو لم ينكسر، وبقيت على ضمتها لم تنقلب ياء، وكسرت عين الفعل التي كانت مضمومة كما كسرت من (مَرْمِيّ) لذلك. فصار (قِسِيّ)، وقد تكسر فاء الفعل في (فُعُول) (وفَعِيل) إذا وَلِيه ياء وكسرة نحو (بِيُوت وعِيَيِّنة) في جمع (بَيْتٍ) وتصغير (عَيْنٍ) فعلى هذا كسرت الفاء من (قُسِيّ)، فصارت (قِسِيًّا)، فإذا نسبت إليه اسم رجل حذفت الحرف الأول من حرفي الاعتلال وهو ههنا الزائد الذي هو مدة كما حذفته من غير ذلك في نحو (عَدِيّ)، فإذا حذفت حرف المد، قلبت اللام ألفًا فانفتح ماقبلها، ثم قلبتها لمكان الإضافة إليه واواً وضممت الفاء، ولم يجز الكسر فيه، لأن العلة التي من أجلها كسرت زالت[1].

قال: وتقول في الإضافة إلى عَدُوٍّ: عَدُوِيٍّ، وإلى عَدُوَّةٍ عَدُوِيٌّ، وإلى مَرْمِيٌّ: مَرْمِيٌّ، تحذف الياءين، وتثبت ياء الإضافة، ومن قال: حَانَوِيٌّ قال: مَرْمَوِيّ[2].

قال أبوعلي: من قال في (قَاضٍ: قَاضِيٌّ) فحذف لام الفعل، قال في مَقْضِيٌّ ومَرْمَيّ: مَقْضِيٌّ، فحذف لام الفعل من (مَفْعُول) كما حذفه من (فَاعِل)، لأن هذه اللام كتلك[3]، ولو أثبتّ ولم تحذف لصار فيه مما يستثقل ماكان في تلك، أعني (ياقاضِيّ) فإذا حذفت اللام من (مَفْعُول) وجب أن تحذف لحذفها واو (مَفْعُول) كما أنك إذا رخّمت (منصوراً) اسم

---

(١) انظر المقتضب ١٣٧/٣.

(٢) الكتاب ٧٤/٢.

(٣) في المخطوطة: (تلك).

رجل حذفتها لحذفك اللام، فإذا حذفت واو (مَفْعُول) لما قلناه، وجب أن تنكسر العين من (مفْعُول) لأنها تلي ياء النسب، والحرف الذي يليها لايكون إلا مكسوراً فلذلك كسرت، وإن زال عنه ما من أجله أبدل من ضمة عين الفعل من (مَفْعُول) كسرة.

ومن قال: مَاضَوِيٌّ قال مَرْمَوِيٌّ[1]، وذلك أنك لما قلت: قَاضَوِيٌّ أبدلت من ياء قَاضٍ ألفًا، ولذلك انفتح ماقبلها، فكما أبدلت من هذه الياء التي هي لام في قاضي ألفًا، كذلك تبدل منها ألفًا في مفعول، فإذا أبدلت منها وجب أن ينفتح ماقبل الألف، وماقبل الألف التي تبدلها من الياء واو مَفْعُول، وواو مفعول لاتتحرك، فلما كان يلزم تحريك شيء لايتحرك حذف، كما حذفوا اللام الأولى من قولهم: عَلْمَاءِ بَنُو فُلان[2]،

---

(١) النسبة إلى مَرْمِيّ: مَرْمَوِيٌّ، لأنا نحذف الياء الأولى، فتبقى (مَرْمِيْ) مثل (يَرْمِيْ)، وقياسه مثل قياس (تَغْلِب)، فمن حيث جاز أن تقول: (تَغْلَبِيٌّ)، فتجعل مكان (تَفْعِلُ) (تَفْعَلُ)، جاز أن تجعل مكان (مَفْعِل) (مَفْعَل). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٤.

(٢) يريدون (على الماء بنو فلان): قال الشاعر:

غَداة طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وائِلٍ ... وعُجْنَا صُدُورَ الخَيْلِ شَطْرَ تَمِيْـمِ

انظر الأمالي الشجرية ٩٧/١، ومثل هذا قول الآخر:

فما أَبْقَتْ الأَيَّامُ (مِلْمَال) عندنا ... سِوَى جِذْمِ أَذْوَادٍ مُحَذَّفَةِ النَّسْلِ

أراد: (من المال)، وقول الآخر:

أبلغْ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً ... غَيْرَ الذي قد يُقَالُ (مِلْكَذِبِ)

أراد: (من الكذب).

فإذا كان الشاعر حذف النون من قوله (منَ المال، ومن الكذب) لسكونها وسكون اللام بعدها تشبيهًا للنون الساكنة بحروف اللين، فإن العرب كرهوا اجتماع المثلين في قوله (على الماء) في البيت الأول، فحذفوا لام (على) كما حذفوها من الكلمة الواحدة في مثل ==

وبَلْعَنْبَر[1] وكما حذفت التاء من قولهم: (اسْطَاعَ) فيمن جعلها (اسْتَفْعَل) لما أريد إدغام التاء في الطاء لقرب المخرج، ولو أدغم لوجب أن تلقى [118/ب] حركتها على السين من استفعل، فيتحرك السين، وهذه السين لاتتحرك، ولما كان يؤدي إلى تحريك مالايتحرك حذف الحرف الذي أريد إدغامه حذفًا[2]. وإذا حذف المتحرك لهذا الذي ذكرت لك، فحذف واو (مَفْعُول) التي هي غير متحركة أجدر أن تحذف إذا لزم تحريكها، فإذا حذفت واو (مَفْعُول) وليَتْ الميم التي هي عين الألف فانفتحت، لأن ماقبل الألف لايكون إلا مفتوحًا، ثم تبدل من الألف الواو لما يلزم من تحريكها لياء الإضافة فتقول: (مَرْمَوِيّ)، ولو لم تحذف واو (مَفْعُول) للزم أن يقال: (مَرْمُوْوِيّ)، فكان يخرج إلى ما لا أصل له[3].

== قولهم: (ظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ) فقالوا: (ظَلْتُ، مَسْتُ). انظر المصدر نفسه. قال الأنباري: «وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من الشاذ الذي لايقاس عليه»، أسرار العربية /429.

(1) هم (بنو العنبر) انظر الكتاب 428/2، حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام (لم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون اللام) فحذفوا النون بدلاً من الإدغام ومن ذلك قولهم: (بلعَمّ)، يريدون: (بني العمّ). انظر أسرار العربية /428، والعرب تقول: (بَلْحَارِث، وبَلْهَجْم، وبَلْعَنْبَر) وهم يريدون: (بني الحارث، وبني الهجيم وبني العنبر). انظر الأمالي الشجرية 97/1.

(2) في قوله عز وجل: «فما اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وما استطاعوا له نقبًا» [الكهف، الآية/97]، قال أبو إسحاق الزجاج: «(اسطاعُوا) أصلها: (استطاعُوا) بالتاء، ولكن التاء والطاء من مخرج واحد، فحذفت التاء لاجتماعهما وبخفّ اللفظ»، معاني القرآن وإعرابه، 312/3، معاني القراءات 126/2- 127.

(3) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ4، ق 18.

هذا باب الإضافة إلى كُلّ اسمٍ كان آخِرهُ ياءً، وكان الحرفُ الّذي قبلَ الياء ساكِنًا[1]

قال : وأمّا يونس فكان يقول : في (ظَبْيَةٍ : ظَبَوِيٌّ) ، وفي (دُمْيَةٍ: دُمَوِيٌّ)، و(فِتْيَةٍ: فِتَوِيٌّ)[2]، فقال الخليل: كأنّهم شبّهوها حيث دخلتْها الهاء (بفَعلَة)، لأن اللفظ بِفَعِلَةٍ إذا أسكنت العين، (وفَعْلَةٍ) من بنات الواو سَواءٌ[3].

قال أبوعلي: من قال في (ظَبْيَةٍ ظَبَوِيٌّ) بفتح العين قدره (فَعِلَة)، وقدر العين مسكّنة كما يسكّن مه نحو (عَلْم وفَخْذ)، فإذا أضاف إليه وجب أه يفتح العين المخففة لأن الحركة في النّيّة. والدليل على أن هذه الحركة في النية أنك لو بنيت (فَعِلة) من بنات الواو ثم خفّفتها فقلت: (فَعْلَة) لم تردّ الواو التي قلبتها ياء لكسر ماقبلها كما لاتردّه إذا ثبتت الحركة، فتقول إذا ثَبّتّ في (فَعِلة) من (غَزَوْتُ: غَزِيَة)، فإن خفّفت قلت: (غَزْيَة)، ولم تقل: (غَزْوَة)[4].

---

(١) الكتاب ٢/٧٤.

(٢) هكذا في الكتاب وفي شرح الرماني عليه بالفاء (فِتْيَة: فِتَوِيّ)، وفي شرح السيرافي للكتاب: (قِنْيَة: قِنَوِيّ) بالقاف.

(٣) الكتاب ٢/٧٤.

(٤) قال أبو سعيد: «معنى هذا أن ظَبْيَة كأنها (ظَبِيَة) ودُمْيَة كأنه (دُمِيَة) وقِنْيَة كأنها (قِنِيَة) ثم أسكنوا فقيل: ظبْية كما يقال في عَمِيَة: عَمْيَة، وفي فَخِذ: فَخْذ، وقالوا: دُمْيَة، كما يقال في عُضُدٍ: عُضْدٌ، وفي قِنِيَة: قِنْيَة، كما يقال في إِبِل: إِبْلٌ... وفي لفظ ما كان على (فَعِلَةٍ) في الأصل، ودُمْيَة إذا سكنا الميم على لفظ (فُعَلَة) في الأصل، وقِنْيَة على ==

لأن الحركة في نيّتك فهي بمنزلة مافي اللفظ، فكما أنك لو أضفت إلى شَقِرةٍ قلت: شَقَرِيٌّ ففتحت العين كراهة الكسرتين قبل الياءين، كذلك تقول في ظَبْيةٍ إذا أردت بها (فَعِلَة) فخففت (ظَبَوِيّ)، فتجري ما الكسرة فيه مخففة مجرى ماثبتت الكسرة فيه في أن تبدل من عينه فتحة، كما أبدلت من عين نَمِرٍ فتحة، فإذا وجب أن يبدل من العين الفتحة لزم أن تقلب اللام واواً لأنه لايخلو من أن تكون اللام ياء أو واواً، فإن كانت واواً فالأمر فيه بيِّن، وإن كان ياء قلبتها واواً كما قلبت في (رحًا) حين قلت: رَحَوِيٌّ، فظبَوِيٌّ كرَحَوِي لأنك إذا أبدلت من الكسرة المنوية فتحة ذهبت بفَعِل إلى فَعَل، وحذفت تاء التأنيث، فصار كـ(رَحًا) لا (فَعِل)، فهذا وجه الاستدلال بقوله، لأن اللفظ (بفَعْلة) إذا أسكنت العين، و(فَعْلَة) من بنات الواو سواء، يريد الحركة في النّية - وإن خففت - ولذلك لم تردّ الواو فكذلك هي في نيّتك إذا قلت (ظَبْيَة) وأنت تريد التحريك، فيجب أن تبدل منها فتحة كما تبدل منها إذا كانت في اللفظ[1].

قال: ولا أقول في غَزْوَة إلاّ غَزْوِيّ[2] [١١٩/أ].

قال أبوعلي: كأنّ قائلاً قال له: أتقول في غَزْوة: غَزَوِيٌّ فتنوي (بفَعْلَةٍ: فَعِلَة)، فإذا نويت بها الحركة في العين كان بمنزلة مافي اللفظ، ففتحت العين كما فتحت من شَقِرةٍ، ويكون تقديرك في غَزْوَةٍ الذي هو

= لفظ (فعِلَة) في الأصل، فإذا نسبنا إلى ذلك رددناه إلى الأصل، لأن لردّنا له إلى الأصل فائدة في الخفة...»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٥.

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٠.

(٢) الكتاب ٧٥/٢، وهو قول الخليل.

فَعْلَةٍ (فَعِلة)، كتقديرك ظَبْيَة الذي هي (فَعْلَة فَعِلَة): فقال مجيبًا: لا أقول في غَزْوَةٍ غزَوِيٌّ كما قلت في ظَبْيَةٍ، ولا أقدّر أنّ غَزْوَةَ (فَعِلَة)، مسكنة من (فَعْلَة) كما قدرت في ظَبْيَة إنها فَعْلَة مسكنة من (فَعِلَة) لأن التقدير بغَزْوَة أنها (فَعْلَة) مسكنة من (فَعِلَة) لايصح، وذلك أنه لو كان كذلك لانقلبت الواو ياء، ولم تثبت واواً كما كانت تنقلب والحركة في اللفظ، فهذا الذي يمنع من أن تقدر غَزْوَة (فَعْلَة)، وهو ثبات الواو، ولم يمنع من أن تقدر (ظَبْيَة) (فَعِلَة) أمر، لأن اللام ياء، فهذا الفصل بينهما[1].

قال: ولاتقول في عُرْوَة إلا عُرْوِيٌّ، لأن (فُعْلَة) من بنات الواو إذا كانت واحدة (فُعُل) لم يكن كذا[2].

قال أبوعلي: إذا جمع عُرْوَة، والنية بها تحريك العين، وجب أن تقلب الواو ياء، وذلك الجمع هو الذي بين جمعه وواحده الهاء[3]، تقول إذا جمعت هذا الجمع: عُرٍ، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، لأنه ليس في الأسماء شيء هكذا، والعلة الأخرى مطّردة في هذا أيضًا وسائغة أن ينوي بها (فَعِلَة) كما نُوي بظَبْيَةٍ (فَعْلَة)، إذا لم تصح الواو فيه[4].

---

(١) قال أبوسعيد: «أما غَزْوَة، فلو كانت على (فَعِلَة) لكان حقها أن تكون: غَزِيَة، ولو كانت عُرْوَة على (فُعِلَة) لكان حقها أن تكون (عُرِيَة)، فلذلك لم يستو للخليل تقديرها على (فَعِلَة، وفُعِلَة)، ولو كان على (فُعُلَة) بضم العين على من يُدخل هاء التأنيث على (فُعْلٍ وفُعُلٍ) مستعملٌ بغير هاء تأنيث، كما يقال: بُسُرٌ وبُسُرَةٌ، لوجب أن تنقلب الواو ياء...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٦.

(٢) الكتاب ٢/٧٥، وفيه: «... لم يكن هكذا».

(٣) نحو: بَقَر: بقرة، وتَمْر: تَمْرة، ونحو ذلك.

(٤) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٠.

هذا بابُ الإضافةِ، إلى كلِّ اسمٍ لامُه يَاءٌ أو واوٌ وقَبْلَها ألفٌ سَاكِنَةٌ[1]

قال في الإضافة إلى رَايَةٍ ونحوه: رَائِيٌّ، ومن قال: أُمَيِّيٌّ قال: رايِيِيّ[2].

قال: ولايكونُ في مثل سِقَايَةٍ سِقايِيٌّ[3].

قال أبوعلي: لما أجاز في (رَايَةٍ) رَائِيٌّ، فكأنه قيل له: هل تجيز سِقَائِيٌّ على ذلك؟ لأن الياء بعد ألف، فقال: لا أجيزه، لأن الياء في سِقَايِيّ بعد ألف زائدة، وهي لام تعتل إذا وقعت بعد هذه الألف، وإن كانت ساكنة، وليس سكونها كسكون يا أُمَيَّةَ لو لم تكن هاء، لأن الياء التي قبل اللام من أُمَيَّة ساكن يدغم، ويجوز أن يدغم في اللام، فإذا أدغم فيها صح فلم يعتل ولم يقلب همزة، كما لاتعتل الياء التي هي لام من مَرْمِيٍّ، فلو لم تكن في أُمَيَّة الهاء صحت اللام منها أيضًا، وليست كسِقاية التي لو حذفت الهاء منها أُعْلَّتَ اللام[4].

---

(١) الكتاب ٧٥/٢، وفيه: «باب الإضافة إلى كل شيء...» ومثل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي.

(٢) الكتاب ٧٥/٢ بتصرف.

(٣) الكتاب ٧٦/٢. «... سقايِيٌّ فتكسر الياء ولاتهمز».

(٤) رَايٌ جمع راية، كما كانت (آيٌ) جمع آيَة. وهذا الضرب إذا نسبت إليه كان لك فيه ثلاثة أوجه:

إن شئت همزت فقلت: (رَائِيٌّ) كما تقول: (طَائِيٌّ) إذا نسبت إلى (طايٍ) جمع (طايةٍ). وتقول: آئِيٌّ في النسب إلى (آية). ==

قال: وإذا أضفت إلى سِقَاية فكأنّك أضَفْتَ إلى سِقاءٍ، كما أنك لو أضفت إلى رَجُلٍ اسمُه (ذُو جُمَّةٍ) لقلت: (ذَوَوِيّ)، كأنك أضفت إلى (ذَواً)[1]. لأن الياء تسقط قبل أن تنسب إليه، فإذا سقطت صار على التذكير ووجب انقلابها همزة[2].

قال أبوعلي: الواو التي قبل ياء النسب في ذوويّ منقلبة عن لام الفعل التي في قولك: «ذَوَاتَا أَفْنَانٍ»[3] وسقوط اللام في الواحد كسقوطها من أخٍ في حال الإفراد، ورجوعها في التثنية [١١٩/ب]. كرجوعها في الأخ مثنى[4].

== وإن شئت قلبت الهمزة واواً، فقلت: رَاوِيٌّ، وآوِيٌّ، وطَاوِيٌّ وإن شئت تركت الياء بحالها ولم تغيرها، فقلت: رايِيٌّ، وطايِيٌّ، وآيِيٌّ.

فأما من همز فلأن الياء وقعت بعد ألف وكان حقها أن تهمز قبل النسبة وتُعَلّ ولكنهم صححوها وهي شاذة، فلما نسب إليها وزيدت ياء النسبة، ثقلت فردوها إلى ما كان يوجبه القياس من الهمز.

وأما الوجه الثاني فلاستثقال الهمز بين الياء والألف.

وأما الوجه الثالث فإنما ثبتت الياء لأنها صحيحة تجري بوجوه الإعراب قبل النسبة كياء (ظَبيْ) و(نِحْيٍ)، فلما كانت النسبة إلى ظَبْي: ظَبْيِيّ، من غير تغيير الياء كان (رَايٌ) كذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٧.

(١) الكتاب ٧٦/٢، وفي المخطوطة: «كأنك أضفت إلى سِقَاء» سهو من الناسخ.

(٢) ساق الفارسي هذه العبارة بالمعنى، وهي من تمام الكلام السابق.

(٣) سورة الرحمن، الآية /٤٨.

(٤) انظر الكتاب ٨٢/٢، ١٩٠، وانظر الأصول في النحو ٧٦/٣.

قال: ولو قلت: سِقَاوِيٌّ جازَ فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في سِقَاءٍ[(١)].

قال أبو علي : لو قلت : سِقَاوِيٌّ فقلبت اللام واواً فيما هو مبني على التذكير لأن المبني على التأنيث مساوٍ في الإضافة المبني على التذكير[(٢)].

قال: وحَوْلاَيا، وبَرْدَرايَا بمنزلة سِقَايَة[(٣)].

قال أبوالعباس: ألف حَلاَيَا بمنزلة هاء سِقَايَة.

قال أبوالعباس: جاز تصحيح اللام في رائييّ في الإضافة من حيث جاز أن يقال رأيٌ، فتصح ولاتُعل، ولم يجُز سِقَايِيٌّ من حيث لم يَجُز سِقَايٌ[(٤)].

* * *

---

(١) الكتاب ٢/٧٦.

(٢) قال أبوسعيد: «جعلوا سِقَايَةً لما نزعوا الهاء بمنزلة سِقَاءٍ مفرداً، وقلبوها همزة...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٧.

(٣) الكتاب ٢/٧٦، وحَوْلاَيا: قرية كانت بنواحي النهروان، قال فيها عبيد الله بن الحرّ:

وَيَومٍ بِحَوْلاَيَا فَضَضْتُ جُمُوعَهُمْ وَأَفْنَيْتُ ذَاكَ الجَيْشَ بالقَتْلِ والأسْرِ

سئل أبوعلي عن وزنها فقال: فيها أربعة أحرف من حروف الزيادة ... انظر معجم البلدان ٢/٣٢٣ وبَرْدَارَايا: بفتح الدال والراء وبين الألفين ياء: قال عنه ياقوت: موضع أظنُّه بالنُّهروان من أعمال بغداد. انظر معجم البلدان ١/٣٧٧.

(٤) قال ابن السراج: «ياء درْحَايَة بمنزلة ياء سِقَايَة، ولو كان مكانها واوٌ كانت بمنزلة الواو التي في شَقَاوة، وحَوْلاَيَا. وبَرْدَ رَايا، تسقط الألف، لأنها كالهاء، وحكم الياء حكمها في سِقَاية». الأصول في النحو ٣/٦٦.

هذا بابُ الإضافةِ إلى كلِّ اسمٍ آخرُه ألِفٌ مُبْدَلَةٌ من حرفٍ من نَفْسِ الكَلِمَة[1]

قال: وسألتُ يونس عن مِعْزًى وذِفْرًى فيمن نَوَّن. فقال: هما بمنزلة ماكان من نفس الكلمة كما صار عِلْبَاءٌ[2].

قال أبو علي: ألف مِعْزَى وذِفْرَى للإلحاق، كما أن همزة علباء للإلحاق، وإذا ثبتت ألف حُبْلى في النسب قُلِبَتْ واواً فقيل: حُبْلَوِيٌّ، فثباتُها في مَرْمًى ومِعْزًى أجدر، لأن الألف منقلبة مما هو من نفس الكلمة، ومما هو بمنزلة ماهو من نفس الحرف، والألف في حُبْلى علامة تأنيث يجب أن تحذف فيها الياء فإذا ثبتت[3] فيها ماحكمه أن يحذف، فثبات ماحكمه أن يثبت أولى[4].

قال: كما صار عِلْبَاءُ حيث انصرف بمنزلة رِداءٍ في الإضافة والتثنية، ولايكون أسوأ حالاً في ذا من حُبْلى[5].

قال أبوعلي: قوله في ذا أي في ثبات الألف فيه وقلبها واواً إذا ثبتت الألف في حُبْلى، فقيل: حُبْلَوِيّ لما قُلبت واواً[6].

---

(١) الكتاب ٧٧/٢. (٢) الكتاب ٧٧/٢ «... كما صار عِلْبَاءُ حيث انصرف».

(٣) في المخطوطة: (ثبتت)

(٤) انظر الأصول في النحو ٦٧/٣، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٦٧/٢ وهذا من تمام الكلام في الفقرة السابقة.

(٦) عِلْبَاءُ فيها ألفان زائدتان لغير التأنيث ومثلها حِرْبَاء، وهما ملحقتان بمثل سِرْدَاح،، انظر المقتضب ٢٦٨/٢، ٨٧/٣، قال أبو العباس: «الملحقة نحو: عِلْبَاء، وحِرْبَاء، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف (يريد قلب الهمزة واواً) نحو: عِلْبَاوِي، وحِرْبَاوِيّ، فهو في هذا ==

قال: وسمعنا العرب يقولون في أَعْيَا: أَعْيَوِيّ، ويقولون في أَحْوى: أَحْوَوِيّ[1].

قال أبوعلي: الواو في أَحْوَوِيّ، أعني التي هي لام منقلبة عن ألف منقلبة عن واو لأن أَحْوَى من الحُوَّةِ، فهو من مضاعف الواو، والواو في أَعَيَوِيّ منقلبة عن مضاعف الياء[2].

* * *

هذا باب الإضافة إلى كُلّ اسمٍ كان آخِرُه أَلِفًا زَائدةً لايُنوّنُ وكان على أربعة أَحْرُف[3]

قال: فإن قلت في مَلْهًى: مَلْهِيٌّ لم أرَ به بأسًا كما لم أرَ بحُبْلَوِيٍّ بأسًا، وكما قالوا: مَدَارَى، فجاءوا بها على مثال حَبالى[4].

قال أبوعلي: مِدْرَى (مِفْعَلٌ)، واللام فيه أصل فجمع جمع ما ألفه زائد للتأنيث فقيل مِدَارًا، كما قيل حَبَالى، فهذا أيضًا من التوفيق بين

= الحيز أصلح، لأن الهمزة زائدة»، المقتضب ١٤٩/٣.

والنحاة على أن كلّ فُعْلاء، وفِعْلاء مصروف، لأنه مثال لايكون إلا ملحقًا مصروفًا في المعرفة والنكرة، انظر المصدر نفسه.

(١) الكتاب ٧٧/٢ بتصرف واختصار.

(٢) انظر الأصول في النحو ٦٧/٣.

(٣) الكتاب ٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٧٧/٢.

الألف الزائد والمنقلب عن الأصل[1].

قال: وكما تستوي الزائدة غير المنونة والتي هي من نفس الحرف إذا كانت كل واحدة منهما خامسة[2].

قال أبوعلي : هذا نحو حُبَارَى، ومُرامَى ، يريد تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة والأصل إذا كان خامسًا في أن يحذف إذا أضيف إليهما ، فتقول [١٢٠/آ] في حُبَارَى: حُبَارِيٌّ، وفي مُرَامَى: مُرامِيٌّ، فتحذف الألفين جميعًا ، فكما استويا هنا وفي مَدَارَى وحَبَالَى، كذلك استويا إذا كانا رابعين، فأجيز في كل واحد منهما الحذف وقلبه واواً ، فقيل: حُبْلَوِيٌّ وحُبْلِيٌّ، ومَلْهَوِيٌّ ومَلْهِيٌّ[3].

قال: وأما جَمَزَى فلا يكون جَمَزَوِيٌّ[4] ولكن جَمَزِيٌّ، لأنها ثَقُلَتْ، وجَاوزتْ زنة مَلْهًى فصارت بمنزلة حُبارى لتتابع الحركات[5].

---

(١) الألف في حُبْلَى تشبه بالألف في مَلْهَى، وفي هذا الباب ثلاثة أوجه: أجودها: مَلْهَوِيٌّ، ويجوز مَلْهِيٌّ، يشبهونها بحُبْلِيّ، كما قالوا: مَدارَى وهو جمع مِدْرَى، فجاءوا بها على جمع حَبَالى وهو جمع (حُبْلَى)، وينبغي أن يجوز أيضًا مَلْهَاوِيٌّ على قياس حُبْلاوِيّ. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٨.

(٢) الكتاب ٧٧/٢، وفيه: «تستوي الزيادة. . . » وأظن الصواب مع ما أثبت في التعليقة.

(٣) الألف في حُبْلَى تشبه الألف في مَلْهَى، فيقال في حُبْلَى: حُبْلِيٌّ وهذا أجود الوجوه في هذا الباب ، كما يقال : حُبْلاوِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ ، وبالمقابل يقال في مَلْهَى : مَلْهَوِيٌّ وهو أجود الوجوه فيه، ثم مَلْهِيٌّ، ويجوز فيه: مَلْهَاوِيٌّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٨.

(٤) (ولا جَمَزَوِيٌّ) أورد هذا الوجه سيبويه، وهو أحد الوجوه الثلاثة المحتملة في هذا الباب.

(٥) الكتاب ٧٧/٢، وفي المخطوطة: « . . . لمتابع الحركات» خطأ.

قال أبوعلي: الحركة في جَمَزَى عادلت الحرف الخامس من حُبَارَى، ومُرامَى فلم يجز قلب الألف واواً في جَمَزَى، كما لم يجز قلبها واواً في حُبَارَى ومُرامَى، إذ كانت الحركة معادلة للحرف، ومما عادلت فيه الحركة الحرف أيضًا الحركة في قَدَم اسم امرأة، عادلت الباء من زَيْنَبَ، فلم يصرف اسم امرأة، كما لم يصرف زَيْنَبُ اسمًا لها[١].

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى كلّ اسمٍ كان آخِرُه ألفًا وكان على خمْسَةِ أحْرُفٍ[٢]

قال: فإن لم تقل ذَا وأخذْتَ بالعدد فقد زَعَمْتَ أنّهما يستويان[٣].

أي الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين يستويان في الحذف.

قال: لأنه حين كان واقعًا في الاسم بزنة ما ألفه منه، كان الحذف منه جائزاً[٤].

---

(١) لايجوز في (جَمَزَى) إلا حذف الألف، كما حذفوا في (حُبَارَى) إذا نسبوا إليها، فيقال: جَمَزِيٌّ، ولايقال: جَمَزَوِيٌّ، لتوالي الحركات، لأن توالي الحركات يلحقها بحكم ما عدّته أربعة أحرف سوى ألف التأنيث، وقياسه: امرأة تسمى بـ(قَدَم) لاتصرف، لأنها بمنزلة (عَقْرَبٍ) (وعَنَاقٍ)، وزَيْنَبَ، ولو سميت بدَعْدٍ صرفت. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٨.

(٢) الكتاب ٧٨/٢.

(٣) الكتاب ٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٧٨/٢، وفيه: «لأنه حين كان رابعًا . . .».

قال أبوعلي: يعني أن حُبْلى بمنزلة مَرْمَى.

قال: بمنزلة سَلامَانٍ وزَعْفرانٍ[١].

أي في أنَّ آخره متحرك كما أنّ آخر مَعْيُوراء ونظائره متحرك[٢].

قال: وإنما جسروا على حذف الألف لأنها ميِّتة[٣].

قال أبوعلي: يعني في مُرَامَى.

قال: ولو كانت الياءان متحركتين لم تُحذفا[٤].

يعني بقوله (الياءان متحركتين): الألفات في مُرَامَى وحُبَارَى[٥].

---

(١) الكتاب ٧٨/٢.

(٢) يقرر سيبويه في هذه المسألة أن الاسم الممدود مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدد حروفه أو قلّ فإنه لايحذف، فيقال في: خُنفُسَاءَ: خُنْفُساوي، وفي حَرْمَلاءَ: حَرْمَلاوِي، وفي مَعْيُوراءَ: مَعْيُوراوِيّ. لأن آخر الاسم لما تحرك دخله الإعراب من جرٍّ ونصب ورفع، فصار بمنزلة سلامان وزعفران، لفرق في ذلك بين ماكانت همزته للتأنيث أو لغير التأنيث، إذ كانت التي للتأنيث تقلب واواً كقولنا في خنفساء: خنفساوي، وكذلك بقية الأمثلة السابقة، وماكانت همزته لغير التأنيث فالنسبة إليه بالهمزة والواو أيضًا، نحو قولنا في حِرَاء: حِرَائيّ وحِرَاوِيٌّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٩.

(٣) الكتاب ٧٨/٢، من اصطلاحات سيبويه التي لايستخدمها النحاة إلا نادراً تسميته الحرف الذي تظهر عليه علامات الإعراب من رفع ونصب وجر بالحرف الحيّ، والحرف الذي لايدخله رفع ولا نصب ولا جر بالحرف الميت. فالهمزة في خنفساء حرف حيّ، والألف في (مَرْمَى) حرف ميّت. انظر الكتاب ١١٧/٢، المقتضب ٢٨٣/٢، ٢٨٦، المصطلح النحوي /١٥٩.

(٤) الكتاب ٧٨/٢.

(٥) يبدو أن أبا علي رحمه الله قد وهم ههنا، فسيبويه يعني بالياءين هنا تلك الواردة في (حَنِيْفَة ورَبِيْعَة) عندما قال: «... فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة، ولو كانت الياءان متحركتين لم تحذفا»، ولم يسمّ رحمه الله الألف في مثل(مرامى وحُبَارى) ياء - كما ترى -.

قال: وإنما جعلوا ياءَي الإضافة عوضًا[1].

أي من الألف في حُبارَى إذا كانت خامسة.

قال: وهذه الألف أضعفُ، تذهب مع كل حرف ساكن[2].

أي: الألف من مُرامَى، وقوله: تذهب مع كل حرف ساكن فإنه يعني في نحو مُرامَى القَوْمِ.

قال: وإنما هذه مُعَاقِبَةٌ[3].

قال أبوعلي: يعني أن ياء النسب تعاقب الألف إذا كانت خامسة[4].

قال: ولو أضفْتَ إلى عِثْيَرٍ وحِثْيَلٍ لأجريته مجرى حِمْيَرِيٍّ[5].

قال أبوعلي: يقول: لم تحذف الياء في عِثْيَر وحِثْيَل كما حذفته من هُذَيْلٍ وسُلَيْمٍ ونحوه، لأن هذه متحركة حيَّة، وتلك ساكنة مَيِّتَة، فكذلك لا تحذف همزة مَعْيُوراء لتحركها وتحذف ألف حُبَارَى ومُرامَى لسكونهما[6].

---

(١) الكتاب ٢/٧٩.

(٢) الكتاب ٢/٧٩.

(٣) الكتاب ٢/٧٩.

(٤) للحرف المتحرك قوة تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن، والألف ضعيفة تذهب مع كل حرف ساكن، فتكون معاقبة ياء النسب، كما عاقبت هاء الجَحَاجِحة ياء الجحاجيح. انظر الكتاب ٢/٧٩.

(٥) الكتاب ٢/٧٩. قال في الكتاب: «وعِثْيَر وهو التراب»، والحِثْيَل: القصير، انظر لسان العرب ١١/١٤٢ (حثل)، قال أبومنصور: الحِثْيَلُ: من أسماء الشجر، انظر تهذيب اللغة ٤/٤٨٠ (حثل)، وهو اسم عند سيبويه، وقد جاء صفة، انظر الكتاب ٢/٣٢٥.

(٦) في النسبة إلى (عِثْيَر، وحِثْيَل) لاتسقط الياء كما سقطت عند النسب إلى هُذَيْلٍ وسُلَيْمٍ فقيل: هُذَلِيٌّ، وسلميٌّ، وإنما يقال: عِثْيَرِيٌّ، وحِثيلِيٌّ، كما يقال: حِمْيَرِيٌّ، فالممدود ==

قال: وزعم يونس أن مُثَنًّى بمنزلة مُعْطًى[1].

قال: وينبغي له إن سُمِّي رجلٌ باسم مؤنّث على زنة (مَعَدٍّ) مدغم مثله أن يصرفه[2].

قال أبوعلي: هذا لايلزمه [١٢٠/ب] لأن (مَعَدّ) لو كان ثلاثيًا أيضًا لم ينصرف لأنه متحرك الأوسط.

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ مَمْدُودٍ لايَدْخُلُه التَّنْوِينُ[3]

قال: تبدل الواو مكان الهمزة ليُفَرِّقُوا بينه وبين الهمزة[4] التي هي من نفس الحرف وما جُعل بمنزلته وذلك قولك في زكريًا ء: زكَرِيَّاوِيٌّ[5].

قال أبوعلي: وقوع علامة الفرق حكمه أن يكون في الفرع دون الأصل، والواو أولى في البدل من الهمزة من الياء، لشبه الياء بالألف، فلو أبدل ياء كأنه قد اجتمع حروف من جنس واحد[6].

== المتحرك كالياء في (عِثْيَر) المتحركة، قال أبوسعيد: وإنما أراد سيبويه بهذا أنه قد يكون للمتحرك قوة تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٩، وانظر الأصول في النحو ٣/ ٧٥- ٧٦.

(١) الكتاب ٢/ ٧٩، وفيه: «... بمنزلة مِعْزًى ومُعْطًى».

(٢) الكتاب ٢/ ٧٩ مع قليل من الاختلاف.

(٣) الكتاب ٢/ ٧٩.

(٤) في الكتاب ٢/ ٧٩: «... وبين المنون الذي هو...».

(٥) الكتاب ٢/ ٧٩.

(٦) في النسب إلى الممدود الذي لايدخله التنوين مثل (زكرياء، وبُروكَاء) لاتحذف الهمزة، ==

هذا بابُ الإضافةِ إلى بَنَاتِ الحَرْفَيْن[1]

قال: في الإضافة إلى غَدٍ ويَدٍ: يَدَوِيٌّ وغَدَوِيٌّ[2].

قال: فإن قال: فهلاً قُلت: غَدْوِيٌّ[3] فالجواب أنَّهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لايريدون أن يُخرجوا من حرف الإعراب التَّحركَ الذي كان فيه لأنهم أرادوا أن يزيدوا لِجَهْدِ الاسم[4].

قال أبوعلي: لو حذفت الحركة من عين (يَدَوِيٍّ وغَدَوِيٍّ) في الإضافة إليه لِرَدِّ لاَمه عَليه لصارت اللام المردودة كأنها لم تُردّ إذ حذف منه لما ردّ إليه شيء كان ثبت فيه وهو الحركة، والحركة قد تقوم مقام الحرف في ذا الباب، ألا ترى أنها قامت في جَمَزَى مقام ألف حُبَارَى، فلو حذفت الحركة لردّ اللام إليه لكان ردّ اللام كَلاَ رَدّ[5].

== لأنها حرف حيّ قوي، بل تبدل واواً ولايجوز ترك الإبدال للفرق بين الهمز الذي هو للتأنيث، وماهو لغير التأنيث بما يقتضيه حال كل واحدة منهما، فتقول في النسب إلى زكرياء: زكَرِيَّاوِيٌّ، وإلى بُروكاء: بُروكَاوِيّ. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٢.

(١) الكتاب ٧٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٧٩/٢. وفي الاسم الذي ذهبت لامه وكان على حرفين نحو (غَدٍ، ويدٍ) إذا نسبت لك أن تقول: يَدِيٌّ، وغَدِيٌّ، كما جاز أن تقول: يَدَوِيٌّ، وغَدَوِيّ، وفي الوجه الأخير تكون نسبت إليه بعد إعادة المحذوف منه، فالأصل في (غَدٍ): (غَدْوٌ) على (فَعْلٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٤٩.

(٣) الكتاب ٧٩/٢.

(٤) الكتاب ٨٠/٢.

(٥) يقول الرماني: «النسب إلى دَمٍ يجوز فيه: دَمِيٌّ، ودَمَوِيّ، وفي يَدٍ: يدِيٌّ ويَدَوِيٌّ، وقول ==

هذا بابُ مَالا يجُوزُ فِيْهِ مِنْ بَنَاتِ الحَرفَيْنِ إلاَّ الرَّدُّ[1]

قال أبوعلي: الذي يلزم أن تردّ اللام إليه في النسبة ماظهرت لامه في تثنية أو جمع بالتاء، وكانت فيه زائدة فحذفت منه نحو الهمزة في ابن[2].

قال: وإذا أضَفْتَ إلى أُخْتٍ قُلت: أُخَويّ هكذا ينبغي أن يكون على القياس، وذا القياس وهو قول الخليل[3].

قال أبو علي : التاء التي في أُخْتٍ وإن كانت للإلحاق بفَعْلٍ[4] فقد أجري مجرى ماهو لغير الإلحاق، فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق إذ حذفت في الجمع بالتاء كما حذف ما ليس للإلحاق نحو: عِضَةٍ وعَضَواتٍ ،

== العرب في غَدٍ: غَدَوِيٌّ دليل على جواز الردّ إلى الأصل مع تبقية الحركة في الاسم، فلذلك حرك يَدَوِيّ، والأصل فيه (فَعْلٌ)...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٣.

(١) الكتاب ٢/ ٨٠.

(٢) فسر أبوسعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن كل ماكان على حرفين والساقط منه لام الفعل، وكانت اللام الساقطة ترجع في التثنية أو في الجمع، فإن النسبة إليه بردّ الحرف الساقط، لايجوز غير ذلك، فأما مايرجع في التثنية فقولك في أبٍ: أبَوَانِ، وفي أخٍ: أخَوان، وأمّا مايرجع بالألف والتاء فقولك في سَنَةٍ: سَنَواتٌ، فإذا نسبت إلى أبٍ، أو أخٍ، أو سَنَةٍ، قلت: أَبَوِيّ، وأَخَوِيّ، وسَنَوِيّ، لايجوز غير ذلك»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٨١.

(٤) انظر المنصف ١/ ١٨.

لئلاً يجتمع علامتان للتأنيث فلما حذف من قولك: أَخَواتٌ علم أنه أجري مجرى التي في عِضَةٍ في الجمع بالتاء كما حذفت منها، وكما لزم أن يحذف في الجمع بالتاء كذلك يلزم أن يحذف في النسب كما حذفت التي في طَلْحَةٍ حين قلت طَلْحِيٌّ ولم يَجُزْ ثباتُها فيها من حيث لم يَجُز ثَباتُ التي في طَلْحَة في الإضافة وهذا قياس الخليل(١).

* * *

هذا بابُ الإضَافَة إلى مافيْهِ الزَّوَائدُ مِنْ بَنَاتِ الحَرْفَيْن(٢)

قال: وإن شئْتَ حذفت الزيادة فقلت: بَنَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ(٣) [١٢١/أ].

قال أبوعلي: فُتِحت الباء في بَنَوِيّ في النسب؛ لأن أصله (بَنَا)، يدلُّك على ذلك جمعهم إياه على (أَبْنَاء)(٤).

---

(١) قال أبوالحسن الرماني: «النسب إلى أُخْت: أَخَوِيّ، لقولهم: أَخَواتٌ، ولو كانت التاء قد أخلصت الإلحاق لوجب: أُخْتَاتٌ؛ إذ لم يكن دليلاً على التأنيث كما يجب: عنكبوتات، ويونس يقول: أُخْتِيٌّ، لأنه رأى التاء قد دخلت في الاسم دخول الملحق بالأصل، فعاملها معاملة الأصل...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٤.

(٢) الكتاب ٨١/٢.

(٣) الكتاب ٨١/٢ باختصار.

(٤) الأسماء التي جعلت الألفات في أولها عوضًا من المحذوف نحو (ابنٌ، واسمٌ، واسْتٌ واثنان، وبِنْتٌ) إذا أقررتها على حالها عند الإضافة قلت: ابْنِيٌّ، واسْمِيٌّ، واثْنِيٌّ، واسْتِيٌّ، ==

قال: وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى (أَبْنَاءِ فَارِسَ) قال بَنَوِيٌّ[1]. وفي نسخة أخرى أَبْنَاوِيٌّ، وفيها: والصواب ابْنِيٌّ.

قال أبوعلي: من تصديق ذلك، أي من تصديق أن لك أن تحذف الزوائد فالصواب أن يكون بَنَوِيٌّ في الكتاب، فتكون الحجة في حذف الألف في ابْن وأَبْنَاوِيٌّ لاحجة فيه[2].

قال: وقد كُنتَ تردّ ماعدّة حروفه حرفان ولم يُحذف منه شيء[3].

أي لم يكن فيه زائد فتحذف.

قال: فإذا حَذَفْتَ منه شيئًا ونقصته منه كان العِوَضُ لازمًا[4].

يعني بالعوض ردّ ماكان في الأصل.

قال في تاء (بِنْت): وذلك لأنّهم شبَّهوها بهاء التأنيث، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سَنْبَتَةٍ[5].

== لأن الذاهب عوضه باق، وإذا حذفت الزوائد، رددت الأصل الذاهب، وإنما جيء بالهاء في (سَنَهِيٌّ) لأن لامها هاءٌ، وجمعها أَسْتَاهٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥١.

(١) الكتاب ٢/٨١.

(٢) العرب لاتقول في (ابن) بَنِيٌّ، وإنما تقول بَنَوِي، وابْنِيٌّ. فلم يحملوه على الحذف إذ كانت الإضافة قوية على الحذف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥١.

(٣) الكتاب ٢/٨٢، وفيه: «... وإن لم يحذف منه شيء».

(٤) الكتاب ٢/٨٢، وهذه العبارة متممة لسابقتها.

(٥) الكتاب ٢/٨٢، وسَنْبَتَةٌ مزيد بالتاء، ويجمع على(سَنَابت)، والدليل على زيادة التاء أنك تقول: (سَنْبَةٌ) كما تقول في عِفْرِيت: عِفْرٌ لأن تاءه زائدة. انظر الكتاب ٢/١١٩، وضبطه الأزهري تارة بفتح السين والباء وأخرى بكسرهما (سِنْبِتٌ) ونقل عن ابن الأعرابي أن ==

قال أبوعلي: كأنّ قائلاً قال له: هلاّ جَعلْتَ (بِنْت) إذا كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة قُلَةٍ[1] وضَعَةٍ[2] فأجزت النسب إليه بغير ردّ اللام كما أجزته في قُلَةٍ ونحوه.

قال: يدُلك على ذلك سكُونُ ماقبلها[3].

قال أبوعلي: يدل على أن هذه التاء للإلحاق أنّ سكون ماقبلها لو لم يكن له[4] لما سكن، ولتحرك.

== السِّنْبتَ: السيّءُ الخُلق. انظر تهذيب اللغة ١٥٥/١٣ (رباعي السين)، وقال: السَّنْبَاتُ والسَّنْبَةُ: سوء الخُلق وسرعة الغضب، وأنشد:

قَدْ شِبْتُ قَبْلَ الشَّيْبِ مِنْ لِدَاتي
وذَاكَ مَا أَلْقَى مِنَ الأَذَاةِ
مِن زَوْجَةٍ كثيرة السِّنْبَاتِ

المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤ (سنب).

(١) القُلَةُ والمِقْلاء: عُودان يلعب بهما الصبيان، فالمِقْلاء: العود الذي يُضرب به القُلة، والقُلَةُ: الصغيرة التي تُنصَب، هذا عن أبي عبيد عن أبي عمرو، وعن القالي: الذي يلعب فيضرب القُلَةَ بالمقلاء، ومنه قوله:

كأنّ نَزْوَ فراخ الهام بيْنَهُمُ   نَزْوُ القُلاتِ زَهَاهَا قالُ قَالِينَا

قال الليث: تجمع القُلَة على قُلِينَ. انظر تهذيب اللغة ٢٩٦/٩ (قلا).

(٢) الضَّعَة: كانت في الأصل: ضَعْوَةٌ، نُقص منها الواو، وجمعها ضَعَوات، وهي شَجَر مثل الثُمام، قال جرير:

مُتَّخِذاً في ضَعَوات تَولَجَا

انظر تهذيب اللغة ٧٦/٣ (ضَعَا)، ولم أجد البيت في ديوان جرير، وانظر الأصول في النحو ٧٧/٣.

(٣) الكتاب ٨٢/٢.

(٤) أي للإلحاق.

قال: جَعَلْنَاهَا بِمَنْزِلةِ ابْنٍ[1].

أي في أنّا إذا حذفْنا الزيادة منه في الإضافة، فرددنا إليه فيها الساقط منه، فالمحذوف من (ابْنٍ) الهمزة والمحذوف من (بِنْتٍ) التاء والمردود فيها اللام[2].

قال: فإن قلت: بَنِيٌّ كما قلت بَنَاتٌ فإنّه ينبغي له أن يقول: بَنِيّ في (ابْن) كما قلت في (بَنُون)[3].

قال أبوعلي: قوله: بَنِيٌّ أي إن قلت في الإضافة إلى بِنْتٍ: بَنِيٌّ فلم تردّ اللام في الإضافة لقولك بَنَاتٌ، أي لأنك تجمع بالتاء فلا تردّ اللام، لزمك أن تقول في ابن: بَنِيّ فال تردّ اللام لقولك في جمعه: بَنُونَ، فلا تردّ اللام في الواحد إذا أضَفْتَ إليه، كما لم تردّه في الجمع، فقد دلّك قولك في ابْنٍ: بَنَوِيّ، وإن لم تردّ اللام في جمعه أنه يلزم أن تقول في بِنْتٍ: بَنَوِيّ وإن لم تردّ اللام في جمعه بَنات. وإنما رددت اللام فيهما جميعًا لأنك قد حذفت من كل واحد منهما زيادة تثبت فيها، فإذا حذفت الزيادة وجب الردُّ، إذ قد يرد فيما لازيادة ثابتة فيه، مثل دَمَوِيٌّ، فهذا المعتبر فيه في هذا[4].

---

(1) الكتاب ٢/٨٢، وهذه العبارة من تمام سابقتيها.

(2) انظر مزيداً من التوضيح لهذا في الأصول في النحو ٣/٧٧.

(3) الكتاب ٢/٨٢، مع قليل من التصرف.

(4) قال أبوالعباس المبرد: «واعلم أن كلّ ماكان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفًا مزيداً تجعل عدّته ثلاثة، فلابُدّ من الرّدّ؛ لأنك لمّا حذفت ما ليس منه لزمك أن تردّ ماهو منه؛ إذ كنت قد تردّ فيما لاتحذف منه شيئًا؛ لأنه له في الحقيقة، وذلك في النسب إلى ابْن: ابْنِيّ إذا اتبعت اللفظ، فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت: بَنَوِيّ. ==

قال: فإنّما ألزَمُوا هذه الردّ في الإضافة لقوتها على الردّ لأنّها قد تردّ ولا تحذف[1].

قال أبوعلي: قوله هذه الأسماء يعني ابْنَ واسْمٌ، وقوله: «لأنها تردّ ولاحَذْف»[2] أي تردّ اللام فيما لاتحذف منه شيئًا نحو يَدَوِيّ ودَمَوِيّ.

وقوله: [١٢١/ب] «فالتاء تعوّض منها»[3] أي تردّ لحذفها اللام.

وقوله: «كما يُعوّضُ من غيرها»[4] نحو الهمزة في (ابْنٍ) والميم في (ابْنَمٍ) ونحو هذا.

وقوله: وكذلك كِلْتَا وثِنْتَان[5].

أي إذا أضفت إلى (كِلْتَا) رددت اللام لحذفك الياء كما تردّ اللام في (بِنْتٍ)[6] لحذفك التاء منها والألف في كِلْتَا ألف تأنيث، فتحذفها

= ولاتقول في أُخْتٍ إلا أَخَوِيّ؛ لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب؛ لأنها تلك في الحقيقة. وذلك قولك: في طلحة: طَلْحِيّ، وفي عَمْرَةٍ: عَمْرِيّ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أَخَوِيّ، وكذلك بِنْت: بَنَوِيّ، لأن التاء، تذهب. ومن قال: ابنةٌ قال: ابْنِيٌّ، على قولك: ابْنِيٌّ في ابْنٍ. ومن قال في ابْنٍ: بَنَوِيّ، قال في مؤنثه: بَنَوِي، وذلك أن النسب إلى كل مؤنث كالنسب إلى مذكره». المقتضب ١٥٥/٣.

(١) الكتاب ٨٢/٢، مع اختلاف يسير.

(٢) هكذا نص الكتاب «ولاحذف».

(٣) الكتاب ٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٨٢/٢ «من قوله: «فإنما ألزموا...» إلى قوله: «... من غيرها»، هي عبارة واحدة في الكتاب، ضمّنها أبوعلي تعليقاته.

(٥) الكتاب ٨٢/٢.

(٦) النسب إلى كِلْتا: كَلَوِيّ، وثِنْتَان: ثَنَوِيّ، كما أن النسب إلى بِنْت: بَنَوِيّ، وسيأتي تعليل ذلك.

كما تحذف علامات التأنيث في النسب، وثِنْتَان مثله يلزم رَدُّ اللام فيها في الإضافة لحذف التاء لأن التاء فيها مثل بِنْتٌ، لأن ماقبلها ساكن كما أن ماقبلها ساكن(1).

قال أبوعلي: قال أبوبكر: قال أبوالعباس: يقول سيبويه في التاء التي في كِلْتَا: إنه بدلٌ من الألف في كِلا مثل التاء التي هي عِوضٌ من الواو، فلذلك حذفت ألف التأنيث وردّ ما التاء بدل منه وهو الواو(2).

قال:(3) وكان أبوعمر(4) يقول: كِلْتَا فِعْتَل، التاء زائدة والألف من الأصل فتقول: كِلْتَوي.

قال: وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر(5) إلا على من قال حُبْلَوِيّ لا على أنه لام.

---

(1) يقول أبو سعيد: «من قال: رأيتُ كِلْتَا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث، فإن سميّ بها شيئًا لم يصرفه في معرفة ولانكرة، وهذه التاء بمنزلة التاء في بِنْت، غير أنها لما صارت للإلحاق جاز أن يلحقها ألف التأنيث؛ فمن حيث وجب ردّ بنت في النسبة إلى الأصل وحذف التاء منها، وجب ردّ كِلْتَا إلى الأصل، وحذف التاء، ثم تحذف ألف التأنيث، فيقال: كَلَوِيّ. . . » شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٢، وهذا الكلام منقول عن ابن السراج، وسيأتي.

(2) الأصول في النحو ٧٨/٣.

(3) القائل: هو أبوعلي الفارسي، هنا في الفقرة التالية.

(4) هو أبو عمر الجرمي، والقول بهذا اللفظ منقول عنه في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٢، وشرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق٢٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٩٦/٢، شرح المفصل ٦/٦.

(5) كما خالفه الفارسي هنا فالسيرافي أيضًا قال عن رأي الجرمي هذا: «وليس ذلك بقول مختار، لأن زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجود، لأنها زيادة تاء قبل لام الفعل، ولا أعلم له في الكلام نظيراً» ، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٢ . ووصفه ==

قال في كِلْتا: وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرْوَى[1].

قال أبوعلي: يقول: صارت التاء التي هي بدل من اللام بمنزلة الواو التي هي لام في شَرْوى والألف بعدها بمنزلة الألف بعد واو شَرْوَى[2].

قال: ولو جاء شَيْءٌ مثل (بِنْتٍ) واسْتَبَانَ لَكَ أنّ أصله (فِعْل) لكان في الإضافة متحرك العين[3].

قال أبوعلي: يقول: قد قامت لك الدلالة في أن عينات (بِنْتٍ، وأُخْتٍ) وسائر هذه الأسماء التي قدمها أو أكثرها متحركات العين، فإن جاء شيء مثل بِنْتٍ فقامت لك الدلالة على أنّه فَعْل أو فُعْل أو على غير ذلك من الأبنية التي تسكّن عيناتُها فحركْه في الإضافة إليه، لأنّك إذا رَدَدْتَ هذه اللامات على هذه النواقص في الإضافة حركت العين عنده وإن

= الرماني بأنه رأي لا وجه له، لأن التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول الاسم أو آخره. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق٢٦.

(١) قال ابن السراج: «من قال: رأيتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ، فإنه جعل الألف ألف تأنيث، فإن سمى بها شيئًا لم يصرفه في معرفة ولانكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في (شَرْوَى)»، الأصول في النحو ٧٨/٣.

(٢) الواو في (شَرْوَى) بدلٌ من الياء التي كانت في (شَرَيْتُ)، ولايجوز أن يكون الألف للإلحاق، لأن الإلحاق يقتضي إظهار الأصل، إذ الغرض في الألف التقريب من الأصل، قال الشاعر:

... وهل شَرْوَى أبي حَسَّانَ في الأُنْسِ

فكِلْتَا بمنزلة شروى، ووزنه (فِعْلى). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٨٣/٢، ويبدو أن في العبارة تكراراً في الكتاب وأن رواية أبي علي خلت منه، فكانت أصح وأقوم.

كان أصله السكون كما قلت في غَدٍ: غَدَوِيٌّ، وحجته في ذلك ماتقدم[1].

قال: فكأنَّك ألحقْتَ ياء الإضافة اسمًا لم يكن فيه شيءٌ مما حُذف[2].

قال أبوعلي: يعنيَ بقوله مما حذف الزوائد التي تلحق فتحذف إذا ردّ إلى الاسم ماكان أصلاً فيه ثم نُسب.

قال: وأمَّا فَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان، لأنه كان أصلُه فَوْهٌ[3].

قال أبوعلي: حذف الهاء التي هي لام من فَوْهٌ كما تحذف اللامات إذا كُنّ ياءات أو واوات، وإنَّما وافقت الهاء حروف اللين في هذا لما فيها من الخفاء، وممَّا يدلك على خفاء الهاءات وموافقتها حروف اللين أنهم لايستجيدون قول من قال: عَلَيْهي، ويقولون: كأنه جمع بين ساكنين، لأن الهاء خفيّ، فلما حُذفت الهاء التي هي لام كما حُذف من شَفَةٍ واسْتٍ بقي الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين فأبدلوا منه الميم في الإفراد لئلاً يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين [١٢٢/أ] فإذا أضيف لم يبدل لأن التنوين لايحلق، فلا يبقى الاسم على حرف[4].

---

(١) إذا كان الاسم منقوصًا، وبانَ أنه على (فِعْل) تحركت عينُه إذا أضيف إليه نحو: غدٍ: غَدَوِيّ، وفم: فَمِيّ، لأنهم قالوا في تثنية (فَم): فَمَوَان، ولو لم يقولوه لم يجز. . . » انظر الأصول في النحو ٧٨/٣، وانظر مناقشة ابن جني له في الخصائص ١٤٧/٣.

(٢) الكتاب ٨٣/٢، وفيه: (. . . يائي الإضافة. . . ».

(٣) الكتاب ٨٣/٢.

(٤) أصل (فَم): (فَوْهٌ) وجمعه: (أفواه)، وأجاز سيبويه في النسب إليه: فَمِيٌّ وفَمَوِيّ، كما قيل في (دَم): دَمِيٌّ ودَمَوِيّ، ومن قال: فَمَوانِ، فلا يجوز فيه إلا فَمَوِيّ، كما يقال في أَخٍ: أَخَوَانِ، وأَخَوِيّ.

قال أبو العباس: وإنما أبدلوا الميم من الواو لأنهما جميعًا من الشفة مع الباء[١].

وكانت الميم أولى من الباء[١] لأن الميم من الشفة ثم تهوي إلى الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة، والباء[١] لازمة لموضعها[٢].

قال أبوعلي: فالميم يوافق الواو في أنهما يهويان في الفم. أنشد:

هُمَا نَفثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[٣].

== ونقل أبوسعيد عن أبي العباس المبرد أن من لم يقل: فَمِيُّ، فحقه أن يَرُدّه إلى الأصل، والأصل (فَوْهٌ) فيقول: فَوْهِيّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٢، وانظر المقتضب ١٥٨/٣- ١٥٩.

قال ابن السراج: «الذي زيّن لهم عندي أن قالوا: «فَمَوانِ» أن هذا يُعَدُّ محذوفًا وهي الهاء، يدلك عليه قولك: تَفَوّهْتُ، وأفْوَاهٌ... فإن أضفت إلى رجل اسمه (فُوزَيْدٍ)، قال سيبويه: فكأنك إنما تضيف إلى فم»، انظر الأصول في النحو ٧٨/٣- ٧٩.

(١) في المخطوطة: (الباء) خطأ.

(٢) النّص في المقتضب ١٥٨/٣ مع قليل من الاختلاف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للفرزدق، وعجزه:

... على النّابِحِ العَاوِي أشَدُّ رِجَامِ

أنشده سيبويه منسوبًا إليه، وفيه شاهد على جمعه الواو والميم التي هي بدل منها في (فم) فقال (فمويهما)، فجمع بين العوض والمعوض. ونسبه الشنتمري إلى الغلط، انظر الكتاب ٨٣/٢ وهامشه، ووجه بعضهم كلام الفرزدق هذا بأكثر من وجه، ولعل ألصقها به قول بعضهم: إن الميم بدل من الهاء، وأن الساقط من (فم) هو الواو، فكذلك ردّها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٢.

انظر الشاهد في المقتضب ١٥٨/٣، وهو آخر أبيات قصيدة طويلة في ذم ابليس، مطلعها:

إذا شِئْتُ هاجَتْني دِيَارٌ مُحِلَّةٌ ... ومَرْبِطُ أفْلاءٍ أمام خِيَام

وفي الديوان ٢١٥/٢ «هما تَفَلا» مكان «هما نَفَثَا». انظر البيت في النكت في ==

قال أبوعلي: قوله: فَمَوَيْهما ـ الميم بدل من الواو، لأنهما جميعًا من الشَّفَة[1].

والواو بدل من الهاء، فخفاء الواو للينها، ولأن الميم خفيّة مثلها، ألا ترى أن النحويين يستقبحون عَلَيْهي مَالٌ، لخفاء الهاء، ومن قال: (فَمَانِ)، قال في النسب: فَمِيٌّ، وله أن يقول: فَمَوِيّ كما كان له في يَدٍ يَدَوِيٌّ، ومن قال: فَموانِ لم يَجُزِ له أن يقول إلا فَمَوِيّ، كما أنه ليس له أن يقول في ابْنٍ وأُخْتٍ إلا بَنَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ، فيردّ اللام من أجل الزّيادة إذ كان له الردّ فيما لازيادة فيه وهذا قياس صحيح[2].

قال: وكذلك الإضافة إلى ذَات:[3] ذوَوِيٌّ، لأنّك إذا حذفت الهاء فكأنك تضيف إلى (ذا)[4].

== تفسير كتاب سيبويه ٨٩٧/٢، وقد أنشده أبوعلي في المسائل الحلبيات /٣٤٦، كما أنشده في المسائل العسكريات /٩٧، والمسائل المشكلة /١٥٨، وقال: «أبدل من العين الذي ههو واوٌ الميمَ، كما تبدل منه في الإفراد، ثم أبدل من الهاء التي هي لامٌ الواوَ، وبَدَلُ الواو من الهاء غير بعيد»، انظر البيت في مجالس العلماء /٢٥١، سر صناعة الإعراب ٤١٧/١، خزانة الأدب ٢٦٩/٢.

(١) انظر المسائل المشكلة /١٥٨، والمسائل العسكريات /٩٧.

(٢) انظر شرح المفصل ٥/٦ -٦.

(٣) في الكتاب ٨٣/٢: «... الإضافة إلى (ذَاهْ)»، ويبدو أنها سقطت من الكتاب، لأن الفارسي نص عليها في تعليقه، كما جاء بالتي للمذكر، وهي التي ذكرت في الكتاب، والنسب إليهما معًا: (ذَوَوِيّ)، كأنك نسبت إلى (ذوًى). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٦.

(٤) الكتاب ٨٣/٢.

قـال أبو عـلي : يعني بقـولـه ذاتُ التي إذا وُصِلْت قلت : فُلاَنَةُ ذاتُ كَذَا .

وتقـول للمـذكَّر ذُو كَذا ، فـذاتُ هذه كـذُو في أنّ اللام فـيـهـا مـحـذوفـة ومـخـالفـة في أن (ذُو) تكون حـركـة فـائه من جنس مـاتنقلب إليـه عـينه إن ألفًا فـفـتـحـة وإن يا ءً فـكسـرة ، وإن واواً فـضـمّة، فـإذا أضَفْتَ إلى (ذَات) وجب أن تحـذف اللام، كـمـا أنك إذا أضـفت إلى سـائر مـافـيـه تـا ء التـأنيث حذفت. وصفة (ذو) في الكلام، إنما هي لأن تضاف إلى الجواهر فيوصف بها إذا أضيف إليها (ذُو)[١].

قال: إلا أنّ الهاء جاءت بالألف والفتحة كما جاءت بالفتحتين في امْرَأَة، فالأصل أولى به إلا أن تُغَيِّر[٢].

قـال أبوعلي: كـان (ذُو) قـبـل أن تدخل عليـه عـلامـة التـأنيث يجري فاؤه بحسب الحرف الذي ينقلب إليه عينُه، فلما أدخل عليه علامة التأنيث التي هي الهـاء، وجب أن يتـحـرك الحـرف الذي قـبله كـمـا يتـحـرك مـاقـبل هاءات التـأنيث بالفـتـح فـانقلبت ألفًا، فلمـا انقلبت ألفًا لأنه في مـوضع حركة لزم فاءَهَا الفتحُ ؛ وسبب لزوم الفاء الفتح وانقـلاب العين ألفًا مـن

(١) يقول أبوسعيد: إذا أضفت إلى رجل اسمه (ذُو مَال) قلت: ذَوَوِيٌّ، لأنك تردّ الذاهب، لأن (ذُو) اسم على حرفين الثاني من حروف المدّ واللين، ولايقوم بنفسه منفرداً، فرددنا الذاهب، وعين الفعل منه واوٌ مفتوحة، فتقول: ذَوَوِيٌّ، و(ذُو) فَعَلٌ، والدليل على ذلك قوله تعالى: «ذَوَاتَا أَفْنَانٍ» [سورة الرحمن، الآية/٤٨]، وكذلك إذا نسبت إلى (ذَاتِ مَال)، لأنك تحذف هاء التأنيث، فيستوي الذكر والأنثى». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٢.

(٢) الكتاب ٨٤/٢، وهذه العبارة هي تمام سابقتها.

(ذُو) لحاق علامة التأنيث به إذا أَرَدْتَ المؤنّث، وتنزيله أن الراء[١] تتبع حركته حركة الهمزة التي هي لام، فإذا ألحقت علامة التأنيث انفتحت الهمزة، وإذا انفتحت الهمزة انفتح الرّاء، وتمثيل (ذات) هذا التمثيل[٢].

قال: وأمّا الإضافة إلى شاءٍ فَشَاوِيٌّ، كذلك يتَكلّمون به[٣].

قال: (لاينفع الشّاوي)[٤]، وإذا سميت رجلاً به أجريته على القياس فقلت: شَائِيٌّ.

قال: وإن شئت قلت: شَاوِيٌّ كما قلت: عَطَاوِيٌّ[٥] [١٢٢/ب].

قال أبوعلي: إبدال الواو من هذه الهمزة ليس بالقياس[٦]؛ لأنها أصلية، فلذلك. **قال:** كذلك يتكلمون.

---

(١) يريد: التي في (امرأة).

(٢) انظر المسائل البغداديات/١٥٥، قال ابن السراج: «إن أضفت إلى رجل اسمه (ذُو مال) قلت: (ذَوَوِيّ)، وكذلك (ذَاتُ مَالٍ)، لأنك إذا أضفت حذفت الهاء؛ فكأنك تضيف إلى (ذُو)». الأصول في النحو ٧٩/٣.

(٣) الكتاب ٨٤/٢، وفي المخطوطة: (شاوي) من غير فاء.

(٤) هكذا وضع أبوعلي هذه الجملة، ولم أتبين مقصده منها، ولعله يومىء بها إلى البيت الذي أنشده سيبويه في هذا الموضع وهو قول الشاعر:

فَلسْتُ بِشَاوِيٍّ عليه دَمَامَةٌ ... إذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وأَسْهُمِ

انظر الكتاب ٨٤/٢.

(٥) الكتوب ٨٤/٢.

(٦) هناك فرق بين شَائِيّ وعَطَائِيّ، فالهمزة في عَطَاءٍ بعد ألف زائدة، وليست في شَاءٍ كذلك. انظر الأصول في النحو ٧٩/٣.

والأجود في شَاءٍ: شَائِيٌّ، ويجوز شَاوِيّ، وقياسه أنك تريد به صاحب شَاءٍ، فإن أضفت إلى شَاةٍ قلت: شَاهِيٌّ، لأن الذاهب منه هاء؛ لأنك تقول في التحقير: شويهة، وفي الجمع: شِيَاهٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٢.

قال أبوعلي: شَاءٌ وزنه (فَعْلٌ)، والألف منقلبة عن واو، يدلّك على {ذلك}[١] قولهم: شَوِيّ، فاشتقّوا منه ماصحت الواو فيه، ولو كانت منقلبة عن ياء لقلت شَيِيٌّ، فأما الهمزة في شَاء، وقولهم في الإضافة إليه: شَاوِيٌّ فاللام عندي همزة، والواو في الإضافة إليه بدل منها، وليست الهمزة منقلبة عن ياء ولا واو، لأنّك لو جعلته منقلبًا من أحدهما، جمعت على الكلمة الاعتلال من عينها ولامها، وذلك قليل، ولذلك قال سيبويه: وإن سمّيت به رجلاً قلت شَائِيٌّ، أجريته على القياس.

فإن قلت: فقد جاء شَوِيٌّ على (فَعِيْل)، وجاءت اللام منها غير همزة فإنه كالنَّبِيِّ والبَرِيَّة والذريَّة، كل ذلك لاماتها همزات، وقد أجمع على تخفيفها فكذلك شَوِيٌّ لامه همزة وقد خفف. وكان أبوبكر يقول: يمكن أن تكون الهمزة فيه بدلاً من الهاء، كما أن الهمزة من مَاءٍ بدل من الهاء[٢]، فكأنّه ذهب إلى شَاءٍ من لفظ شاهٍ، ولو كان كذلك لكانت الهاء جديراً أن ترجع في قولهم شَوِيٌّ فيقال: شَوِيْهٌ، فإن لم ترجع الهاء دليل على أن اللام من شَاءٍ ليستْ بهاء، وأن الهمزة أصل فيه، ومنزلة شَاءٍ من شاةٍ بمنزلة آلٍ[٣] من لُؤْلُؤٍ فيه بعض حروفه وليس من بنائه[٤].

---

(١) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الأصول في النحو ٧٩/٣.

(٣) في المخطوطة: (أآل).

(٤) قال أبوالحسن الرماني: النسب إلى شَاء: شَاوِيٌّ، ولايجوز غيره، لأنه مهمل في هذا المعنى، ولكن إذا سميت رجلاً بشاءٍ جاز شَائِيٌّ، وشَاوِيٌّ على القياس، ولايقيس على المهمل. ==

هذه فُصول تلحقُ بما تقدَّمَ من البَابِ
تأخَّرت عَنْ مَواضِعِهَا

قال أبوالعباس في (اسْم): يحتمل أن يكون وزنه (فِعْل) كقولهم[1] سِمُهْ، ويحتمل أن يكون (فُعْل) لقوله في كل سورة سُمُهْ[2].

قال أبوعلي: ولو قال قائل: إن الفاء من (اسْم) متحرك بالفتح لقولهم: سَمَويٌّ، وإنّ وزنه فَعَل لقولهم في جمعه: (أسْمَاء)، لأن حكم (فَعَل) أن يكون على (أفْعال) في الجمع القليل، كما أن حكم (فَعْل) أن يكون في الجمع القليل على (أفْعُل)، فكما حكم على (يَدٍ) أنه (فَعْل) بقولهم (أَيْدٍ)، كذلك يحكم لقولهم: (أسماء) بأنه (فَعَلٌ)، ولفتحة[3]

== لأن إهماله نادر، والنادر لايقاس عليه، والنسب إلى شَاة: شاهيٌّ، لأن الأصل الهاء، ودليله شويهة وشِيَاهٌ، وليس الشَّاءُ من لفظ شَاةٍ بدليل تصغيره على شُوَيّ، وتصغيره شَاة على شويهة.» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٦.

(١) في المخطوطة: لقولهم.

(٢) انظر المقتضب ١/٢٢٩، وقد تضمن النص الإشارة إلى بيت من الرجز أنشده أبوالعباس، وهو قول الراجز: باسْمِ الَّذي في كل سُوْرَةٍ سُمُهْ

وقد أنشده أبوزيد في نوادره /٤٦١، وقبله قوله:

أرْسَلَ فيها بازلاً يُقَرِّمُهْ

وَهْوَ بهَا يَنْحُو طريقًا يَعْلَمُهْ

انظر بيت الشاهد في المنصف ١/٦٠، ومع أبيات أخرى في الباب، الصاحبي /١٩٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٦، وقد عقد ابن الأنباري المسألة الخلافية الأولى للقول في اشتقاق الاسم، وبحث الموضوع نفسه في أسرار العربية وروى البيت ص ٨، عندما ذكر أن في الاسم خمس لغات، وانظر الأمالي الشجرية ٢/٦٦.

(٣) في المخطوطة: (فلفتحة).

الفاء في سَمَوِيّ يُحكم بأن الفاء مفتوحة، و (الأفْعَال) بأن العين مفتوحة[1].

قال أبوعلي: الدليل على أن ذَيَّة أصله ذَيْتَ، أنّ ذَيَّةَ بمعنى ذَيْتَ فيعلم بذلك أنّ ذَيْتَ حذف اللام منها كما حذف من أُخْتٍ وبِنْتٍ، وجعل التاء فيه للإلحاق، كما جعل فيهما له، فإذا أضفت إليه حذفت التاء ورَدَدْتَ اللام كما أنك إذا أضفت إلى بِنْتٍ وأخواتها حذفت التاء ورَدَدْتَ اللام وتُحرِّك العين في الإضافة إليه، فتقول: ذَيَوِيّ، وإن كانت في ذَيْتَ ساكنًا كما حركته من غَدَوِيّ، وإن رَدَدْتَ اللام فيه قلبت الياء ألفًا، وقلبتها واواً فقلت: [١٢٣/أ] ذَيَوِيٌّ[2].

قال أبو العباس: التاء في بِنْتٍ وأُخْتٍ ونحوهما[3]، وإن كانت للإلحاق بمنزلة التاء في سَنْبَتَةٍ وعِفْرِيْتٍ فقد خالفتهما في أنها لاتكون إلا بدلاً من الهاء، يعني وإن كان للإلحاق فقد وقع موقع الهاء في أخِهٍ، وبِنَهٍ، لأنها إنما تلحق المؤنث الذي له ذكر للفصل بينهما، فلذلك حذفت في الإضافة، وثَبَتَتْ التاء في سَنْبَتَةٍ وعِفْرِيْتٍ.

قال أبوعلي: الدليل على أن (هَنْتٍ) (فَعَل) محرك العين أن حركة فائه بالفتح قد عُلم من (هَنُوك، وهَنْتٍ)، فأمّا حركة عينه فتعلمه من أخواتها التي تتبع حركات عينها لاماتها أكثرها على (فَعَل)، كقولك:

---

(١) اسم: محذوف اللام، فهو من السُّمُوّ، ويجمع على (أسْمَاء)، والمحذوف منه الواو، وإن قيل فيه: سَمَّيْتُ، ويذكر فيه خمس لغات هي: اسْمٌ، وَسِمٌ، وأُسْمٌ، وسُمٌ، وسُمًى.

(٢) انظر هذه الجزئية في الكتاب ٨٢/٢ - ٨٣.

(٣) انظر الكتاب ٨٢/٢، والمقتضب ١٥٤/٣ - ١٥٥.

(أخُوك وأبُوك وذُو مال وحمُوكَ) ، فتحمله على أخواتها هذه ، فأمَّا مِنْ حركة النون من (هَنُوك وهَنَاك) فـلا نعلم أنه (فَعَل) ولا يحكم بحـركـة النون في (هَنَوَات) بالفتح أنَّ أصله (فَعَل) ، لأنه لو كان (فَعْلاً) أيضًا ، فرددْتَ اللام إليـه في الجمع لحـركت ولم تسكَّن، ألا ترى أنَّا نعلم أنّ (غـداً) فَعْلٌ[1] .
لقولهم:

. . . . . . وغَدْواً بَلاَقِعُ[2]

ويُجمعُ على غَدَوات.

---

(١) يقـول أبوعلي: «يجوز أن تكون الهـاء من قـولهم: (ياهَنَاهْ) بدلاً من الواو التي هي لام في (هَنَوات) ، لأن الهاء قد تُشابه حروف اللين في الخفاء، وفي كونها من مخرج إحداهنّ، وفي حذفهم لها كحذفهم لهن في (سَنَة، وشَفَة، وشاة) . . . »، ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن تكون الكلمة لامها تارة هاءً، وأخرى واوٌ، ونظير قولهم: عِضَة، وسَنَة، ألا تراهم قالوا: عضوات . . . وقالوا في جمعه: عِضَاهٌ، وقالوا من السَّنَة: سَنْها ، وقالوا: مُسناناةٌ، ومُسانهة، فيكون (هَنَاه) على (فَعَال)، واللام فيه كاللام فيهن . . . »، المسائل المشكلة/ ٥٠٤- ٥٥٥ .

ويرى سيبويه أن التاء في (هنْتِ) إنما تكون في الوصل وأنها (هَنَهْ) مثل (مَنْتِ) و(مَنَهْ) ، انظر الكتاب ٣٤٨/٢، كما شبَّه التاء في (هَنْتِ) و(أُخْتِ) بالتاء في (بِنْتِ) إذا كان اسمًا لرجل، فيجمع على (بنات) من قبل أن هذه التاء للتأنيث، وهي لاتثبت مع تاء الجمع كما لاتثبت الهاء ، فمن ثم صيروها مثلها ، فقالوا في رجل اسمه (هَنْتٌ): هَنَاتٌ. انظر الكتاب ١٠٢/٢.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه في باب الإضافة إلى الحرفين، دون نسبة، وهو قوله:

وما الناسُ إلاّ كالدِّيار وأهْلُها ... بِهَا يَوْمَ حَلُّوها ، وغَدْواً بلاقِعُ

والشاهد فيه قوله: (غَدْواً) وبناؤه على الأصل، على أن (غَدًا) أصله (غَدْوٌ) بإسكان الثاني، فإذا نسب إليه وردّ المحذوف منه قيل: (غَدْوَى) ، فلم تسلب الدال الحركة . . انظر الكتاب ٨٠/٢، والبيت للبيد وهو في ديوانه/ ١٦٩، من قصيدة مطلعها:

بَلِيْنا ومَاتَبْلى النُّجومُ الطَّوَالِعُ ... وتَبْقَى الجبالُ بَعْدَنَا والمصَانِعُ

قال: الطوسي: غَدْواً : معنى غداً ، انظر البيت في الموشح /١٣٥، المنصف ٦٤/١ ==

قال: وأمّا الإضافة إلى (لآتٍ)[1] من اللّات والعُزّى، فإنك تمدُّها كما تمدُّ (لا) إذا كانت اسمًا[2].

أخبرنا أبوبكر بن دُريد أنّ بعض القراء قرأ «**أفَرَأيْتُمُ اللاتَّ والعُزّى**»[3] فيقول على هذا: لآتِيٌّ مثل رادِيٍّ[4].

== حيث أنشد قول الراجز:

لاتَقْلُواهَا وادْلُواها دَلْوَا
إنّ مَعَ اليَوْمِ أخاهُ غَدْوَا

وقال: ألا ترى أنه قد ردّ اللام في (غَدٍ) وحذف حركة العين؟... وانظر أيضًا الأصول في النحو ٣/٣٢٧، المنصف ٢/١٤٩، أمالي ابن الشجري ٢/٣٥، الشعر والشعراء ١/٢٨٤، شرح المفصل ٤/٦، خزانة الأدب ٣/٣٤٨، لسان العرب ١٩/٣٥٢ (غدا).

(١) في المخطوطة: (لاةٍ).

(٢) الكتاب ٢/٨٤.

(٣) سورة النجم، الآية / ١٩. (يعني بتشديد التاء من اللات).

(٤) يقول ابن دريد: زعم قوم من أهل اللغة أنّ اللّاتَ التي كانت تعبد في الجاهلية صخرة كان عندها رجل يَلُتُّ السويق وغيره للحاجّ، فلما مات عُبدت، ولا أدري ماصحة ذلك، لأنّه لو كان كذلك كان يكون: (اللّاتّ) بتثقيل التاء، لأنها تاءان. وقد قرىء في التنزيل: «**أفرأيتم اللاتّ والعُزّى**» بالتثقيل والتخفيف، ولم يجيء في الشعر (اللات) إلا بالتخفيف، قال زيد بن عمرو بن نفيل:

تركتُ اللّاتَ والعُزّى جميعًا كذلك يَفْعَلُ الجَلْدُ الصَّبُورُ

انظر جمهرة اللغة ١/٨٠ (لتت).

وروى ابن النحاس عن الكسائي قوله: «الوقوف عليه (اللّاه)، وقال غيره: الوقوف عليه: (اللّاتْ) اشتقوه من اسم الله جلّ وعزّ، وهو مكتوب في الصحف بالتاء» انظر إعراب القرآن ٤/٢٧٢، وروى الزجاج وقوف الكسائي عليه بالهاء وامتدحه بأنه قياس، إلا أنه قال: الأجود في هذا اتباع المصحف، والوقوف عليها بالتاء. انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٣. وقراءة التشديد عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما انظر البحر المحيط ٨/٦٠، وإتحاف فضلاء البشر/٢/٤٠٢. ==

قال: وأمّا الإضافة إلى (مَاءٍ) فَمَائيٌّ تَدَعُه على حاله، ومن قال: عَطَاوِيٌّ قال: مَاوِيّ، يجعلُ الواو مكان الهمزة، وشَاوِيٌّ يقوِّي ذا[١].

قال أبوعلي: كأنَّ في قوله: وشَاوِيٌّ يقوي ذَا، إشارة إلى أن الهمزة في (شاءٍ) عنده أصل ليس ببدل من شَيِّيٌّ، كما أن همزة (مَاءٍ) بدل من الهاء، ولو كانت همزة (شَاء) مبدلة من الهاء عنده لم يكن للاحتجاج به على مَاوِيّ وجه، ولكان هو محتاجًا إلى الاحتجاج كاحتياج مَاوِيٍّ إليه[٢].

قال في امْرِيءٍ - وألِفُه للوَصْل - : وليس الألِفُ هاهُنا بِعِوَضٍ[٣].

قال أبوعلي: يقول: ليس الألف في امرىءٍ بعوض من اللّام كما كان عِوَضًا في اسْمٍ وابْنٍ من اللأم الذاهب[٤].

== قال أبوسعيد في النسب إلى (اللّات): «تمدُّها كما تمدّ (لاَء)، يعني أنك تقول: (لاَئِيٌّ) وذلك أنك تحذف التاء، لأن من الناس من يقف عليه فيقول: (لاَهْ)، ويصلُها بالتاء، فصار كهاء التأنيث، ويحذف في النسبة فتبقى (لا)، ولايُدرى ما الذاهب منه على قوله، فزِيْد عليه حرف آخر من جنس الحرف الثاني منه وهو الألف، كما يقال في (لَوْ، وكَيْ، ولاَ: لَوٌّ، وكَيٌّ، ولاَءٌ). ومن الناس من يقول: إن الذاهب منه هاء، وإن أصله (لاَهَةٌ) لأن القوم الذين سَمَّوا بذلك هم الذين عبدوها واتخذوها آلهة، ولا أحب استقصاء هذا والخوض فيه والنسبة إليه». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٨٤/٢.

(٢) الإضافة إلى شَاءٍ: شَاوِي، وقد نص عليه سيبويه آنفًا، والنسب إلى ماء: مَائِيٌّ ومَاوِيٌّ، ولايردّ الأصل؛ لأنه ليس فيه نقص، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٧. وقال أبوبكر ابن السراج: شَاءٌ مثلُ مَاءٍ، وإنّ الهمزة تصلح أن تكون فيهما جميعًا مبدلةً من هاءٍ، لقولهم: مُوَيَّةٌ، وشُوَيهة. الأصول في النحو ٧٩/٣.

(٣) الكتاب ٨٤/٢.

(٤) يقول أبوسعيد: «لم يخيّر سيبويه فيه [أي في امرىء] كما خيّر في اسْمٍ وابْنٍ واسْتٍ، فأجاز فيه: بَنَوِيّ، وابْنِي، وكذلك مايشبه الابن مما بعد ألف وصله حرفان، وجعل القياسَ في ==

هذا بابُ الإضَافَةِ إلى مَاذَهَبَتْ فَاؤُهُ مِنْ بَنَاتِ الحَرْفَيْنِ وذلكَ عِدَةٌ وزِنَةٌ[1]

قال: فلو رَدُّوا في الإضافة الفاءَ لجاء بعضُه مردُوداً في الجميع بالتاء[2].

قال أبوعلي: يقول: لو قلت في النسب: وِعْدِيٌّ فرَدَدْتَ فاءَهُ لقُلْتَ في الجمع بالتاء: (وَعْداتٌ)، كما أنَّك لما ردَدْتَ بعض اللامات بالجمع بالتاء والتثنية رَدَدْتَ بالإضافة، فإن لم تردّ الفاء في الجمع والتثنية لم تردّ في النسب أيضاً[3].

== (امْرِىءٍ): امْرَئِيٌّ، وفرَّقَ بينهما، لأن ابْن واسْم واسْت قد حذفت أواخرها فصارت كذوات الحرفين نحو (دَمٍ، ويَدٍ) وامْرُؤٌ لم يذهب من حروف أصله شيءٌ، فكانت ألف الوصل فيه كألف الوصل في (الانْطِلاق)، وأنت إذا نسبت إلى (انْطِلاق) لم تغيِّر منه شيئًا.

وكسرت الراء في امرِيءٍ في كل حال، لأن الهمزة مكسورة لأجل ياء النسبة فتبعتها الراء. وقد قالوا: (مَرَئِيٌّ) في النسبة إلى امريء القيس، وهذا عنده من الشّاذ الخارج عن القياس... ولايُعرف (امْرَئِيٌّ) ولكنه أتى على القياس، والمعروف في كلام العرب: (مَرَئِيٌّ) قال ذو الرمة:

وَيَذْهَبُ بينها المَرَئِيُّ لَغْواً ... كما أَلْغَيْتَ في الدِّيَةِ الحُوَارَا

ونقل عن محمد بن حبيب قوله: «كلّ من اسمه (امرؤ القيس) من العرب، فالنسب إليه: مَرَئِيٌّ، إلا امرأ القيس في كندة فإنه يقال له: مَرْقَسِيٌّ»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٢/ ٨٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٥، وفيه: «... في الجميع بالتاءات».

(٣) هذا الباب يدور حول قسمين: أحدهما: ماكانت الفاء وحدها من حروف اللين، وحذفت، نحو: عِدَةٍ، وزِنَةٍ، وهذا عند النسب لاتردّ فاؤه لبعدها من حروف الإضافة فتقول في: عِدَة: ==

قال : وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ : وشَوِيٌّ لم تُسكن العين كما لم [١٢٣/ب] تسكن الميم إذا قال: دَمَوِيٌّ، فلما تركْتَ الكسرة على حالها جرتْ مجرى شَجَوِيٍّ[١].

قال أبوعلي: قوله: (فلما تركْتَ الكسرةَ على حَالها)، يُريد الكسرة في العين من شِيَةٍ يقول: تركتها ولم تحذفها مع ردك الفاء، فصار مثل (شَجًا) في أن عينه كانت مكسورة، فلما أضفت إليه فتحة انقلبت الياء ألفًا، ولما انقلبت ألفًا أبدلته في الإضافة واواً فقلت: وِشَوِيّ.

قال أبوعلي: الشين جرت متحركة قبل أن تردّ الفاء عليها، كما أن العين من (غَدٍ) جرت متحركة قبل أن ترد اللام إليه فوجب أن تحرك كما حُرِّك العين من (عَدَوِيّ) إذ جرت متحركة قبل ردّ اللام عليه، فإن لم تقرّ الحركة مع ردك الفاء، فكأنك لم تردّ الفاء، إذ حذفت منه لردك إيّاه حركة كانت لازمة له، والحركة في هذا الباب تقوم مقام الحرف، فإذا حذفت الحركة فكأنك لم تردّ الفاء إذ حذفت ماهو مساوٍ له وهو الحركة التي كانت لزمت العين قبل ردّ الفاء، وقد ذكرنا هذا في عَدَوِيّ وما أشبهه[٢].

= عِدِيٌّ، وفي زِنَةٍ: زِنِيٌّ، فلو صغر هذا الباب رُدّ الحرف الذاهب فيقال: وُعَيْدَةٌ، و وُزَيْنَةٌ.

والثاني: ما اجتمع فيه حرفا لين، فتكون فاؤه ولامه معتلتين، نحو: دِيَةٍ، وشِيَةٍ، والضرورة توجب ردّ الذاهب عند النسبة، وأصل هذين: وِدْيَة، ووِشْيَةٌ، فيقال في النسب إليهما: وَشَوِيٌّ، و وِدَوِيٌّ. وقد ألقيت كسرة الواو على مابعدها وحذفت لأن الفعل قد اعتل، فحذفت منه الواو في (يَعِدُ، ويزِنُ)... انظر تفصيل هذا الباب في: الأصول في النحو ٣/ ٨٠، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٢/ ٨٥.

(٢) النسب إلى (شِيَةٍ) : وشَوِيّ على قول سيبويه ، فلا تسكّن مثل : شَجَوِيّ ، وقال =

هذا بابُ الإضَافَةِ إلى كُلّ اسْمٍ وَلِيَ آخِرَهُ يَاءَيْن مُدْغَمَةٌ إحْداهُمَا في الأُخْرى[1]

قال: حذفْتَ المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة[2].

قال أبوعلي: قوله لتقارب: يريد أن الياءين وإن لم يَلِيَا ياءي النّسب، فقد قَرُبنا منهما ووصلت الكسرة بينهن كسرة الحاجز الذي بينهن، ولأن الحاجز منكسر فكأنّه لاحاجز، إذ الكسرة من جنس الياء[3].

== الأخفش: القياس: إسكان العين، فتقول فيه: وشْيِيٌّ كما ينسب إلى ظبية: ظَبْيِيٌّ، انظر الأصول في النحو ٣/ ٨٠، قال أبوسعيد السيرافي: وقول سيبويه أولى، لأن الشين متحركة، ولم يُحتج إلى تغيّر البناء كما يُحتج في(عِدَةٍ)، وإنما احتجنا إلى حرف آخر، فرددنا الحرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٣. وقال الرماني: «كلا المذهبين صواب، لأن (وِشَوِيّ) على الطلب لصحة الاسم وتقويته على قياس (دَمَوِيّ، ويَدَوِيّ)، وأمّا (وشْيِيٌّ) فعلى طلب صحة الاسم، إذ لايجوز أن يكون اسم ظاهر على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين في شيء من الكلام، فإنما يقع الردّ لضرورة الاسم فقط حتى يصير بمنزلة (دَمٍ)، وهو على قياس (دَمْيِيٌّ)... وكلا المذهبين صواب، إلا أن أحدهما على قياس (دَمَوِي)، والآخر على قياس (دَمْيِيٌّ)» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٧.

(١) الكتاب ٢/ ٨٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٥، وهو يريد: حذف الياء المتحركة من مثل (أسَيِّد، وحُمَيِّر، ولُبيِّد) عندما تضيف إليها، فتبقى الياء الأولى الساكنة، وتحذف الثانية المتحركة، فتقول: (أسَيْدِيّ، وحُمَيْرِيّ، ولُبَيْدِيّ)، انظر تبسيط هذا الباب في المقتضب ٣/ ١٣٥.

(٣) يعلل أبو سعيد السيرافي حذف الياء المتحركة دون الساكنة بأن الذي أوجب توالي الكسرات اجتماع الياءات، فإذا حذفنا المتحركة، فقد نقصت كسرة وياءٌ، وقد رأيناهم خففوا على هذا المنهاج في غير النسبة، فقالوا: سَيْدٌ، وهَيْنٌ، ومَيْتٌ، وطَيْبٌ.... ولو حذفوا الساكن لبقيت كسرة الياء، فكان ذلك يثقل لتوالي الكسرات، مع قلة مثل ذلك في كلامهم. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٤.

قال: لأنَّهم لو حذفوا الساكن لكان مايتوالى من الحركات التي لايكون حرف عليها[1].

قال أبوعلي: يعني أنه لايكون اسم على أسوِديّ على أن تحذف من إحدى الياءيْنِ الياء الساكنة فيبقى الاسم على أفْعِليّ وهذا لايكون[2].

قال: وإذا أضَفْت إلى مُهَيِّم (تصغير مُهَوَّم) قُلت: مُهَيِّميٌّ لأنك إن حذفت الياء التي تلي الميم صِرْتَ إلى مثال أُسَيْدِيّ فتقول: مُهَيْمِيّ[3].

قال أبو العباس: مُهَيِّمٌ تصغير مُهَوَّمٍ.

قال أبوعلي: مُهَوَّم إذا حقَّرته حذفت الواوَ الأولى منه الساكنة، حتى تردَّه إلى مثال ماتصغَّر عليه الأسماء، ولو كان حرف اللين الواقع رابعًا غير متحرك لم يُحذف لأنه لو كان ساكنًا لكان الأول متحركًا، وكان مثل دِيْنَار وما أشبهه مما يقع على مثال (فُعَيْعِيْل)، لكنه لمَّا كان متحركًا، حذفت الواو فوقعت ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها وعوَّضت من المحذوف ثالثُهُ الياء فصار (مُهيِّمٌ) وما يحذف في التصغير غير رابعه، لك أن تعوض منه الياء ولك ألاّ تُعَوض في التصغير فعلى هذا يجوز في تصغير

---

(1) الكتاب ٢/٨٥.

(2) حذف الياء الساكنة يصيِّر إلى التثقيل، لأنه يصيِّر ياءً متحركة قبلها حركة، وهذا ثقيل في سائر الكلام حتى تغلب الياء على حركة ماقبلها. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٨.

(3) الكتاب ٢/٨٦، ومابين المعقوفتين زيادة من تعليقات أبي علي رحمه الله، وفي الكتاب: (مثل) مكان (مثال) هنا.

مُهَوَّم: مُهَيِّم، فإن أضفت إليه ولم تعوض في التصغير جاز [١٢٤/أ] أن تقول مُهَيِّميّ، لأن (مُهَوَّم) إذا لم تعوض تحذف في الإضافة حرفًا واحداً، فلا يجحف، وإنما يقع الإجحاف في الإضافة إذا عوضت في التصغير، لأنك تحذف حرفين، فإن لم تعوّض فإنما تحذف حرفًا واحداً، كما تحذف من (أُسَيِّد) حرفًا واحداً[1].

قوله: صِرْتَ إلى مثل:[2] أُسَيْدِيّ.

قال أبوالعباس: أي إذا صار مثل أُسَيْدِيّ وجب التخفيف كما تقول: أُسَيْدِيّ فتجحف بالحرف.

قال أبوالعباس: لو حذفت الياء الثالثة من مُهَيِّمِيّ، لبقي مُهَيْمِيّ، وإذا صار مُهَيِّمِيّ كأُسَيِّدِيٍّ يلزم أن تحذف الثانية، فإذا حذفت صار

---

(١) يقال: هَيَّمَ الرَّجُلَ الحبُّ، يُهَيِّمُهُ، والحُبُّ مُهَيِّمٌ، فإذا نسبنا إليه وجب التخفيف، فتقول: مُهَيْمِيٌّ. وتقول: هَوَّمَ الرَّجُلُ، إذا نامَ، فهو مُهَوِّمٌ، فإذا صغرنا وجب حذف أحد الواوين ثم نُصغِّر، فيصير: مُهَيْوِم، ثم تقلب الواو ياءً، فتصير: مُهَيِّم، ويُعوض عن المحذوف للتصغير فيصير: مُهَيِّيْمٌ كما تقول: سُفَيْرِيجٌ، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٤.

والإضافة إلى (مُهَيِّيم) تجعل المتكلم يجمع خمس ياءات مفصولاً بينها بحرف واحد عندما يقول: مهيِّيِميٌّ، وهذا سائغ.

أما الإضافة إلى (أُسَيِّد) فهي: أُسَيْدِيٌّ، ولم يجمعوا أربع ياءات بينها حرف صحيح حتى حذفوا الياء الثانية التي تسبق الحرف الصحيح.

ويفسر ابن جني جمعهم في (مهيِّيِميّ) بين خمس ياءات، وكراهيتهم في (أُسَيِّد) أربعًا، فلأن الثانية من (أُسَيِّد) لما كانت متحركة وبعدها حرف متحرك قلقت لذلك وجَفَتْ، ولما تبعتها في (مهيِّيِميّ) ياء المدّ لانت ونَعُمَتْ. انظر الخصائص ٢/٢٣٢- ٢٣٣، انظر أسرار العربية/ ٣٧٦، شرح الشافية ٢/٣٢- ٣٤.

(٢) سبق إيراد هذه العبارة، والنص هنا يوافق مافي الكتاب.

مُهَيِّميّ كأُسَيِّدِيٍّ يلزم أن تحذف الثانية، فإذا حذفت صار (مُهَيْميٌّ) فاختل لحذفك حرفين منه[١].

قال: فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف، كما أنهم إذا حقّروا (عَيْضَمُوز) {لم يحذفُوا الواو، لأنهم لو حذفوا الواو}[٢]. لاحتاجوا أن يحذفوا الياء أيضًا[٣].

قال: فكرهوا أن يجمعوا عليه هذا، أي حذف الواو[٤].

قال: فكان ترك هذه اليـاء، (أي الثـالثـة من مُهَيِّيْم) إذْ لم تكن متحركة[٥].

يعني أنَّها ليست كياء مَيِّتٍ[٦].

قال: كياء تَمِيْمٍ، (أي في أنها تثبت في الإضافة)، وفصَلَتْ بين آخر الكلمة والياء المشدّدة، (أي الياء الساكنة الثالثة)[٧].

---

(١) لم أجد هذا القول في المقتضب.

(٢) مابين المعقوفتين ساقط من المخطوطة، وبه يترابط المعنى.

(٣) الكتاب ٨٦/٢، والعيضموز: الناقة الضخمة والعجوز، والصخرة الطويلة العظيمة.

(٤) في نقل هذه العبارة تشويش واضطراب، والذي في الكتاب ٨٦/٢ قوله: «كما أنهم إذا حقّروا (عَيْضَمُوز) لم يحذفوا الواو، لأنهم لو حذفوا الواو، واحتاجوا أن يحذفوا حرفًا آخر حتى يصير إلى مثال التحقير، (فكرهوا أن يحملوا عليه هذا وحذف الياء).

(٥) الكتاب ٨٦/٢، وبين القوسين من تعليقات أبي علي، وفي المخطوطة: (إذا) مكان (إذْ) هنا.

(٦) انظر المقتضب ١٣٥/٣.

(٧) الكتاب ٨٦/٢ ، ومابين الأقواس هو تعليقات أبي علي.

قال: فكان أحبَّ إليهم مما ذكرت لك[1]، أي من حذف حرفين[2].

* * *

هذا بَابُ مالحِقَتْهُ الزِّيَادَتَانِ[3]

وذلك مُسْلِمُونَ[4].

قال: فإن كان من هذا اسم رجل فأضفْتَ إليه، حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء والنون[5].

قال أبو علي: لو لم تحذف الزيادتين اللتين تلحقان التثنية أو الجمع، لجمعت في الاسم رفعين أو نصبين، أمَّا الرفع الأول فالألف من (زَيْدَان)، والواو من (زَيْدُونَ) والثاني الضمة التي تلحق ياءي النسب، فلما كان إثبات هذه الزيادة الملحقة للجمع تؤدي إلى ما لامثال له ولانظير حذفْتَ[6].

---

(١) الكتاب ٢/٨٦.

(٢) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٨.

(٣) الكتاب ٢/٨٦ وتمام العنوان: «هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية».

(٤) هذا مثال واحد على أحد اللذين لحقتهما الزائدتان، وفي الكتاب: «وذلك مُسْلمون ورَجُلان»، ليدل المثال الأول على الجمع، والثاني على التثنية.

(٥) الكتاب ٢/٨٦، وقوله: (... والنون) الأخيرة لم يظهر في طبعة بولاق، وأثبتها المرحوم عبدالسلام هارون في طبعته.

(٦) انظر تعليل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٤.

هذا بَابُ الإضَافَةِ إلى كُلِّ اسْمٍ لحِقَتْهُ التَّاءُ للجَمْعِ[1]

قال: وتقول فيه مُسْلِمِيٌّ، وتحذف كما حذفت الهاء وصارت في المعرفة حين قلت: رأيت مسلمات، ولايجوز أن تصرف التاء بالنصب في ذا الموضع[2].

قال أبوعلي: قوله: وصارت كالهاء أي صارت الألف والتاء في أن حُذفا من الاسم الذي يضاف إليه وهما فيه كالهاء في أنها تُحذف كما تُحذف وكما صارتا هنا بمنزلة الاء، وذلك في أن حذفتها في الإضافة كما حذفت، كذلك صارتا في المعرفة بمنزلتها، وذلك إذا صارتا في اسم علم فقد لاتُصْرف ولاتُنون، كما لاينون الاسم الذي فيه الهاء إذا صار علمًا، فصيرورة الألف والياء في الإضافة بمنزلة الهاء، كصيرورتها بمنزلتها في المعرفة[3] [١٢٤/ب].

---

(١) الكتاب ٢/٨٦.

(٢) الكتاب ٢/٨٦ والاختلاف كبير بين الروايتين، لما ذهب إليه الفارسي من اختصار، وأنا أسوق لفظ الكتاب وهو يوافق ماجاء عند السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٤، ق١٥٥، قال: «وذلك مُسْلماتٌ وتَمَرَاتٌ ونحوهما، فإذا سميت شيئًا بهذا النحو، ثم أضفت إليه قلت: مُسْلميٌّ وتَمَرِيٌّ، وتحذف كما حذفْتَ الهاء، وصارت كالهاء في الإضافة، كما صارت في المعرفة حين قلت: رأيتُ مُسْلمَاتٍ، وتمرات قبلُ، ولايكون أن تُصرف التاءُ بالنصب في هذا الموضع».

(٣) إذا نسبت إلى مافي التاء للجمع، حذفْت الألف والتاء، لأنهما زيْدا معًا، فحقهما الحذف معًا، كما زيْدا معًا، ولايجوز ثبوت التاء في النسب لأنها بمنزلة هاء التأنيث. والهاء ==

هذا بَابُ الإضافة إلى الاسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أحدُهُما إلى الآخَرِ فَجُعِلا اسْمًا واحِدًا[1]

قال: فمن ذلك خمسةَ عَشرَ ومَعْدِ يَكرِبَ في قول مَنْ لم يُضِفْ[2].

أي لم يصف (مَعْدِي) إلى (كَرِبَ) لكن جعلهما اسمًا واحدًا. ومَنْ أضاف (مَعْدِي) إلى (كَرِب)، فلم يصرف (كَرِبَ) فلفظ الإضافة كلفظ البناء، والوجه فيه الإضافة[3].

= لاتثبت فيه أصلاً، وهذه التاء أشبه شيء بالهاء فلابد من حذفها في النسب، فتقول في مُسْلِمَات إذا نسبت: مُسْلِميّ، وفي رجل اسمه: تَمَرات: تَمْرِيّ، لأنك تردّه إلى الواحد، لأن العرب قالت في النسب إلى أذْرِعَات: أذْرِعيٌّ، وفي عَانَات: عَانِيٌّ. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٩. فجعل الألف والتاء، كالهاء في باب الجمع، لأنه لو أثبتها فقال: عانَاتِيٌّ جاز له أن يقول في النسب: عَانَاتِيَّة، فيكون قد جمع بين الألف والتاء وبين الهاء، ولو جاز ذلك لجاز أن يقول: تَمْرَتاتٌ، ومُسلِمتَاتٌ، وذلك باطل. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٥.

(١) الكتاب ٢/٨٧.

(٢) الكتاب ٢/٨٧ وتمام قول سيبويه: «... فإذا أضفت قلت: مَعْدِيٌّ، وخَمْسِيٌّ».

(٣) كان الخليل ينسب إلى الأول من المركب، لأنه جعل الثاني كالهاء، فكان يقول في النسب إلى حضرموت: حَضْرِيّ، وفي مَعْدِي كرِبَ: مَعْدِيٌّ، ولم يكن اجتماع الاسمين موجبًا أنهما قد صيرًا اسمًا واحدًا في التحقيق، كما لم يكن المضاف إليه زيادة في المضاف.. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٥٥، قال المبرد: «إذا نسبت إلى اسمين قد جعلا اسمًا واحدًا فإنما النسب إلى الصدر منهما، وذلك مثل قولك في النسب إلى بَعْلَبَكّ: بَعْلِيّ، وإلى حَضْرَمَوْت: حَضْرِيّ.. وقد يجوز أن تشتق منهما اسمًا يكون فيه من حروف الاسمين كما فعلت ذلك في الإضافة، والوجه ما بدأت به لك، وذلك قولك: في النسب إلى حضرموت: حَضْرَمِيّ...» المقتضب ٣/١٤٣.

قال: وليس بزيادة في الأوّل كما أنّ المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف إليه[1].

قال أبوعلي: يقول: ليس الاسم الثاني المضاف إليه من بناء المضاف، ولا الاسم الثاني المضموم إلى الأول من بناء الأوّل، ولو كان الثاني من نفس البناء كما أن الياء والسين من (عنْتَرِيْسٍ) من بناء الاسم لما خرج الاسمان المضمومُ أحدُهما إلى الآخر ولا المضاف والمضاف إليه من الأبنية التي تكون عليها الآحاد[2]، ولم يجيء فيها مثل (شَغَر بَغَرَ) و(قَدَمُ عَلَمٍ)[3]، فإن جاء في النوعين[4] مثل هذا، {فهو}[5] دليل على أنهما ليسا بمنزلة الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية بما يلحقها من

---

(١) الكتاب ٨٧/٢.

(٢) النسب إلى رجل اسمه: خمسة عشر: خَمْسِيٌّ، بحذف الاسم الثاني لأنه بمنزلة الهاء في المؤنث المفرد، وهذا يلزم في كل مركّب، وعندئذ تحذف الهاء من (خمسة) لأنه لايجوز ثبوتها في النسب أصلاً، ومثل ذلك في النسب إلى معدي كرب وحضرموت، يحذف المضاف إليه وينسب للاسم الأول. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٩- ٣٠. وانظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٦٩/٣.

(٣) يريد: لايجيء اسم واحد عدته ثمانية أحرف إلا في المركب نحو (أَيَادِي سَبَا)، كما لايجي اسم واحد توالت فيه المتحركات بعدد حروفه نحو (شَغَرَ بَغَرَ)، و(قَدَم عُمَرَ)، فنحو هذا لايكون الواحد على مثاله. انظر الكتاب ٨٧/٢.

قال أبوسعيد: «ألا ترى أنه قد قيل: (أَيَادي سَبَا) وليس في الكلام اسم على ثمانية، وقالوا: (شَغَرَ بَغَرَ) وليس في الأسماء اسم توالت فيه ست حركات»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٥.

(٤) يريد: في المركب المضاف، والاسم الذي جاء على ثمانية حروف أو كان على حروف ستة كلها متحرك.

(٥) زيادة يقتضيها المعنى.

الأسماء.

قال: ولمْ يكُن اسمٌ تَوالَتْ فيه ولا بِعِدَّتِه من المتحركات ما في هذا[1].

قال أبوعلي: يعني توالت فيه الحركات التي لايتوالى مثلها في الأبنية الأصلية ولايكون أيضًا بناءُ أصلٍ على هذه العدّة يجتمع فيه ستة أحرف لا زَائِد فيهنّ[2].

قال: وقالوا حَضْرَمِيٌّ كما قالوا عَبْدَرِيٌّ، وفَعلُوا به كما فَعلُوا بالمضاف[3].

قال أبوعلي: حَضْرَمَوْتُ اسمان جعلا اسمًا واحداً وعبدُ الدَّار مضاف ومضاف إليه فبني من الاسمين اللَّذين جعلا اسمًا واحداً على وزن (جَعْفَر)، فأضيف إليه كما بني من المضاف والمضاف إليه اسم على ذلك نحو (عَبْدَرِيّ)، وأُضِيْفَ إليه فهذا مما وافق فيه الاسمان المضموم أحدهما إلى الآخر المضاف والمضاف إليه[4].

---

(١) الكتاب ٢/٨٧، وفي المخطوطة: (ولا تَعَدَّتُهُ) مضبوطة هكذا.

(٢) إذا جاز أن يجيء في المركب مثل (أَيَادِي سَبًا) وهو على ثمانية أحرف، ليس في الواحد مثله، أو جاز مجيء مثل (شَغَرَ بَغَرَ) حروفه كلها متحركة، فليس يجوز في الواحد مثل هذين، لأن الاسم المركب يختلف عن الواحد، في جواز انفصال المضاف من المركب عن المضاف إليه، ولايجوز فصل شيء من حروف الاسم المفرد عن بقية الحروف، ولا يكون اسم على ستة حروف خالية من الزائد إلا أن يكون مركبًا.

(٣) الكتاب ٢/٨٧.

(٤) هذا هو الوجه الثاني في النسب إلى الاسم المركب، وهو الذي وصفه المبرّد بأنك تشتق من الاسمين المركبين اسمًا يكون فيه من حروف الاسمين، فتضيف إليه كأن تقول: حضرميّ،==

قال: وسألتُهُ عن الإضافة إلى رجل اسمُه اثْنَا عَشَر فقال: اثْنِيٌّ وثَنَوِيٌّ وتحذف عَشَرَ كما تحذف نون عشرين[1].

قال أبوعلي: قوله تحذف (عَشَرَ) كما تحذف نون عِشْرِيْنَ أي يلزم أن نحذف الألف من (اثنا) التي هي حرف الإعراب كما حذفته من (رَجُلان) إذا نسبت إليه اسم رجل وتحذف (عَشَرَ) كما تحذف النون من رَجُلان ومن عِشْرِيْن، لأن عِشْرِيْنَ بمنزلة رَجُلاَن في أنَّ اليـاء منه حرف الإعراب، والنون لحقت بعده، كما أن ألف رجلان حرف الإعراب، فالنون لحقت بعده، وشِبْهُ عَشَر من (اثْنا عَشَر) بالنون في رَجُلان؛ لأنَّ النون لاتجتمع مع عَشَر كما لايجتمع الشيء والعوض منه في موضع، وأما اثْنَا عَشَر التي للعدد فإنما لم تُضَفْ، فيقال: اثنا عَشَرَ زَيْدٍ من حيث لم يجز رَجُلانِ زيدٍ حتى تحذف النون، لأن عشَر بمنزلة النون وعوَضٌ منه، فإن حذفته كما تحذف النون زال معنى [١٢٥/أ] العدد، فلهذا لم تجز إضافته[2].

فأما قوله: ولا يُضاف إليها فالمعنى أنه لاينسب إليها وهي عَدَدٌ، كما جاز أن ينسب إليها وهو اسم رجل، لأنه إن أضيف إليها وهو عدد لزم أن يحذف الألف (وعَشَرَ) كما يلزم أن يحذف الألف والنون من رَجُلان،

== وعَبْدَرِيٌّ، وعَبْشَمِي في النسب إلى حضرموت، وعبدالدار، وعبد شمس. انظر المقتضب ١٤٣/٣.

وروى أبوسعيد أن الجرميّ كان يجيز النسبة إلى أي الجزءين من هذه المركبات شئت، فتقول في بعلبك: بَعْلِيٌّ، وإن شئت: بَكِيٌّ، وفي حضرموت: حَضَرِيٌّ، وإن شئت: مَوْتِيٌّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٥.

(١) الكتاب ٨٧/٢ بتصرف.

(٢) (اثْنَا عَشَرَ) التي للعدد لايضاف إليها ولاتضاف. انظر الأصول في النحو ٦٩/٣.

فإذا حُذفتا للنَّسب زال معنى العدد، والتبس اثْنا عشر باثنين.

فأمـا الإضافة التي بمعنى المِلْك فجائز أن يقع إليها، ولو قلت: هذا غُلاَمُ اثْنَا عَشَر كان جيّداً، كقولك: هذا غلام رجلين[1].

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى المُضَافِ من الأسْمَاء[2]

قال: وإنّمـا تُريد أن تضـيف إلى الاسم الأول، وذلك المعنى، تريد، فإذا لم تحذف الآخر صار الأوّل يضاف إلى مضاف إليه[3].

قـال أبوعلي: يقـول: لو لم تحذف الاسم الآخر الذي هو مضـاف إليـه، صار الأول يضـاف إضـافـة المِلْك إلى منسوبٍ إليـه نحو قـولك: غُلامُ زَيْدِيٍّ إذا نسبت إلى (غُلاَم) المضاف إلى (زَيْد)[4].

---

(١) قال أبوسعيد: «وقعت (عَشَرَ) موقع النون من (اثنان، واثنتان)إذا نسبت إليها وجب حذف الألف والنون، كما يحذف في النسب إلى (رَجُلان)، فلذلك قلت: اثْنِيُّ، وثَنَوِيٌّ... » انظر شرح السيرافي، جـ٤، ق ١٥٥- ١٥٦، وانظر شرح الشافية ٢/٧٣- ٧٤.

(٢) الكتاب ٢/٨٧.

(٣) الكتاب ٢/٨٧ بتصرف يسير.

(٤) يبين سيبـويه أنه عند النسب إلى الاسم المركب تركيـبًا إضـافيًا فـلابد من حـذف أحـد المتضايفين، والسبب في حذف أحدهما أنهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخر.

وأبوسعيـد - رحمـه الله - يرى أن القيـاس في هذا البـاب الإضافـة إلى الاسم الأول منهمـا لأن الاسم الثاني بمنزلة تمام الأول، وواقع موقع التنوين منه، ولاتجوز النسبة إليهمـا جميعًا، فتلحق علامة النسبة الاسم الثاني، والأول مضاف إليه؛ لأنه إذا فُعل ذلك بقّينا الإضافة على حالها، وأعربنا الاسم الأول بما يستحقه من الإعراب، وخففنا الثاني على كل حال بالإضافة، فلو نسبنا إلى رجل يقال له: (غُلاَمُ زَيْدٍ) قلنا: (هذا غلامُ زَيْدِيٍّ). ==

وقوله: لأنه لايكون هو والآخر اسمًا واحداً[1].

أي لايكون الأول والآخر اللذان هما المضاف والمضاف إليه اسمًا واحداً فيكون نسبتك إلى الاسم الثاني كنسبتك إلى الاسم الأول[2].

قال: الإضافة تُفرد الاسم[3].

قال أبوعلي: النسب يكون إلى اسم مفرد لامضاف[4].

قال: ولايخرجُ الأوّل من أن يكون المضاف إليه وله[5].

قال أبوعلي: قوله: لايخرج الأول من أن يكون المضافون إليه، أي المنسوبون فإن وقعت النسبة إلى الثاني وإليه في موضع نصب، لأنه خبرٌ يكون، وله، عُطِفَ على الخبر، والمعنى أنه لايخرج الأول، وإن كان محذوفًا

== فكأنا نسبنا إلى (زيد) وحده، وليس ذلك القصد في النسبة... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٦.

(١) الكتاب ٨٧/٢.

(٢) لو نسبت إلى رجل يقال له: (غُلامُ زيد) قلت: هذا غُلامُ زيديّ ورأيتُ غلامَ زَيديٍّ، ومررتُ بغُلام زَيديٍّ، وفي هذه الحال كأنما تنسب إلى (زيد) وحده، ثم تضيف (غلام) إليه، تمامًا كما تضيف إلى (بَصْرِيْ) إذا قلت: هذا غُلامُ بَصْرِيٍّ، ورأيتُ غُلامَ بصريٍّ، وليس هذا هو القصد من النسبة إلى المضاف.

ولو نسبت إلى الأول ثم أضفت لتغيَّر المعنى، فلو قلت: غُلاَميُّ زَيْدٍ نسبت إلى (غلام) وأضفت المنسوب إلى (زيد)، والمنسوب إلى الغلام غير الغلام، فتكون قد أضفت غير الغلام إلى (زيد)، وليس ذلك معنى الكلام. انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٦.

(٣) الكتاب ٨٧/٢.

(٤) أي أنه لايجوز أن تقول: (هذا أبوعَمْرَيْنِ) وأنت تريد أن تثني الأوّل (الأب)، وهو جائز إن أردت تثنية الثاني (عمرو) إذا أردته أبًا لعمرين اثنين.

(٥) الكتاب ٨٧/٢.

وقعت النسبة إلى الثاني في اللفظ من أن يكون المنسوبون إليه نُسبوا إلا إلى الآخر في المعنى(١).

قال: غير أنه لايكون غالبًا(٢).

قال أبوعلي: يقول: غير أن الابن والأب وما أشبه ذلك من الصفات المضافة لايكون غالبًا(٣).

أي لايكون وصفًا غالبًا بمنزلة الاسم العَلَم حتى يصير كزيد وعمرو في أنه تعرَّف بالوصف كما يُعرَّف بالاسم نحو زيد وعمرو.

قال: كما صار (ابنُ كُراع) وصفًا غالبًا(٤).

قال أبوعلي: يعني أن قولهم: ابن كراع وصف غالب صار بغلبته كَزَيْدٍ وعَمْرو في أنَّه تعرَّف بهذا الوصف كما تعرف باسمه الذي هو زَيْدٌ أو

---

(١) مما يضاف إلى الثاني من أجل اللبس ماكان يعرف من الأسماء بابن فُلان، وأبي فلان، من نحو النسب إلى (ابن كُرَاعٍ: كُرَاعِيٌّ) و(ابن الزبير: زُبَيْرِيّ) و(أبي مُسْلِم: مُسْلِميّ).

وإنما صار في النسب إلى (ابن فلان، وأبي فلان) هكذا، لأن الكُنى كلّها والأبناء متشابهة في الاسم المضاف، ومختلفة في المضاف إليه، وباختلاف المضاف إليه يتميز بعضٌ من بعض.. فلو كان النسب إلى الأول لصارت فيه كله: (أَبَوِيّ)، أو (ابْنِيٌّ) فلم يعرف بعض من بعض، فيقع اللبس، ومن أجل ذلك عدلوا إلى الثاني. يقول أبوالعباس المبرد: إن ماكان من المضاف يعرف بالثاني وكان الثاني معروفًا فالقياس إضافته إلى الثاني نحو (ابن الزبير، وابن كراع) وماكان الثاني منه غير معروف فالقياسُ الإضافة إلى الأول مثل: (عبد القيس وامرىء القيس)، لأن (القيس) ليس بشيء معروف معين يضاف إليه (عبد، وامرىء).. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٧.

(٢) الكتاب ٨٨/٢.

(٣) الاسم الغالب أحد اصطلاحات الكتاب وهو يعني (العلم). انظر الكتاب ٦٨/٢، ٨٩. والعلم إما مرتجل وإما منقول، والمنقول من الصفة يسمى أيضًا وصفًا غالبًا.

(٤) الكتاب ٨٨/٢.

عَمْرٍو.

قال: وأمّا مايُحذف منه الآخرُ فهو الذي لايُعرّفُ بالمضاف إليه، ولكنه صار معرفة[1]، وليس بوصف غالب كالأوّل.

قال: فمن ذلك عبدُ القيس، وامرؤ[2] القيس فهذه الأسماء علامات كزَيْدٍ وعَمْرٍو،[3] أي ليس بأوصاف غالبة كالأول، نحو ابن كراع، لكنها [١٢٥/ب]. أعلام مختصة[4].

قال: وسألت الخليل عن قولهم في {عبد} مَنَافٍ: منافيّ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: منافيّ مَخَافَةَ الالتباس، ولو فُعِل ذلك بما جُعل اسمًا من شيئين جاز لكراهية الالتباس[5].

قال أبوعلي: يقول: لو نُسب إلى الاسم الثاني من الاسمين اللّذين جعلا اسمًا واحداً إذا خيف الالتباس في إضافته إلى الصدر لجاز أيضًا نحو مَعْدِي كَرِبَ في جعله اسمًا واحداً مؤلفًا من اسمين لو خيف الالتباس في النسب إلى معدي لقيل: كَرِبِيٌّ[6].

* * *

(١) الكتاب ٢/٨٨ بتصرف.

(٢) في المخطوطة: (وامرىء القيس).

(٣) الكتاب ٢/٨٨.

(٤) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٧.

(٥) الكتاب، ومابين المعقوفتين ساقط من المخطوطة.

(٦) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٧، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٣٢، شرح الشافية ٢/٧٥.

هذا بابُ الإضَافَةِ إلى الحِكَايَةِ[1]

قال : وسمعنا من العرب من يقول : كُونِيّ حيث أضافوا إلى كُنْتُ[2].

قال أبو علي : الواو التي هي عين من (كَنْتُ) سقطت لالتقاء الساكنين فإذا تحركت اللام رَجَعَت[3].

* * *

---

(١) الكتاب ٢/٨٨.

(٢) الكتاب ٢/٨٨، وقد ضُبط في شرح السيرافي بسكون الواو في (كُوْنِيّ).

(٣) في النسب إلى (كُنْتُ) يقال: كُونِيُّ، وذلك لأنه يحذف التاء التي هي للفاعل، وينسب إلى (كُنْ)، وكانت الواو سقطت لالتقاء الساكنين النون والواو، ولما احتيج إلى كسر النون لدخول ياء النسبة، رُدَّ الواو. وروي عن أبي عمر الجرمي أن قومًا يقولون في النسب إلى (كُنْتُ): كُنْتِيُّ، والذي يقال هذا إنما يشبهه باسم واحد لما اختلط الفاعل بالفعل، وربما قالوا: (كُنْتُنِيّ) فزادوا النون والياء ليسلم لفظ (كُنْتُ). أنشد الرّماني عن ثعلب:

وَلَسْتُ بِكُنْتِيٍّ ولَسْتُ بَعَاجِزٍ وشَرُّ الرِّجالِ الكُنْتُنِيُّ وعَاجِزُ

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٧.

وعلل الرماني خروج (كُنْتِيّ) عن الأصل الذي عليه مثل (تأبّط شراً) من الحكاية بالعلة التي عرضت من تغيير الفعل الذي رُكِّب مع التاء حتى صار بمنزلة كلمة واحدة، والمسموع عن العرب في النسب إلى (كُنْتُ): كُونِيّ، والقياس عليه، وأما (كُنْتِيُّ) ففاسد لأنه لايقوله أحد. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٣٣.

هذا بابُ الإضَافَةِ إلى الجَمْعِ[1]

قـال أبوعلي: يقـول: قلت في النسب إلى (مَسَاجِدَ) وأنت تريد جـمع مَسـجدٍ مَسْجِدِيٌّ لتـفـصـل بينه إذا كـان اسم واحـد، وبينه إذا كـان جـمـعًا، وذلك أنه إذا كـان اسم واحد نسـيت إليـه على لفظه فـقلت في رجل اسـمـه مَسَاجِد: مَسَاجِدِيٌّ، كقولك: مَدَائِنِيٌّ ومَعَافِرِيٌّ[2].

قال: وتقـول في الأعْرابِ: أعْرَابيٌّ، لأنه ليس له واحـد على هذا المعنى[3].

قـال أبوعلي: حكم الجـمع أن يكون أعمّ من واحـده، ولايكون واحـده أعمّ منه، لأن الأعْرَابَ مَنْ سَكَنَ البـادية دون الحـاضـرة، والعـرب يقع على من بَدا منهم ومن حَضَرَ[4].

---

(١) الكتاب ٢/٨٨.

(٢) يعلل أبوسعيد النسب إلى الواحد دون الجميع، بأنّ المنسوب إلى الواحد ملابس لكل واحد من الجماعة، ولفظ الواحد أخف، ولذلك نسبوا إليه، فقالوا في رجل من القبائل: قَبَلِيٌّ، وللمرأة: قَبَلِيَّةٌ، لأنك ترده إلى واحد القبائل (قبيلة)، وتنسب إلى الفرائض: فَرَضِيٌّ، ترده إلى فريضة، كما تنسب إلى مَسَاجِد: مَسْجِدِيّ، وإلى الجُمَع: جُمَعِيّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٧- ١٥٨.

(٣) الكتاب ٢/٨٩.

(٤) لفظ (العَرَبِ) يطلق على هذا الجنس من الحاضـرة والبادية، ولفظ (الأعـراب) إنما يطلق على الذين يسكنون البدو من قبائل العرب، وليس معنى الأعراب معنى العرب، وليس جمعًا له، ولذلك نسب إلى الجمع إذا جاء لفظ الجمع المكسر اسمًا نسب على لفظه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٨.

وخص الرماني الأعراب بالبادية منهم، وأن العرب هم الحاضرة. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٣٤.

قال: ولو سَمَّيْتَ رجُلاً ضَرَبَاتٍ لقلت: ضَرَبِيٌّ، لاتُغَيِّر المتحرك، لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد[1].

قال أبوعلي: لم ترد قولك: (ضَرَبِيٌّ) في النسبة إلى الواحد، لأنه وإن كان جمعًا كاسم واحد، ولو رددته إلى واحده لقلت: ضَرْبِيٌّ فأسكنت العين[2].

قال: وسألتُه عن قولهم: مَدَائِنِيٌّ، فقال: صار هذا البناءُ عندهم اسمًا للبلد، وهو واحدٌ يقع على الجميع. كما يقع المؤنث على المذكّر في مَسَاجِدَ[3].

قال أبوعلي: حكم الواحد أن يقع على الواحد، والجمعُ أن يقع على الجمع، فإذا وقع الجمع على الواحد فهو كوقوع المؤنَّث على المذكّر في أنه خارج عن منهاجه[4].

---

(١) الكتاب ٢/٨٩.

(٢) أي أنه لو سمي رجل (ضَرَبَاتٍ)، فإنه لايردّ إلى الواحد، لأنه جمع قد سمي به واحد، فلا يراعى واحد ذلك الجمع، بل يضاف إلى لفظه بعد حذف الألف والتاء، والراء مفتوحة فتنسب إليه، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٥٨.

(٣) الكتاب ٢/٨٩ بتصرف واختصار.

(٤) يقول أبوالبركات الأنباري: «إن قيل: فلمَ وجب الردّ إلى الواحد في النسب إلى الجميع، نحو قولهم في النسب إلى (الفرائض: فَرَضِيٌّ) ونحو ذلك؟ قيل: لأن نسبته إلى الواحد تدل على كثرة نظره فيها، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الردّ إلى الواحد، لأنه أخف في اللفظ مع أنه الأصل، فأما قولهم: (أَنْمَارِيّ، ومَدَائِنِيّ) فإنما نسبوا إلى الجمع لأنه صار اسم شيء بعينه، وليس المقصود منه أن يدل على مايقتضيه اللفظ من الجمع، فلما صار اسمًا للواحد، تنزل منزلة الواحد». أسرار العربية/ ٣٧٨، وانظر تفصيل هذه المسألة في الأصول في النحو ٣/٧١- ٧٢.

قال: وفي مَعَافِر مَعَافِرِيٌّ[1].

قال أبوعلي: (مَعَافِر) وإن كان اسم واحد[2] فهو اسم منقول من الجمع يُسمىً به واحد بعينه، وليس يقع على أمّة لها الآحاد، فيلزم إذا سميت رجلاً بمَسَاجِد أن تصرفه، لأنك وجدت في الآحاد له نظيراً، فقول النحويين: ليس في الأسماء الآحاد على مفاعل، لايعنون به أسماء الأشخاص، ولكنهم يعنون به أسماء الأنواع الحاوية[3] للأشخاص، كرجلٍ وفرسٍ وضَرْبٍ[4] [١٢٦/أ].

* * *

(١) الكتاب ٢/٨٩.

(٢) قال عنه سيبويه: إنه مَعَافر بن مُرٍّ أخو تميم بن مُرٍّ - فيما يزعمون - انظر الكتاب، الموضع نفسه.

(٣) الأسماء الحاوية للأشخاص هي أسماء الأجناس، وهو مايسميه سيبويه الاسم الغالب.

(٤) قال أبوالعباس المبرد: «إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب على واحدها، ... وإنما فُعل ذلك ليفصل بينها وهي جمعٌ وبينها إذا كانت اسمًا لشيء واحد، لأنها إذا سمي واحد بشيء منها كان النسب على اللفظ، لأنه قد صار واحداً.. تقول: رجلٌ مَعَافِرِيٌّ (ومعافر ابن مُرّ أخو تميم)، وتقول في النسب إلى (أكْلُب) من خثعم: أكْلُبِيٌّ... ونظير ذلك قولك في النسب إلى (المدائن): مدائنيٌّ، لأنها اسم لبلد واحد»، انظر المقتضب ٣/١٥٠-١٥١.

هذا بابُ التَّثْنِيَة[1]

قال: فإذا كان المنقوص من بنات الواو ظَهَرتْ الواو في التثنية، لأنّك إذا حرّكْتَ فلا بُدَّ من ياء أو واو[2].

قال أبوعلي: انقلبت اللّامات إذا كانت ياءَات أو واوات ألفًا من بنات الثلاثة[3] لتحركها وتحرك ماقبلها، وسقطت اللّاماتُ في الدَّرْجِ لالتقاء الساكنين، أحدهما الألف والآخر التنوين، فبُني الاسم، وقد لزم اللّام في الواحد الانقلابُ، ولايخلو من أن تُرجع لامه التي انقلبت الألف عنها في التثنية أو تدَعَهُ على انقلابه، فإذا تركته على انقلابه لوجب أن يسقط لالتقاء الساكنين، لأنّ حرف التثنية لايخلو من أن يكون ألفًا أو ياء[4]. فكلا الحرفين ساكن، فلو لم تقلب لسقط لالتقاء الساكنين،، وإذا سقط لالتقاء الساكنين أدّى إلى الالتباس، فإذا لم يجز هذا وجب أن يردّ إلى أصله كما ردّت هذه اللّامات في التثنية لما ذكرنا، كذلك ردت إلى الأصل في الجمع بالألف والتاء، لأنه لو لم تردّ فيه أيضًا لسقطت لالتقاء

---

(١) الكتاب ٢/٩٢. ولم يعلق الفارسي بشيء على هذا الباب، كما أنه لم يعلق أيضًا على أيٍّ من موضوعاته، وكأنما اكتفى بذكر العنوان ليدرج تحته بعض القضايا الواردة في الباب التالي.

(٢) الكتاب ٢/٩٢، وفيه (أظهَرْتَ) مكان (ظَهَرتْ) هنا، وهذه الجزئية من الباب التالي السابق، ولكن المسوّغ لذلك فيما يبدو اتحاد الموضوع في البابين.

(٣) نحو: (عَصًا، ورَحًى، وفَتًى).

(٤) يريد: الألف في المثنى في حال الرفع، والياء في حالتي النصب والجرّ.

الساكنين وذلك قولك: (رَحَيَاتٌ، وقَطَوَاتٌ)، وما أشْبَه ذلك[1].

قال: وليس شيءٌ من بنات الياء لايجوز فيه إمالة الألف[2].

قال أبوعلي: معناه كل شيء من بنات الياء يجوز فيه إمالة الألف[3]، وليس في هذا إخبارٌ بأن بنات الواو لاتكون فيه الإمالة[4].

قال: وأما مَرْضِيٌّ فبمنزلة مَسْنِيَّةٍ[5]، أي لأن حكمه أن يكون مَرْضُواً، فأبدل من الواو الياء، كما قيل: مَسْنِيَّة وحكمها مَسْنُوَّة، لأنه من يسنوها المطر[6].

---

(١) إذا ثنّي الاسم الثلاثي المقصور أُبْدِلَ من الألف ماكان أصلها، فتظهر الواو أو الياء لأنها في موضع حركة، تقول في تثنية (قَفًا: قَفَوان)، وفي تثنية (رَحَى: رَحَيَان) كما كنت قائلاً في الفعل: غَزَوا إذا ثنّيت؛ لأنه من غَزَوْتُ، ورَمَيَا؛ لأنه من رَمَيْتُ. انظر المقتضب ١/٢٥٨-٢٥٩.

وبيّن أبوالعباس هنا أن المقصور من الأسماء ماكان آخره ألفًا أو ياء، وأن الألف لاتدخلها الحركات، ولاتكون أصلاً، إنما هي منقلبة من ياء أو واو، أو تكون زائدة. فالمنقلبة في الثلاثي، وتكون منقلبة عن واو كما في (عَصًا) أو منقلبة عن ياء كما في (رَحًى).

(٢) الكتاب ٢/٩٢.

(٣) في المخطوطة: (لايجوز فيه إمالة الإمالة الألف) ولعله سهو من الناسخ.

(٤) أي: «ليس شيء من بنات الياء تمتنع فيه الإمالة، وذلك نحو (لَدَى، وإلى، وعَلَى) إذا سميت بشيء منهنّ ثنيت بالواو لاغير، فقلت: لدَوَان، وإلوان، وعَلَوان، ولو سميت بِمَتى، أو بَلَى، ثمّ ثنّيت جعلته بالياء، لأنهما ممالان فقلت: مَتَيان، وبَلَيَان، ...» انظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٢.

(٥) الكتاب ٢/٩٢.

(٦) يقول الرماني في تفسير هذا: رضًا: رَضَوان، ودليله: الرِّضْوَان، وسَنَا البرق: سَنَوان، ودليله ترك الإمالة، وأنه من سَنوت، لأنه ارتفاع البرق كارتفاع مايخرج بالسانية، ويتوجه في سنا المجد مثل هذا؛ لأنه رفعة». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٣٩.

قال: وكذلك الجمع بالتاء في جميع ذا لأنه تحرك[1].

قال أبوعلي: يريد أنك رجعْتَ اللام فيما كان مجموعًا بالألف والتاء، من حيث رجعته في التُّثنية، لأنه يلتقي فيه ساكنان في الجمع كالمُبْقَى في التَّثنية[2].

قال: وإنَّما صارت الياء أوْلى حيثُ كانت الإمالة في بنات الواو وبنات الياء أنَّ الياء أغْلبُ على الواو حتى يصيِّرها ياء من الواو على الياء حتى يصيِّرها واواً[3].

قال أبوبكر: يعني أن الياء أغلب على الواو في هذا الباب، باب ما اعتلت لامه[4].

* * *

---

(١) الكتاب ٩٣/٢، وهو يعني تحرك الواو في المؤنث الثلاثي المقصور إذا جمعته بالألف والتاء نحو (قَنَوات، وأدَوَات، وقَطَوات) في (قناة، وأداة، وقطاة)، وفي الكتاب: (وكذلك الجميع بالتاء) ولعل اختيار التعليقة أدقّ تعبيراً. وفي المخطوطة: (في جمع ذا) وما أثبته هو الراجح وهو من الكتاب.

(٢) يستوي المثنى والجمع بالألف والتاء فيما كان مقصوراً على ثلاثة أحرف وألفه منقلبة من واو، وكما أن الواو تعود إليه في التثنية، كذلك الحال في الجمع بالألف والتاء نحو: قَنَاة، تقول فيها - قَنَوات، وفي أداة: أدَوَاتٌ، وفي قَطَاة: قَطَواتٌ، ونحو ذلك. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٤٠.

قال المبرد: «وإن كان المثنى مقصوراً فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله، فإن كان من الواو أظهرت الواو، وإن كان من الياء أظهرت الياء . . . » انظر المقتضب ٤٠/٣.

(٣) الكتاب ٩٣/٢، وعبارة الفارسي (يُصيِّرها) أي المتكلم، وفي الكتاب (تصيِّرها) للمخاطب.

(٤) انظر الأصول في النحو ٤١٨/٢.

قال: وذكر في تصغير ما اعتلّت عينُه ولم يعلم ممَّ انقلبت ألفه، أن الواو أولى به، وأن الألف وحدها هناك تنقلب عن الواو أكثر(١).

قال: وسترى ذلك في أفْعَلَ، وفي تثنيته ماكان على أربعة أحرف يصير لامه في التثنية ياءً من بنات الواو، كان أو من بنات الياء. فالياء أغلب في ذا الباب(٢).

قال: لأن الياء أقوى وأكثر وذلك نحو (مَتَى) إذا صارتْ اسمًا، (وبَلَى)، وكذلك [١٢٦/ب] الجمع بالتاء(٣).

قال أبوعلي: يعني أن (مَتَى) مما لامه الألف، فإذا سمِّيت به جعلته من بنات الياء، فأظهرت الياء في التثنية، وكذلك الجمع بالتاء(٤).

* * *

---

(١) يقرر سيبويه أن ماجاء من المنقوص وليس له فعل تثبت فيه الوو، أو اسم تثبت فيه الواو، ولم تُملْ ألفه فهو بنات الواو، لأنه ليس شيء من بنات الياء، تمتنع فيه الإمالة، انظر الكتاب ٩٣/٢، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٢.

(٢) الكتاب ٩٣/٢ بتصرف.

(٣) الكتاب ٩٣/٢ وفيه: (وكذلك نحو مَتَى).

(٤) أي لو سمي رجلٌ (مَتَى، أو بَلَى) ثم ثنّي، جعل بالياء لأنهما ممالان، فيقان في التثنية: مَتَيان، وبَلَيَانِ، وفي جمعهما: مَتَيَاتٌ، وبَلَيَاتٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٢.

هذا بابُ تَثْنِيَةِ مَا كَانَ مَنْقُوصًا وكَانَ عِدَّةُ حُروفِه أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ فَزائدًا[1]

قال في مَرْمَى ونحوه: يُثنى ماكان من ذا من بنات الواو، كتثنية ماكان من بنات الياء، لأن أعْشَى ونحوه لو كان (فَعْلاً) لتحول إلى الياء[2].

قال أبوعلي: يعني أن (أعْشَى) لو كان فَعْلاً لصار إلى الياء في مثل (يَعْشَى) وهما (يَعْشَيَان)، والأسماء في باب الإعلال تردّ إلى الأفعال، لأن الإعلال حكمه أن يكون فيما دون الأسماء، وإنَّما يُعَلّ من الأسماء ماكان مناسبًا للأفعال، بأن يكون جاريًا عليه أو مأخوذاً من المصدر الذي أُخذتْ منه الأفعال أو كان من بناء من أبنية الأفعال، فهذه جُمل من الإعلال في الأسماء، فإنما كان حكمه أن يكون في الأفعال هي التي تتغير أبنيتها، وتبنى على أقسام الأزمنة الثلاث، وليس حكم الأسماء كذلك، والذي يُعَلّ منها ماكان مناسبًا لما ذكرنا من الجاري على الفعل، فنحو: قائلٌ ومَبيْعٌ والمأخوذ من المصدر مثال مُقَالٍ، وأما ماكان على بناء من أبنية الفعل فنحو بابٍ ودارٍ[3].

---

(1) الكتاب ٢/٩٣.

(2) الكتاب ٢/٩٣، والأمثلة التي ذكرها سيبويه هي: (أعْشَى، ومَغْزَى، ومَلْهَى، ومُغْتَزَى، ومَرْمَى، ومَجْرَى).

(3) ماجاء منقوصًا على أربعة أحرف فصاعداً يثنى بالياء من الواو وكان أصله، أو من الياء، أو كانت ألفًا لا أصل لها في ياء ولا واو . فما كان من الواو نحو: مَغْزَى، ومَلْهى ، ==

قال: في حُبْلَى ونحوه لا تكون تثنيتُهُ إلا بالياء لأنَّك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلا من الياء[1].

قال أبوعلي: لو جئت بالفعل من (حُبْلَى ومِعْزى) لم يكن إلا بالياء كقولك: حَبْلَيْتُ، كما لو جرى ماكان على (مِفْعَل) فعلاً لكان يظهر فيه الياء فثَنَّيْتَ حُبْلَى بالياء كما ثَنَّيْتَ ذاك به[2].

* * *

= وأعَشْى، وأصله: من الغزو، واللَّهو، والعُشو. تقول في تثنيته: أعشيان، ومَلْهَيان، ومَغْزَيان، وماكان من الياء فنحو: مَرْمِيٌ، ومَجْرِيٌ، تقول فيهما: مَرْمَيَان، ومَجْرَيان، وأصله من رَمَيْتُ، وجَرَيْتُ. وماكان ألفًا في الأصل فنحو: حُبْلى، وذِكْرى، فإذا ثنيت قلت: حُبْلَيَان، وذكْرَيَان.

وإنما وجب الياء فيما زاد على ثلاثة أحرف، لأنّا إذا صرّفنا من فعلاً انقلبت الواو ياء ضرورة في بعض تصاريفه، تقول في الثلاثي مثلاً: غَزَا: يغزو، وغزوت، فإذا لحقت زيادة قلت: أغْزَى: يُغْزِي، وغَازَى: يُغَازِي وهكذا... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٢- ١٦٣.

(١) الكتاب ٢/٩٤.

(٢) قال في المقتضب ٣/٤٥: «اعلم أن ماكانت ألفه من ذلك [ماكان على أربعة أحرف أصلية أو زائدة] فالإمالة فيه جائزة، وهي التي نختار...» ثم أورد الوجوه في ذلك مبينًا أنه كلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد، وأن حق الزوائد أن تحمل على الأصول، فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء، فالزوائد أولى في مثل (حُبْلى: حُبْلَيَان، وحُبْلَيَاتٌ، ومثلها الملحقة نحو: أرْطَى: أرْطَيَان، ومِعْزَى: مِعْزَيَان. فكل ذلك يرجع إلى الياء، وكذلك كل ماكانت ألفه رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك، اسمًا كان أو فعلاً.

هذا بابُ جَمْعِ المنْقُوصِ بالوَاو وَالنُّونِ[1]

قال: وإنَّما حَذفْتَ لأنّه لايلتقي ساكنان[2].

لأنك إذا حذفت لايلتقي ساكنان[3].

قال: ولم يُحركوا كراهة الياءين مع الكسرة والياء مع الضمّة والواو، حيث كانت معتلة[4].

قال أبوعلي: من حيث حذف تاء التأنيث في النسب[5]، وجب إبدال الهمزة التي للتأنيث، ووجب إبدالها أيضًا في الجمع بالتاء من حيث حذف فيه تاء التأنيث، فأمّا إبدالها في التثنية فلأن الجمع بالياء على حدّها يكون. وإنما أبدلت من هذه الهمزة الواو دون الياء، لأنها لو أبدلت منها الياء لاجتمعت حروف متجانسة، والواو بعد مخرج الألف والياء أقرب

---

(١) الكتاب ٢/٩٤، وهو يعني المقصور، وتمام العنوان: «... بالواو والنون في الرفع، وبالنون والياء في الجرّ والنّصب».

(٢) الكتاب ٢/٩٤. والحذف الذي يشير إليه هو حذف الألف في المقصور.

(٣) الذي يجوز في جمع المقصور جمع مذكر سالمًا: حذف ألفه لالتقاء الساكنين وهما ألف المقصور المفرد قبل وقوع التغيير، والواو أو الياء الساكنين عند جمعه، ولابدّ من الحذف أو التحريك بالرّدّ إلى حرف يصلح فيه الحركة، فلم يجز أن يردّ إلى واو قبلها ياء مضمومة لما يلزم في ذلك من النقل؛ فكان الحذف أحق به، فتقول في جمع (قَفًا) اسم رجل: قَفَوْنَ، وفي (مُصطفى): مُصْطَفَوْنَ، وفي (حَبَنْطى): حَبَنْطَوْن، والقياس مستمر في كل ما آخره ألف، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٤٣.

(٤) الكتاب ٢/٩٤، وفيه (كراهية) مكان (كراهة) هنا.

(٥) يريد تاء التأنيث في المفرد، تحذف عند النسب إليه، فتقول في فاطمة مثلاً: فاطميّ، وفي خُزاعة: خُزاعيّ.

منها[1].

قال في إبدال الواو من الهمزة في حمراء وعلْبَاء ونحوه: وكانت الواو أخفّ عليهم حيث [١٢٧/أ] وُجدَ لها شبيهٌ من الهمزة[2].

قال أبوعلي: يريد: أنّ (ثَنَايَيْنِ ومِذْرَوَيْنِ) مَبْنِيَّانِ على التَّثنية، لم يفرد لهما واحد، فيلزم انقلاب الواو والياء فيهما همزتين كما انقلبا في (عَطَاءٍ وسِقَاءٍ) فهذا مبني على التّثنية، كما أن (السَّمَاوَة) مبنية على التأنيث، ولذلك لم تنقلب الواو فيه همزة، ولو كانت (السَّمَاوة) مبنية على التذكير لانقلبت الواو فيه همزة، لأنها كانت تقع طرفًا، فيلزم انقلابها كما انقلبت فيما ذكرنا[3].

---

(١) قال أبوالعباس المبرد في جمع المقصور جمع سلامة: «فإذا أردت الجمع على جهة التثنية – وذلك لايكون إلا لما يعقل – تقول: مُسْلِمَان ومُسْلِمُون، وصالحان، وصالحون، فعلى هذا تقول في جمع مُصطفى: مصْطَفَوْن... فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي في معْزَى ومُصْطفى، والواو ساكنة، وكذلك هذه الألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقيت واو الجمع، وماقبل كل واحد مفتوح، لأنه كان مفتوحًا قبل الألف، فحذفت الألف، وبقي الشيء على حاله». انظر المقتضب ٢٥٩/١- ٢٦٠.

(٢) الكتاب ٩٤/٢، وفيه (شَبَهٌ) مكان (شبيه) هنا.

(١) لم يعلق أبوعلي على الفقرة السابقة التي أوردها، وهنا علق على جزئية دون أن يروي نصّها، وهذا الأسلوب فاشٍ في التعليقة، وهو أحد الأسباب التي جعلت أسلوبها صعبًا، بل إنه في كثير من المواضع لتبدو عبارة سيبويه أقرب منالاً من عبارة أبي علي في تعليقته.

وهنا يعلق أبوعلي رحمه الله على مسألة كان سيبويه سألها الخليل وهي قوله: «وسألت الخليل عن قولهم: عَقَلْتُه بِثِنَايَيْنِ وهِنَايَيْنِ، لِمَ لمْ يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يُفرد الواحدُ، ثمّ يبنوا عليه، فهذا بمنزلة السَّمَاوَة لما لم يكن لها جمع كالعَظَاءِ والعَبَاءِ يجيء عليه جاء على الأصل». الكتاب ٩٥/٢. قال أبوسعيد: «وقد جاء حرف نادر ==

قال: فَذَا بمنزلة السَّمَاوَة لَمَّا لمْ يكُنْ لها جمعٌ كالعَظَاء[1]؛ ولذلك صحَّت الواو فيه ولو جُمعتْ كما يُجمع (تَمْرة) على (تَمْرٍ) لقلت: (سَمَاءٌ)، فأعْلَلْتَ الواو؛ لوقوعها طرفًا، وزوال البناء على التأنيث، فقال أبوالحسن وأبوالعباس في قوله عز وجل: «ثُمَّ اسْتَوَى إِلىَ السَّمَاءِ»:[2] إنه جمع سَمَاوَةٍ، وكذلك أظُنُّهما قالا في قوله «السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ»:[3] إنه على جمع سَمَاوةٍ، فأمَّا الخليل فحمله على قولهم: قَطَاةٌ مُطَرِّقٌ[4].

* * *

== في هذا الباب، قالوا: مِذْرَوَانِ لطرفي الأليتين، ورأيت المِذْرَوَيْنِ، وكان القياس: مِذْرَيَان، ومِذْرَيَيْنِ، لأنَّ تقدير الواحد (مِذْرَى)، غير أنهم لم يستعملوا الواحد منفرداً، فيجب قلبُ آخره ياءً، وجعلوا حروف التثنية فيه كالتأنيث الذي يلحق آخر الاسم فيغير حكمه، تقول: شَقَاءٌ، وغطاءٌ، وصَلاَءٌ، فوقعت الواو والياء طرفين وقبلهما ألف، ثم قالوا: شَقَاوَةٌ، وعظايَةٌ... وكذلك (مِذْرَوَانِ) لما لم تفارقها علامة التثنية، قال الشاعر:

أَحَولِي تَنْفُضُ آسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا   لِتَقْتُلَنِي، فَهَا أَنَا ذَا عُمَارا

ومثل (مِذْرَوَيْن): (عَقَلْتُهُ بِثَنَايَيْنِ) لَمَّا لزمته التثنية، جعل بمنزلة عِظَايَةٍ ولم تقلب الياء التي بعد الألف همزة». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٦٣. ونقل الأزهري عن أبي عبيد: المِذْرَوان: طرف الأليتين، وليس لهما واحد. قال: وهذا أجود القولين؛ لأنه لو كان لهما واحد فقيل: (مِذْرَى) لقيل في التثنية: (مِذْرَيَان). انظر تهذيب اللغة ١٥/٧-٨ (ذرا).

(١) الكتاب ٢/٩٥.

(٢) سورة البقرة / الآية /٢٩، ومثله في سورة فصّلت، الآية /١١.

(٣) سورة الملك، الآية /١٨.

(٤) يقال: طَرَّقَتِ القَطاةُ: إذا عَسُر عليها بيضها، ففحصت الأرض بجؤجئها، انظر مجمل اللغة ٢/ ٥٩٦ (طرق) قال المُمزِّق العبدي: ==

هذا بابٌ لاتَجُوزُ فيه التَّثْنِيَةُ والجَمْعُ بالواوِ والياء والنُّون، وذلك نحو عشرِيْنَ وثلاثِيْنَ[1]

قال: لـو سـمَّيْتَ رجُلاً بِمُسْلِمِيْنَ، قُلت: هـذا مُسْلِمُونَ، أو برجُلَيْنِ قُلتَ: هذا رَجُلانِ، لم تُثنِّه أبداً ولم تجمعْه كما وصفْتُ لك[2].

أي كـمـا وصـفتُ لك في حدّ النسب أنه لايجوز الإضـافـة إلى رجل اسـمـه (رَجُلانِ) حـتى تَحـذِف، لأنه لايجـتـمع رَفْعَان ولا جَرَّان فـي الاسم الواحد[3] ؛ فكذلك لايجوز أن تثني هذا الاسم المثنى ولا تجـمـعـه ، لأن الأمرين سواء[4].

قال في قـولهم في اسم اليـوم الاثْنَان: ولكنه صـار بمنزلة الثُّلاثاء والأَرْبِعَاء اسمًا غالبًا فلا تجوز تثنيته[5].

قال أبوعلي: إنما امتنع الاسم الغالب والاسم العلم من أن يُثَنَّى، لأنَّ

= وقدْ تخذَتْ رجلي لدَى جنب غَرْزِهَا نَسِيفًا كأُفْحُوصِ القَطاةِ المُطرِّقِ

انظر الأصمعيات / ١٦٥ (شاكر و هارون).

(١) الكتاب ٢/ ٩٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٩٥ مختصراً.

(٣) الرفعان والجران اللذان يشير إليهما: هما أولاً وضع الاسم المفرد على هيئة المثنى. والثاني الرفع الناتج للتثنية وزيادة ألف ونون أو ياء ونون على المفرد.

(٤) قال أبوسعيد: «لو سمينا رجلاً بعشرين، أو مُسلمِينَ، أو مائتين، أو اثنتين لم يجز أن تقول إذا ثنّينا: عشرونان، ولا مائتانان». ولا اثْنَاتَان، لأن هذا لو فُعِل لاجتمع في الاسم الواحد رفعان ونصبان»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٥.

(٥) الكتاب ٢/ ٩٥.

الذي يُثنيّ هو الاسم المنكور، فمتى ثُنِّي الاسم وقع التنكير، ولذلك يدخل الألف واللام نحو: الزيدان وما أشبهه، إلا أنَّ الفصل بين التنكير في الأعلام والأسماء الغالبة إذا ثُنِّيتْ وبين أسماء الأنواع نحو (رجُلان) أن التنكير في الأعلام عارضٌ ليس بقصد، ألا ترى أن المسمي ابنه (بزَيْدٍ) يقصد بتسميته إياه بهذا الاسم أن يعرَف به بين عشيرته وحيِّه، وإنما يعرض التنكير في اسمه إذا سمَّى آخر ابنه بذلك الاسم فليس تنكيره عن قصد، وأمَّا (رَجُلانِ) فعلى الإشاعة وأصل التنكير[1].

قال: وبعضُ العرب يقول: اليوم الثُّنَيُّ[2].

قال أبوعلي: حذف من (اثنين) علامة التثنية فبقي (اثْنٌ) ثم صغر فقيل: ثُنَيٌّ [١٢٧/ب][3].

* * *

(١) علق الفارسي على امتناع الاسم الغالب من التثنية، واستطرد في البرهان ولم يُعِر (الاثنين) ولابقية الأيام اهتمامًا فيعلق عليها.

وقد نقل سيبويه عن بعض العرب قولهم: (اليومُ الثُّنِيُّ)، وهو فَعُولٌ، مثل قولنا: (الثُّدِيُّ)، وقد قال به ابن السراج. وعند مَبْرمان: (الثُّنَيُّ) على لفظ التصغير، وكأنه تصغير اليوم. وروى الجرمي عن الأصمعي عن بعض الأعراب أنه قال: (نحن نصومُ الثُّنِيّ)، فيحتمل أن يكون على لفظ الجمع، كأنه قال: (أيام الاثنين).. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٥.

(٢) الكتاب ٩٥/٢.

(٣) قول بعض العرب: (اليومُ الثُّنَيُّ)، إنما ردّ اللفظ إلى الواحد في التصغير، وكان جاء على تثنية (الاثن)- وإن لم يتكلم به -. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٤٥.

هذا بابُ جَمْعِ الاسْمِ الَّذِي آخِرُه هَاءُ التَّأْنِيْثِ[1]

قال: في طَلْحَةَ جمعهم إياه اسم رجل طلحات، فهذا الجمع على الأصل، لايتغيَّرُ عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفًا للمذكَّر لم تذهب الهاء[2].

قال أبوعلي: يعني في مثل قولك: هذا رَجُلٌ رَبْعَةٌ[3].

قال أبوعلي: إذا سميت رجلاً بطَلْحَةَ قلت: طَلَحَات، فجمعته بالألف والتاء وإنما جمعته بهما، لأنَّك لو جمعته بالواو والنون لم يخلُ من أحد أمرين: إما أن تحذف علامة[4] التأنيث فتقول: (طَلْحُونَ) وهذا لايجوز لزوال علامَة التأنيث، فإنه خلاف ما قالت العرب من قولهم: طَلْحَةُ الطَّلحَات[5]، ورجال رَبَعَاتٌ، وإمَّا أن تُثبت علامة التأنيث فتقول: طَلْحَتُونَ، وهذا أيضا في الامتناع من الجواز كالأوّل وأشدّ، لأنك تجمع علامتين للتأنيث والتذكير، فتذكر الاسم بعد تأنيثٍ، ولا يجوز أن تجتمع

---

(١) الكتاب ٢/٩٥.

(٢) الكتاب ٢/٩٥ بتصرف.

(٣) قوله: (هذا رجلٌ رَبْعَةٌ) مثال ساقه سيبويه على جواز وصف العرب المذكر بالمؤنث وهو دليل على أنهم إذا سمّوا الرجل (طلحة) مثلاً، أو (امرأة) أو (سَلَمَة) أو (جَبَلَة)، وأرادوا أن يجمعوه، جمعوه بالتاء على الأصل. كما كانوا يجمعونه به قبل أن يطلقوه على الرجل أو المرأة.

(٤) في المخطوطة: (عامة).

(٥) قال عبيدالله بن قيس الرقيات في مدح طلحة بن عبدالله:

نَضَّرَ اللهُ أعْظُمًا دفنوها ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلحَاتِ

انظر ديوانه /٢٠، والمقتضب ٢/١٨٨.

هاتان العلامتان، فإذا لم يجوزا، قلت طَلَحَاتٌ، فحذفت ماكان في الاسم من علامة التأنيث للحاق علامة أحْرَى به له[١].

فإن سمَّيت رجلاً بحُبْلَى أو حَمْراء، جمعتهما بالواو والنون ولم تجمعهما بالألف والتاء كما جمعت حَمْزَة وطَلْحَةَ[٢]، وإنما جمعتهما بالواو والنون من حيث لم تحذف علامتي التأنيث إذا جمعت بالألف والتاء، ألا ترى أنك تقول: حُبْلَيات، وحَمْرَاوات فلا تحذف كما تحذف التاء من طَلْحَة، وإنما لم تحذف منها وإن حذفت من طَلْحَةَ؛ لأنك إنما حذفت من طَلْحَة لئلاً تجتمع علامتان للتأنيث، وفي قولك: حَمْراوات وحُبْلَيَات لم تجتمع العلامتان، فيلزم الحذف، ألا ترى أنّ العلامتين هما الألف والمدّة، وقد أبدلت من الألف ياء، ومن الهمزة واواً، فلم يجتمع في الجمع علامتان فإبدالك هاتين العلامتين مثل حذفك تاء التأنيث من حَمْرات، فكما جاز اجتماع هاتين العلامتين المبدلة مع الألف والتاء في الجمع، جاز أن يجتمعا مع الواو في الجمع، فجاز حَمْراوُونَ وحُبْلَوْن، لأنه لم يجتمع في الجمع علامة تأنيث وعلامة تذكير، أو كانت علامة التأنيث قد أزيلت بأن قُلبت، ومن

---

(١) الذي عليه النحاة عدم جمع الاسم المختوم بالتاء مثل طلحة، ورَبْعَة ونحوهما بالواو والنون، وأجاز الكسائي والفراء جمعه بالواو والنون، فيُسكِّن عندئذ اللام من (طلحة)، لأنهم يقدرون جمع (طَلْحٍ) فلا يحركونْ اللام. وكان أبو الحسن بن كيسان يذهب إلى جواز ذلك وتحرك اللام، فتقول: الطَّلَحُون، فتفتحها كما فتحوا الراء من (أرضون) حملاً على (أرَضَات) إذا جمع بالألف والتاء، لأنه بمنزلة (ثَمَراتٍ)، ورجح أبو سعيد عدم الجمع بالواو والنون لأنه قول العرب الذي لم يسمع عنهم غيره، ولأنه القياس. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/٩٥- ٩٦.

حيث لم يجز أن يجتمع علامتا التأنيث في طلحة مع الألف والتاء، لم يجز جمعه بالواو والنون[1].

قال: وإذا جَمَعْتَ ورْقَاءَ اسم رَجُلٍ بالواو والنون وبالياء والنون، جئتَ بالواو ولم تَهْمِز كما فَعَلْتَ ذلك بالتثنية والجمع بالتاء فقلت: وَرْقَاوُونَ[2].

قال أبوعثمان: لا أرى بهمز جمع (وَرْقَاءَ) بأسًا إن شئت؛ لانضمام الواو[3].

قال أبوعلي: ليس يهمز أبوعثمان الواو، لأنه ليس يقلب [١٢٨/أ] الهمزة من وَرْقَاء واوًا، هذا محال، ولكنه يهمز من حيث يهمز الواو المضمومة في نحو (أدْوُرٍ)، والذي يريد سيبويه عندي بقوله: جئت بالواو والنون ولم

---

(١) المؤنث إمّا أن يكون بالهاء كَحمْدة وطلحة، وإمّا مقصور مثل: حُبْلى وسَكْرَى، وإما ممدود نحو حمراء وصحراء.

فما كان فيه هاء التأنيث فسميت به امرأة أدخلت عليه في الجمع الألف والتاء، فتقول: حَمَدات، وطلَحَاتٌ.

وما كان بألف التأنيث فسميت به رجلاً، وأردت جمعه، فإنه يجمع بالواو والنون فتقول في المقصور منه في نحو: حُبْلى: حُبْلَوْن، وفي سَكْرى: سَكْرَوْن، وتقول في الممدود منه في نحو: حَمْراء: حَمْراوُونَ، وفي صحراء: صَحْراوُون. ولو سمي به امرأة، فالمقصور والممدود في الجمع بالألف والتاء سواء، تقول في حُبْلَى: حُبَلَيَاتٌ، وفي سَكْرَى: سَكْرَيات، كما تقول في حَمْراء: حَمْرَاواتٌ، وفي صَحْراء: صَحْراوَاتٌ. انظر المقتضب ٤/٦- ٧، وانظر الأصول في النحو ٢/ ٤٢٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٩٦.

(٣) هذا الرأي أورده عن المازني أبوسعيد السيرافي، ووصفه بأنه سهو منه، لأن انضمامها لواو الجمع بعدها وهي بمنزلة ضمة الواو للإعراب أو لالتقاء الساكنين، كقولك: دَلْوُكَ، ومُصْطَفَوُون. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٦.

تهمزه: أن تقلب الهمزة التي للتأنيث لجمعك الاسم بالواو والنون، ولا تدعها همزة فتكون قد جمعت بين التأنيث والتذكير في اسم واحد، فأمّا همزه من حيث قال أبوعثمان فلم يمنعه على أنه لو قال قائل: إن همزَهُ قبيح، لأنه كان يجتمع علامتا التأنيث والتذكير في اسم واحد قال قولاً[1].

قال: ألا تراهُم قالوا: زكَرِيَّاوُونَ فيمن مدّ زكَرِيَّاء، وزكرِيُّونَ فيمن قصر[2].

قال أبوعلي: استدل بجمعهم زكريّاءُ زكريّاوُونَ، وبجمع زكريّا: زكَرِيُّونْ[3] على أنَّك إذا سمَّيت رجلاً حُبْلَى أو حَمْراء قلت في جمعه حَمْراوُونَ وحُبْلَوْن، فجمعتهما بالواو والنون وإن كان فيهما علامتا تأنيث؛ لأن علامتي التأنيث قد أبدل من كل واحد منهما حرف ليس من علامات التأنيث اللاحقة للأسماء في أواخرها، فجاز جمعهما بالواو والنون وإن لم يجز جمع (حَمْرَةَ) بهما للفصل الذي تقدم ذكرنا له[4].

---

(١) قال الرماني: «وأمّا جمع (وَرْقَاءَ) اسم رجل فتقول فيه: ورقاوون، بترك الهمز، ولايجوز أن يُهمز، لأن الضمة عارضة مثلها في قولك: (الدَّلْوُ) إذ كانت تذهب في (وَرْقَاوَيْن) كما تذهب الضمة في قولك: رأيتُ الدَّلْوَ وأبو عثمان يجيز الهمز؛ لأن الواو مضمومة، وليس بوجه الكلام». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٤٦.

(٢) الكتاب ٢/٩٦.

(٣) من مدّ فقال: (زكريّاوُونَ) فإنما جعله بمنزلة (وَرْقَاوُونَ). فالذي يمده فقد أثبت الواو كما فعل في (حمراوات، وخنفساوات) ثم يلحقها علامة الجمع للمذكر. ومن قَصَرَ فقال في الجمع: (زكريُونَ) جعله بمنزلة: (عِيْسَوْنَ، ومُوسَوْنَ).

(٤) انظر الأصول في النحو ٢/٤٢٠.

هذا باب جَمْعِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ[(١)]

قال: وقولُهم أَرَضَاتٌ دليل على ذلك[(٢)].

قال أبوعلي: جمع التكسير ماغُيِّر له بناء الواحد عما كان عليه، فأمَّا ما لم يُغَيَّر له بناء الواحد، فإنه وإن لم يجمع بالواو والنون فإنَّه ليس بجمع تكسير[(٣)].

قال: وقد قالوا: فَوَارِسُ في الصِّفة، فهذا أجْدَرُ أن يكون[(٤)].

قال أبوعلي: حكم الصفة أن تكون مسَلَّمَةً غير مُكسَّرة، لأنَّها مشابهة للأفعال، وفيها ضميرُ موصوفاتها كما أن في الأفعال فاعليها؛ فوجب أن تَسْلَمَ ولا تُكَسَّر، وحكم التكسير أن يكون في الأسماء، ألا ترى أنّ كل اسم يُجمعُ مسلَّمًا يجوزُ فيه التكسير، وليس كل اسم يُجمع مكسَّراً يجوز فيه التسليم؟ فالتكسير في الأسماء أعمّ وأكثر، فقوله: وقد قالوا فوارس أي كسَّروا الصِّفَة، فتكسير الاسم أولى وأجْدَر[(٥)].

---

(١) الكتاب ٩٦/٢، وفيه: «... جمع أسماء الرِّجال...» والذي جاء في التعليقة موافق لما عند السيرافي والرماني في شرحيهما.

(٢) الكتاب ٩٧/٢، وهو يسوقه دليلاً على أن جمع (فَعْل) بالتاء نحو (دَعْد) يثقَّل كما تثقل (أرَضَاتٌ)، فيكون بمنزلة جمع (فَعْلَة) من الأسماء، وما قصد من التثقيل هنا هو تحريك عينه لاتسكينها.

(٣) قد يتوهم أحد أن هذه التعليقة هنا ذات صلة بنص سيبويه السابق لها، والواقع فإنها مختصة بأحكام جمع التكسير، وهو ماشرع سيبويه في بيانه بعد هذا.

(٤) الكتاب ٩٨/٢.

(٥) أورد سيبويه (فوارس) جمعًا للمفرد (فارس)، وهو صفة، دليلاً على أن من كسر الاسم نحو (خالد) فقال: (خوالد) كان مصيبًا، لأن الاسم أجدر بالتكسير من الصفة ، ==

قال: ولو سَمَّيْتَ رجُلاً أو امْرَأةً بِسَنَةٍ لكُنْتَ بالخيار، إن شِئْتَ قُلت: سَنَواتٌ، وإن شِئْتَ قلت سِنُونَ[1].

قال أبوعلي: سَنَةٌ وزْنُهُ: (فَعَةٌ) على ما لفظ به، ووزنه في الأصل يشبه أن يكون (فَعْلَة)، أما حركة الفاء بالفتح،، فعلمناه من قولهم: سَنَةٌ والكسرة في فائه إذا جُمع عارضة؛ إنما هي مثل الفتحة في (أرَضِين) غُيِّر تغـيـيـراً مًّا لَمَّا جُمع بالواو والنون، وحكم هذا الجمع أن يكون مُسَلَّمًا لما يعقل، فلما جمع به ما لايعقل لم يسلّم بناؤه كما سلّم بناء اسم مايعقل، فسَنَةٌ وإن جُمع جَمْعَ الأنَاسِي بالواو والنون فقد [١٢٨/ب] خالف جَمْعَهُم في أنه غُيِّر، فكأنَّه بهذا التغيير يُعدّ مكسّراً[2].

وكذلك القول في فتحة (أرَضِيْنَ) فيمن جمعه بالواو والنون، وأمَّا من قال: (أرَضَات) فعلى القياس، لأنه اسم مؤنث كفَعْلَةٍ وإن لم يكن فيه علامة تأنيث في اللفظ، فالفاء من سَنَةٍ أصلها الفتحة، والكسرة عارضةٌ لما قلت، فأما العين فهي ساكنة لأنه لم يقم دليل على تحركه، ولا يحكم بالحركة إلا بدليل، فإن قلت: فقد تحركت في سَنَوَاتٍ فإنما تحركت العينُ هنا كما تحركت في يَدَوِيّ وغَدَوِيّ ، فلا يحكم بحركتها هذه أنها فَعَلَة لأنَّك إن

== والقياس في (فاعل): فَوَاعِلُ، لأنه على أربعة أحرف، وعلامة الجمع تنتظم فيه على طريقة انتظام علامة التصغير فيه لأنّك تقول: خُوَيْلِدٌ، وخُوَيْتِمٌ، فتدخل ياء التصغير ثالثة ويكسر مابعدها، وكذلك تدخل ألف الجمع ثالثة، ويكسّر مابعدها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٨.

(١) الكتاب ٩٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (مكسرٌ).

حكمت بحركتها لهذا لزِمَكَ أن تحكم في (غَدٍ) من أجل (غَدات) أنها (فَعَلٌ) وقد ثبت أنه (فَعْلٌ) ، فليست فتحة العين في الجمع بالياء دليلاً يعتمد على تحرُّك العين ، واللام من (سَنَةٍ) ساقطة وهي واو لقولهم (سَنَواتٌ) ، وهَاءٌ في قول من قال: سانَهْتُ[1] .

قال: وإذا سمَّيت رجلاً بـ(اسْمٍ) فَعَلْتَ به مافَعَلْتَ بـ(ابْنٍ) إلاَّ أنَّكَ لا تحذف الألف[2] .

قال أبوعلي: يقول: إذا سميت رجلاً باسْمٍ لمْ تحذف ألف الوصل منه في الجمع على حد التَّثنية فقلت: (اسْمُونَ) ، وكان القياس أن تثْبُتَ في (ابن) أيضًا كما ثبت[3] في تثنية واحده، لكن حُذفت لكثرة الاستعمال فقيل: بَنُونَ، فصار بعد حذف الألف كمَنِيْنَ، وهَنِيْن[4] لم يُحذف منه شيء، فوافق (ابن) مجموعًا بعد حذف ألف الوصل منه (مَنِيْنَ) في اللفظ ولم يَرِدْ عليه اللام إذ قد وُجد ماهو على حرفين قد جمع هذا الجمع وهو (مَنُوْنَ)[5] .

---

(١) لايعدو جمعهم (سَنَة) هذين الوجهين: (سَنَوات، وسِنُون) وذلك قبل التسمية، وهو على هذين الوجهين دون غيرهما بعد التسمية، لأنه نقل من اسم يجري مجرى الجنس إلى الاسم العلم، فجمع على ذلك الحدّ؛ لأن كل واحد منهما أول في المرتبة على خلاف الصفة. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٤٩.

(٢) الكتاب ٢/٩٩.

(٣) في المخطوطة: (ثبت) .

(٤) في المخطوطة: (كَمَنيْنَ، ومَنيْنَ)، وما أثبته من الكتاب.

(٥) ألف (اسم) للوصل، فلو سمي به، وجمع اللفظ جمع السلامة، فإن ألف الوصل تبقى فيه فيقال: (اسْمُونَ)، وإن جمع مكسرآ قيل فيه: أسماء. وكان القياس في (ابن) أن ==

قال في عَبْلَةٍ: إذا سَمَّيْتَ به عَبَلات[1].

قال أبوعلي: تثقيل العين هنا نظير تكسير أحْمَر على أحَامِر[2].

قال: ولو سميت رجلاً بشَاةٍ لم تَجْمَع بالتاء ولم تَقُلْ إلاشِيَاهٌ؛ لأنَّ هذا الاسم قد جَمَعتْه العرب فلم تجمعه بالتاء[3].

قال أبوعلي: لو جُمع شاةٌ بالألف والتاء لم يخل من أحد أمرين:

أمَّا أن تردّ فيه اللام أو لاتُردّ. فإن لم تردّ اللام قُلتَ: شَوَاتٌ، فتردّ الواو التي هي عينٌ، وإن ترد اللام التي هي هاء قيل: شَوْهَاتٌ، فلم يجمع هذا الجمع، لكنه جمع مكسَراً فقيل: شِيَاهٌ[4].

== يقال: (ابنُونَ)، غير أنهم جمعوه قبل التسمية على (بنين) وحذفوا الألف؛ لكثرة استعمالهم إياه، وحركوا الياء مثلما فعلوا في (مَنِينَ، وهَنِيْنَ) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٨، (ومَنُونُ) هنا جمع (مَنْ)، وهي غير مسموعة في نظم ولا نثر إلا ماجاء من قول الشاعر:

أتَوا نَاري فقُلتُ مَنُونَ أنْتُمْ ... فَقَالُوا الجنُّ، قُلتُ: عِمُوا ظَلاَمَا

انظر الكتاب ٤٠٢/٢، المقتضب ٣٠٧/٢ - ٣٠٨.

(١) الكتاب ٩٨/٢ بتصرف.

(٢) المقصود بتثقيل العين هنا فتح عين الكلمة وهي الباء، فيقال فيها: (عَبَلات) بالتحريك لا السكون مثلما يحدث في جمع تَمْرَةٍ، إذ يقال: (تَمْرَاتٌ).

(٣) الكتاب ٩٩/٢.

(٤) لو سمي رجلٌ بشَاةٍ، لم تُجمع بالتاء، ولم يجز فيه إلا (شِيَاهٌ)، لأن هذا الاسم مما جمعته العرب مكسراً، وكسرته على (شِيَاتٍ)، ولم يجمعوه جمع سلامة، وهو لايحتمل ذلك، لأنه لو حذف الهاء بقي الاسم على حرفين الثاني منهما من حروف المدّ واللين، ولايجوز مثل ذلك إلا أن يكون بعدها هاءٌ. أما قولهم: (شَاءٌ، وشَوِيٌّ) فإنهما اسمان للجمع، وكل منهما يجري مجرى الواحد. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٩.

قال: وأمَّا عِدةٌ فلا تُجمعُ إلا عِداتٌ[1].

قال أبوعلي: يقول: (عِدَةٌ) وما أشبهها لم يُكسر للجمع لأنه على حرفين، ولو رددت إليه الساقط فكسَّرت لأزلْتَ الاسم عما كان عليه[2].

قال: ولو سمَّيْتَ رجُلاً شَفَةً أو أَمَةً[3].

قال أبوعلي: (أأمّ)، وزنُه أفْعُل، ونظيره من الصحيح أكَمَةٌ، وأكُمٌ[4].

والذي علِمْتَ به[5] أن وزن أمَةٍ فَعَلة: هو أنك قِسْتَه ورددته على نظيره من الصحيح لا من تحرُّك العين بالفتح، وقد قلنا: إن تحرُّك هذه العَيْنات بالفتح ليس تغييره في الحكم على تحرك العينات [١٢٩/أ] بالفتح إذا ردّ البناء على أصله، فأمةٌ وزنُه فَعَلة، رداً على أكَمَة وفاء الفعل همزة، فإذا زدت عليه همزة (أفْعُل) اجتمعت همزتان، الأولى همزة أفْعُل الزائدة، والثانية فاء الفعل، فوجب قلبها ألفًا، كما وجب قلبها في (أأدَم) و(أأخَر) ألفًا ، وهكذا سبيل كل همزتين يجتمعان في كلمة واحدة

---

(١) الكتاب ٩٩/٢، وفيه: (فلا تجمعه).

(٢) (عِدَةٌ) وبابها من الناقص تجمع بالألف والتاء، كما تجمع بالواو والنون، فتقول في: عِدَةٍ: عِدَاتٌ، وإن شئت قلت: عِدُونَ - إذا صيّرتها اسمًا، كما تقول في ثُبَةٍ: ثُبات، وثِبُون، وفي عِزَةٍ: عِزُونَ وعِزَاتٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٩.

(٣) الكتاب ٩٩/٢.

(٤) من العلامة لا العِلْم.

(٥) شَفَةٌ تجمع على شِفَاه، ولا يقال: شَفَاتٌ، وأَمَةٌ تكسر على آمٍ قليل العدد من الثلاثة إلى العشرة، وأما الكثير فإمَاءٌ، ولو سمي به امرأة لقيل في الجمع: آمٌ، وإمَاءٌ، ولايقال: أمَاتٌ، لأنه لمسميات قد جمعن، ولم يسمع فيهن هذا. انظر الكتاب ٩٩/٢.

وحكم الثانية أن تبدل بحسب الحركة التي على الأولى، فأمّا العين من (أأمٍ)، فأصلها الضمة، لكنّها كُسِرْت من حيث كُسر عَيْنُ (أظْبٍ)، و(أدلٍ)، وأبدلت من الواو ياء، كما أبدل منهما، وسقط اللام لالتقاء الساكنين[1].

قال: وربّما قالوا: الأفْعِلاءُ في الأسماء نحو الأنْصِبَاءُ، وذلك الكثير[2].

أي نحو فُعْلان، وفِعْلان في أنه جمع لفَعِيل كما كان (ذَاتُ) جمعًا له وإن كان (ذاتُ) أكثر[3].

---

(١) يقول الرماني: «وجمعُ (أَمَةٍ): اسم رجل: آأمٌ وإمَاءٌ وإمْوَانٌ، ولايجوز بالألف والتاء، ولا الواو والنون، لأنه يجب أن يكون على قياس جمعه قبل، وقد ترك ذلك قبل النقل إلى الاسم العلم؛ لأنه منقوص قد جمع على ثلاثة أوجه من جمع التكسير، فاستوفى حقه وزاد ... ففي هذا الباب خمسة أسماء عللها مشكلة، وأحكامها خارجة عن قياس نظائرها وهي: (ظُبَةٌ، وثُبَةٌ، وشاةٌ، وشَفَةٌ، وأمَةٌ) ... وأبوالعباس يخالف في جميعها، فيجيز الجمع بالألف والتاء في ذلك، لأنه يجريها على القياس الأكثر فيما فيه الهاء، ولا أعلم أحداً أجاز فيها الواو والنون».

انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٠، وانظره مفصلاً في الأصول في النحو ٤٤٦/٢- ٤٤٧.

(٢) الكتاب ١٠٠/٢ بتصرف. ولعلّه نهاية الرواية: «... وذلك ليس بالكثير» كما جاءت عند أبي سعيد السيرافي.

(٣) الكثير الوارد هنا، لعله إشارة إلى ماقرره سيبويه من قولهم: سَبِيْلٌ وسُبُلٌ وأمِيْلٌ وأُمُلٌ فهذا هو الكثير فيه، وربّما قالوا: الأفْعِلاء في الأسماء كالأنْصِبَاءِ، والأخمساء، وليس بالكثير.

وإنما جمع على أفْعِلاء وهو قليل لأن العرب قد جمعته وهو صفة على ذلك، وهو من جمع بعض الأسماء، كنَصِيْبٍ وأنْصِبَاءَ، فلم يُغيّر. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٦٩.

قال: كما أنَّ الذين قالوا حَارِثٌ، قالوا: حَوَارِثُ[1].

قال أبوعلي: إذا سمعت (حَوارِث) علمت أنه تكسير اسم (حَارِث) إذا كان علمًا، وإنْ كان (حَارِثٌ) صفة قلت: حَارِثُون)[2].

قال: ومن أراد أن يجعل (الحارث) صفةً كما جعلوه[3].

قال أبوعلي: لأن الذين أدخلوا في (الحارث) الألف واللام وهو اسمٌ عُلِمَ أنَّما قصدُوا الصفة ثم غلَّبوها.

قال: وأمَّا عُثْمانُ ونحوه فلا يجوزُ فيه أن تُكسِّرَهُ[4].

قال أبوعلي: لو جاز تكسيره على (عَثَامِيْن) لجاز تصغيره على (عُثَيْمِيْن) لأنَّ التكسير أخو التصغير[5].

قال: إلا أن تُكسِّرَ العرَبُ[6].

قال أبوعلي: حكم الألف والنون في آخر الاسم ألا يكونا للإلحاق، وإنما يكون للإلحاق ما كسِّر فيه على (فَعَالِيْل) نحو سِرْحَانٍ وسَرَاحِيْن،

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠١.

(٢) قال أبوسعيد: «ولو جمع إنسانٌ (الحارث) على ما توجيه الصفة، فقال: (الحُرَّاثُ) لجاز، لأنه صفة نعت. ومن قال: (الحوارثُ) فعلى ماذكرنا من جمع الأسماء». انظر شرح السيرافي للكتاب جـ٤، ق ١٦٩ - ١٧.

(٣) الكتاب ٢/ ١٠١، وتمام العبارة: «... جعلوه الذي يحرث، جمعوه كما جمعوه صفة، إلا أنه غالب كزيد».

(٤) الكتاب ٢/ ١٠١.

(٥) تصغير (عُثْمان) إنما هو (عُثَيْمان) لا (عُثَيْمين) وجمعه: (عُثْمانُونَ).

(٦) الكتاب ٢/ ١٠٢، وهو يريد بكلامه ما بدأه بقوله عن (عثمان) بأنه يغلب عليه باب (غضبان)، إلا أن تكسِّر العرب شيئًا منه على مثال فَعَاعِيلَ فيجيء التحقير عليه.

وعَتّبَانُ لا يُكسَّر على (فَعَالِيل) ، لكن يكسر على فَعْلى وفَعالى نحو سَكْرَى وسَكَارَى[1].

قال: ولو سمَّيْتَ رجُلاً بمُصْران[2].

قال أبوعلي: لو سميت رجلاً بمُصْرانٍ لقلت: مُصَيْرانَ في التّحقير، كما أنّك لو سمّيت بعُثْمان لقلت عُثَيْمَان، لأن الألف والنون ليستا للإلحاق كما أنه في عُثْمان ليس له، فلا يلزم أن يصغّر هذا تصغير المُلحق لأن الألف والنون فيه للجمع ليس للإلحاق، كما أنك إذا صغّرت أبْيَاتًا قلت: (أُبَيّات) ولم تقل: أبيّات لقولك:[3] أبَابِيْتُ، فكذلك لاتقول في تحقير مُصْرانٍ: مُصَيْرين لقولك: مصَارِيْن، فأثْبِاتُ نظير مُصْرَانٍ لم يُعتبر جمع جمعه، كما لم يُعتبر مُصْرَان[4].

* * *

---

(١) ما كان في آخره ألف ونون زائدتان فالعرب تصغره بقلب الألف ياءً، فتكسَّر وتقلب، وربما جمعته جمع سلامة. وما كان من هذا فالعرب أيضًا تصغر الصدر منه، وتبقي الألف والنون، لا تجيز في جمعه التكسير، وتجمعه جمع سلامة، فتقول في نحو (سِرْحَان، وضِبْعَان) ونحوهما إذا سميت بشيء من ذلك رجلاً: سِرْحانون، وضِبْعانون فتجمعه جمع سلامة، ويجوز أن تقول: سَرَاحِين، وضَبَاعِين مكسَّرًا.

أمّا (عَتّبَان) فلا يكسر على هذا، ولكنه يلحق بباب فَعْلى الذي جمعه فَعَالى، كسَكْرى وسَكَارى. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧١.

(٢) الكتاب ٢/١٠٢، وتمام الكلام: «... ثم حقّرته قُلت: مُصَيْران، ولا تلتفت إلى مَصَارين».

(٣) في المخطوطة: كقولك.

(٤) (مُصْران) اسم رجل، يجمع كما يجمع (عُثْمان)، فلا يجوز فيه (مَصَارين)، ويقال في تحقيره : مُصَيْران ، كما تقول: عُثَيْمان ، ويقال في جمعه : مُصْرانون كما قيل في ==

هذا بَابٌ يُجْمعُ الاسْمُ فيْهِ إنْ كَانَ لمُذكَّرٍ أو لِمُؤنَّثٍ بالتَّاء[1]

فمن ذلك بِنْتٌ[2].

قال أبوعلي: لايجوز (بِنْتُون) في اسم رجل كل واحد منهم (بِنْتٌ)، من حيث لم يجز (حَمْدَتُون) ولا (بَنُون)[3]، من حيث لم يجز (طَلَحُون)، فبقي أن يجمع على (بَنَاتٍ) إذ ليس قسم رابع[4].

* * *

== عثمان: عُثْمانُون. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥١.

(١) الكتاب ١٠٢/٢، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) الكتاب ١٠٢/٢.

(٣) لايجوز في جمع (بِنْت) اسم رجل: (بنون).

(٤) أراد: ليس ثمة قسمٌ رابع، هذا وتاء (بِنْتٍ، وأُخْتٍ، وهَنْتٍ) إنما هي للتأنيث في الأصل، ثم جعلت للإلحاق، فإذا جُمعت أو صُغِّرت جعلوا حكمها حكم هاء التأنيث، فأسقطوها، ثم جمعوا بالألف والتاء، فيقولون: بنات، وأخوات، وهَنات. وأجاز ابن كيسان فيها التكسير، فتقول: أبْنَاءٌ في بِنْت، وفي أُخْت: أخاءٌ، وهو قول تفرّد به. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧١، وانظر تفصيلاً أكثر في هذا الموضوع في شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق٥١.

هذا بَابُ مايُكسَّرُ مِمَّا[1] كُسِّر للجَمْعِ ومَالا يُكَسَّرُ من أَبْنَيةِ الجَمْعِ[2][١٢٩/ب]

قال: لأنّ هذا المثال لايُشبه الواحد، ولم يُشبَّه به فيكسَّر على[3].

قال أبوعلي: ماكان على ثلاثة في التكسير مثل ماكان على أربعة، فَسَواءٌ ذكر الثَّلاثَة هنا أو الأربعة، أو ذكرهما جميعًا[4].

قال: لأنّ (فُعُولاً) قد يكون الواحد على مثاله كالأُتِيِّ والسُّدُوس[5].

قال أبوعلي: يقول: قد جاء (فُعُول) بناءً للواحد اسمًا كالأُتِيِّ والسُّدُوس[6]، ولم يجيء بناء للواحد يكسر كما كسر (فُعُول)، إذا كان

---

(١) في المخطوطة: (كما)، ورواية السيرافي توافق مافي الكتاب.

(٢) الكتاب ١٠٢/٢.

(٣) الكتاب ١٠٢/٢، وتمام العبارة: «... فيكسر على ماكُسِّر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف».

(٤) يبحث هذا الباب من سمي بجمع من الرجال وكيفية جمعه، والضابط فيه: أن ماكان منه ثالثُه ألف، وبعد الألف حرفان أو ثلثة، أو حرف مُشدَّد، فلا يجوز تكسيره، فلو سمي رجل بـ(مَسَاجد، أو مفاتيح، أو دَوَابّ) ونحو ذلك، فإنا نلحقه واواً ونونًا، فيقال: مسَاجدُون، ومفاتيحون، ولو سميت بذلك امرأة لقيل في جمع الإناث: مساجدات، ومفاتيحات وهكذا - انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧١- ١٧٢.

(٥) الكتاب ١١٢/٢.

(٦) الأُتِيّ: كلّ جدول ماء فهو أُتِيّ، وروي ذلك عن الأصمعي، ويقال: للمسيل الذي يأتي من بلد قد مُطر فيه إلى بلد لم يمطر فيه: أُتِيٌّ، كما يقال: (أُتِيٌّ) للرجل يكون في القوم ليس منهم. انظر تهذيب اللغة ٣٥٠/١٤- ٣٥١.

والسُّدُوسُ: عن ابن الأعرابي: هو النَّيلَنْج، وهو بضم السين، قال امرؤ القيس:

مَنَابِتُه مِثْلُ السُّدُوسِ ولونُه ... كَلَونِ السَّيالِ وهو عَذْبٌ يُفَيْضُ ==

فُعُول على وزن (فَعُول) كما يكسر (أفْعَال) التي للجمع لأنه على وزن (إفْعَال) الذي هو للواحد[1].

* * *

هذا بَابُ جَمْع الأسْمَاءِ المُضَافَةِ[2]

قال: لأنّ ذا بمنزلة ابن كُراعَ[3].

أي: صارت الكُنى في أنها في التعريف كالأعلام كابن كراع في أنْ صار في التعريف، وأنه علمٌ كالعلم[4].

== وعن أبي عبيد عن الأصمعي: السَّدُوس: الطيلسان بالفتح، واسم الرَّجل: سُدُوس. انظر تهذيب اللغة ٢٨٢/١٢ (ست).

(١) يقول أبوسعيد: «ذهب سيبويه إلى أن (فُعُول) قد يكون في الواحد، ثم جاء بالأُتِيِّ والسُّدُوس، والأُتِيّ هو السَّيل، وأصله: أُتُوْيُ، وقلبت الواو ياء ثم قال: ولو لم يكن له نظير في الواحد، لكان أيضًا يجمع على أقرب الأبنية إليه وهو (فَعُول)، كما أن (أفْعَال) وهو جمع حين قالوا: أنْعامٌ وأنَاعِيم، وأبْيَاتٌ وأبَابِيْتُ كما يجمع الواحد الذي على (أفْعَال) كقولهم: أنْكَالٌ وأناكيل، وإجْلَبَةٌ وأجَالِيْبُ فمحلّ (فُعُول) الذي هو جمع من (فَعُول) الذي هو واحد، كمحلّ (أفْعَال) الذي هو جمع من (إفْعَال) الذي هو واحد...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٤.

(٢) الكتاب ١٠٣/٢.

(٣) الكتاب ١٠٣/٢، وهو يومىء إلى طريقة جمع الأسماء المركبة تركيبًا إضافيًّا، فتقول في جمع (أبازيد): آبَاءُ زيْدٍ، ولاتقول: أبو زَيْدين، لأنه بمنزلة (ابن كراع) فيجمع على (أبناء كراع).

(٤) لا خلاف بين النحويين في جمع الأول من الاسم المركب تركيبًا إضافيًّا إذا كان مثل جماعة لكل واحد منهم ابن يقال له: زيد، فإن جمعهم: (آباء زيد)، وإذا كان الذي أضيف إليه كل واحد منهم هو الذي أضيف إليه الآخر فلا خلاف أيضًا في توحيده كقولنا: عبدُ اللّه، ==

هذا بَابٌ مِنَ الجَمْعِ بالْوَاوِ والنُّونِ وتَكْسِيرِ الاسم(١)

سألت الخليل عن قولهم: الأشْعَرُونَ(٢).

قال أبوعلي: قوله: ألْحَقُوا الواوَ والنونَ كما كَسَّروا(٣)، يريد أنّ كلّ واحد منهم اسمه أشْعَرِيٌّ، ومَسْمَعِيٌّ، ليس بأشْعَر ولا مَسْمعَ فكسِّر، فقيل: الأشَاعِرةُ والمسامعَةُ، فنزّل أن كل واحد مسْمَع وأشْعَر وإن كان في الحقيقة مَسْمعِيّ وأشْعَرِيٌّ فمن حيث كُسِّر على أنّ كل واحد منهم مَسْمَعٌ، كذلك جمع بالواو والنون فقيل: أشْعَرُون على تنزيل أنّ كل واحد منهم (أشْعر) كما كان في التكسير كذلك(٤).

== وعبادُ الله، وعبيدُ الله وعبدُو الله في الجمع على تقدير: عَبْدُون، وإذا كان الاسم المضاف كنية فالاسم الثاني ليس باسم معروف، والاختيار عند سيبويه أن يوحّد ولا يجمع، فيقال في (أبي زيد): هؤلاء آباءُ زيدٍ، وذكر أنه قول يونس، وأنه أحسن من(آباء الزيدين. . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٥.

(١) الكتاب ١٠٣/٢.

(٢) الكتاب ١٠٣/٢.

(٣) هذا صدر جواب الخليل عن سؤال سيبويه حول سبب جمعهم (الأشعرون) بالواو والنون. انظر الكتاب ١٠٣/٢.

(٤) القياس في (الأشْعَرُونَ) أن يقال: الأشعريُون؛ لأنه جمع أشْعَرِيّ، ولايقال للواحد (أشْعَر)، وإنما هم بنو أشْعَر، ينسب إليه الواحد: (أشْعَرِيّ)، والجمع (أشْعَرِيُون) كما يقال: يَمَنِيٌّ، ويَمنيُون، والذي يقول (الأشعرون)، جعل كل واحد منهم (أشْعَر)، فسماه باسم أبيه، ثم جمعه، وهذا ليس بقياس. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٥.

قال الرماني: «الذي يجوز في الجمع الذي فيه معنى النسب: إجراؤه على ذلك وإن كان الاسم الواحد لاثاني له، ولايجوز أن يُحمل على أصل الجمع، لأنه يستحيل ما لاثاني له، ولكن يحمل على المفهوم في معناه الراجع إلى معنى النسب، فيجوز: الأشْعَرُون على معنى بني أشْعَر، ولو كان على أصل الجمع لقيل: أشْعَرِيّون، وكذلك الأشاعر، ==

قال: وإن شئت قُلت هو بمنزلة مِذْرَوَيْنِ[1].

قال أبوعلي: يقول: إن شئت قلت في تصحيح الواو في (مُقْتَوِيْنَ) أنه مبني على الجمع فصحَّتْ فيه الواو كما صحّتْ في (مِذْرَوَيْنِ) لما كان مبنيًا على التثنية.

قال أبوالعباس: حق مَهْرِيّة ألا تجمع على مَهَارَى، لأن الياءين ياءا النسب وليس بمنزلة بُخْتِيَّة، لأنَّ بُخْتِيَّة فُعْلِيَّة هذا بناؤها، ولكن لَمّا كثر استعمالهم مَهْرِيَّة حتى شهر فصار بمنزلة الاسم لها، حتى إنا قلنا هذا مَهْرِيَّ وهذه مَهْرِيّة، فإنما يعني الشخص جُمع كما جمعتْ بُخْتِيَّة[2].

قال أبوعلي: قوله: هذا مَهْرِيّ، وهذه مَهْرِيَّةٌ، يريد أنه وإن كان في الأصل صفة فقد صار بمنزلة الاسم، لأنه ليس يجري على موصوفه ألا ترى أنك لاتكاد تقول: هذا جملٌ مَهريٌّ ولا ناقَةٌ مهرية[3]، إنما هو هذا مَهريٌّ وهذه مَهْرِيّة، والمَهْرِيّ مغصوبٌ، فجرى هذا مجرى عَبْدٍ؛ تقول: هذا عبدٌ ولاتقول: رجلٌ عبدٌ، فلما صار بمنزلته كسِّر كما كسِّر (عَبْدٌ) وما أشبهه تكسير الأسماء، فلما صار بمنزلة الأسماء صارت الياءان فيه بمنزلة ماهو [١٣٠/أ] في الاسم بغير معنى النسب، وحكم مهريّة إذا أجريت

== والأشاعث، والمسامعة، والمهالبة، كل ذلك على معنى النسب...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٢.

(١) الكتاب ١٠٣/٢.

(٢) انظر المقتضب ١٣٨/٣ ، ٣٢٨.

(٣) الإبل المَهْرِيّة منسوبة إلى مَهْرة بن حيدان، والجمع: مَهَارِي، ومَهَارٍ، ومَهَارَى مخففة الياء. انظر لسان العرب ١٨٦/٥ (مَهَرَ).

مجرى الاسم في أن كسِّر كما كسِّر مَهَارِيُّ مثل بَخَاتِيُّ لكن تحذف إحدى الياءين فيصير مَهَارٍ، فأبدلوا من الياء ألفًا كإبدالهم من (مَدَارِيّ).

* * *

هَذا بابُ تَثْنِيةِ المُبْهَمَةِ الَّتي أواخِرُها مُعْتلَّة[1]

قال: وإنما حذفْت الياءَ والألف لتَفْرِقَ بينها وبين[2].

أي: يعتلّ ذَيًّا بفتح أوائله وأوائل مايُصَغَّر[3].

قال: واعلم أن هذه الأسماء[4].

قال أبوعلي: المعنى الذي تَعرَّف به المبهم قائم أبداً فيه، فلذلك لايجوز أن يتنكر فإذا لم يتنكر لم يجز أن يضاف[5].

---

(١) الكتاب ٢/١٠٤ وغيره: «... تثنية الأسماء المبهمة...» ورواية الرماني توافق ماجاء عند أبي علي، أما السيرافي فلم يعلق على هذا الباب.

(٢) الكتاب ٢/١٠٤ وتمام العبارة: «... لتفرق بينها وبين ماسواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير»، وهو يشير إلى تثنية المبهمات نحو (ذا وتَا) اللذين للإشارة، و(الذي والتي) الموصولين، فتثنية (ذا): ذَانِ، وتثنية (تا): تَانِ، وإن ثنيت (الذي والتي) قلت: اللذان، واللتان، وإن جمعت (الذي) بالواو والنون قلت: اللذون.

(٣) الذي يجوز في تثنية المبهمة المعتلة الآخر: حذف حرف العلة، ولايجوز الإتمام لنقصانها عن منزلة المتمكنة فيما تقتضي التثنية، إذ معناها يقتضي منع التثنية لشبهها بالحروف من جهة أنها مبنيَة فلم توف حق التثنية، ولحقها النقص لهذه العلة، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٢.

(٤) الكتاب ٢/١٠٤، وتمام لفظه: «واعلم أن هذه الأسماء لاتضاف إلى الأسماء كما تقول: هذا زَيدُك، لأنها لاتكون نكرة، فصارت لاتضاف، كما لايضاف ما في الألف واللام».

(٥) لايجوز في شيء من هذه الأسماء (ذا، وتا، والذي، والتي) أن تضاف، لأنها بمنزلة مافيه الألف واللام، ومافيه الألف واللام لايضاف إضافة حقيقية كقولك: غُلامُك، ولا نحو: ==

هَذا بَابُ مَا يتغيَّرُ في الإضافَةِ إلى الاسْمِ[1]

قال: ففُوكَ: لم يُغيِّر له فمٌ في الإضافة[2].

قال أبوعلي: لم تُحذف الميم من (فم) لتردَّ الواو، وإنَّما حذفت الميم في الإضافة لما أُمِنَ من التنوين وأن يبقى الاسم للحَاق التنوين به على حرف واحد (فِ)[3]، فإذا أضفت لم يلحقه التنوينُ للإضافة، وصار بمنزلة (ذو) في قولك: (ذُو مال)، في أنَّ الفاءَ تكون على الحركة المجانسة للحرف الذي تنقلب إليه العين. فكما أنك لو سمَّيت رجلاً (ذُو)، قلت: (ذَوًا)، فإذا أضفته قلت: (ذَوَاكَ) ولم تقل: ذُوكَ، كذلك تقول: فَمُكَ ولاتقول: فوك، لأن الميم هنا بمنزلة ردّ العين واللام في (ذُو)[4].

== الغُلامك. وليس تعريف هذه الأسماء كتعريف العلم من نحو زيْدٍ وعمرو، وإنما هي معارف لما يصحبها من الإشارة والصلة التي تقوم كل منها مقام الألف واللام. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٢.

(١) الكتاب ٢/١٠٤ وقد جاء مختصراً.

(٢) الكتاب ٢/١٠٤.

(٣) في المخطوطة: (في).

(٤) ترجمة الباب تشير إلى مايتغيَّر في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لايتغيَّر، فما لايتغيَّر إذا كان اسم رجل أو امرأة فنحو أبٌ، وأخٌ إذا سميت بهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، كما قلت في التثنية: أبَوانِ، وكذلك إذا سميت رجلاً بفَمٍ ثم أضفته قلت: هذا فَمُك، والذين قالوا: فُوكَ قبل التسمية لم يضيفوا (فمًا) المفرد، وإنما تكلموا بفوك على حدّ قولك: (ذُو مَال)، وليس بمنقول عن (فَم)، وإذا سمَّيت رجلاً (ذو) قلت: (ذَوًا)، فإن أضفته لم تقل: ذُوكَ، وإنما تقول: (ذَوَاكَ) كما قلت: (فَمُكَ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٦.

قال: وسألت الخليل عمّن قال: رأيْتُ كِلاَ أخَوَيْكَ[1].

قال أبوعلي: جعلوه بمنزلة (عليْكَ ولَدَيْكَ) في أن قلبوا ألفه ياء إذا أضيف إلى المضمر، وقلب ألف (كِلا) ياءً في الجر والنصب كما أنّ ألف (لَدَى وعَلَى) تُقلبُ ياءً وهو في موضع جر أو نصب[2].

قال: ولايُفرد كِلا إنما يكون للمثنى أبداً[3].

قال أبوعلي: قد جاء في شعر قديم: كِلاَ ذَلِكَ[4].

فإنما أضيف إلى ذلك من حيث أضيف (بَيْنَ) إليه في قوله عز وجلّ: «عَوانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»[5]، (وبَيْن) لايقع إلا لاثنين، كقولك: المال بينهما وبين زيدٍ وعمروٍ، وإنما أُضيف إلى (ذلك) لأن المراد به ما فوق الواحد، وجاز هذا فيه، لما فيه من الإبهام، لأن الأسماء المبهمة تقع على لفظ الآحاد والمراد بها أكثر من الواحد، فلو أضيفت (كِلاَ) إلى مخصوص

---

(١) الكتاب ٢/١٠٤.

(٢) هذا هو القسم الثاني الذي يتغير إذا سمِّيت به فأضفته، فلو سمي رجل أو امرأة (بلَدَى، أو عَلَى، أو إلى) قلت: هذا لَدَاكَ، وإلاَكَ، وعَلاَكَ، وقد كان قبل التسمية يقال: لَدَيْكَ، وعَلَيْكَ، وإلَيْكَ، وإنما قلبوها في الإضافة إلى مكنيٍّ عند سيبويه فرقًا بينها وبين الأسماء المتمكنة إذا قلت: هَوَاكَ، وعَصَاكَ، ورَجَاكَ ونحو ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٦.

(٣) الكتاب ٢/١٠٥، وفيه: (تُفردُ، تكون) مكان (يفرد، ويكون) هنا.

(٤) لعله يشير إلى بيت عبدالله بن الزبعري:

إنّ للخيْرِ وللشَّرِّ مَدَى ... وكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

انظر مغني اللبيب/ ٢٦٨، المفصل /٤٦، وشرح المفصل ٣/٣، وقد نسبه في البحر المحيط ١/٢٥١ إلى لبيد.

(٥) سورة البقرة، الآية / ٦٨.

واحد غير مبهم لم يجز، كما أنك لو أضفت (بَيْنَ) إلى مخصوص كزيد ونحوه ولم تثن لم يجز، فأما رواية من روى «بَيْنَ الدَّخُولِ فَحوملِ»[1] فإنه ذهب بحَوْمَلٍ مذهب المبهم لما كان يقع على أماكن شتَّى، فكأنه قال: بين هذه الأماكن، كقوله عز وجلّ [١٣٠/ب] «عَوانٌ بَيْنَ ذَلِكَ» وهو إشارة إلى ألوان وأوصاف.

ورواية الأصمعي: «بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَومَل» فيما سمعت من أبي بكر[2]، وهذا بيِّنٌ لاعَملَ[3] فيه، فأما قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّف بَيْنَه»[4] فلأنَّ (بَيْنَ) مضاف إلى ضمير السَّحاب جمع سحابة كما كان قولك: ذَاكَ، إشارة إلى جمعه؛ فأما قولهم: بَيْنَ نَحْنُ كذا إذْ لَحِقَنَا العَدُوُّ، فقال أبو العباس: المعنى: بَيْن الأمرُ الذي تعرفُ والأمر الّذي لاتَعرفُ إذْ كانَ كَذَا.

---

(١) إشارة إلى قول امريء القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ ... بسِقْطِ اللِّوَى بين الدخول فَحَوْمَلِ

ورواية الديوان: (وحَوْمَل) بالواو. انظر ديوانه /٨، وهي الرواية التي يوميء إليها أبوعلي هنا، والدَّخول وحَوْمَل بَلَدانِ، وروى الفارسي البيت في المسائل المنثورة/ ١١٧ وفيه الواو لا الفاء (بين الدخول وحومل).

(٢) يعني أستاذه ابن السراج.

(٣) يريد: لا عناء فيه، يقال: لاتتعمَّلْ في أمرك ذا، كقولك: لاتتعنَّ، وقال مزاحم العُقيلي:

تكادُ مَغَانِيهَ تَقُولُ مِنَ البِلَى ... لسَائِلهَا عنْ أهْلِها لاتَعَمَّلِ

أي لاتتعنَّ، فليس لك في السؤال فرج، وقال أبو سعيد: سوف أتعمّل في حاجتك، أي أتعنىّ. نظر تهذيب اللغة ٢/ ٤٢١ (عمل).

(٤) سورة النور، الآية / ٤٣.

قال: كما شُبِّهَ أمْسِ بِغَاقِ، وكما قالوا: مِنَ القَوْمِ فشَبَّهُوهُ بأيْنَ[١].

قال أبوعلي: شَبَّهُ (مِنَ القَوْمِ)[٢] (بأيْنَ) في أن فتحت النون منهما لالتقاء الساكنين كما فُتحت من (أيْنَ)، فكان حكمها أن تكسر لالتقاء الساكنين، لأن الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين حُرِّك الأول بالكسر، إلا أنَّ الساكن مِنْ (مِنْ) تَحرك بالفتح من أجل الكسرة التي قبله، كما فتح من (أيْنَ) للياء[٣] قبلها، فشُبِّهت الكسرة بالياء وإن لم تكن مثله.

* * *

هَذا بابُ إضَافَةِ المَنْقُوصِ إلى اليَاءِ الَّتي هي عَلامَةُ المجْرُورِ المُضْمَرِ[٤]

قال: ونَاسٌ يقولون: بُشْرَيَّ، وهُدَيَّ، لأن الألف خفيَّةٌ والياء خَفِيَّةٌ فكأنهم تكلموا بواحدة[٥].

---

(١) الكتاب ٢/١٠٥، وفيه: «شُبِّه أمْسِ بغَاقِ وليس مثله..»، وذكر سيبويه أن (غاق) صوت الغراب، انظر الكتاب ٢/٥٣، ٦٣، وأما الشبه بينهما فبالبناء.

(٢) قوله: (مِنَ القَوْمِ) ضربه سيبويه مثالاً مشبَّهاً (بأيْنَ)، وقد جاءت هذه العبارة في قول الشاعر - وهو أحد شواهد النحاة المتأخرين:

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُم ... لهُمْ دانَتْ رِقابُ بَنِي مَعَدِّ

(٣) في المخطوطة: (الياء).

(٤) الكتاب ٢/١٠٥.

(٥) الكتاب ٢/١٠٥.

قال أبوعلي: يقول: إذا قيل: هُدايَ فكأنهم تكلموا بحرف واحدة[١].

قال: ومنهم من يقول: أفْعَيْ في الوقف والوصْل فيجعلها ياء ثانية[٢].

قال أبوعلي: لأن الياء أقلّ خفاء من الألف، فكما أبدلها من ألف أفْعَى لخفاء الألف كذلك أبدلها من ألف بُشْرَى وأدغمها في ياء الإضافة[٣].

* * *

(١) العرب الذين أشار إليهم سيبويه هم هذيل، يقولون: هُدَيَّ، وبُشْرَيَّ ونحوهما، قال أبو ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا، ولكلّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وذلك لأن الألف خفية والياء خفية أيضًا، فقلبت الألف إلى حرف مناسب بغية التبيين، فكان الياء أنسب، فصارا حرفًا مشددًا يصلح في مثله أن يتصرف بوجوه الإعراب. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٤، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٦.

(٢) الكتاب ٢/١٠٥، ولفظه: «كما أن بعض العرب يقول: أفْعَيْ لخفاء الألف في الوقف، فإذا وصَلَ لم يفعل، ومنهم من يقول: أفْعَيْ في الوقف والوصل، فيجعلها ياءً ثابتة». ويبدو أن رواية التعليقة وهي قوله: «فيجعلها ياء ثانية» أصح مما في الكتاب لأنه إنما أراد إبدال الألف ياء من مثل (هداي، وبشرى)، وإدغامها في ياء الإضافة لأنهما متماثلان فيصيران حرفًا واحدًا مشددًا.

(٣) قال أبوسعيد: «وإنما لم يحركوا الألف والياء التي قبلها، لأن الألف لايملك تحريكها إلا بأن تُقلب، فكرهوا قبلها، وحركوا ياء الإضافة لأنها متحركة في الأصل، وجعلوها كالكاف، وبقوا الألف على لفظها، فصار: (هَوايَ وعَصَايَ)، كهَوَاك، وعصَاكَ..» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٦.

هذا بابُ إضَافَة كُلِّ اسْمٍ آخِرُه يَاءٌ تَلِي حَرْفًا مَكْسُورًا[1]

قال: وذلك قولك: هذا قاضِيَّ[2].

قال أبوعلي: الياء التي هي لام من (قَاضٍ) لاتُحرك بالكسرة كما لاتُحرك بالضّمة، فإذا أُضيف (قاضي) إلى ياء المتكلم وجب أن تسكَّن الياء التي هي لام، فإذا أسكن أدغم في ياء الإضافة، ولو لم تسكَّن لوجب أن تُحرك بالكسر؛ لأن هذه الياء تكسر مايليها إذا كان الحرف الذي يليها متحركًا، ولم يجز في الياء التي هي لامٌ أن تُحذف لأن ياء الإضافة بعدها متحرك فلم يجتمع ساكنان كان يجب حذفها من أجلهما، ومع ذلك فلو حذف لأدّى إلى الإلباس بالمفرد غير المضاف.

قال أبوعلي: لما وقعت الواو ساكنة قبل الياء قلبتها ياءً وأدغمتها في الياء[3]، ولما قلبتها ياءً لزمك أن تبدل من الضمة كسرة، لأنك لو لم تبدل لم تنقلب الواو ياء، وقد لزم انقلابه لما قلت، فنظير قلب الضمة هنا كسرة قلبُها كسرة في مَرْمِيٍّ، فلذلك قلت: مُسْلِمِيَّ وصالِحِيَّ[4].

---

(١) الكتاب ٢/١٠٥، وتمام ترجمة الباب: «... حرفًا مكسوراً إلى هذه الياء».

(٢) الكتاب ٢/١٠٥.

(٣) يشير إلى ماجاء عند سيبويه وهو قوله: «وإن كانت [يعني ياء الإضافة] بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه، قلبتها ياءً، وصارت مدغمة فيها، وذلك قولك: هؤلاء مُسْلِمِيَّ، وصَالِحِيَّ، وكذلك أشباه هذا». الكتاب ٢/١٠٥.

(٤) عرض أبوسعيد لتفسير المفتوح في هذا الباب نحو: (رأيت غُلامَيَّ، ومُسْلِمِيَّ) وما أشبه ذلك وأشار إلى سقوط النون للإضافة، فتبقى ياء التثنية ساكنة، وبعدها ياء الإضافة، فتدغم استثقالاً للكسرة عليها، ويقولون في المرفوع المثنى: (هذان غُلامايَ وصَاحِبَايَ)، ولا ==

قال: ويصير الحرف الذي كانت تليه [١٣١/أ] مضمومًا مع الواو لأنه حرف الرفع[1].

قال أبوعلي: قوله: لأنه حرف الرفع فلا بُدَّ منه، يريد أن الكسرة التي كانت في عين (فاعِل)، أبدلت منها ضمةً لتثبت الواو التي هي للرفع، إذ لو تركت الكسرة لم تثبت الواو التي هي للرفع، لأن الكسرة كانت تقلبها ياء كما قلبها ياء في (مِيْزَانٍ)، فلما كان كذلك أبدل من الكسرة ضمة، لتصبح الياء المبدلة من واو (مَفْعُول)؛ فلهذا أبدل من كسرة العين من (قاضٍ) ضمةً، لأن الحركة من الياء حولَتْ إليها، لأن هذه الياء تُحرَّكُ، ولم تُستعمل مُتحركة، فيكون له حركة تنقل إلى غيره، ولكن القول فيه ماذكرنا[2].

* * *

== يستعملون فيها لغة من يقول: (بُشْرَيّ، وهُدَيٌّ، وعَصَيٌّ) كراهة أن يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور، انظر شرح السيرافي لُلكتاب، جـ٤، ق ١٧٧.

(١) الكتاب ٢/١٠٥.

(٢) يقول أبو سعيد: «وإذا جمعت ما آخره ياءٌ مكسورٌ ماقبلها بالواو والنون، حذفت الياء التي في آخره، كقولك: (قاضُونَ، ورامُونَ، ورأيتُ قاضين ورامين)، فوجب تسكين الياء، لأنها مضمومة أو مكسورة وقبلها كسرة، ثم يجتمع ساكنان، واو الجمع أو ياء الجمع وهي، فتسقط، ثم تضمُّ الحرفَ المكسور الذي قبلها في حال الرفع لتسلم الواو، وذلك (قاضُونَ، ورامُون)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧٧.

هَذَا بَابُ التَّصْغِيرِ[1]

هذا باب تصغير المضاعف[2]

قال: وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي للجمع[3].

قال أبوعلي: إنما جاز اجتماع الساكنين إذ كان الحرف الساكن الأول من حروف اللّين والثاني مدغمًا، لأن ما في حروف اللّين من المدِّ يَصيرُ عِوَضًا من الحركة فيها، ويرتفع اللسان عن المدغم فيه ارتفاعة واحدة، سواء كانت الحركة التي قبل حرف اللّين مجانسة له أو غير مجانسة لايُعرَّى الحرف من المدّ، ولذلك أدغمت مثل (جَيْب بَّكْر، وثَوْب بَّكْر)، كما أدغمت (المال لَّكَ، وهم يظْلِمُونِّي)، إلا أنه بيَّن أن الحركة التي قبل الحرف اللّين إذا كانت مُجانسة للحرف اللّين كان المدُّ فيه أكثر، وقد أجري ماذكرت لك مجراه[4].

قال: وجَرَتْ في التحقير هذه الألف مجرى ألف مَرْمًى[5].

---

(١) الكتاب ٢/١٠٥.

(٢) الكتاب ٢/١٠٧، تمام ترجمة الباب: «... المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه في الآخر».

(٣) الكتاب ٢/١٠٧، وفيه: «التي في الجمع» مكان «التي للجمع» هنا.

(٤) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٧.

(٥) الكتاب ٢/١٠٧ بتصرف.

قال أبوعلي: يقول: إن ألف (معْزى) إذا كانت ملحقة مثل نون (رعْشَنٍ) إذا كانت ملحقة ومِعْزَى على وزن دِرْهَمْ[1].

قال: في حذف ألف قَرْقَرَى في التحقير: وإنَّما صارت هذه الألف إذا كانت خامِسَةً عندهم بمنزلة ألف جُوَالِقٍ، ومُبَارِكٍ[2].

قال أبوعلي: ألف (مُبَارَك) تحذف في التصغير والجمع، لأنه لو لم تحذف لخرج عن مثال الجمع والتصغير إلى مالا يكونان عليه، فحذف الألف ليصير في الموضعين على مثالين يكون عليهما الجمع والتصغير، فكما حذفت هذه الألف، كذلك حذفت ألف (قَرْقَرى) وكانت أجدر، لأنَّها طرف، والحذف إلى ما كان طرفًا أسرع، ألا ترى أنّ ما كان على خمسة أحرف آخره ألف منقلبة عن الأصل يحذف في باب الإضافة لسكونه، وأنه طرف كقولك في مُرَامَى: مُرامَيٌّ، فكذلك حذفت هذه الألفات التي للتأنيث

---

(١) عقد سيبويه الباب للبحث في تصغير ماكان على ثلاثة أحرف، ولحقته الزيادة للتأنيث، نحو: حُبْلى، وبُشْرَى، وأُخْرَى، فيصَغّر الاسم دون حاجة إلى كسر الحرف بعد ياء التصغير، لأن هذه الألف التي للتأنيث بمنزلة هاء التأنيث في مثل طَلْحَةَ وسَلَمَةْ، فكما يقال التصغير هنا: طُلَيْحَة، وسُلَيْمَة يقال في تصغير ماعلامة تأنيثه الألف: حُبَيْلى، وبُشَيْرَى، وأُخَيْرى.

أما إن جاءت الألف بعد الحرف الثالث لغير التأنيث، فإن الحرف الذي يقع بعد ياء التصغير يُكسرُ، نحو: (مِعْزَى: مُعَيْزٍ، وأرْطى: أُرَيْطٍ) كما يقال في (رَعْشَنٍ: رُعَيشنٌ)، ورَعْشَنٌ ألحقت بها النون رابعة مثل ضَيْفَنٍ، وعلَجَنٍ. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، المقتضب ٥٩/١، وهذه النون بحذاء الألف في (حُبْلى، وبُشرى) ونحوهما. انظر المقتضب ٢١٩/١، ٣٣٧/٣.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢.

والإلحاق في [١٣١/ب] التصغير[١].

قال: وكذلك هذه الألف إذا كانت خامسة فصاعداً[٢].

قال أبوعلي: إنما ذكر هذا ليفرِّق بينه وبين خُنْفُسَاءَ، لأن تحقير خنْفُسَاءَ: خُنَيْفِسَاء، فالألف فيها متحركة، وفي قَرْقَرى ساكنة، وإنما لم تحذف ألف خُنْفُسَاء ونظائرها كما حذفت ألف قَرْقَرَى لسكون ألف قَرْقَرَى، وتحرك ألف خُنْفُسَاء[٣].

* * *

(١) يقول أبوسعيد: «إذا كانت الألف خامسة للتأنيث وهي مقصورة، أو لغير التأنيث وقبلها أربعة أحرف أصول، حذفتها، فأمّا التي للتأنيث فقولهم في حَبَرْكى: حُبَيْرِكٌ، وإنما حذفوا هذه الألف لأن المصغّر إذا كان على خمسة أحرف، ولم يكن الحرف الرابع حرف مدٍّ ولين حذف منها حرف، والحرف الأخير في المؤنث وغير المؤنث هو أولى بالحذف، لأنه زائد، ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٩.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢.

(٣) قال أبوسعيد: «فإن قال قائل: فلم لايحذفون الألف الممدودة للتأنيث وهاء التأنيث إذا كان قبلها أربعة أحرف كقولهم في خُنْفُسَاءَ: خُنَيْفِسَاء، وفي سَلْهَبَة: سُلَيْهِبَة؟ قيل له: هاء التأنيث والألف الممدودة متحركة فصار لهما بالحركة مَزِيَّة، وصارا مع الأول كاسم ضُمَّ إلى اسم، ومثلها ياء النسبة، والألف والنون الزائدتان كقولك في زَعْفَران: زُعَيْفِرانٌ، وفي سَلْهَبَى: سُلَيْهِبِيٌّ، والمصورة هي حرف ميّت للسكون الذي يلزمها، فحذفت لم تشبه الاسم الذي يضم إلى اسم»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨١.

هَذا بَابُ تَصْغِيْرِ مَا كَانَ عَلى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ وَلحِقَتْهُ أَلِفُ التَّأنِيْثِ[1]

قال: ألا تراهم أجْرَوْا على هذه النُّونُ ماكانوا يُجْرُون على الألف[2].

قال أبوعلي: النُّون في (فَعْلاَن) بدل من ألف التأنيث[3]، لأن ألف التأنيث لم تدخل عليه، كما لاتدخل علامة التأنيث على مافيه علامته، فلما امتنع علامة التأنيث من دخولها عليه كما يمتنع من الدخول مما فيه له علامة، عُلم أن النون بمنزلة الهمزة إذ لم يجتمعا معًا كما لا يجتمع الحرفان اللذان كل واحد منهما بمعنى الآخر أو عوض منه[4].

قال: تقول عُلَيْبيٌّ وحُرَيْبِيٌّ كما تقول في سِقَاءٍ سُقَيْقِيٌّ[5].

قال أبوعلي: اليـاءان في سُقَيْقِيّ الثانية منهما لام الفعل، وهي التي كانت انقلبت همزة لوقوعها بعد الألف طرفًا، والأولى منقلبة عن الألف الزائدة انقلبت ياء لكسرة ماقبلها، وكذلك في مُعَيْلِيٌّ ونظائره[6].

---

(١) الكتاب ١٠٧/٢، وتمام العنوان: «ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف».

(٢) الكتاب ١٠٨/٢.

(٣) يريد: (فَعْلَى) مؤنث (فَعْلان).

(٤) الألف والنون في (فَعْلان) كألفي (حَمْراء)، فتقول في (غَضْبَان: غُضَيْبَان وفي سَكْران: سكيران) لأنه يجري مجرى (حَمْراء، وصَفْراء)، وعدّة حروفهما ونظم الحركات فيهما، فإن جاء بعد ذلك ماكان فيه ألف ونون، – وقبلهما ثلاثة أحرف غير (فَعْلان) الذي له (فَعْلَى)، فإنك تعتبر جمعه، فإن كانت الألف فيه تنقلب ياء في الجمع، قلبتها في التصغير ياءً، وإن كانت لاتنقلب ياءً وذلك قولك في (سِرْحَان: سُرَيْحِين، وفي ضَبْعَان: ضُبَيْعِين)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٠.

(٥) الكتاب ١٠٨/٢.

(٦) الأصل في عُلَيْبِيّ: عِلْبَايٌ، وفي حِرْبَاء: حِرْبَايٌ، مُلحقين بسِرْبَال، وكِرْبَاس.

قال في سُقَيْقِيَّة، ودُرَيْحِيَّة: وإنّما كـان هذا هكذا لأن زوائدهُ لم تجيء للتأنيث[1].

قـال أبوعلي: يقـول: لأن زوائد الملحق نحـو عِلْبَاء، ودِرْحَايَةٍ لم تلحق للتـأنيث، ولو ألحـقت للتـأنيث لصُغِّر كـمـا يُصـغَّر مـا ألحق الزيادة فـيـه للتـأنيث وكـان يقـول: عُلَيْبَاء كـمـا يقـول: حُمَيْرا ء، وفـي دِرْحَايةٍ: دُرَيْحَا ء، فكان يفتح مابعد ياء التصغير[2].

قال: واعلم أن كلّ اسم آخره ألف ونون زائدتان وعـدةٌ حروفـه كـعـدةٌ حروف فَعْلان[3].

قـال أبوعلي: لأن بـاب ماكـان في آخره ألف ونون زائدتان أن يجـعل بمنزلة (فـعَلان)، الذي له (فَعْلى)، وتحـقـيـره تحـقـيـره، وإنما يـجعله كـفُعَيلِيْلٍ إذا سمعت فيـه ذلك من العرب، ولو سمعت ذلك من العرب، ولو سمعت اسمًا في آخره ألف ونون ولم تسمع له تحـقـيـراً ولاتكسيـراً، فلم يُدْرَ أمن باب(عُثْمَان، وغَضْبَان)هو، أم من باب(سِرْحان) جعلته من باب (غَضْبان) دون باب (سِرْحَان) وحملته على الأكثر.

---

(١) الكتاب ٢/١٠٨.

(٢) «تحقيـر عِلْبَاء وحِربَاء: عُلَيْبِيّ، وحُرَيْبِيّ، لأن الألف فيه للإلحاق، وتحقيـر سِقَّاء: سُقَيقِيّ، لأن الألف بدل من ياء أصلية، وتصغير دِرْحَاية: دُرَيْحِيَّة، لأن هذا أبْيَن في أنه لايُشبه ألفي التأنيث، فيجري مجرى شِقَايَة وشُقَيْقِيَة، مما ألفه بدل من ياء أصليـة...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٨.

(٣) الكتـاب ٢/١٠٨، وتمام العبـارة: «... كعـدة حروف (فَعْلان) كُسِّر للجمع على مثـال (مَفَاعيل)، فإن تحقيره كتحقير (سِرْبَال)، شبَّهوه به».

قال: ويقولون في فِرْزَان: فُرَيْزِينٌ، لأنهم يقولون: فَرَازِيْنُ في جمعه، ومن قال: فَرازِنَةٌ، قال أيضًا: فُرَيْزِينٌ[1].

قال أبوعلي: يقول: لو سَمعْتَ شيئًا في آخره ألفٌ ونونٌ، وقد جُمع على (فَعَالِيَة)، ثم صغرته لقلت فيه: (فُعَيْلِيْن)، لأن (سَمَاعَل) بفَعَالِيَة بمنزلة (سَماعَل فعَالِيْن) إذ الهاء [١٣٢/أ] عوض من الياء، والعوض بمنزلة المعوَّض منه، فالهاء إذن بمنزلة الياء، والدليل على أن الهاء عوض من الياء أنهما لايجتمعان، لايقال: زَنَادِيْقَةٌ[2].

قال: وأمَّا ظَرِبَانٌ فتحقيره على ظُرَيْبَانٍ، كأنَّك كسَّرْته على ظَرِبَاء[3].

قال أبوعلي: الألف والنون في (ظَرِبان) بمنزلة الألف والهمزة في صَلْفَاء، - وليست كالألف والنون في سِرْحَانٍ، لأنّه لو كان مثله لكُسِّر على (فَعَالين) فظهرت فيه النون. لكنه لما كانت الألف والنون بمنزلة الألف والهمزة في صَلْفَاءَ، كُسِّر تكسيره، فقيل: ظرابيُّ كما قيل: صَلاَفِيُّ، فهذا أيضًا مما يوفَّق بين نون(فَعْلان) وهمزة (فَعْلاَء)؛ ألا ترى أن(فَعْلاَن) أبدلت نونه ياءً في التكسير كما أبدلت همزة (فعْلاء) فيه ياء، فقيل: ظرابِيُّ، وأَنَاسِيُّ كما قيل: صَلاَفِيُّ، فأما (صَحَارَى) فتقدير جمعه تقدير (صَلاَفِيّ) كأنه مثل صَحَارِيُّ ثم أبدل من الياء ألفًا ومن الفتحة كسرة كما أبدل في (مَدَارًا) وكان في (صَحَارٍ) أجدر إذ كان جمع مؤنث ليكون آخره كأواخر

---

(١) الكتاب ١٠٨/٢ - ١٠٩.

(٢) الهاء في (فرزَانَة) بدلٌ من الياء في (فَرازِيْن).

(٣) الكتاب ١٠٩/٢.

ما فيه علامات التأنيث[1].

قال: فالذي هو مثله في الزِّيادتين والّذي يصير مثلُه في المعرفة بمنزلته أوْلى به حتى تعلم[2].

قال أبوعلي: لو سمَّيت رجلاً باسم في آخره ألف ونون ينصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة، كما لم ينصرف (فَعْلان) الذي هو (فَعْلى)[3].

قال: ولو قلت سُرَيْحانٌ، لقلت في رجل يُسمى عَلْقىً: عُلَيقاء، وفي مِعْزى: مُعَيْزاء أو امرأة اسمُها سِرْبالٌ: سُرَيْبَالٌ[4].

قال أبوعلي: يقول: لو قلت: سُرَيْحانٌ فصغرته كما تصغر ما لا ينصرف في النكرة لأنه لاينصرف في المعرفة للزِمَكَ أن تقول: سُرَيْبال في تحقير (سِرْبَال) – اسم امرأة، لأن سِرْبالاً إذا كان اسم امرأة لاينصرف وإن كان ينصرف غير اسم امرأة، كما أن سِرْحانًا لاينصرف اسم رجل وإن

(١) يقول أبوسعيد: «ظَرِبَان: لايجوز أن يكون ملحقًا، لأنه ليس في الكلام (فَعِلال)، فلما جمعته العرب على (ظَرابِيّ) علمنا أنهم لم يجعلوا الجمع ملحقًا بالجمع، كما لم يجعلوا الواحد ملحقًا بواحد... – وجب أن يقال (في تصغيره): (ظُرَيْبان)، وكان جمعهم إياه على ظَرابِيّ، لأنهم جعلوا النون كالبدل من ألفٍ». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨١.

(٢) الكتاب ٢/١٠٩.

(٣) يقول الرماني: «أما الاعتبار فيما لاينصرف عليه من هذا فهو من جهة امتناع هاء التأنيث من الدخول عليه مع التّعريف الذي فيه، وتحقير (عِلْقى ومِعْزَى – اسم رجل – عُلَيْقٌ ومُعَيْزٌ، لأنه يتنكر في الجمع ويجري على قياسه قبلُ في حال النّكرة..» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٥٩.

(٤) الكتاب ٢/١٠٩.

كان ينصرف نكرة، فإنَّما تجري هذه المعارف في التحقير على ماكنت تجري عليه منكوراً به إذا كنّ منصرفات.

* * *

هَذا بابُ مَا كَانَ عَلى أَرْبَعة أحْرُف تَلحقُه ألفُ التَّأنيْث بَعْدَ ألف، أو لحقَتْ ألفٌ ونونٌ كما لَحقتْ عُثْمانَ نَحو خُنْفُسَاءَ (١)

قال: ولاتَحْذفْ، يعني المدَّة، كما تحذفْ ألف التأنيث، أي كما تحذف ألف التأنيث الساكنة إذا كانت خامسة نحو: قَرْقَرَى، تقول: قُرَيْقِرُ(٢).

قال: فالهاء بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسمٍ فَجُعلا اسمًا واحداً، فالآخر لايحذف أبداً لأنه بمنزلة مضاف(٣).

قال أبو علي: [١٣٢/ب]: قد ذكرنا شبهه بالمضاف إليه في باب

---

(١) الكتاب ١٠٩/٢، وفيه: «... فلحقته ألف التأنيث...» وماجاء في التعليقة يوافق الذي عند السيرافي: وأظنهما أقرب للصواب، لأن للتأنيث علامة واحدة في الاسم لا علامتين، إلا إن قصد النوع، فلا اعتراض عليه.

وفي تصغير ما لحق في آخره من ألف ونون نحو (عثمان) أو ألف ممدودة للتأنيث نحو خنفساء، يقال: عُثَيْمانٌ، وخُنَيْفِسَاءُ، إذ يقع التصغير على الصدر، وكأنه لازائد في آخره، لأن الألف الممدودة للتأنيث لما لحقتها الحركة صارت بمنزلة الهاء، وكذلك الألف والنون لتحركها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨١.

(٢) الكتاب ١٠٩/٢، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٣) الكتاب ١٠٩/٢.

النسب.

قال: ولا تُغيِّر الحركة التي في آخر الأول[1].

قال أبوعلي: يريد من الاسمين اللذين جعلا اسمًا واحداً كحضْرَمَوت.

قال: وأمّا ما لحقته ألفٌ ونُونٌ فَعُقْرُبَانٌ وزَعْفَرانٌ، تقول: عُقَيْرِبَانٌ {وزُعَيْفِرانٌ}[2] تُحقِّره كما تُحقِّر ما في آخره ألف التأنيث ولا تحذف لِتَحْرِيك النون[3].

قال أبوعلي: يقول: لايُحذف النون من (عُقْرُبَان) إذا حقَّرته، لأنها متحركة، كما لاتحذف الهمزة من (خُنْفُسَاءَ) لتحركها، فليست نون (زَعْفَرَان) وهمزة (خُنْفُساء) بمنزلة ألف (قَرْقَرى) لسكون هذه وحركة تينك.

قال: ويقول في أُقْحُوانَةٍ وعُنْظُوانَةٍ: أُقَيْحِيانَةٌ وعُنَيْظِيَانَةٌ[4]، كأنك حقَّرت عُنْظُوانًا، وإذا حقَّرت عُنْظُوانًا فكأنك حقرت عُنْظُوَةً، وفي نسخته:[5] فكأنك حقَّرْتَ عُنْظُوَاءَ، وأُقحواء، وإذا حَقَّرْتَ عُنْظُواءَ وأُقْحُواءَ فكأنك حقَّرت عُنْظُوةَ وهو الأجود[6].

قال أبوعلي: عُنظُوانة مثل عُنظواء، لأن الهمزة متحركة كما أن النون متحركة وجميعًا يثبتان في التحقير لتحركهما، ولايحذفان كما حذفت ألف

---

(١) الكتاب ٢/١٠٩.

(٢) مابين المعقوفتين ساقطٌ من المخطوطة، ثابتة في الكتاب.

(٣) الكتاب ٢/١٠٩، وفيه «لتحرك» مكان «لتحريك» هنا.

(٤) في المخطوطة: عنيظوانة.

(٥) الضمير هنا يعود إلى المبرد كما سيأتي.

(٦) الكتاب ٢/١١٠، وقد تداخلت تعليقات أبي علي بنص الكتاب.

قرقرى، فكلتا النسختين صواب[1].

فأما ما في نسخة أبي العباس: إذا حقرت عُنْظُواء فكأنَّك حَقَّرْت عُنْظُوةً فتشبيه صحيح، لأن الهمزة تثبت لتحركها كما تثبت الياء لذلك، ولهذا جاء ممثَّلاً بعُنْظُوَةٍ، وتشْبِيهُ النونِ بالياءِ صحيح أيضًا لمثل هذه العلة[2].

قال: لأنَّك تُجري هاتين الزيادتين مجرى تحقير مافيه الهاء[3].

قال أبو علي: يعني أن الألف والنون يثبتان كما تثبت الهاء لتحركها.

قال: وأمَّا أسْطُوانَةٌ فتحقيرُها أُسَيْطِينَةٌ لقولهم: أسَاطِينُ[4].

قال أبوعلي: أسْطُوانَةٌ أفْعُوَالَةٌ، النون لام، لقولهم: مُتَسَطِّنٌ[5].

---

(١) يبدو أنه عنى نسخته الخاصة مقارنة بنسخة أبي العباس المبرد من الكتاب.

(٢) يقول أبوسعيد: «تقول في أقْحُوانَة وعُنْظُوانَة: أقَيْحِيَانَةٌ، وعُنَيْظِيَانَة، كأنك حقرت أقْحُوانًا وعُنْظُوانًا بغير هاء، وإذا حقرت عُنْضُوانًا وأقحوانًا فكأنك حقَّرت عُنْظُوة، وأقْحُوَةً، لأنك تجري الألف والنون مجرى هاء التأنيث فتصغِّر ماقبل هاء التأنيث فتصير: عُنَيْظِى، وأُقَيْحَى، ثم تدخل الألف والنون فتصير: عُنَيْظِيان، وأُقَيْحِيَان» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨١.

(٣) الكتاب ٢/ ١١٠، وفي المخطوطة: «... تحقير مافيه الياء».

(٤) الكتاب ٢/ ١١٠.

(٥) يقول أبوسعيد: «تقول في اسْطُوانَة إذا حقرتها: أسَيْطِيْنَةٌ، لقوهلم أسَاطِيْنُ، كما قلت: سُرَيْحِين، حيث قالوا: سَرَاحِيْنُ، فلما كسَّروا ذا الاسم بحذف الزيادة وثبات النون حقَّرته عليه». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨١. وبين الرماني أن وزن (اسطوانة): فُعْلوانة مثل أقْحُوانة لاتجمع على أقَاحِين، بل على أقَاحِي، وأقَاحٍ، وأساطِيْنُ يقتضي ذلك فيكون على زنة (فَعَالِين) بمنزلة سَرَاحِين. انظر شرح الرماني، جـ٤، ق ٦٠.

فـالمحـذوف من الجـمع الألف، لأنك إذا قَدَّرْتَ (أفْعُوَالَةٌ) لم تلحق الألف والنون معًا فيلزم حذفهما معًا، لأن النون لام، فتحذف على هذا التقدير في الجمع والتصغير الألف، وتدع الواوَ لأنَّها رابعة، وهي أولى ألاَّ تُحذف، لتحركها وسكون الألف ومن قدره (فُعْلوانة) فكسَّره أو صغَّره، لزمه أن يحذف الواو دون الألف؛ لأن الألف والنون يلحقان معًا، فإذا حُذف أحدهما وجب حذف الآخر.

* * *

هَذَا بابُ مايُحقَّر على تكْسيْرِكَ إيَّاهُ لو كسَّرتَهُ للجَمْعِ على القِيَاسِ لاَ عَلَى التَّكْسِيْرِ للْجَمْعِ عَلَى غَيْرِهِ[1]

أي غير القياس وذلك قولُكَ في خَاتَمٍ: خُوَيْتِمٌ[2].

قال: وسمعنا من يقول ممَّن يوثق بـه من العرب خُوَيْتِيمٌ، فإذا جمع

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٠.

(٢) قياس الجمع في (خاتَم) أن يكون على (خَواتِم)، و(دَانِق: دَوانِق)، و(طابق: طَوابِق)، لأنك إذا جمعت جئت بألف الجمع ثالثة، فتقع بعد ألف (خَاتَم) وبقية هذه الأسماء، فتقلب الألف فيهنَّ واواً، كما يقال في (فارس: فوارس) وتكسر مابعد ألف الجمع وهو التاء في (خاتم)، والنون في (دانق)، ولم يكن بعد هذه الحروف ألف ولا ياء ولا واوٌ، فلم تحتج إلى الياء التي في خواتيم وطوابيق ودوانيق، فلما تكلمت العرب بذلك صار بمنزلة جمع على غير الواحد، وقدر النحويون أن (خواتيم) جمع (خاتام)، (وطوابيق) جمع (طاباق)، وإن لم يستعمل ذلك، غير أنه قد جاء (خاتام) عن بعض العرب، وحكاه سيبويه عن أبي الخطاب، وروي فيه قول الشاعر:

فَقُلْ لِذَاتِ الجَوْرَبِ المُنْشَقِّ　　أَخَذْتِ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٤، ق ١٨٣.

قال: خَواتِيمُ[1].

قال أبوعلي: يستدل بهذا أن خواتيم يقوله [١٣٣/أ] من يقول: (خَاتَمٌ) في واحده، ولا يقول: (خَاتَام)، إنَّما تلحق الزيادة في الجمع لا من حيث كانت بعد حرف لين يلزم العوض منه في الجمع، ولو كان كذلك لألزمه إيَّاهَا في التصغير كما ألزمه إيَّاهَا في التكسير.

قال: ولو قلت خُوَيْتِيمٌ، ودُوَيْنِيْق لقولك: خَواتِيم ودَوَانِيق لقلت في أُثْفِيَّة: أُثَيْفِيَةٌ، لأنَّك تقول أثَافٍ[2].

قال أبوعلي: يقول: لايزيدُ في التصغير حرفَ الزيادة حرفٌ في الجمع، كما لم ينقص في التصغير حَرْفَ النقصان حَرْفٌ من الجمع، فلا تقول: دُوَيْنيق كما تقول: مُعَيْطِيٌّ وأُثَيْفِيَّةٌ، فكما لاتحذف في التصغير من الجمع، كذلك لاتزيد في التصغير لزيادتك في الجمع[3].

* * *

(١) الكتاب ٢/ ١١٠، وفي المخطوطة: (خُويتم) مكان (خُوَيْتِيمٌ)، انظر المقتضب ٢/ ٢٥٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١١٠ بتصرف، وفي المخطوطة: (أُثَيفيَّة) بتشديد الياء الثانية. وسيبويه يصرح بالتخفيف.

(٣) يوضح أبوسعيد هذا بقوله: «لو قُلت: خُويتيم، ودوينيقٌ على قياس خواتيم ودوانيق وتركت القياس فيه من أجل ذلك، لوجب أن تقول في (أُثفيَّة: أثيْفيَة) لأن العرب قد قالت: (أثافٍ)، وكذلك في (مِعْطاء: مُعَيْطٍ) لأن العرب قد قالت: (مَعَاط)، وفي (مُهريَّة: مُهَيْرِيَة)، لقولهم: (مَهَارى) حين حذفوا إحدى الياءين، والذي يقال في التصغير: أُثَيفيَّة، ومُعَيْطِيٌّ، ومُهَيْرِيَّةٌ على مايوجبه القياس، ولم يعمل في التصغير على الجمع، لأن الذي لحق الجمع في بعضه شاذٌ وهو (أثافٍ، ومَعَاط، ومَهَارٍ) تخفيف لكثرة استعمالهم الجمع وهم إلى تخفيفه أحوج..» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٢.

هذا بابُ مايُحذَفُ في التَّحقير من بَنَات الثَّلاثَة من الزِّيَادات لأنَّكَ لو كسَّرتَهَا للجمع لحَذَفْتَهَا[١]

قال: وتقول في مُحْمَرٍّ مُحَيْمِرٌ كما حقَّرْتَ مُقَدِّمًا[٢].

قال أبوعلي: ليس في الكلام (مُفَاعِلّ) كما لم يكن فيه (مُفَاعِّل) مثل (مُقَادِّم)[٣].

قال: وتقول في مُحْمَارٍّ: مُحَيْمِيرٌ ولاتَقُولُ مُحَيْمِرٌ[٤].

قال أبوعلي: ليس لك في تصغير (مُحْمَارّ) الخيار في تعويض الياء وتركها كما كان لك في مُحْمَرّ، لأن حرف اللين في (مُحْمَارٍّ) رابعة، ولما كان سائر مواضع الزوائد يُعوضُ منه هنا وجب التعويض منه[٥].

قال: وتقول في تحقير حَمارَّة:[٦] حميرة، كأنك حقّرت حَمَرَّة، لأنك

---

(١) الكتاب ٢/١١٠.

(٢) الكتاب ٢/١١١، وفي المخطوطة: «... مُقدمٌ».

(٣) يقول أبوسعيد: «إذا صغَّرت المُقَدَّمَ والمؤخَّر قلت: مُقَيْدِمٌ ومُؤَيْخِرٌ، لأن إحدى الدالين زائدة، وموقعها موقع التاء في (مُقْتَلِم) فهي أولى بالحذف من الميم، وإن شئت عوَّضْتَ فقلت: مُقَيْديمٌ، ومُؤَيْخِيرٌ، كما قالوا: مقَادمُ ومَقَاديمُ، ولايجوز أن تدع الدال مشددة والميم مُبَقَّاة فتقول: مُقَيدِّم، كما لاتقول في الجمع: مَقَادِّمُ لأنهم يحذفون من الأصل إذا كان على خمسة أحرف حرفًا، فكيف يُقِرُّون ماهو زائد؟!». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٣.

(٤) الكتاب ٢/١١١.

(٥) يقول المبرد: «تقول في تصغير (مُحْمَارّ): مُحَيْمِيرٌ: تحذف إحدى الراءين، ولاتحذف الألف لأنها رابعة، ولو حذفتها لم يكن بدٌّ من حذف إحدى الراءين ليكون على مثال التصغير، والجمع على ذلك، تقول: مَحَامِر في مُحْمَرّ، ومَحَامِير في مُحْمَارّ». المقتضب ٢/٢٥٢.

(٦) في المخطوطة: (حمارّ).

لو كسرت حَمَارةٌ للجمع لم تقل: حَمائر[1].

قال أبوعلي: لو لم تحذف الألف من (حَمَرّة) في التكسير للزمك أن تقول: (حَمَائرٌ) فتبدل منها في التكسير همزة، كما أبدلت منها همزة في (رَسَائِل) جمع رِسَالَةٍ لكنك حذفتها لأنك لو أبقيتها لصار على (فَعَائلّ)، وهو وزن ليس في الكلام[2].

قال أبوالعباس: سألت أبا عثمان المازني عن (حَمَارّ) جمع حَمارّة، فقال: إن جمعته على حد قولك: تَمْرَةٌ وتَمْرٌ صَرَفْتَه، لأن الألف ليست ألف تكسير، إنما هي التي كانت في (حَمَارّة)، فإن جمعت مُكسَّراً قلت: (حَمَارّ) فلم تصرف كما لاتصرف (دَوَابٌ) وما أشبهه، لأن الألف فيه للجمع، والتي كانت في (حَمَارّة) حذفت لمّا أريد تكسير الاسم كما تحذف من مُبَارك، وجَوالِق وما أشبههما.

قال: وإذا حقَّرتَ (غَدَوْدَن) فبتلك المنزلة[3].

يعني: مثل خُفَيْدِدٌ وجُوَالِقٌ في أنّ الزيادة ثالثة، لك أن تعوّض منها ولك ألا تعوّض[4].

---

(١) الكتاب ٢/١١١.

(٢) قال أبوسعيد: «تقول في تحقير (حَمَارّة): حُمَيْرّة، كأنك حقّرت (حَمَرّة)، لأنك لو كسَّرت (حَمارّة) للجمع قُلت: حَمَارّ، لأن في حَمَارّة زائدتين: الألف وإحدى الراءين، فحذف الألف لأن موقعها موقع مالايكون إلا زائداً، وموقع الراء المزيدة موقع مايكون أصليًا . . . ولم تقل: حَمَاير كما لاتقول: سفارِجل . . .»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٣.

(٣) الكتاب ٢/١١١.

(٤) تحقير (غَدَوْدَن): غُديدِن، وكانت الواو أولى بالحذف لوقوعها ذلك الموقع، ولأن الدال من الحروف الأصلية فلها قوّة في التَّبقية . ==

قال أبوعلي: إنما تسقط واو (غَدَوْدَن) إذا جمعْتَ أو حقّرتَ، كما تسقط ألف (مُبَارك) ليصير على مثال التكسير والتحقير، وحذف الواو أولى، لأنه أشبه بحروف الزيادة من حرف الدال(١).

قال: ألا ترى أنّ مَنْ لغته [١٣٣/ب] ذُرَحْرَحٌ يقول: ذَرَارِحُ(٢).

قال أبوعلي: يقول: من قال: (ذَرَارِحُ)(٣) في الجمع فقد حذفَ الحاء الأولى في التكسير ولو حذف الثانية لكان (ذَرَاحِر)، فكما حذف الأولى في التكسير كذلك يحذف الأولى في التصغير، وجُلَعْلَعٌ(٤) ونحوه مثل هذا والقول فيه كالقول في هذا(٥).

== وتحقير (خَفَيْدَد): خُفَيْدَدٌ وخُفَيديدٌ، إذا عَوّضت، والياء أولى بالحذف من إحدى الدالين، لأنها موضع الألف من غُذَافِر وجُوَالِق، والدال للإلحاق، فتصير بمنزلة (قَرْدَد). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٤.

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٦٤.

(٢) الكتاب ١١٣/٢.

(٣) الذُّرَحْرَحَةُ: واحدة الذَّراريح، وهي أعظم من الذباب شيئًا، مُجزَّع مُبَرْقَشٌ بحُمْرة وسواد وصفرة، لها جناحان تطير بهما، وهو سَمٌّ قاتل. انظر تهذيب اللغة ٤٦٣/٤ (ذرح)، لسان العرب ٢٦٦/٣ (ذرح).

(٤) الجُلَعْلَعُ من الإبل: الحديد النفس، والجُلَعْلَعَةُ: الخنفساءة، وأصل الجلع من الكشف، يقال: جَلَعَت المرأة خمَارَها إذا كشفته عن رأسها. قال الأصمعي: الجلع الشيء، إذا انكشف، قال الحكم بن مُعيَّة:

وَنَسَّعَتْ أسنَانَ عَوْنٍ فانجلعْ   عُمُورُها عن نَاصِلاتٍ لم تَدَعْ

انظر تهذيب اللغة ٣٧٥/١- ٣٧٦ (جلع).

(٥) يقول أبوسعيد: «تقول في تحقير (ذُرحْرَح) و(جُلَعْلَع) و(صَمَحْمَحٍ) و(دَمَلْمَكٍ) وماجرى مجراه مما أعيد فيه عين الفعل ولامه: ذُرَيْرِحٌ، جُلَيْلِع، وصُمَيْمِحٌ، ودُمَيمِكٌ، وفي جمعه: ذَرارِحٌ، وجَلالِعٌ ... وحذفوا في التصغير اللام الأولى من لام الفعل، وهو من ==

قال: وكرهوا ذَرَاحِجُ، وذُرَيْحِجٌ، للتضعيف في التقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العِوَضُ فلم يُغَيِّر ماكان من ذلك قبل أن يجيء[1].

قال أبوعلي: كأنه قيل: فهلاً جمعت بين الحرفين إذا أدخلت الياء للعوض فقلت: ذَرَاحِيْحُ؟ فأجاب بما قال[2].

قال في تحقير مَرْمَرِيْس: مُرَيرِيْسٌ. قال: ولو قلت: مُرَيْمِيْسٌ لصار كأنه من باب سُرْحُوبٍ[3].

قال أبوعلي: لأنه لو قيل مُرَيْمِيْسٌ، لظُنَّ أنَّ الميم أصل، لأنَّها قد فُصل بينها وبين الميم براءٍ، والراء إذا ضُوعِفَتْ عُلم أنَّ العين قد ضُوعفتْ

== (ذُرحرح) الحاء الأولى، ومن (جُلَعْلَع) العين الأولى. . . وإنما حذفوا لام الفعل الأولى؛ لأنه لابدّ من حذف حرف وفيه زائدتان إحدى اللامين، وإحدى العينين، فلو حذفوا الأخير من الكلمة وهو اللام الثانية بقي آخر الكلمة عين من الفعل، فإذا صغّرنا أو جمعنا قلنا في ذُرَحْرَح: ذُرَاحِرُ، وجُلَعْلَع: جَلاَعِل، وهو فَعَالِع، وليس ذلك في الكلام، وكذلك ذا في التحقير، يقال: ذُرَيْحِر، وجُلَيْعِل (فُعَيْلِع) وليس في الكلام ذلك. . . ». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٥.

(١) الكتاب ١١٣/٢، وفيه: «للتضعيف والتقاء الحرفين. . . فلم يُغيّروا. . . ».

(٢) الجواب هو قوله: «لم يقولوا في العوض: ذَارِحِيْح، فيكون في العِوَضِ على ضَرْبٍ وفي غيره على ضَرْب، ومع ذا أن فَعَاعِيْل أكثر وأعرف من فَعَالِل، وفَعَالِيل» الكتاب ١١٣/٢.

ويقول السيرافي: «لو حذفنا الحرف الذي قبل الأخير وهو عين الفعل الثانية لقلنا: ذُرَيْحِحٌ وجُلَيْعِعٌ، فيجمع حرفان من جنس واحد وهما لامان، فيثقل اجتماعهما»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٦.

(٣) الكتاب ١١٣/٢، والسُّرحُوب، هو الطويل، وتصغيره سُرَيْحِيبٌ، وسُرَيْحِبٌ، لأن الواو فيه زائدة، انظر المقتضب ٢٩٣/٢، ١١٩/١.

والمرمريس: الأملس، انظر تهذيب اللغة ١٥٣/١٣ (رباعي السين)، وقيل: هو الشديد، وهو الداهية.

وهو ثلاثي[1].

قال: فكل شيء ضُوعف الحرفان من أوّله وآخره[2].

قال أبوعلي: ماضُوعف الحرفان من أوله مثل: (مَرْمَريس)، وما ضُوعف الحرفان من آخره مثل: (ذَرَحْرَح)، وماضُوعف الثاني من أوّله مثل: (فَعَّلٌ)، وما ضوعف الآخر منه نحو (فِعَلٌ) مثل (خِدَبّ)، وما كان على خمسة أحرف رابِعُهُ حرف لينٍ والعين فيه مضاعف مثل (فِعِّيْل) نحو (صِدِّيق)، وهذا كله معلوم أنه ثلاثي[3].

قال: فالواو المتحركة بمنزلة ماهو من نفس الحرف، لأنه ألْحَق الثلاثة ببنات الأربعة[4].

---

(١) إذا حقّرت (مرمريس) احتجت إلى حذف إحدى الزائدتين، إمّا الميم الثانية وإمّا الراء الثانية، وحذف الميم أولى، لأنا إذا حذفنا الميم فقلنا: مُرَيْرِيس، فهو فُعَيعِيلٌ كما تقول في مَرْاس: مُرَيريس، وفي حَمَّال: حُمَيْمِيْل. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٦.

(٢) الكتاب ١١٣/٢، وفيه: «أو آخره»، ورواية التعليقة توافق ماعند السيرافي.

(٣) قال أبوسعيد: «كل شيء ضوعف الحرفان من أوله وآخره فأصله الثلاثة فالذي ضوعف من أوله: (مَرْمَرِيس)، والذي في آخره - وهو الكثير - (ذُرَحْرَحٌ) و(جُلَعْلَعٌ)و (صَمَحْمَحٌ)، و(دَمَكْمَكٌ)».

وقال أيضًا: «إن الحرفين إذا لم يكرّرا ملتقيين في موضع العين ولام الفعل بعدهما، فأحدهما زائد لامحالة، ولو حذفنا الراء وبقينا الميم [أي من مرمريس] فقلنا: مُرَيْمِيْسٌ صار كأنه من الرباعي من باب سُرْحُوب، وسِرْدَاح، تقول: سُرَيديح، وسُرَيحيب، فكان الأولى حذف الميم لما ذكرته لك». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٦.

(٤) الكتاب ١١٥/٢.

قال أبوعلي: قوله: فالواو المتحركة بمنزلة ماهو من نفس الحرف أي الواو في عِلْواط للإلحاق بِسِرْدَاح[1].

قال: في حُبَارَى: حُبَيِّر وحُبَيْرى[2].

قال أبوعلي: لو لم يقلب الألف الأولى من (حُبَارى) في التصغير ياءً لانفتح ياء التصغير[3].

قال: إذ لم يصل إلى أن يُثْبَتَ[4].

قال أبوعلي: في الألف التي للتأنيث، وإنما لم يصل إليه لخروجه من بناء التحقير والتكسير[5].

قال: وقال بعضهم: عُقَيِّرةٌ وثُمَيِّنَةٌ، شبَّهها بألف حُبَارَى[6].

---

(١) تحقير (اعْلوّاط): عُلَيِّط، لأنك تحذف ألف الوصل، فيبقى (عِلْواطٌ) فتحذف إحدى الواوين، . . فإذا صغَّرت صار (عِلَيْوِط) وقلبت الواوَ ياءً للياء الساكنة التي قبلها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٧.

(٢) الكتاب ٢/١١٥، وفي المخطوطة: (حُبَيِّرا) الثانية.

(٣) إذا صَغَّرت مثل حُبَارى وسُمَانى وماجرى مجراه مما ثالثه ألف زائدة في آخره ألف للتأنيث مقصورة، فأنت مخيَّر في حذف أيِّهما شئت، فإن حذفت الألف الأولى قلت: (حُبَيْرى)، كما تقول: حُبَيْلى، وإن حذفت ألف التأنيث قلت: (حُبَيِّر)»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٧.

(٤) الكتاب ٢/١١٥، وفيه (تثْبُتَ) بالتاء.

(٥) مذهب أبي عمرو في التعويض هنا من ألف التأنيث إذا حذفها بالهاء، فيقول: (حُبَيِّرةٌ)، لأن الألف كانت علامة، وجاز حذفها لأنها بمنزلة ماهو من نفس الحرف فيما كان على خمسة أحرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٧.

قال المبرد: الألف في (حُبَارى) لاتكون للجمع، لأن الجمع من هذا الحيِّز لايكون إلا مفتوح الأول، ولاتكون ألفه إلا ثالثة في موضع ياء التصغير»، المقتضب ٢/٢٦٢.

(٦) الكتاب ٢/١١٦.

قال أبوعلي: لكن الألف من (حُبَارَى) الأخيرة زائدة للتأنيث، وياء (عُفَارِيةٍ) مثل راء (عُذَافِرة)[1]، فحذفُ الألف من (عُفَارِيَةٍ)[2] أحسن من حذف الياء[3].

قال: وكذلك صَحارَى وعَذَارَى وأشباه ذلك[4].

قال أبو علي : يقول : وكذلك حذف الألف من صَحَارى الثالثة أحسن من حذف الألف الخامسة ، فقولك (صُحَيْراء) أحسن من قولك: (صُحَيِّر)[5].

قال: عَفَرْنى وعَفَرْناة: عُفَيْرِنٌ وعُفَيْرِنَةٌ[6].

قال أبو علي : في عَفَرنى[7] زائدان، النون والألف ، وكلتاهما للإلحاق، وحذف كل واحد منهما حَسَنٌ، وليست الزيادتان كزيادة(عُفَارِيَة) ،

---

(١) في المخطوطة: (عُذَافِر).

(٢) في المخطوطة: (عُفَار).

(٣) قال الرُّماني: «تحقير (عُفَارِيَة): عُفَيرِيَة، لأن الياء ملحقة بياء عُذَافِرة، وقال بعضهم: عُفَيرَة، وهو ضعيف، إلا أن وجه جوازه تقدُّمُ الألف، فلما وقعت متقدمة في موضع تقوى فيه قاربت حال الملحق في القوة»، شرح الرُّماني للكتاب، جـ٤، ق ٦٨.

(٤) الكتاب ١١٦/٢.

(٥) (صُحَيْرَاء) أحسن من (صُحَيِّر) في تصغير المؤنث، لكنه لو سمي رجلٌ بـ(صَحْرَاء) فالأحسن في تصغيره (صُحَيِّر)، لأن هذه الألف الأخيرة تجيء للتأنيث، وعندما جمعوها إنما أرادوا (صَحَاري) فحذفوا إحدى الياءين، وأبدلوا فيما هو من نفس الحرف، وسيبويه يختار حذف الألف الثالثة في صَحَارى ومَهَارَى. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٨.

(٦) الكتاب ١١٦/٢، وفي المخطوطة: (عَفَرْنا) بالألف هكذا.

(٧) في المخطوطة: (عَفَرنا)، وكذلك هو في جميع أحوال ورودها في هذا الباب.

لأن إحدى [١٣٤/أ] الزيادتين في (عُفَارِيةٍ) للإلحاق، والأخرى للمدّ دون الإلحاق، فحذف المدة في التحقير أحْسَنُ من حذف الملحق، وحذف كل واحد من (عَفَرْنى) في الحسن كحذف الأخرى، إلا أن نقول إن الياء، لأنها طرفٌ حذفها أحْسَنُ من حذف النون[1].

قال: وإذا حقَّرت رَجُلاً اسمه قبائل[2].

قال أبوعلي: الهمزة والألف في قبائل زيادتان[3]، أمّا الألف فللجمع، والهمزة بَدَلٌ من الياء في قبيلة، إلا أن الهمزة وإن كانت زائدة فقد وقعت موقع الأصلي نحو جيم مَساجِد، وتحركتْ، والألف لم تقع موقع أصليّ ولم تتحرك، والحذف فيما لم يتحرك وعليه أغلَبُ، ألا ترى أنَّك تحذف الألف إذا كانت خامسة من قَرْقَرَى ونحوه لسكونه، ولاتحذف همزة حَمْراء لحركته، فكذلك يحذف الألف ولاتحذف الهمزة فتقول: قُبَيْئِلٌ لما ذكرنا من مشابهة الأصلي لحركته ووقوعه موقع الأصلي الذي لايجوز حذفه، فإن حذفت الهمزة على قول يونس فليس في الحُسْنِ كحذفك الألف،

---

(١) أنت هنا بالخيار إن شئت قلت في عَفَرْناة وعَفَرْنَى: عُفَيْرِنٌ وعُفَيْرِنَةٌ، وإن شئت قلت: عُفَيْرٌ وعُفَيْرِيَةٌ، لأن الألف والنون جميعًا زائدتان، وليس النون في (عَفَرْنى) بأضعف من النون في (حَبَنْطى)· ومعنى (عَفَرْنى وعَفَرْنَاة) كمعنى (العِفْر والعِفْرِيت)، قال الشاعر:

فَلَمْ أجِدْ بالمِصْرِ من حَاجَاتِيَ غَيْرَ عَفَارِيتٍ عَفَرْنَيَاتِ

وعفَرْنيَات جمع عَفَرناة، وهي صفة (عَفَاريت)، والمعنى فيها واحد· انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٦٨·

(٢) الكتاب ١١٧/٢، وتمام العبارة: «··· قلت: قُبَيْئِلٌ، وإن شئت قُلت: قُبيبيلٌ» عوضًا مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حيّة»·

(٣) يريد: زائدتان، وقد صححه فيما بعد·

لأنه قد أجيز ذلك لمّا اجتمعا في أنهما زائدان وإن كان أحدهما أشبه بالأصلي، وشبهه بالأصليّ لايمنعه أن يُحذف، لأنه في الأصلي زائد، وهو مع ذلك أقرب إلى الظرف كما جاز حذف الياء من (عُفَارِيَةٍ) لما كان زائداً في الأصل وإن كان كالأصلي، وواقعًا موقعه[1].

قال : وإذا حقَّرت لُغَّيْزَى قُلت : لُغَيْغِيزٌ ، تحذفُ الألف ولاتحذف الياء[2].

قال أبوعلي: يقول: لو حَذَفْت الياء دون الألف لزمك أن تحذف الألف أيضًا ، لأن التصغير كان يتم دون الألف كما أن الجمع يتم دونه، فلو حَذَفْتَ الياء للزمك أن تقول: لُغَيْغِز، إذ لم يكن سبيلٌ إلى أن تقول لُغَيْغِزاءَ كما لاتقول: لَغَاغِزَاء في الجمع لخروجه عن بناء التَّصغير والجمع،

---

(١) في المقتضب ٢٨٦/٢ يقول أبو العباس: «إن سمَيت (قَبَائل أو رَسَائل) قلت: قُبَيْئل، ورُسَيْئل، في قول جميع النحويين، إلا يونس بن حبيب، فإنه كان يقول: قُبيّلٌ، ورُسَيِّلٌ، وذلك رديءٌ في القياس.

أما النحويون فأقرُّوا الهمزة وحذفوا الألف، لأن الهمزة متحركة والألف ساكنة، والمتحرك حرف حيٌّ، وهو في مواضع الملحقة بالأصول... أمّا يونس فكان يقول: لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف، وليس هذا القول بشيء، فأمّا تحقير هذا الضّرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلا قُبيّلات، ورُسيّلاتٌ لأنك إنما حقرت الواحد نحو: قبيلة ورسالة، ثم جمعته جمع أدنى العدد». ولمزيد من التعليل في هذا، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٨، وشرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٦٨.

(٢) الكتاب ١١٧/٢، وتمام الكلام: «... ولاتحذف الياء الرابعة».

واللُّغَيْزِي والإلغاز: حفرة يحفرها اليربوع في جحره تحت الأرض، يقال: ألغز اليربوع إلغازاً، حتى إذا طلبه البدوي بعصاهُ من جانب نفق من الجانب الآخر، ومن أمثالهم: فُلانٌ أنكح من ابن ألغَزَ. انظر تهذيب اللغة ٥١/٨ (لغز).

فإذا حذفْتَ الألف بقيت الياء رابعة فثبتت في التصغير في قولك: لُغَيْغِيزٌ، كما ثبتت في الجمع في قولك: لَغَاغِيزْ[1].

قال: وكذلك فَعلْتَ في اقْعِنْساس، حذفْتَ النُّون وتركْتَ الألف[2].

قال أبوعلي: يقول: لو حذفْتَ الألف احتجتَ أن تحذف النون أيضًا، إذ لاسبيل إلى أن تقول: قُعَيْنسِسٌ، كما لاتقول: قَعَانِسِسٌ؛ لخروجهما عن مثال التكسير والتصغير وتمامهما بغير النون، فلما كان كذلك حذفْت النُون وتركت الألف في الجمع والتصغير لمجيئهما إذا حذفت النون على مثاليهما اللذين يكونان عليهما فقلت: قُعَيْسِيْسٌ وقَعاسِيْسٌ كما أنك إذا حذفت الألف من (لُغَّيزى) جاء في الجمع والتصغير على مايكونان عليه، ولاتحتاج إلى حذف الياء [١٣٤/ب] إذا حذفتها، وإن حذفْتَ الياء احتجت إلى حذف الألف. فحذفك النُّون من اقعنساس نظير حذفك الألف من (لُغَّيْزَى)[3].

---

(١) قال المبرد: «من قال في حُبارَى: حُبَيِّرةٌ، قال في تحقير (لُغَيْزَى)، لُغيْغِزةٌ على مذهب أبي عمرو. وقول جميع النحويين يثبتون الياء في (لُغَيْزى).

واعلم أن ياء لغّيْزى ليست بياء التحقير؛ لأن ياء التحقير لاتكو ن إلا ثالثة، وهذه رابعة، كما أن الألف في (حُبَارَى) لاتكون للجمع، لأن الجمع من هذا الحيِّز لايكون إلا مفتوح الأول، ولاتكون ألفه إلا ثالثة في موضع ياء التصغير». المقتضب ٢٦٢/٢، وهذه الياء في (لُغَّيْزى) ليست للتحقير، بل هي بمنزلة ألف (خُفَّارَى)، وواو (جِلِوْذ)، ومثله (جُمَّيْز). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٨.

(٢) الكتاب ١١٧/٢.

(٣) انظر المقتضب ٢٥٣/٢، وقد تعرض سيبويه لهذا اللفظ انظر الكتاب ١١٢/٢، وخطأه المبرد في ذلك في المقتضب ٢٥٣/٢- ٢٥٤، وأعاد نقده فيها في مسائل الغلط، وقد ردّ ذلك ابن ولأد في الانتصار ق ٢٥٣- ٢٥٥.

قال أبوعلي: ثَبتَتْ الجيم في (عَقَنْجَجٍ)[1] مُكبـراً ولم تُدغم، لأنه ملحق بسَفَرْجَل، فلو أدغمت ولم تُبين لعدلْتَ عمّالَهُ قَصَدْتَ، ألا ترى أنه لو لم يُبيّن لمْ يكُن بزِنَةِ (سَفَرْجَل) ؟! وإنما زدت الحرف ليكونَ به على زنته، فلهذا بُيِّنَ الحرفان المثلان إذ كان أحدهما للإلحاق ولم يُبيّن إذا كان لغيره، (فَمَهْدَدٌ)[2]، بيّن الدال الأولى فيه للإلحاق بجَعْفَرٍ، ومَردٌّ، ومفَرٌّ ونحو[ه][3]، لم يُبيّن فيه الحرف الأول[4]، لأنه ليس للإلحاق، فأمَّا عبِداً، فليست الدال فيه للإلحاق.

== قال الرماني: «وتحقير (اقعِنسَاس): قُعَيسِيسٌ، كأنك حقّرت قِعْسَاس لأن الألف يقع رابعة فلا يحتاج إلى حذف شيء آخر، ولو حذفت السين لاحتجت إلى حذف الألف مع أنه أدلّ على المضاعف، ومع أن السين ليست من حروف الزيادة إلا في (اسْتَفْعَل) فقط» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٦٨.

(١) الجيم الثانية في عَقَنْجَجٍ زائدة وهي ليست من حروف الزيادة، ولكنه شبهها بالدال الثانية من (عِبدّى) التي نزلت بمنزلة ماهو من نفس الحرف فلم يحذف. انظر الكتاب ١١٧/٢.
والعَقَنْجج: الأحمق، وعن ابن الأعرابي: العقَنْجَجُ: الجافي الخَلْق، وأنشد:

وإذْ لم أُعَطِّلْ قَوْسَ وِدِّي، ولم أضَعْ
سِهَامَ الصِّبا للمُستَميْتِ العَقَنْجَجِ

انظر لسان العرب ٣٢٦/٢ (عفج).

(٢) مَهْدَدٌ: اسم امرأة، الميم أصل في الكلمة، وهي على (فَعْلَل) بدليل فك الإدغام، انظر الكتاب ٣٤٤/٢، ٣٤٦.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة لعلها سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) أدغمت الدال الأولى في الثانية في قوله: مَرَدٌّ، كما أدغمت الراء الأولى في الثانية في (مَفرّ)، وهذا فرق بين هذين، وبين (مَهْدد) التي فيه زيادة الدال للإلحاق، والملحق لايدغم.

قال: وإذا حقّرْتَ بَرُوكَاءَ[1] وجَلُولاءَ[2] قُلْتَ: بُرَيْكَاءُ وجُلَيْلاءُ، {لا} تحذفُ هذه الزوائد[3].

قال أبوعلي: ليست الهمزة كهاء التأنيث، لأن الهاء جُعلت مع الاسم التي هي فيه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، ألا ترى أنه قد يُكسَّر الاسم الذي فيه الهمزة للتأنيث، نحو قولهم في صَلْفَاء: صَلاَفِي، فتجري هذه الهمزة مجرى ماهو من أصل الكلمة فتنقلب ياء، كما تنقلب الهمزة في تكسير مِعْطَاءٍ إذا قُلْت: مَعَاطٍ والهاء تُحذف حذفًا من الاسم، فلما خالفت الهمزة تاء التأنيث في أنْ صارت في الاسم الذي هي فيه بمنزلة ماهو من نفس الحرف، لزم أن تُحذف الزيادة الأولى، ولم تكن بَرُوكَاءُ كبَروكَةٍ، لكن الهمزة بمنزلة الكاف في (مُبَارَك) لأن الهمزة يُكَسَّر الاسم عليها، فتثبت في التكسير كما أُرِيْنا، وهاء التأنيث ليست كذلك، فلهذا فُصل بين همزة التأنيث وتائه، فجعل الهمزة بمنزلة الزيادة اللازمة للاسم، والياء بمنزلة المنفصل منه، فقال في بَراكَاءَ: بُرَيْكاءَ، كما تقول في تصغير مُبَارِكٍ:

---

(١) البُرُوكَاءُ والبَراكاءُ: الثبات في الحرب والجِدّ، وأصله من البُروك، قال بشر بن أبي خازم:

ولايُنْجي من الغَمَرات إلاّ　　بَراكَاءُ القتَال، أو الفرارِ

والبَرَاكاءُ: ساحة القتال. ويقال في الحرب: بَرَاكِ بَرَاكِ، أي ابْرُكوا.

انظر لسان العرب ٣٩٨/١٠ (برك).

(٢) جَلُولاءُ بالمدّ: قرية بناحية فارس، والنسبة إليها: جَلُوليٌّ على غير قياس، مثل: حَرُورِيّ في النسبة إلى حَرُوْرَاء. انظر لسان العرب ١٢١/١١ (جلل).

(٣) الكتاب ١١٧/٢، وتمام العبارة: «لأنها بمنزلة الهاء، وهي زيادة من نفس الحرف كألف التأنيث»، ومابين المعقوفتين ساقط من المخطوطة، وبه يستقيم المعنى.

مُبَيْرِكٌ، لأن الهـمـزة بمنزلة الكاف من مُبَارك[1]. لأن الاسم يكسَّر عليـه، فلا يحذف منه، كما لايحذف الكاف من مُبَارك.

قال : ألا ترى أنّك كُنْتَ لا تحـذفُهـا لو كـان آخـر الاسم ألف التأنيث[2].

قـال أبوعلي: يقـول: لاتحذف الواو من (فَعْوَلاَء) لو كـان آخر الاسم ألف التـأنيث المقـصورة، لكنك كنت تحـذف ألف التـأنيث المقـصـورة دون الواو، فـتـقـول: (فُعَيِّلٌ)، (وفُعَيْوِلٌ) في تحـقـيـر (فَعُولَى)، ولا تحـذف الواو منهـا كمـا لاتحذف القاف الثالثة[3] من (قَرْقَرى). «ومن قـال في أسْوَدَ: أُسَيِّدُ وفي جَدْوَلٍ: جُدَيِّلٌ قـال في فَعْوَلاَء إن جـاءت: فُعَيْلاء، يحـذفُ لأنَّهـا صارت بمنزلة السواكن»[4].

قـال أبو علي: كـأنّه قـيل له: لم تحـذف اليـاء التي انقلبت عن واو (فَعْولاَء) وهـي متحركة، وشرطُك في هـذا الباب حذف السـاكن، نحـو واو (جَلُوْلاء)، فقال لأنه لمّا غيروا وافق بالتغييـر السـكون فحذف كمـا

---

(١) قال الرماني: «تحقير بُروكاء، وجَلولاء: بُرَيْكَاء، وجُلَيْلاء، لأن ألفي التأنيث لما كان يكسَّر عليهما الاسم اقتضى لهما ذلك حذف الزائد الضعيف كما تحذف مع الأصلي الذي يبنى عليه الاسم... وأبو العبـاس يخالف في ذلك ويقول في تحقيره: بُرَيكَاء وجُليلاء، فيجريه مجرى خُنَيْفِساء، لأن ألفي التأنيث تثبت كثبوت هاء التأنيث كما في دُجيجَةٍ ونحوها»، انظر شرح الرماني للكتاب جـ٤، ق٦٩.

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) يريد أنها ثالث الحروف في الكلمة، وإلا فهي القاف الثانية.

(٤) الكلام المحصور بين الأقواس في الكتاب ١١٨/٢، وفيه (يخفّف) مكان (يحذف) هنا.

حذف [١٣٥/أ] الساكن(١).

قال: لأنَّها تغيّرها وهي في مواضعها(٢).

قال أبوعلي: قوله: لأنَّها تُغَيِّرُها(٣)، أي لأن ياء التصغير تغيِّر الواو من فَعْولاَء فتقلبها ياء.

وقوله: وهي في مواضعها: أي الواو التي تنقلب ياء من فُعَيِّلاَءَ في موضع الألف والياء السواكن، فلما وقعت هذه متحركة وتلك سواكن، لأنها بالتغيير شابهت السكون، إذ كان التغيير إعلالاً، والسكون كذلك، فقد وافق التغيير السكون، فحذف المغيَّر كما يحذف السَّاكن.

قال: وإذا حقَّرْت ظَرِيفَيْن غير اسم رجل، أو ظَرِيفَاتٍ أو دَجَاجَاتٍ قُلت: ظُرَيِّفُونَ، وظُرَيِّفَاتٌ، ودُجَيِّجَاتٌ من قبَل أنَّ الواو والياء لم يُكَسَّر الواحد عليهنّ كما كسر على ألفي جَلُولاَء(٤).

---

(١) يقول أبوسعيد: «احتج سيبويه للفرق بين الواو في (بَرُوكاء) والواو في (فَعْولاء) بأن واو (فَعْولاَء) بالحركة قد صار بمنزلة الواو الأصلية، ألا ترى أنا نقول في تصغير (جدول): جُدَيْوِل، كما تقول في (أسْود): أُسَيْوِدُ، ولايجوز أن تقول في (عَجُوزٍ): عَجَيْوِز، لأنها واوٌ ميتة غير متحركة، وليست للإلحاق، وهذا الذي قاله سيبويه أنه لايحذف واو (فَعْولاء) إنما هو على قول من يقول في تصغير أسْوَدٍ وجَدْوَلٍ: أُسَيْوِدُ، وجُدَيْوِلٌ، ومن قال: أُسَيِّد وجُدَيِّل لزمه أن يحذف الواو في (فَعْوَلاء)، فيقول: فُعَيْلاَء، لأنه إذا قلب الواو صارت كواو عجوز وبَرُوك وجلُولٍ، فوجب حذفها»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) في المخطوطة: (تغييرها).

(٤) الكتاب ١١٨/٢، وفيه: «... من قبل أن الياء والواو والنون...».

قال أبوعلي: قوله: لم يُكسَّر الواحد عليهنَّ، يعني أنَّك لم تكسر الاسم للتصغير وفيه الواو والنون إذا كان جمعًا ، إنما تحقر واحدَهُ، ثم تلحقه الواو النون للجميع، فليست زيادة الجمع كهمزة جَلُولاء، لأنَّ الهمزة والألف لازمتان لجَلُولاَء، وقد كسَّرتَ الاسم للتصغير وفيه هاتان الزيادتان[1]، فقلت: جُلَيْلاَء.

وقال أبو علي : لأن ألفي جَلُولاَء لايُفَارِقَان الاسم والألف والنون والواو والنون والألف والتاء إذا كنَّ في اسم لغير واحد بعينه يفارقنه[2].

قال: ولكنك إنَّما تُلحق هذه الزوائد بعد مايُكسَّر الاسم في التحقير للجمع، وتخرجهنَّ إلى الزوائد[3].

قال أبوعلي: قوله للجمع الذي ليس على حدّ التثنية تكسيراً ، لأن التكسير تغيير وأنت تُغيِّر الاسم في التصغير كما تغيِّره في هذا النوع من الجمع.

قال في الزيادتين: وتخرجهما إذا لم ترد معنى الجمع، كما تفعل ذلك بياءي الإضافة[4].

---

(١) في المخطوطة: (الزيادتين).

(٢) «إذا صغَّرت جمعًا سالمًا أو جمعًا غير قليل صغَّرت الواحد، ثم أدخلت علامة الجمع، فكأنك صغَّرت: ظَريف، وظريفة، ودجاجة، وليس ذلك بمنزلة جَلُولاَء، وبَرُوكاء، لأن ألفي التأنيث لم تدخل على (جَلُول) بعد أن استعمل اسمًا». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨٩.

(٣) الكتاب ١١٨/٢، والجملة الأخيرة زيادة عند أبي علي.

(٤) الكتاب ١١٨/٢.

قال أبو علي: يقول: تُلْحِقُ علامتي الجمع بعد تسلُّمك الاسم على صيغته غير محذوف منه شيء، كما تلحق ياءي النسب[1] الاسم بعد تسليمك إياه غير مُغَيَّر منه شيء.

قال: وكذلك هما، يعني الواو والنون فلمّا كان ذلك كذلك شبَّهوه بهاء التأنيث وكذلك التثنية[2].

قال أبوعلي: يقول: فلما كان الاسم تلحقه[3] علامة الجمع بعد التسليم وأن لايغيَّر منه شيء شبَّهوه إذا كان في اسم مصغَّر بهاء التأنيث، في أنه لم يحذف من الاسم اللاحقته علامة الجمع شيء، كما لم يحذف من الاسم اللاحقته تاء التأنيث وياء النسبة وعلامة التثنية في التصغير شيء، فتقول: ظُرَيِّفُون ولاتخفّف، كما تقول: ظُرَيِّفَة وظُرَيِّفِيٌّ وظُرَيِّفَان، ولو كان كل ما ذكرنا اسم رجل لخففه كله، لأن الزيادة الثانية تلزم من أجل التسمية، ولاتلحق الاسم بعد أن يمضي التصغير [١٣٥/ب] في أول، لكنْ الزيادتان كلتاهما لازمة له[4].

وقال عن يونس في تحقير ثلاثين: ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاثَ التي تستعملها مفردة لكنْتُ إنما تعني تِسْعة[5].

---

(١) في المخطوطة: (ياء النسب).

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) في المخطوطة: (تلحق).

(٤) تصغير الاسم المجموع بالواو والنون، أو الياء والنون يكون على أدنى العدد، لأن ذلك على منهاج التثنية. انظر تفصيل ذلك في المقتضب ١٥٦/٢- ١٥٧، ٢٧٩/٢، وانظر الأصول في النحو ٤٩/٣.

(٥) الكتاب ١١٨/٢.

قـال أبوعلي: لو كـان الواو والنون في (ثلاثون) للجمع لوجب أن تكون تسعة لأن الجمع بالواو والنون، والألف والتاء قد يكون لأدنى العدد، وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة(١).

قال: وإن سمَّيت رجلاً بدَجَاجَةٍ أو دَجَاجَتَيْن ثَقَّلْتَ في التحقير، لأنّه حينئذ بمنزلة دَرَابَجَرْد(٢)، والهاءُ بمنزلة جَرْدَ، والاسم بمنزلة دَرَابَ(٣).

قـال أبوعلي: من شرطه في هذا البـاب أنه إذا سـمي باسم ثلاثي يلزمُه زيادتان، أن تحـذف الأولى كـقـوله في تحـقـيـر (ظَرِيْفَان) اسم رجل: ظُرَيِّفَان و(دَجَاجَة) فيـها زيادتان، إحداهمـا الألف، والأخرى تاء التـأنيث، فيقول القائل: هل تقول على هذا الشرط: دُجَيْجَةٌ فتحذف(٤)، لأن فيه

(١) يقول الرماني: «تحقير (ثلاثين): ثُلَيْثُون بالتخفيف، لأنه ليس على ثلاث، وإنما هو اسم كُسِّر على هذه العلامة للجمع الذي على هذه العدّة»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٦٩، وانظر الأصول في النحو ٤٩/٣.

(٢) دَرَابْجِرْد: كورة بفارس نفيسة، عمَّرَها (دَرَاب بن فارس)، معناه: دراب كرد، ودراب: اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فعُرِبَ بنقل الكاف إلى الجيم. قال الاصطخري: ومن مدن كورة (درابجرد): منسًا، وهي أكبر من (درابجرد)، غير أن الكورة منسوبة إلى دار الملك ومدينته التي اثبتناها لهذه الكورة (درابجرد) فلذلك تنسب الكورة إليها. قال أبو البهاء الإيادي وكان من أصحاب المهلب في قتال الخوارج:

نُقَاتِلُ عَنْ قُصُورِ دَرَابَجَرْدٍ ونحمي للمُغيْرَةِ والرُّقَادِ

المغيرة: ابن المهلب، والرُّقاد: هو ابن عبيد العلي، صاحب شرطة المهلّب... انظر معجم البلدان ٤٤٦/٢، ورُسمت في الكتاب هكذا (دَرَابٌ جِرْدَ)، ومثل ذلك في الأصول في النحو ٤٩/٣، ولكنها في المقتضب ٢٦٥/٢ جاءت موافقة لما في التعليقة رسمًا وضبطًا، وبذلك يستقيم وزن الشعر.

(٣) الكتاب ١١٨/٢.

(٤) يبدو أن (الحذف) مساوٍ (للتخفيف) في نظر أبي علي، ولذلك استخدمه في المكان ==

زيادتين كما تخفف سائر هذا الباب، وكما خفّفت جمع هذا الواحد اسم رجل فقلت: دُجَيْجَاتٌ؟ فقال: لا أقول في دَجَاجَةٍ اسم رجل: دُجَيْجَةٌ على قولي في ظرِيْفَيْنِ، اسم رجل: ظُرَيِّفان، لأن الهاء في دَجَاجةٍ بمنزلة اسم ضم إلى اسم نحو (دَرَابَ جَرْدَ)، فأنت تصغّر الاسم الأول ثم تضم الثاني إليه[1]. وقد صغّرتَ الأول، فكذلك تصغِّر الاسم الذي فيه الهاء قبل أن تضُمّ الهاء إليها[2]، فالاسم الذي فيه الهاء بمنزلة الاسم المضموم إلى الاسم تُصغّره ثم تضم الهاء إليه، فكما أنّك لو صغّرت (دَرَابَ) قلت: (دُرَيِّبٌ) فلم تحذف منه شيئًا؛ لأنه ليس في الاسم زيادتان، فيلزم حذف إحداهما، كذلك لايصغّر دَجَاجٌ ثم تضم الهاء إليه، وقد مضى التصغير في الأول، ولم يلزم أن تحذف منه شيئًا، لأنه ليس فيه زيادتان، فيلزم حذف إحداهما كما لم يكن في (دَرَابَ) ذلك، فإذا حقّرته وجب أن تثقل[3]، وإذا ثقلت ضممت إليه الهاء كما ضممت إليه الاسم الأول وقد مضى التثقيل فيه ولم يلزم فيه حذف، وكما لم يلزم في واحد دَجَاجَةٍ الحذفُ لما ذكرنا، كذلك لم يلزم الحذف في التثنية لأن الياء ومابعده من دَجَاجَتَيْنِ بمنزلة جَرْدَيْنِ من (دَرابَ جَردين)، وليست الألف والتاء في الجمع كذلك[4]، ألا ترى أن دَجَاجَاتٍ

== الذي استعمله فيه سيبويه، انظر قبله.

(١) شأنه في ذلك شأن التصغير في المركّبات الإضافية.

(٢) كأن تقول في (فاطمة): فُطيّمةٌ، وفي وردة: وُرَيْدَة.. وهكذا.

(٣) أي تقول في تصغير رجل اسمه دَجَاجَة: دجيِّجة.

(٤) تقول في تحقير (دجاجتين) اسم رجل: (دُجَيْجتَان) ثقّلتَ، ولم تحذف من أجل هاء التأنيث، لأن تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف، فيكون على ذلك تحقير (دجاجتين) مثل تحقير (دَرَابَ جَرْدَيْن)، كما أن تحقير (دجاجة) مثل تحقير (دَرَابَجَرد) والقياس في ==

ليست كَدَرَابَ جَرْدَاتٍ ليس ماقبلها مفتوحًا، كما أن الباء من درابَ مفتوحٌ، والجيم من دجَاجٍ مفتوح فإن قلت: أفَلَيْس قد أجريت الألف والياء في الجمع مجرى التاء فلم تصرف الاسم إذا كانتا فيه كما لم تصرف مافيه هاء التأنيث، وذلك في قول من قال: هذه أذْرِعَاتُ، فلم يُنَوِّن تشبيهًا بطَلْحةَ، فهل يجوز على هذا أن تقول: دُجيِّجاتٌ، فتُثَقِّل اسم رجلٍ، كما قلت: دُجَيِّجةٌ فتقلب؟.

فالجواب في ذلك أنه لايجوز دُجَيجِاتٌ [١٣٦/أ] على قولك: دُجَيِّجَةٌ. وعلى أن تجري الألف والياء مجرى التاء، وتجعل الألف والتاء بمنزلة الهاء في أنه اسم ضم إلى اسم، لأن ماقبل التاء مفتوح، وليس ماقبل التاء في الجمع مفتوحًا إنما هو ساكن فليس مثله. ومع ذلك إن من شبّه الألف والتاء بالهاء فكأنه شبهه به في حذف التنوين منه فقط، فأما في غيره فلم يجره مجراه، ألا ترى أن من قال: هذه أذْرِعَاتٌ فلم ينونِ تشبيهًا بطلْحةَ، ولم يقل: رأيتُ أذرعاتَ فاعْلَمْ، كما تقول: رأيتُ طلْحَةَ فاعْلَمْ، لكنه يكسر التاء وإن لم ينون كما كان يكسره من لم ينون، فقد بان لك من هذا أن من شبَّهه بطلْحَةَ لم يشبِهه بها إلا من حيث ذكَرْنا، فلا يجوز على هذا إذا سمي بَدَجَاجَاتٍ أن يقول: دُجيِّجات، فيثقّل كما يثقّل دُجَيِّجَة، لأن الألف والتاء لايشبهان الهاء، وإذا لم يشبهاها لم يكن الألف والتاء في الاسم بمنزلة الاسم المضموم إلى الاسم كما كان التاء في طَلْحةَ كذلك[1].

== هذا كله واحد. انظر المقتضب ٢/٢٦٥، الأصول في النحو ٣/٤٩.

(١) يقول أبوسعيد: «إن سمّيت رجلاً بدجاجة، أو دجاجتين لم تحذف، فقلت: دُجَيْجةٌ ==

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا تَثْبُتُ زِيادَتُهُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلاثَةِ في التَّحْقِيرِ[1]

قال: وإذا حقّرت بَرْدَرَايا وحَوْلاَيَا، قلت: بُرَيْدِرٌ وحُوَيْلِيٌ[2].

قال أبوعلي: بَرْدَرَايَا رُبَاعِيٌّ، ولذلك كرر ذكره في الباب الذي بعد هذا، والألف الأولى فيه زائدة، والياء للإلحاق، كأنه رباعيٌّ ملحق بخماسيٍّ فيه زيادة كما أن دِرْحَايةً[3] ثلاثيٌّ ملحق برباعيٍّ فيه زيادة والألف للتأنيث، فإذا حقرته لزمك أن تحذف الألف والياء وعلامة التأنيث، أما علامة التأنيث فإنك تحذفها كما حذفتها من قَرْقَري إذا قلت: قُرَيْقِرٌ، وحذفها من هذا أجدر لأنه أكثر من أربعة أحرف، وأما الألف والياء فتحذفهما لتمام التصغير دونهما لأنَك لو أثبتهما جميعًا أو أثبتّ إحداهما لخرج الاسم عما عليه التصغير والتكسير، ألا ترى أنك لو قلت: بُرَيْدِراء،

== ودُجَيْجتان، لأن هاء التأنيث ثابتة، وهي بمنزلة (دَرَابَ جَرْدٍ) والاسم بمنزلة (دَرابَ)، وإنما تحقير ماكان من شيئين كتحقير المضاف، فدجاجة كَدَرَابَ جَرْدٍ، ودجاجتين كدَرَابَ جَرْدَين»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٠، وانظر مثله في شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٦٩.

(١) الكتاب ١١٨/٢ ، وفيه : (ماثبتت) مكان (ماتثبت) هنا ، وروايتا السيرافي والرماني توافقان ماعند أبي علي.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الدِّرْحَايَة: الرجل القصير كثير الشحم، أنشد لدلم أبي زغيب العبشمي:

إمَّا تَرَيْني رَجُلاً دِعْكَايَهْ
عَكَوَّكًا إذا مَشَى دِرْحَايَهْ

انظر تهذيب اللغة ٤/ ٤١٦ (درح)، لسان العرب ٣/ ٢٥٩ (درحح وعكك) ٣٥٧/١٢.

أو قلت بُرَيْدِريّ، لم يكن ذلك، لأنه ليس في أمثلة التصغير مثل فُعَيْعِليّ ولا مثل فُعَيْعِيْل، فإن قلت: أحذفُ الألفَ والزائدة وأدع الياء التي للإلحاق لم يجز أيضًا، لأنّه يصير على مثال فُعَيْعِل ولايكون فُعيْعِلِلٌ، كما لايكون في التكسير فَعَاعِلِلٌ، فإذا لم تجز فيه هذه الوجوه الثلاثة يبقى (بُرَيْدِرٌ) في التصغير كما يكون في التكسير (برادرٌ)، فإنْ عوّضْتَ قُلت: (بُرَيْدِيرٌ)، والعوض غير لازم، لأن الزيادة غير رابعة.

وأمّا حَوْلاَيا، فكأنّه ثلاثي، والياء فيه للإلحاق أيضًا بقَصْقَاضٍ[1].

وإن كان يكون[2] (حَوْلاَيا) مضعّفًا فأصل الكلمة كأنها حُولٌ، فالألف الأولى زائدة، والياء للإلحاق، وصحّت كما صحّت في بَرْدَرايَا وفي دِرْحايَة [١٣٦/ب] لأن جميعها مبني[3] على التأنيث، فإذا صغّرت حذفت الألف كما تحذف من الرباعي وما أشبهه، أعني ألف التأنيث، فإذا حذفتها بقي (حَوْلاَيَ) فقلبت الألف ياءً وأدغمته في ياء الإلحاق، ولم تحذفها كما حذفت الألف من (بَرْدَرايَا) الأولى لأنّها رابعة وتلك خامسة، وحروف المد إذا وقعتْ رابعة لم تُحذف في التكسير ولا في التصغير، فَحوُيْلى كعُوَيْفى لم يلزم حذف الألف منه كما لم يلزم حذف

---

(١) القضقاض: الأسد الذي يحطم كل شيء، ويقضقض فريسته، قال رؤبة:

كَمْ جَاوَزَتْ من حَيَّةٍ نَضْنَاضِ
وأسَدٍ فِي غِيْلِهِ قَضْقَاضِ

انظر تهذيب اللغة ٨/ ٢٥٣ (قضّ).

(٢) في المخطوطة: (يكن).

(٣) لايريد البناء الذي هو نقيض الإعراب، ولكنه يعني أن هذه الأسماء وُضعت في البدء على هذه الصورة.

الألف من (غَوْغَاء) في تصغيره وتكسيره[1].

قال: لأنّ هذه ليست حرف تأنيث وإنما هي كياء دِرْحَايةٍ[2].

قال أبوعلي: يريد: أن الياء فيهما للإلحاق ليس للتأنيث فيلزم حذفهما من الاسمين في التصغير، لكن علامة التأنيث فيهما الألف التي بعدهما[3].

قال: فكأنك إذا حذفت ألفًا إنما تُحقِّر قُوبَاءً أو غَوْغَاءً فيمن صرف[4].

قال أبو علي: قوله: فكأنك إذا حذفت ألفًا يريد ألف التأنيث وتشبيهه هذا يقع على حَوْلَايا، دون بَرْدَرَايا، لأن الذي على زنة (قُوبَاء

---

(١) قال أبوسعيد: «إذا حقّرت (بَرْدرايَا، أو حَوْلَايَا) حذفت الألف الأخيرة؛ لأنها ألف تأنيث مقصورة، فلم تحذف من (حَوْلَايَا) غيرها، فبقي (حَوْلَاي) على خمسة أحرف، والرابع منها ألف، فلا تسقط، وتقلبها ياءً لانكسار اللام بعد ياء التصغير فتقول: (حُوَيْلِيٌّ).

وأما (بَرْدَرَايَا) فإذا حذفت الألف الأخيرة منها بقي ستة أحرف وهو (بَرْدَرَاي)، والألف والياء زائدتان، فتحذفهُما جميعا فبقي (بَرْدَ)، فقلت: (بُرَيْدُرٌ)» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٠.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الضمير في قوله: (الياء فيهما) يعود على قوله قبل قليل: (بَرْدَارَايا وحَوْلَايَا)، وأنه عند تحقيرهما تحذف الألف الأخيرة فيهما لأنها للتأنيث، ولا تحذف الياء منهما لأنها ليست للتأنيث ولكنها للإلحاق.

(٤) الكتاب ١١٩/٢، وغَوغَاء تذكر فتكون منصرفه، تصغّر على (غُوَيْغِيٌّ). وتؤنث فلا تنصرف، وتحقر على (غُوَيْغَاء). انظر الكتاب ١٠/٢، ١٠٨، وبين سيبويه أن الغوغاء بمعنى الجراد، ورعاع الناس، انظر الكتاب ٣٨٦/١. والقُوبَاء: مرض جلدي، وهي تذكر وتؤنث، فمن ذكّر صرف وقال في التصغير: قُوَيْبِيٌّ، ومن أنث لم يصرف في معرفة ولانكرة، وإذا حقّر قال: قُوَيْبَاء.. انظر المقتضب ٢٦٨/٢.

وغَوْغـاءَ) مـن هاتين الكلمـتين إنما هو (حَوْلاَيَا)، دون (بَرْدَرَايا). ألا ترى أن رابع (حَوْلاَيا) الألف الزائـدة، كـمـا أن رابع (قُوبَّاءَ وغَوغَاءَ) الألـف الزائدة، وخـامسُهـا ياء الإلحاق، كـمـا أن خـامس (قُوبَاءَ) ياء الإلحـاق التي انقلبت الهمزة عنها، وليس رابع (بَرْدَرايَا) الألف الزائدة، إنما رابعُه الراء التي هي اللام الأخيرة من الرباعيّ، فبيّن أن التـشبيـه بغَوْغَاءَ وقُوبَّاءَ إنما هو لحـولاَيا دون بَرْدَرايا، لأن حَوْلايا مـثل غَوْغَاءَ في حـركـتـه وسكونـه، وزيادتيه اللّتين إحداهما للإلحاق والأخرى لغير الإلحاق[١].

* * *

هَذَا بَابُ مايُحْذَفُ في التَّحقِير منْ زَوائد بَنَات الأربعَةِ، لأنَّها لمْ تكُنْ لتَثْبُتَ لو كسَّرتها للجمع[٢]

قال في تحقير خَنْشَلِيْلٍ[٣]: خُنَيْشِيْلٌ، قـال: لأنهـا، يعني النُّون من النُّونات التي تكون عندي من نفس الحرف إلا أن يجيء شاهد[٤].

---

(١) يقول الرماني: «وتحقير بَرْدرايا: بُرَيْدِرٌ، وبُرَيْدِيْرٌ على حذف الزوائد الثلاثة؛ لأنها زيدت على بنات الأربعة في آخر الاسم.

وتحقير حَوْلاَيَا: حُوَيْلِيٌّ؛ لأن الألف رابعة، والياء بمنزلة الحرف الأصلي؛ لأنها متحركة بمنزلتها في (درْحَايَة)، فيصير بمنزلة تحقير: قُوبَّاء، وغَوْغَاء فيمن صرف، تقول فيه: قُوَيْبِيٌّ، وغُوَيْغِيٌّ»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الخَنْشَلِيْلُ: الرجل المُسِنُّ القوي. قال الشاعر:

قَدْ عَلمتْ جَارِيَةٌ عُطْبُولُ
أنّي بِنَصْلِ السَّيْفِ خنشَلِيْلُ

انظر تهذيب اللغة ٦٤٨/٧ (خنشل).

(٤) الكتاب ١٢٠/٢، وتمام العبارة: «... إلا أن يجيء شاهد من لفظ في معنى يدلك ==

قال أبوعلي: قوله: إنها وقعت ثانية وهي إذا وقعت أولاً وثانية في الأسماء حكم بأنها أصل حتى يقوم الدليل على أنها زائدة كما قام في نحو (جُنْدَبٍ)[1] أنها زائدة، لمجيئه على ماليس في أبنية الأصول مثله عند سيبويه، والموضع الذي يحكم فيه بزيادتها و إذا لحقت بعد الألف في آخر الاسم نحو (فعْلان)[2].

قال: وكذلك مَنْجَنُونٌ، تقولُ: مُنَيْجِينٌ وهو من الفعل: فُعَيْلِيلٌ[3].

== على زيادتها».

(١) الجُنْدَبُ: ذكر الجراد، وقيل: هو الصغير من الجراد، قال الشاعر:

يُغَالِيْنَ فِيْهَا الجُزْءَ لولاَ هَوَاجِرٌ   جَنَادِبُها صَرْعَى لهُنَّ فصِيصُ

انظر تهذيب اللغة ٢٥٢/١١ (جندب).

ونون جندب زائدة وهي مما تلحق ثانية في مثله ومثل (منجنيق)، انظر المقتضب ٥٩/١.

(٢) يقرر سيبويه أن النون في (جُنْدَبٍ وعُنْظَبٍ). زائدة، وينص على ذلك بقوله: «وأما جندب فالنون فيه زائدة، لأنك تقول (جدب) فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لانون فيه»، الكتاب ٣٥٠/٢. والنون تزاد ثانية، وثالثة، ورابعة، ومما زيدت فيه ثانية (جُنْدَبٍ، وعَنْبَسٍ) وهذا في موضع زيادة حرف اللين نحو (كَوْثَر، وبيْطر، وضارِب) ونحو ذلك. انظر المقتضب ٢١٩/١.

قال أبوسعيد: «إذا حقّرت (خنشليل) قلت: خُنَيْشِيل، وذلك لأن إحدى اللامين زائدة، فحذفنا الأولى منهما فبقي خنشيل، فقلنا: خُنَيْشِيلٌ، ولو حذفنا الأخيرة من اللامين لاحتجنا إلى حذف الياء أيضا، فلم نحذف إلا الأولى.» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩١.

(٣) الكتاب ١٢٠/٢، والمنجنون هي: أداة السَّانية التي تدور، قال الشاعر:

كأنَّ عَيْنَيَّ وقد بانُوني   غربان في مَنْحاةِ مَنْجَنُونِ

قال أبوالفضل: هي الدولاب، وأنشد:

ومَنْجَنُونٌ كالأَتَانِ الفَارِقِ

وبما أنها تدور فقد كني بها عن الدهر، قال ابن أحمر: ==

قـال أبوعلي: النون الثـانيـة في مَنْجَنُون أصل وليـست بزيـادة، كـما كانت التي في منجنيق[1] زائدة، فمنجنيق رباعيٌ ومَنْجنُون خماسيٌ بمنزلة عَرْطَلِيلٌ[2] إلاَّ أن الزيـادة هنـا واو، وَثَمّ يـاءٌ، والذي عُلِم منـه أن النـون الثـانيـة من منجنون أصل أنهـا [١٣٧/أ] تثبت في التكسير في قولك: مَنَاجِي، ومَنَاجِينُ، ولو كـان النون زائداً أعني الثـانيـة لقلت في تكسيـره مَجَانِيْنَ كـمـا قلت: مَجَـانِيقُ فـحـذفـتـهـا، فـالمحـذوف من النُّونـات من (مَنْجَنُون)[3] الثـالثة التي بعد الواو، حذفت هي مع الواو لتمام التصغير دونهـمـا فلزم أن يقـال: مُنَيْجِنٌ كـمـا تقـول: عُرَيْطِلٌ، فـإن عـوّضت قلت: مُنَيْجِيْنٌ، وأنت في التعويض وتركه بالخيار، لأن الرَّابعة ليست برابعة[4].

== ثَمِلٌ رمته المَنْجَنُونُ بِسَهْمِهَا ورَمَى بسَهْمٍ جَرِيْمَةٍ لم يَصْطَدِ

انظر تهذيب اللغة ٢٥٨/١١ (منجنون).

(١) في المخطوطة: (منجنون) ولعله سهو من الناسخ.

والمَنْجنيقُ: بفتح الميم وكسرها: القذاف الذي ترمى به الحجارة، وقد نصب الحجاج على البيت منجنيقًا بالحجارة. ومنجنيق على (فَنْعَلِيل) الميم من نفس الكلمة، وجمعه مجانيق وتصغيـره: مُجَينيق. والنون الأولى فـيـه زائدة. انظر الكتـاب ٣٣٧/٢، ٣٤٤، وانظر المقتضب ٥٩/١، والمنصف ١٤٦/١، كذلك: انظر لسان العرب ٣٣٨/١٠ (مجنق).

(٢) العرْطَلِيلُ: الطويل، وقيل: الغليظ، انظر لسان العرب ٤٣٩/١١ (عرطل).

(٣) في المخطوطة: (منحنين)، وهو وهم من الناسخ ظنها جمعًا فجرها بالياء.

(٤) يقـول أبوسـعـيـد: «تقـول في (مَنْجَنُون): مُنَيْجِنٌ، لأن إحـدى النونين الأخيـرتين زائدة، فحذفت الأولى منها لئلا تحذف الواو، فبقي (منجون)، فقال: منيجين، على نحو ماافَعَل في (خَنْشَلِيل)» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩١.

وروى ابن جني تنازع اللغويين في هذه اللفظة، فابن دريد يرى أن الميم فيـهـا زائدة، ويرى آخرون أنها أصلية، وقال: الميم عندي من نفس الحرف والنون زائدة لقولهم: مجانيق وسقوط النون في الجمع، ثم ذكر أن العرب إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه، لأنه ==

قال: وإذا حقَّرت الطُّمأنينَة والقُشَعْرِيرَة قُلت: طُمَيْئِنَةٌ تحذف إحدى النُّونين[1].

قال أبوعلي: تحذف النون الثانية من طمأنينة، لأن مثال التصغير يتم دونه، وأنت في العوض وتركه بالخيار[2].

قال: وإذا حقَّرت قِنْدَأْوٌ[3]، حذفت الواو لأنها زائدة كزيادة ألف حَبَرْكَى[4].

قال أبوعلي: حقَّرتَ (قِنْدأوٌ) فحذفت الواو، قلت: قُنَيْدِيٌ، وإن عوَّضت قلت: قُنَيْدِئيٌّ، وإن حذفت النون من (قِنْدَأْوٍ) قُلت: قُدَيِيٍّ، مثل قُدَيِّع ورأيت قُدَيِئيًا ، وإن عوضت قلت : قُدَيْئِيٌّ مثل : قُدَيْعِيٌّ ، وإن كسَّرت

== ليس من كلامهم، وهو يشير إلى قولهم: «تارة نُجَنِّقُ، وأخرى نُرْشَق»، وقولهم: «جنقوهم بالمجانيق» وقياس الأول: «نُمجنُق»، كما أن قياس الثانية «مَجْنَقُوهم»، انظر المنصف ١٤٧/١، قلت: الوجوه المحتملة في (منجنيق ومنجنون) مفصلة في شرح الشافية ٣٥٢/٢ - ٣٥٥.

(١) الكتاب ١٢٠/٢ ولم يذكر أبو علي (قُشَيْعيرَة) تصغير (قُشَعْرِيرة).

(٢) طمأنينة، وقشعريرة على ستة أحرف عدا الهاء، والزائد في طمأنينة الياء وإحدى النونين، وفي قشعريرة الياء وإحدى الراءين، فحذفت النون الأولى والراء الأولى. انظر شرح الكتاب للسيرافي، جـ٤، ق ١٩١. وانظر مثل ذلك في شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧١.

(٣) القِنْدَأْوُ: السَّيِّءُ الخُلُق والغذاء، وأنشد:

فَجَاءَ بِهِ يَسُوقُه، ورُحْنَا ... بِهِ في البَهْمِ قِنْدَأْواً بَطِينَا

وقيل: رجل قِنْدأْوٌ، أي سريع، والقِنْدأوةُ من النوق: السريعة، قاله الفراء. انظر لسان العرب، ٣٦٩/٣ (قند).

(٤) الكتاب ١٢٠/٢، وفي المخطوطة: (حَبَرْكًا). والحَبَرْكَى هو: الطويل الظهر، القصير الرجلين. انظر تهذيب اللغة ٣٠٦/٥ (ح، ك)، وألف (حَبَرْكَى) زائدة للإلحاق بسفرجل، وتصغيره (حُبَيْرِك)، وإن عوَّضت قلت: (حُبَيْرِيك): انظر المقتضب ٢٦١/٢.

على حـذف النون قلت: قُدَائِيٌ مـثل قُداعِيٍّ، وإن كسـرت على حـذف الواو قلت: قَنَائِدُ، وإن عوضت قلت: قَنَائِيْدُ[1].

قلت: وإذا حقَّرت إبراهيم واسماعيل قُلت: بُرَيْهِيْمٌ، وسُمَيْعِيْلٌ[2].

قال أبو العباس: قال أبو عثمان: الهمزة لاتزاد في الأربعة ولا في الخمسة، وأنا أقول: أُبَيْرِيْهٌ، لأن الألف رابعة[3].

قال أبو علي: لو لم يحذف الميم من مُجَرْفَسٍ[4] ومُكَرْدَسٍ لاحتيج إلى حذف حرف أصلي[5].

---

(١) أي إذا حقرت (قِنْدَأو) فإنك مخير بين حذف الواو، وحذف النون منهن، فإن حذفت الواو قلت: قُنَيْدِيٌّ، وإن حذفت النون قلت: قُدَيْئِيٌّ، ورأيتُ قُدَيئِياً، لأنهما زائدان على الثلاثة. انظر شرح السيرافي للكتاب، حـ٤، ق ١٩١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٠.

(٣) لم ترد هذه المسألة في المقتضب، ولكنها وردت ضمن مسائل الغلط فجاءت في الانتصار ق٢٦٤ حيث روي عنه أنه قال: «زعم أنه إذا حقّر إبراهيم واسماعيل قال: بُرَيْهِيْمٌ وسُمَيْعِيلٌ؛ يذهب إلى أن الألف زائدة وهذا خطأ ونقض لقوله، لأنه قال: إن الألف لاتلحق بنات الأربعة زائدة أولاً، وهذا صواب، ثم أدخلها عليهن في دعواه هذه، ولكنّ القول: أُبَيْرِيهُ، وأُسيميع [في المخطوطة: أبيره، وأسيمع] وذا قول أبي عثمان»، انتهى كلام أبي العباس، لكن ابن ولاد نقض وصحح كلام سيبويه. انظر الانتصار ق ٢٦٤- ٢٦٦. قال السيرافي: والذي قاله سيبويه هو الصواب، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٨١.

(٤) في المخطوطة: (مخرْمَس) وما أثبته من الكتاب ومن شرح السيرافي.

(٥) يشير إلى ما جاء في الكتاب ٢/ ١٢٠ من قوله: «وإذا حقَّرت مُجَرْفَسٌ، ومُكَرْدَسٌ قلت: جُرَيْفِسٌ، وكُرَيْدِسٌ، وإن شئت عوّضت فقلت: جُرَيْفِيْسٌ، وكُرَيْدِيسٌ».

والجرافس من الرجال: الضخم الشديد، والجمل المجرفس: المشدود وثاقه، لأن الجرفسة: شدة الوثاق، أنشد ابن الأعرابي:

كأنَّ كَبْشاً ساجِيًا أرَبَسَا
بين صَبِيَّي لحْيِهِ مُجَرفَسا

==

هَذا بابُ بَناتِ الخَمْسَةِ[1]

قال: لأن مايُشبه الزوائد هاهنا بمنزلة مالا يشبه الزوائد[2].

قال أبوعلي: ذلك لأنه ليس بزيادة وإن كان من مخرج حرف زائد وكان هذا في النون أسهل، لأنه نفسه حرف زيادة، وإن كان في خَدَرْنَقٍ[3] أصليًا، لأنه لم يقم على زيادته هنا دليل من اشتقاق ولا من مخالفة بنائه بناء الأصلي[4].

== انظر تهذيب اللغة ١١/٢٤١ (جرفس).

والمكَرْدَسُ: الموثق رباطه، وعن المفضل: كرْدَسه إذا أوثقه، وأنشد:

فَباتَ على خَدٍّ أحَمَّ ومَنْكِبٍ ... وضِجعَتُهُ مِثلُ الأسيرِ المُكَرْدَسِ

انظر تهذيب اللغة ١٠/٤٢٣.

(١) الكتاب ٢/١٢١، وفيه: (هذا باب تحقير بنات الخمسة)، وفي شرح السيرافي مثل مافي التعليقة.

(٢) الكتاب ٢/١٢١.

(٣) الخَدَرْنَقُ: والخَذَرْنَقُ – بالدال والذال – : العنكبوت الضخمة، وقيل: هي العنكبوت الذكر وأنشد:

ومَنْهَلٍ طَامٍ عليه الغَلْفَقُ
يُنِيرُ أو يُسْدِي به الخَذَرْنَقُ

انظر تهذيب اللغة ٧/٦٣٤، ٦٩٤.

(٤) يقول أبوسعيد: «الباب فيه أن تحذف فتقول: عُضَيْرِفٌ، وفي قُذَعْمِيْل: قُذَيْعِمٌ وقُذَيْعِلٌ، وفي خُزَعْبِيْلٌ: خُزَيْعِبٌ، ويجوز التعويض في كل ذلك، كقولنا: سُفَيْرِيْجٌ وجُحَيْمِيْرٌ، وقُذَيْعِيْلٌ.» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٢، قال الرماني: «الذي يجوز في تحقير بنات الخمسة حذف حرف حتى يصير إلى بنات الأربعة، وتجري على مثال التحقير من (فُعَيْعِيْل أو فُعَيْعِل)، ولايجوز حذف حرف من بنات الأربعة لئلا يخرج عن مثال التحقير في الأسماء المتمكنة، وحذف آخر الاسم أولى لأنه منتهى العدّة التي يحتملها التحقير، مع أن آخر الاسم موضع التغيير بتعاقب العلامات للمعاني ، وتحقير (سَفَرْجَل: سفيرج ، ==

هَذا بابُ ماذهبت لامه[1]

قال: ومثل ذلك في : ذهْ : ذُيَيَّة لو كانت امرأة ، لأن الهاء بدلٌ من الياء[2].

قال أبو علي : الهاء بدل من الياء التي هي عين، كما أن ميم (فم) بدلٌ من الواو التي هي عين.

قال أبوعلي: لأن الهاء ليس مما يؤنث به والياء يؤنث ب، تقول: أنْتِ تفعلين، فأما قولك: هذِهِي، وذهِي، فالياء زائدة، زيدت لخفاء الهاء كما تزاد بعد الهاء التي هي علامة الضمير[3].

* * *

== وسفيريج بالعوض)، وكذلك (شَمَردَل: شُمَيْرِد، وشُمَيْرِيْدٌ)... وتحقير (خَدَرْنَق: خُدَيْرِقٌ، وخُدَيْرٍ وخُدَيْرِن)، لأن النون من حروف الزيادة ولايجوز في (جَحْمَرِش) مثل ذلك، لأن الميم بعُدت من آخر الاسم فلم تجاوز الحرف الذي هو أحق بالحذف...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٢. وانظر المقتضب ٢/٢٤٩ - ٢٥٠.

(١) الكتاب ٢/١٢٢.

(٢) الكتاب ٢/١٢٣.

(٣) قال أبوسعيد: «تقول في تصغير (فَم): فُوَيْهٌ؛ لأنك تقول في جمعه: أفْوَاهٌ، وأصله: فَوْهٌ، والهاء ذاهبة كما تذهب من (شَفَة)، وأبدلت الواو ميمًا لأنها من مخرجها، فلما جمعوه وصغروه ردّوه إلى الأصل، كما قالوا في جمع (مَاء): أمْوَاهٌ ومِيَاهٌ، وفي تصغيره: مُوَيْهٌ، لأن الهمزة في (ماء) منقلبة من هاء، وأصله: (مَوْهٌ).

ولو صغّرت (ذه) من قولهم: (هذه) المرأة، وقد جعلته اسمًا للمرأة لقلت: (ذُيَيَّةٌ)؛ لأن هذه الهاء بدل من ياء، فيقال: (ذي)، في معنى (ذهْ) و(هَذِي) في معنى (هَذِه) والهاء بدل، وأصله ياءان، ألا ترى أنا نقول في تصغير (ذا) المذكر: ذُيًّا، ولا هاء فيه، ولو جاز أن تبقى الهاء في التصغير لثبتت الميم في تصغير (فم) وجمعه». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٣، وانظر مزيداً من التفصيل والتعليل في المقتضب ٣/٢٨٨.

هَذا بابُ تَحْقيرِ مَا كَانَت فيهِ تَاءُ التَّأنيث[1] [١٣٧/ب]

قال: وليس ببدل لازم كياء (عِيْدٍ)[2].

قال أبوالعباس: ياء (عِيْدٍ) عنده مبدلة من الواو بدلاً لازمًا، والدليل على ذلك قولهم: أعْيَادٌ، وليس في أعْيَادٍ ماتقلب له الواو ياء.

قال أبوالعباس: قيل: أعياد ليفرق بين جمع عُوْدٍ وعِيْدٌ.

قال: وإنما يجمع الاسم الذي هي فيه، أي التاء، كما يجمع مافيه الهاء[3].

قال أبوعلي: يقول: إنّ (بِنْت) ونحوه يجمع بالألف والتاء فتحذف منه التاء كما أن (ثُبَةٌ) ونحوه مما فيه الهاء للتأنيث[4] إذا جمع بالألف والتاء حذف منه الهاء[5].

قال: وإنما لحقت بعد مابُني الاسم ثم بني بها بناء بنات الثلاثة بعدُ، فلما كانت كذلك لم يحتمل أن تَثْبُتَ مع الحرفين، يعني الهاء والعين، حتى يصير معها في التحقير على مثال (فُعَيْلٍ)، كما لم يجُز ذلك

---

(١) الكتاب ١٢٤/٢.

(٢) الكتاب ١٢٤/٢، وانظر أيضًا ماسيأتي فيه بعد قليل.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) في المخطوطة: «... الهاء التأنيث».

(٥) يقول الرماني: «الذي يجوز في تحقير مافيه تاء التأنيث حذف التاء، وردّ حرف الأصل ولايجوز قول التاء في التحقير وإن كان الاسم قد بُني بها بناء الملحق، لأنه لم يخلص له الإلحاق من أجل أنها تدل على التأنيث باختصاصها به وسقوطها في المذكر، كما تسقط هاء التأنيث، وعلى ذلك جرى الجمع في كلام العرب فحذفوها كما يحذفون مافيه الهاء في الجمع...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٥.

للهاء[1].

قال أبوعلي: يقول: لو ضُمَّتْ هذه التاء إلى ماسقط لامه كما ضم إليه الهاء سقط في التصغير، ولم يثبت في الاسم إذا كسر للتصغير ثبات ماهو أصل.

وقال أبوعلي أيضًا: يعني أن هذه التاء في (أُخْتٍ) لم يُكسر الاسم في التصغير عليها فتقول: أُخَيْتَةٌ، كما لم تكسِّره للتحقير على الهاء التي في (ثُبَةٍ)، فتقول (ثُبَيَّة)، ولكنك تردّ اللام في (أُخْتٍ) كما رددته في (ثُبَةٍ) فتقول: (ثُبَيَّةٌ)[2].

قال: فإذا جئت بما ذهب من الحرف حذفتها، وجئت بالهاء لأنها العلامة التي تلزم لو كان[3].

قال أبوعلي: الحرف الذي يلحق للتأنيث في مثل حَمْدَةٍ وما أشبهه هو تاءٌ وإنما تقلب في الوقف هاء، والدليل على ذلك أن من الناس من

---

(١) الكتاب ١٢٤/٢ مع اختلاف يسير.

(٢) يفسر أبوسعيد ذلك فيقول: «اعلم أن سيبويه أراد بتاء التأنيث ها هنا ماكان من الأسماء فيه تاء في الوصل والوقف من المؤنث، وهي أسماء يسيرة نحو: أُخْت، وبِنْتٍ، وهَنْتٍ، ومَنْتٍ، وذَيْت، ولم يقع في غير ذلك، فهذه التاء وإن كان قبلها ساكن فهي للتأنيث كالهاء في عَبْلَةٍ، وتَمْرةٍ، وما أشبه ذلك ولكنهم جعلوها بدلاً من التاء في الوقف، وألحقوا بها الاسم الذي حذفت لام الفعل منه... وأصل (أخت): أَخَوَةٌ، وأصل بِنْتٍ: بَنَوَةٌ، أو بَنَيَة، والدليل على ذلك أنهم يقولون: أَخَوات، وبَنَات، وجعلوا تغيير أوائلها دلالة على ذلك، فإذا صغّرت رددتها إلى أصلها لأنها في الأصل مزيدة بعد ما بني الاسم على حرفين للتأنيث، وعلامة التأنيث لايعتدّ بها في تصغير ولاجمع، فقالوا: بُنَيَّة، وأُخَيَّة، ثم ردّوا الهاء، وأبطلوا التاء التي كان يستوي وصلها ووقفها...». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٣- ١٩٤.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢ وتمام الكلام: «... لو كان الحرف على أصله».

يجعله في الوصل والوقف تاء، فأما تاء أختٍ فإنها للتأنيث، كما أن هذه التاء له. يدلك على أنها للتأنيث أنها لاتلحق إلا حيث لو كان الاسم غير ناقص كان هاء، فالتاء التي في أُخْتٍ هي التي في حَمْدَةٍ إلا أن الفصل بينهما أن هذه تقلب في الوقف هاء، والتي في أُخْتٍ في الوصل والوقف سواء، لأنه لما جعل للإلحاق صار بمنزلة ماهو من نفس الكلمة(١).

قال : ومن العرب من يقول في هَنْتٍ : هُنَيْهَةٌ ، وفي هَنٍ هُنَيْهٌ(٢) يجعلها بدلاً من الياء(٣).

قال أبوعلي: يعني أنه يجعل الهاء من هُنَيْهَة بدلاً من الياء التي هي لام محذوفة في هَنٍ(٤).

---

(١) انظر المقتضب ٢/ ٢٧٠، الأصول في النحو ٣/ ٥٦.

(٢) في المخطوطة: «... وفي هَنٍ: هُنَيْهَةٌ» وفي المقتضب / ٢٧٠ (هُنَيّة).

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٤) الهنُ: كلمة يُكنى بها عن اسم الإنسان، يقال: أتاني هَنٌ، وأتتني هَنَةٌ، قال الشاعر:

وقَدْ رابَنـي قولها: يَاهَنَاهْ ... وَيْحَكَ ألحقْتَ شَـرًا بشَـرٌ

و(هَنٌ) اسم على حرفين، والمحذوف منه الواو، كأن أصله: هَنَو، وتصغيره: هُنَيٌّ. قال أبو منصور: لما صغرته حركت ثانية ففتحته، وجعلت من حروفه ياء التصغير، ثم رددت الواو المحذوفة، فقلت: هُنَيْوٌ، ثم أدغمت ياء التصغير في الواو، فجعلتها ياء مشددة (أي فقلت: هُنَيٌّ). كما أن الهَنَ: كناية عن الشيء يستفحش ذكره، تقول: لها هَنٌ، تريد: لها حرٌ. انظر تهذيب اللغة ٥/ ٣٧٣ (هن).

وهَنْتٌ مفرد جمعه هَنَوات، وهو بمعنى الأفعال القبيحة، قال الشاعر:

أرى ابْنَ نَزارٍ قَدْ جَفَانِـي ومَلَّنِـي ... عَلى هَنَواتٍ كُلُّها متَتَابِـعُ

انظر الكتاب ٢/ ٨١، المقتضب ٢/ ٢٧٠. قال ابن جني: «والتاء في (هَنْتٍ) بدل من الواو» انظر المنصف ٣/ ١٣٩.

وقد عرض أبو علي وتلميذه ابن جني لهذه المسألة ، وقال ابن جني في تحقير ==

قال: ولأنهم لايؤنِّثُون بالتاء شيئًا إلا شيئًا علامته في الوصل الهاء[1].

قال أبو العباس: قوله في الأصل الهاء، أي يوقف عليه بالهاء[2].

قال: كما لاتكون علامة مايجيء على أصله من الأسماء التاءَ كذا قول الخليل[3].

قال أبوعلي: يعني أن التاء لاتكون علامة لما يجيء على أصله من الأسماء لأنها إذا جاءت على الأصل انقلبت في الوقف هاء[4].

* * *

== (هنْتٍ) : اللغة الجيدة فيها : (هُنَيَّة) ، فيجوز أن تكون الهاء في (هُنَيْهَةٍ) بدلاً من الواو أو الياء التي أبدلت من الواو لوقوع ياء التحقير قبلها، فكأنها كانت (هُنَيْوَة)، فأما أن يكون أبدلها من الواو كما أبدلها في (هناه)، وإمّا أن يكون أبدل الواو ياء فصارت (هُنَيَّة)، ثم أبدل الياء المبدلة هاءً ، كما قالوا : (ذِهْ) في (ذِي) ...» . انظر المنصف ١٤٠/٣.

(١) الكتاب ١٢٤/٢، وفي (الكتاب: «... في الأصل الهاء»، ورواية السيرافي توافق ماجاء في التعليقة.

(٢) انظر المقتضب ٢٤٠/٣، وفسر السيرافي ذلك بقوله:

يقول: الهاء في الوصل تاء، لأن العرب لاتؤنث بالتاء شيئًا إلا شيئًا علامته في الوصل الهاء، أي أن الأسماء التي تثبت فيها التاء في الوقف هي أسماء مرتَّبةُ الأصل في علاماتها لأن الأصل فيه: أخَوَةٌ، وبَنَوةٌ، وهَنَوةٌ، وذَيَّةٌ، وأهل ذلك كله الهاء. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٤. وقال الرماني: وإنما جرى في الاسم على مخالفة الوصل للوقف، ليدل على زيادة التأنيث كما جرى ذلك في التنوين، ولم يحتج إلى مثل ذلك في الفعل لأن في تصرفه بالماضي والحاضر والمستقبل مايدل على الزيادة للمعنى. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٥.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢ مع اختلاف يسير.

(٤) أي أنك لو سميت امرأة بـ(ضَرَبَتْ) ثم حقَّرت لقلت: ضُرَيْبَةٌ، فتجعل الهاء بدلاً من التاء. انظر الأصول في النحو ٥٦/٣.

هَذا بَابُ تَحقِيرِ مَا حُذِفَ مِنهُ وَلاَ يُردُّ في التَّحقِيرِ[1] [١٣٨/أ]

قال: فمن ذلك قولُك في مَيْتٍ مُيَيْتٌ[2]، وإنما الأصل مَيِّتٌ، غير أنَّك حذفت العين[3].

قال أبوعلي: الدليل على أن العين المحذوفة ظهور الياء التي في فَيْعل، ولو كانت ياء فَيْعَل المحذوفة دون الياء المنقلبة عن العين التي هي واوٌ لقُلت: (مَاتٌ) ولم تَقُل: (مَيْتٌ)، فأظهرت الواو دون الياء، وقلبتها ألفًا لأن العلة التي لها انقلبت الواو مرتفعة. وهي وقوع الياء الساكنة قبلها، وإذا حذفت ياء (فَيْعَل) لم يجب أن تنقلب الواو ياء ولم يوجب انقلابه شيئًا، فيُعلم بقولك: مَيْتٌ وهَيْنٌ أنَّ المحذوف من بنات الياء أيضًا هو العين، فليس يُعلم أن المحذوف منه هو العين، والياء ياء فَيْعِل كما كان المحذوف في نظيره من بنات الواو العين، فميْتٌ: فَيْلٌ، وتصغيره: فُيَيْلٌ[4].

---

(١) الكتاب ١٢٤/٢ مختصراً.

(٢) في المخطوطة: (مُمَيْتٌ).

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) الأصل في (مَيْتٍ): مُيَيْتٌ، إلا أنهم حذفوا العين، وقالوا في:(هَارٍ): هُوَيْرٌ والأصل: هَائِرٌ، هذا كله قول سيبويه في هذه الأسماء، قال أبوسعيد: وقد خولف في بعضها، واعتماد سيبويه على الحذف لما وقع في هذه الأسماء على جهة التخفيف لا على علة توجب حذفها، وتزول العلة في التصغير... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٤.

وبين ابن السراج أن مابقي من هذه الأسماء بعد الحذف لايخرج عن أمثلة التحقير. انظر الأصول في النحو ٥٦/٣، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٥.

قال: غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مَيِّتٍ وكلاهما بدل من العين[1].

قال أبو العباس: قوله كلاهما بدل من العين، يعني أن الياء في مَيِّتٍ الثانية بدلٌ من الواو والهمزة في (هائر) بدل من واو، ولأنك تقول: هَارَ يَهُورُ، ومَات يَمُوتُ، فكلا المحذوفين عينٌ.

قال أبوعلي: هَارٍ: فَال، لأن عينه محذوفة، وهذا ألفُ فاعل، وتحقيره: هُوَيْرٌ على (فُوَيْلٌ)، الواو منقلبة عن ألف (فَاعِل) كما تنقلب عنها في (فُوَيْعِل) وفي التكسير (فَواعِل).

قال: ومن قال هُوَيْئِرٌ فإنه لاينبغي لك[2] أن تقيس عليه، كما لاتقيس على من قال: أُبَيْنُونَ، وأُنَيْسَانٌ، إلا أن تسمع من العرب شيئًا فتؤدِّيه، وتجيء بنظائره مما ليس على القياس[3].

قال أبوعلي: كان قياس تصغير (أَبْنَى)[4] أن يكون أُبَيْنًا، والأشبه أن يكون لما جمع (ابن) على (أَفْعَال) حذفت الألف الزائدة كما تحذف من الممدودات فيقصرن في الشعْر وضروب الجمع وكما يقصر سائر الجموع، فتُحذف منها حروف المد نحو: أُسْدٍ وفُلْكٍ، لأن عندهم أنه كان (أُسُداً) جُمع على (فُعُولٍ) ، ثم قصرت المدة فصار (فُعُل) ، ثم خُفِّف كما يخفف (رُسُلٌ)، فكذلك (أَبْنَاء) كأنه قصرت مَدَّته فصار (أَبْنَى)، ثم انقلبت ألفًا

---

(١) الكتاب ٢/١٢٥.

(٢) في الكتاب: له، وكلاهما له وجه.

(٣) الكتاب ٢/١٢٥ وفيه: (يقيس) مكان (تقيس) هنا.

(٤) في المخطوطة: (ابنا)، والصواب من الكتاب، وهو مثل (أَعْمَى).

لزوال العلة التي لها كانت انقلبت اللام همزة وهي وقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، فصار (ابنًا)، ثم صغرته فقلبت الألف المنقلبة عن الواو التي هي لام ياءً لانكسار ماقبله، فصار (أُبَيْنِيٌّ)، على وزن (أُفَيْعِل)، فزالت دلالة الجمع عنه، فألحق به الواو والنون دليلاً للجمع، لأن الواو والنون قد تكون للجمع القليل، كما أن أفْعَالاً للجمع القليل، ولما ألحقت الواو والنون سقطت الألف التي قدرناها منقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين [١٣٨/ب] فصار أُبيْنُون في التصغير وهو خارج عن القياس، وهذا وجهٌ يخرجه وردّه إلى القياس[١].

قال : ومثل ذلك رجلٌ يُسمىٌ بـ(يَضَعُ) ، تقول: يُضَيْعُ ،[٢] أي لا تقول: يُوَيْضعُ إلا على قول من قال: هوئير في تصغير هَارٍ[٣].

---

(١) قال أبوسعيد: «تفسير هذا أن العرب إذا صغروا (أبناءً) جمع، أن يقولوا: أُبَيْنُونَ، وليس ذلك تصغير (أبناء) في لفظه، لأن تصغيره: أُبَيْنَاء، كما تقول: أُجَيْمَالٌ، ولاهو تصغير (بَنُون) لأن تصغير (بَنُون): بُنَيُّونَ لأنك تصغر الواحد (بُنَيًّا) ثم تجمعه فيصير: بُنَيُّونَ، فكان قولهم: (أُبَيْنُونَ) على تقدير شيء غير (أبْنَاءً) ولا (بَنِيْنَ)، ولاهم صغروا (أبناء) وجمعوه بعد ذلك، فقدر الذي يستوي تقديره فيه أنه (أفعل مِنْكَ)، فكأنه (أبْنَى)، ثم صغّر (أبْنَى) فيصير: (أُبَيْنِي) ثم جمع فقال: (أُبَيْنُون) كما يصير: (أُعَيْمُونَ)، ولايُستعمل، كما لايُستعمل راجِلٌ في معنى رَجُلٍ، وإن كان صغروه على ذلك». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٤.

(٢) الكتاب ١٢٥/٢.

(٣) روى السيرافي أن أبا العباس المبرد حكى من قوله وقول أبي عثمان المازني أنه يقول في (يَضَعُ): يُوَيْضِعُ، وفي (هَار): هُوَيْئِرٌ، لأنه من وَضَعَ: يَضَعُ، وتردّه إلى الأصل... قال أبو سعيد: ويلزم هؤلاء أيضًا أن يقولوا في (خير مِنْكَ، وشرّ منك: أُخَيِّرُ منك، وأُشَيِّرُ منك) ؛ لأن أصله : (أخْيَرُ منك ، وأشرُّ منك) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ٤، ق ١٩٥.

هَذا بابُ تحقير كلّ حَرْفٍ كانَ فيه بَدَلٌ فإنَّك تَحذفُ ذلك البَدَلَ ويُردُّ الذي من أصْل الحرف إذا حقَّرتَه[1]

قال في قولم عِيْدٌ وأعْيَادٌ: فصار بمنزلة همزة (قائلٍ)[2]

أي لزم اليـاء المبـدلة في (عِيْد) من الواو في التـصـغـير كـمـا تلزم الهـمـزة المبدلة من واو (قـائل) في التـصـغـير في قـولك: (قُوَيْئِلٌ)، ولاترد واحداً منهما إلى أصله[3].

قال: وإذا حقّرتَ قِيٌّ[4].

قال أبوعلي: (قِيٌّ) اجتمع فيه شيئان يَقْلبان الواو ياءً:

أحدهما: أنها ساكن وماقبلها مكسور.

والآخر: أنها ساكن قبل يَاءٍ.

---

(١) الكتاب ٢/١٢٥.

(٢) انظر الكتاب ٢/١٢٥.

(٣) (عِيْدٌ) يصغّر على (عُيَيْدٍ) ويجمع على (أعْيَادٍ)، فلم ترد اليـاء فيه إلى الواو وهو شاذ، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٥، وقد تقدم قبل قليل قول أبي العباس فيه.

(٤) الكتاب ٢/١٢٥، وتمام كلامه: «... قلت: قُوَيٌّ، لأنه من القَوَاء». وأرض قَواءٌ: لا أهل فـيـهـا، والفـعل: أقْوَتْ الأرض والدار، أي خلت من أهلهـا، و(قِيٌّ) مـشـتق مِنْ (القَوَاءِ)، يقال: أقوى القوم، إذا وقعوا في قِيٍّ من الأرض، كما أن القِيَّ: المستوي، أنشد:

وبَلْـدَةٍ نِيَاطُهَا نَطِـيُّ
قِـيٌّ تُناصِيهَا بِلادٌ قِيُّ
الخِمْسُ والخِمْسُ بها جُلْذِيُّ
نَقْطَعُها وقد ونَى المطِيُّ

انظر تهذيب اللغة ٩/٣٦٩ (قوى)، وديوان العجاج /٣١٧.

إلا أن الذي قلب هنا الواو ياءً هو انكسار ماقبلها، لأن القلب مضى فيه قبل حروف العلة الثانية، ألا ترى أنّ مثل (مِيْعَاد) في أن الكسرة قلبت الواو الساكنة ياءً؟!(1).

قال:ومن ذلك أيضًا عَطَاءُ وقَضَاءُ ورِشَاء، تقول: عُطَيٌّ وقُضَيٌّ(2).

قال أبوعلي: لامات عَطَاء وقَضَاء ورَشَاء ونحوهنّ ينقلبن همْزات إذ وقَعْنَ أطرافًا بعد ألف زائدة، فإذا صغرت فالقياس أن يُقَال فيه: عطيِّيٌّ مثل (جُمَيِّل)، فتجتمع ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية: المبدلة من ألف (فَعَال)، والثالثة: لام الفعل، فتحذف الثانية حذفًا، فيصير على مثال (فُعَيْل)، ولاتثبت في التصغير الهمزة التي كانت في واحدة، لأن إبدال هذ اللامات همزة ليست بلازم، إنما تبدل لما تقدم، فإذا زالت تلك العلة لم تبدل، فلهذا لم يقل: عُطَيِئيٌّ كما قلت في تكسيره عَطَاء(3).

---

(1) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٥، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٧.

(2) الكتاب ١٢٦/٢، وتمام الكلام: «... ورُشَيٌّ».

(3) يقول أبوسعيد: «عطاء، وقضاء، ورِشاء، وكل ما كانت الهمزة فيه طرفًا في موضع لام الفعل وقبلها ألف، والهمزة منقلبة من واو أو ياء، إذا صغّرت أبطلتَ الهمزة، ورددتها إلى الأصل، لأن الهمزة إنما انقلبت من الياء والواو لتطرفهما بعد ألف، فإذا صغرنا فقد بطلت الألف، تقول في تصغيره: عُطَيٌّ، وقُضَيٌّ، ورُشَيٌّ، وأصله: عُطَيِّيٌ، وقُضَيِّيٌ، ورُشَيِّيٌ، فتحذف الياء الأخيرة ولا همزة فيه، ألا ترى أنك تقول في الجمع: أعْطِيَةٌ، وأقْضِيَة، وأرْشِيَة، وماكانت الهمزة فيه أصلية غير منقلبة فإنها تثبت همزة في التصغير ولاتحذف، فمن ذلك: ألاءَةٌ - وهي نبت - وأشاءَة، وهي القبيلة تقول في التصغير: أُلَيِّئَةٌ، وأُشَيِّئَةٌ، لأن الهمزة ليست بمبدلة...». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٥.

قال: ولو كانت كذلك لكان الحرفُ خليقًا أن تكون فيه أَلاَيَةُ[1].

قال أبوعلي: لو كانت اللام من (الآءة)[2] ياءً انقلبت الهمزة عنها ولم تكن الهمزة أصلية لكان جائزاً أن يقال: أَلاَيَةٌ فتظهر اللام ياءً إذا بُنيت الكلمة على التأنيث، كما أن (عَبَاءَةً) لما كانت اللام ياءً والهمزة منقلبة عن ياء ظهرت الياء التي هي لام في (عَبَايَةٍ) لما بُني على التأنيث فإن لم تظهر الياء في (أَلاَة وأَشَاة)[3] كما ظهرت فيما ذكرنا إذا بُني على التأنيث دليل على أن اللام همزة ليست بمنقلبة، ومعنى قولهم مبني على التأنيث، أن (عَبَايَة) لم يقل أولاً (عَبَاءً)، ثم أدخلت التاء بعد مضي القلب فيه، إنما بني في أول حاله، وصِيغَتْ صياغة التأنيث، فلم يقع اللام فيه طرفًا بعد ألف زائدة، إنما الذي وقع طرفًا هو تاء التأنيث، وعَبَاءَة بني على التذكير فوقعت الياء طرفًا بعد الألف الزائدة، فقلبت همزة، ثم أدخل تاء [١٣٨/أ] التأنيث على التذكير وقد مضى القلب في اللام[4].

---

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) في المخطوطة: (آلاهه).

(٣) في المخطوطة: (ألاية، وأشايَة).

(٤) مذهب سيبويه أن ماكان معروف الأصل بالاشتقاق من واو أو ياء فهو من باب عَطاء ورِشَاء، وما كان لايُعرف جعلت همزته أصلية، حتى يقوم الدليل على غيرها لأن الهمزة هي الموجودة فيه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٦، وانظر في هذا المقتضب ١٨٩/١، وتحدَّث سيبويه عن «ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب»، انظر الكتاب ٣٨٣/٢. وانظر المنصف ١٢٨/٢ ، ١٣١.

قال: وأمَّا النَّبيّ فقد اختلفت العرب فيه فمن قال: النُّبَاءُ قال: كان مُسيْلَمَةُ نُبَيِّىءَ سَوْءٍ[1].

قال أبوعلي: نَبيّ. فَعِيْلٌ من النَّبَاءِ، إلا أن الهمزة فيه ألزمت التخفيف كما ألزمته في بَرِيَّة والذريَّة في قول من جعلها فُعِّيلَة من ذَرَأَ، وإذا صغِّر قيل: نبَيٍّءٌ فرجعت الهمزة التي كانت خففت في الواحد، وأدغمت الياء الأولى التي للتصغير في فَعْيَل[2].

قال: ذا القياس لأنه مما لايلزم[3].

قال أبوعلي: يعني التخفيف.

قال: ومن قال: أنبياء قال: نُبَيٌّ سَوْءٍ كما قال في عِيْدٍ حين قالوا: أعْيَادٌ: عُيَيْدٌ[4].

---

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) قال أبوسعيد: «(النَّبِيّ) أصله عند سيبويه الهمز، وهو مأخوذ من النباء، وهو الخبر، لأنه يخبر عن الله تعالى، وقد اختلفت العرب في همزه، فأكثرهم يخفف الهمز، فيقول: نَبِيٌّ، وأصله: نَبِيءٌ، وتجمع جمع ذوات الياء، فتقول: أنبياء، كما تقول: أصْفِيَاء، وأتْقِيَاء، ومن العرب من يهمز فيقول: نبِيءٌ، وقد قرأ بذلك نافع وأهل المدينة، وقرأوا أيضًا في جمعه (أنبياء)، وكان القياس إذا همز أن يكون جمع نُبَآء، مثل كريم كُرَمَاء، كما قال العباس بن مرداس:

يا خاتم النُّبَآءِ إنّك مُرسَـلٌ   بالحقّ كُلّ هُدَى السبيل هُدَاكَ

والذي يقول: أنبياء شبهه بجمع (فَعْيِل) إذا كان اسمًا كقولك: نصيب وأنصباء...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٦.

(٣) الكتاب ١٢٦/٢، وهو يشير إلى مسألة التخفيف في لفظ (النَّبِيّ) وأنه يصغر على (نُبَيِّيء) التي تقديرها: (نُبَيْعٌ).

(٤) الكتاب ١٢٦/٢، وهذا هو الوجه الثاني في المسألة.

قال أبوعلي: جعله مثل عُطَيٌّ، والأصل في نُبَيٌّ عند سيبويه الهمزة، وإنما لم يرد الواو في تصغير نُبَيٌّ على قول من قال: أنْبِيَاءَ وإذا كان أصله الهمزة، كما لم ترد الواو في (عِيْدٍ) فيقال: (عُوَيْدٌ) وإن كان أصله الواو[1].

قال: وأمَّا الشَّاءُ فإنَّ العربَ تقولُ: شُوَيٌّ[2].

قال أبوعلي: يقول: إن (شَاءً) وافقَ (شَاةً) في أن فيه بعض حروفه، كما أن (سَوَاسِيَة) ليس من (سِيٌّ) وإن كان فيه بعض حروفه[3].

قال: والدليلُ على هذا قولهم: شُوَيٌّ[4].

---

(١) (نُبَيٌّ سَوْءٍ) بمنزلة (عُيَيْد) في الشذوذ، بإلزام البدل، وأما تحقير (النُّبوّة) فبالهمز فيقال: (مُسَيْلَمَةُ نُبُوَيْئَةُ نُبَيئَةُ سَوْءٍ)، وذلك ليدلُّوا على الأصل. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٧. قال أبوسعيد: «وإنما همز لأنه لمّا لم يكثر الكلام بها مصغرة ردُّوها إلى الأصل.

(٢) الكتاب ١٢٦/٢.

(٣) تقول العرب في تحقير (شَاءٍ): شُوَيٌّ، وتقول في (شَاةٍ): شويهة. والسبب أن (شَاء) من بنات الياءات والواوات، فأصل (شَاةٍ): شَاهَةٌ فتصغر على (شويهة)، وجمعها: (شِيَاهٌ)، والهاء فيها أصلية، وهي لام الكلمة. واختلفوا في الجمع (شاءٍ)، فسيبويه يرى أن (شَاء) ليس من لفظ (شَاةٍ) وأنه اسم للجمع، وأصلُه (شُوَيٌ)، أو (شَوَوٌ)، قلبت عين الفعل منه ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وقلبت لام الفعل منه همزة، لأنها طرف، وقبلها ألف وهذا شاذ، لأنه أعلّ العين واللام معًا...

وأبو العباس يرى أن (الشَّاءَ) بمنزلة (الماء) والهمزة فيه بدل من الهاء، وهو جمع (شَاةٍ) بإسقاط هاء التأنيث، كما قالوا: تمرةٌ وتمْرٌ، وشعيرة، وشعير، وذلك أن (شَاة) أصلها: شَاهَةٌ، فحذفوا الهاء الأصلية استثقالاً للهاءين، فلمّا جموه أسقطوا هاء التأنيث، فردّوا الهاء الأصلية فصار (شاهٌ) فالتبس بالواحدة التي فيها هاء التأنيث، وأبدل من الهاء همزة، لأنها تبدل منها كثيراً... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٧.

(٤) الكتاب ١٢٦/٢، وفي المخطوطة: (شَوِيٌّ) بفتح فكسر.

أي لأنه لو كان من لفظ (شَاة) لكان شَوِيْهٌ[1].

قال: وأمّا من قـال: دَيَامِيْسُ، ودَيَابيْجُ فـهي عنده بمنزلة واو جِلْوَاخ وياء جِرْيَال[2].

---

(١) يقول أبوسعيد: «أما (شُوِيٌ) فمن غيْر لفظ (شَاة) اسمٌ للجمع». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٧، وقال الرماني: «تحقير الشّاء شُوَيّ، وتحقير شَاة، شويهه، لأن الكلام فيهما مختلف، فهي في أحدهما هاء، وفي الآخر حرف علة، ومنزلتها كمنزلة امرأة ونسوة، في أنه واحد في المعنى، وليس واحدة في اللفظ، ودليل قولهم في الشاء شُوِيّ» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٧.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢، وفي المخطوطة: (خِلْوَاج) مكان (جِلْوَاخ).

يقال: ليلٌ دامسٌ إذا اشتد ظلامه، والتدميس: إخفاء الشيء، قال أبوعبيدة: دَمَسْتُ الشيء: غطّيتُه، وقال الكميت:

لقدْ طالَ بي يا آلَ مَرْوَانَ تركُكُمْ ... بلا دَمَسٍ أمْرَ الغريبِ ولا غَسْلِ

وقال بعضهم: الدِّيماسُ: الكِنّ، أراد كأنه مُخَدّرٌ لم ير شمسًا ولا ريحًا.

وقيل: الدِّيماس: الحمّام، وكان لبعض الملوك حبْسٌ سماه (دِيْماسًا) لظلمته. انظر تهذيب اللغة ٣٧٩/١٢ (دمس).

والديباج معروف.

أما الجلواخ: فهو الواسع من الأودية. انظر تهذيب اللغة ٦٣/٧ (جلخ). والجِرْيَال: أعجمي، قال شمر: العرب تجعل (الجِرْيال) لون الخمر نفسها، وهي الجريالة. أنشد ذو الرمة:

كأنّي أخو جِرْيالة بَابِليَّـةٍ ... كُمَيْتٍ، تَمشّتْ في العظام شَمُولُها

وعن الجوهري: الجريال: الخمر، وهو دون السُّلاف في الجودة، وقيل: الجِرْيال: ماخَلَصَ من لون أحمر وغيره. وجريال الذهب: حمرتُه، قال الأعشى:

إذا جُرِّدَتْ يَوْمًا، حَسِبْتَ خَمِيْصَـةً ... عَلَيْهَا، وجرْيَالَ النضير الدُّلامِصَـا

فشبه شعرها بالخميصة في سواده وجسدها بالنضير وهو الذهب، والجريال لونه. انظر لسان العرب ١٠٨/١١ - ١٠٩.

قـال أبو علي : أي في هذه الواو واليـاء تاليين للإلحـاق ، كـمـا أنَّ الياءين في دِيْمَاس ودِيْبَاج للإلحاق.

قال : ولو سمَيت رجلاً : ذَوَائِبَ لقُلت : ذُؤَيْئِبٌ ، لأن الواو بدل من الهمزة التي في ذُؤَابة[1].

قال:[2] يريد أن الواو في قولك: (ذَوَائِب) بدل من الهمزة التي هي عين في ذُؤَابة وكان القياس (ذَآإِب) مثل ذَعَاعِب إلا أنه أُبْدِلَ من الهمزة واوٌ لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة، وفي التصغير ليس تجتمع هذه المتجانسة، فلا يلزم البدل[3].

* * *

هَذَا بابُ تَحقير مَا كانت الألفُ بَدَلاً مِنْ عَيْنه[4]

قال: ولو حقَّرْتَ رجُلاً اسمه سَارَ أو غَابَ، لقلت: غُيَيْبٌ وسُيَيْرٌ لأنَّهما[5] من الياء، ولو حقَّرت السَّارَ وأنت تريد السَّائِر لقُلت: سُوَيْرٌ[6].

قال أبوعلي: (السَّارَ) إذا أردت به السَّائِر كقوله:

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) (القول هنا لأبي عليّ).

(٣) الواو في ذوائب أصلها الهمزة، وقياسها: (ذَآئِبُ)، لأنها جمع ذؤابة، فقلبوا في الجمع استثقالاً لاجتماع الهمزتين وبينهما ألف، وهي شبيهة الهمزة، وكان ذلك من شذوذ الجمع الذي لايطَّرد، فإذا صغرته رددته إلى القياس، فتجعل مكان الواو همزة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٧.

(٤) الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) في المخطوطة: (لأنها).

(٦) الكتاب ١٢٧/٢.

.... وهي أدماءُ سارُها[1]

فـوَزْنُه (فَالٌ)، فلو صـغَّرته لقلت: (سُوَيْرٌ)، ولم تقل: (سُؤَيْرٌ)، لأن الألف ليست الهمزة التي هي عين الفعل من (سائر)، إنما هي ألف فاعل الزائدة التي تقلب واواً في التصغير والتكسير، وكذلك لو جعلت (السَّار) محذوفًا من (سائر) الذي هو فاعل من (السير) لقلت في تصغيره (سُوَيْر) ولـم تـقـل: (سُيَيْرٌ)، لأن الألـف [١٣٨/ب] ليـست منقلبـة عن الواو، (والسَّائر) الذي يقـال لما يبـقى من الشيء: رأيتُ زَيْداً وسَائِرُ مَنْ في الدَّارِ عينُه همزة كذلك.

قال أبو إسحاق: (سَائِر) الذي هو فاعل من السير عينُه ياء، وهُمِزَتْ هذه الياء لسكون ماقبلها وسكونها لجريه على بَاعَ وسَارَ[2].

---

(١) إشارة إلى قول أبي ذؤيب الهذلي من الطويل:

وَسَوَّدَ مَاءُ المَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُـهُ   كَلَوْنِ النُّؤُورِ فَهْيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا

قال السكري: (سَارُهَا) يريد: سَائِرهَا، كما قالوا: هَارٍ، وهَائِرٌ، وشَاكٍ وشَائِكٌ، وإنما قال ذاك أنه قال: هي أدماء، ثم ابتدأ فقال: سَائِرُهَا آدَمُ، على كلامين، فلما قرّب التأنيث أنّث أدْمَاء، وكان ينبغي أن يقول: آدم سَائِرُهَا». انظر شرح أشعار الهذليين ٧٣/١، وانظر البيت في المقتضب ١٠٣/١، والحيوان ٢٥٥/٧، معاني القرآن للفراء ٣١٦/١، جمهرة اللغة ٨٠٧/٢، قال: والنُّؤور مهموز: دخان كان يجمع في إناء من سراج يكفأ عليه إناءٌ، ثم تغرِزُ الواشمة يديها أو لثتَها، ثم تحشوه بذلك السَّواد، والمَرْدُ: ثمر الأراك، وقال أيضًا: النُّؤر: هو ماقُرِحَتْ به العُمور من إثمد أو غيره وأنشد البيت، انظر جمهرة اللغة ١١٠٨/٢، والأمالي الشجرية ٢١٠/١، ولسان العرب ٦٨/٣ (حوج)، ٥٧/٦ (سير).

(٢) جعل أبوسعيد السيرافي (سَارَ) الذي له (السَّائِر) مما لا أصل له، يقال فيه: سُوَيْرٌ، لأنا لو صغرنا (السايَر) لقلنا: سُوَيْئِرٌ، و(سَارَ) في معنى سَايَرَ من المسايرة، من قولك: سَايِر الناسَ، لا من باب (سَارَ: يَسِيرُ). وأنشد بيت الهذلي السابق، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٧.

قال: وسألتُ الخليل عن (خَافٍ ومَالٍ) في التحقير فقال: (خَافٍ) يصلح أن يكون (فَاعِلاً) ذهبت عينُه، وأن يكون (فَعِلاً)، فعلى أيِّهما حملته لم يكن إلا بالواو[1].

قال أبوعلي: إنما لم تُقلب الألف من (خاف ومالٌ) إلاّ إلى الواو في التصغير، لأنّه لايخلو من أحد ضربين:

- إمّا أن يكون (فَعِلاً)[2] فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وتحرك ما توسطته، فإذا صغّرت وجب أن ترجع الواو التي هي عين من (خَوَّفْتُ وتَموَّلَ).
- وإمّا أن تكون الألف ألف (فَاعِل)، وهي أيضًا تُقلب في التصغير والتكسير واواً فعلى أي الأمرين حملته وجب أن تُظهر في التصغير الواو دون الياء، إلا أنه إذا كان الواو منقلبة عن ألف (فَاعِل) فوزنه (فُوَيْلٌ)، وإن كانت عن العين فوزنه (فُعَيْل)[3].

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢، وفيه: (عن خافٍ والمال) وضبط الأولى في شرح السيرافي بفتح الفاء (خَافَ) مثل (سَارَ)، وجعلها في معنى (خائف) كما أن (سَارَ) في معنى (سائر).

(٢) فتكون: (خَوِفًا، وقولاً).

(٣) يريد وإن كانت الواو منقلبة عن العين فوزنه (فُعَيل). قال أبوسعيد: «ولو صغّرت خاف في معنى خائف لقلت: (خُوَيْفٌ)؛ لأنه يجوز أن يكون (خائف)، وحذفنا الهمزة فيه كما حذفت في (سَارَ)، أو يكون على (فَعْلٍ) أصله، وفي كلا الوجهين (خُويفٌ). وأما قولهم: (رَجُلٌ مَالٌ) فهو على (فَعِلٍ) من قولنا: (تَمَالَ الرجلُ: يمالُ) إذا كثر ماله، وأصله: (مَوِلَ، يَمْوَلُ، فهو مَوِلٌ) كما تقول: (فَزِع، يَفْزَعُ، فهو فَزِعٌ) وقلبوا الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وكذلك: كَبْشٌ صَافٌ، ونَعْجَةٌ صَافَةٌ يُراد به: (صَوِفٌ)، وتصغير هذا كله بالواو»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٧.

قال: وأما (مَالٌ) فإنَّه (فَعِلٌ)، لأنهم لم يقولوا: (مَائِلٌ) ونظائره في الكلام كثيرة، فاحمله على أسهل الوجهين[1].

قال أبو علي: قوله: وأما (مَالٌ) فإنه (فَعِلٌ)، يريد أن قوله: (رَجُلٌ خَافٌ) احتمل أن يكون (فَعِلاً)، وأن يكون (فَاعِلاً) محذوف العين، أما احتماله أن يكون فَعِلاً فذا الفعل يجيء اسم الفاعل منه على (فَعِل)، نحو فَرِقَ يَفْرَقُ فهو فَرِقٌ، وخَاف يخَافُ على هذا الوزن، فلذلك احتمل أن يكون خَافَ: فَعِلاً.

وأما احتماله لأن يكون[2] فاعلاً فإنه قد سُمِعَ (خَائِفٌ) من خَافَ يَخَافُ، كما سُمع سَامِعٌ من سَمِعَ، (وفاعِل) من نحو هذا تحذف[3] عينه كما حذف (هَارٌ)، و(لاَعٌ) وما أشبهه، فاحتمل لذلك أن يكون (خَافٌ) (فَاعِلاً) محذوف العين، وللأول أن يكون (فَعِلاً)، (فأمَّا رَجُلٌ مَالٌ) فلم يقل فيه مَائِلٌ فيحكم أنه فَاعِلٌ محذوف العين، فإذا لم يسمع منه فَاعِل حكمْتَ أنَّه (فَعِلٌ) ولم تحكم على حذف شيء منه إلا بثَبَتٍ، وحمله على (فَعِلَ) هو أسهل الوجهين على ماذكر[4].

---

(١) الكتاب ٢/١٢٧.

(٢) في المخطوطة: (فَعِلاً فاعلاً) والأولى مضروب عليها بخط، والمعنى يتم بدونها.

(٣) في المخطوطة: (اتُحْذف) بألف قبلها.

(٤) يقول الرماني: «تحقير مَال من قولهم: مِلتُ، تُمَال، ورَجُلٌ مَالٌ أي كثير المال: (مُوَيْلٌ) بالردّ إلى الأصل لاغير، لأنهم لم يقولوا من هذا المعنى: (مايل)، وإنما (مايلٌ) من المَيْل، وحق الاسم الذي على تقدير (باب) ولا دليل على أصل الألف فيه أن تحقر بالواو، لأن الواو أكثر في موضع العين عند سيبويه، وأبو العباس يعتل في ذلك باجتماع ياءين في ==

هَذَا بابُ تَحقير الأسْمَاء تَثْبُتُ الأبْدَالُ فيها، وتَلْزَمُها[1]

وذلك إذا كانت أبْدالاً من الياءات والواوات التي هي عَيْناتٌ نحو قَائِلٌ قُوَيْئِلٌ فليست هذه بمنزلة التي هي لامات، لو كانت مثلهنّ لَمَا أبدلوا[2].

قال أبوعلي: يقول: لم تُبدل هذه العينات من حيث أبدلت اللأمات، لأنَّها لو أبدلت من حيث اللأمات لم يلزم إبدالها، لأنَّها لم تقع طرفًا، واللأمات إذا لم يقَعْنَ [١٣٩/أ] طرفًا لم يلزم إبدالهنّ، وذلك إذا بُني الاسم على التأنيث أو التثنية لم يلزم أن يرجع مُبدلها في التصغير كما رجع مُبدل اللام في التصغير، لكن يلزم البدل في التصغير كما لزم قبله[3].

== أول الاسم مع الضمة، وكلا العلتين صحيح، وعلة أبي العباس أظهر...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٨.

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ بتصرف يسير.

(٣) فسر أبو سعيد هذا الباب بقوله: «اعلم أن سيبويه جعل كل بدل في موضع العين من الفعل لعلة جاءت ذلك البدّل أو في موضع الفاء إذا صغّر فزالت العلة في التصغير لم يغيّر البدل، وقد خولف في ذلك على وجوه أسوقها بعد ذكر مذهبه إن شاء الله تعالى. فمن ذلك أنا نقول في اسم الفاعل المعتل: ههذا قَائِمٌ، وبائِعٌ، وفي التصغير: قُوَيْئِمٌ، وبُوَيْئِعٌ بالهمز في المصغّر والمكبّر، وتقول في (أفْعَل) إذا كان عين الفعل واواً: أدْوُرٌ وأثْوُبٌ، ويجوز همز الواو في (أدْؤُر، وأثْؤُب)، فإذا صغّر قلت على مذهبه: أُدَيْئِرٌ وأُثَيْئِب بالهمز...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٨.

قال: فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشَاءٍ[١].

قال أبوعلي: يقول لمّا لزمت[٢] بدلاً من الياء والواو صارت بمنزلة الهمزة التي هي أصل، نحو التي في (ثَائِرٍ). وفي ذكر (شاءٍ) هنا كالنَّصِّ في أن الهمزة من شاءٍ لامٌ[٣].

قال: وكذلك (فَعَائِلُ) لأن علّتَه كعلة (قَائِلٍ)، وهي همزة ليستْ منتهى الاسم ولو كانت في (فُعَائل) مثل حُطائِط[٤] لو كسرته للجمع لقلت: حُطائِط[٥]، فإذا جمعت فَعَائِلَ جمع التكسير، فلفظ التكسير كلفظ الواحد، لأن ألف التكسير تلحق ثالثة وثالث الاسم ألفٌ يجب حذفها، كما يحذف من مُبارِكٍ، فإذا حذفت أثبتَّ الألف التي للجمع، فوافق الواحد الجمعَ في اللفظ[٦].

---

(١) الكتاب ١٢٨/٢، وتمام النص: «... وشَاءٍ من شَأَوْتُ».

(٢) أي الهمزة.

(٣) من مواطن القوة للهمزة هو أنها تثبت بعد ألف الجمع في مثل (قوائم، وقَوَائِل، وبوائع)، فصارت نظير الهمزة الأصلية في (ثائر، وشَاءٍ) لما كانت مقاربة للأصلية في القوة... انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٩.

(٤) الحُطائط: عن أبي عمرو: الصغير من الناس وغيرهم، وأنشد:

والشَيخُ مثلُ النَسْرِ والحُطَائطِ   والنِّسْوَةُ الأرامِلُ المَبَالِطِ

ويقول صبيان الأعراب في أحاجيهم:

ما حُطائط بُطائط، يميس تحت الحائط؟، يعنون: «الذَّرَّة»، انظر تهذيب اللغة ٤١٨/٣.

(٥) الكتاب ١٢٨/٢.

(٦) لم يخرج ابن السراج عن لفظ سيبويه عندما عرض لهذه الجزئية، انظر الأصول في النحو ٥٩/٣.

هَذَا بابُ تَحقير مَا كَانَ فيه قَلْبٌ[1]

قال: ومــثـل ذلك أَيْنُقٌ، إنما هي أَنْوُقٌ في الأصل، وأبدلوا اليـاء مكان الواو وقلبُوا[2].

قـال أبوعلي: ليس في (أَيْنُق) شيء يوجب قلب الواو ياءً كـمـا في (قِيْل)[3] وأشبـاهه لكنه قلب قلبًا، ويجـوز أن تكون اليـاء زائدة ألحـقت عـوضًا من حـذف الواو التي هي عين، فـلاتكون منقلبـة عن الواو، فـأَيْنُقٍ على ماذكره سيبويه وزنه أَعْفُل، وتصغيره: أُعَيْفِل، لأنه جعل اليـاء منقلبة من الـواو التـي هي عـين، فـإن قـدَّرت في اليـاء أنهـا زيدت زيـادة ليـست بعـوض من العين فـوزنه (أَيْفُلٌ)، وتصـغيـره (أُيَيْفِلٌ) تلفظ باليـاء الزائد في الوزن لفظًا[4].

قال: وكذلك مُطْمَئِنٌ إنما هو من طَأْمَنْتُ، فقلبوا الهمزة[5].

---

(١) الكتاب ٢/١٢٩.

(٢) الكتـاب ٢/١٢٩، والأَيْنُق يقـال في جمع (نَاقَة) وأصله: (أَنْوُق) فـقـدمـوا الواو، وأبدلوا منهـا يـاءً، فـصـار (أَينُق) على وزن (أَعْفُل)، ووزن أَنْوُق: أَفْعُل. انظر شـرح السـيـرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٨.

(٣) في المخطوطة: (قَيْل) مضبوطة بفتح يليه سكون، والمقصود (قِيْلَ) بكسر فسكون، لأن سيبويه قـال بعده: «وليس شيئًا تبع ماقبله كواو (مُوقِنٍ) وياء (قِيْلَ)». انظر الكتـاب ٢/١٢٩.

(٤) تصغر (أينُق) على (أُيَيْنِق) وتجمع (أَيَانِقُ)، قال الشاعر:

وَمَسَـدٍ أُمِرَّ مِنْ أيانِـقِ
لَسْنَ بأنْيابٍ ولا حَقَائِقِ

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٨.

(٥) الكتاب ٢/١٣٠.

قال أبوعلي: طَأْمَنَ، فَعْلَل في الأصل، فإذا قُلِبَ صار طَمْأَنَ، فَلْعَلَ ومُطْمَئِنٍ: مُفْلعِلٍّ وتصغيره: طُمَيْأَنَ، فُعَيْعَلَ، وطُمَيْئِنٌ: فُلَيْعِيل[1].

قال: ومثل ذلك قولهم: أكْرَهُ مَسَائِيَتَكَ[2].

قال أبوعلي: جـمـعْتَ مَسَاءَةً، والأصل مَسَاوِيء، وزنه مَفَاعِل، ثم قلبْتَ فصار (مَسَايِوٌ) على وزن (مَفَالِعٌ)، ثم أبدلت الواو التي هي عين، أُخِّرتْ إلى موضع اللام، لانكسار ماقبلها، فصار مَسَائِيءٌ، ثم تحذف الياء حذفًا على مذهب سيبويه فيلحق التنوين بدلاً منها فصار (مَسَاءٍ)، وعلى قول يونس وعيسى: (مَسَايِيٌ)، ولاتحذف الياء على قولهم: ثم تلحقه الهاء كما فعلت ذلك في البَرابِرَة فصارت مَسَائِيةٌ، فإن حقرته اسم رجل قلت: مُسَيْئِيَةٌ على وزن مُفَيْلِعَةٌ[3].

* * *

---

(١) تصغير (مُطْمَئِنٍ): (طُمَيْئِنٌ) قُدِّمت الميم على الهمزة، وأصله من (طَأْمَنْتَ)، الهمزة قبل الميم. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٨.

(٢) الكتاب ٢/ ١٣٠، وفي المخطوط (مَسَاتِيك)، وفي شرح السيرافي: (مَسَائِيك).

(٣) يقول الرماني: «تحقير (مَسَائية): مُسَيْئِيَة، ولاتردّ إلى الأصل في قول مَسَاوِيء، للزوم القلب». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق٨٢.

هَذا بابُ تَحقير كلِّ اسم كانت عينُه واواً، وكانت العينُ ثانية أو ثالثة[1] [١٣٩/ب]

قال: وفي أَرْوِيَّةٍ: أُرَيَّةٌ، وفي مَرْوِيَّةٍ: مُرَيَّةٌ، واعلم أن من العرب من يُظهِرُ الواوَ في جميع ماذكرناه[2].

قال أبو العباس: من كان أُرْوَى عنده (أُفْعُل)، قال في أُرْوِيَّة: أُرَيَّة على أُسَيِّد وأُرَيْوِيَةٌ على أُسَيْوِدٍ، ومن كانت أُرْوَى عنده (فَعْلَى) لم يقل في أُرْوِيَّةٍ إلا أُرَيَّة، لأن الواو في موضع اللام على هذا القول، وإليه كان يذهب الأخفش[3].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣٠، وفي المخطوطة: (ثانية وثالثة).

(٢) الكتاب ٢/ ١٣١ وتمام العبارة: «... ماذكرناه وهو أبعد الوجهين، يدعُها على حالها قبل أن تُحقّر».

(٣) القول في المقتضب ٢/ ٢٨٤ بتصرف يسير.

والأُرْوِيَّة: هي الأنثى من الوعول، عن أبي عبيد، عن الأحمر، وعن أبي زيد: يقال للأنثى: أرويَّة، وللذكر: أرويَة. انظر تهذيب اللغة ١٥/ ٣١٥ (روى). قال أبوسعيد: «أمّا (أُرْوِيَّة) فإنها على مذهبين:

أحدهما: أنها فُعْلِيَّة، والآخر: أنها فُعُولة... فإذا صغرتها على فُعْلِيَّة لم يجز فيها غيرُ أُرَيِّيَّة بتشديد الياءين، لأن الياء الثانية ياء نسبة، فتصير بمنزلة منسوبة إلى (مَرْوٍ) أو إلى (غَزْوٍ) تقول فيه: مَرْوِيَّةٌ، وغَزْوِيَّةٌ فإذا صغرنا لم يجز في تصغيره غير (مُرَيِّيَةٍ، وغُزَيِّيَةٍ) بتشديد الياءين.

وإنما قال: أُرَيَّةٌ إذا كانت (أُفْعُولة)؛ لأن الأصل فيه: (أُرْوُوِيَة) فاجتمع في آخرها ياء متحركة، قبلها واو ساكنة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسر ماقبلها لتسلم الياء فصارت (أُرْوِيَّة)، فإذا صغرنا أدخلنا ياء الصغير قبل الواو فصارت: (أُرَيْوِيَّة) وقلبنا الواو ياءً فصارت (أُرَيِّيَة) فحذفوا الياء المشددة الأخيرة...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٩٩.

قال أبو علي: من كان أُرْوَى عنده أُفْعَل، كانت أُرْوَيّة: أُفْعُولَة؛ أصله أُرْوُوِيَةٌ، قالوا: والثانية واو أُفْعُولَة، وقعت ساكنة قبل ياء فلزم انقلابها ياءً، ولما لزم انقلابها ياءً وجب أن يبدل من ضمة عين أُفْعُولَة كسرة، فصار أُروِيَّة، فإن صغرّته على هذا قلت على قول من قال: أُسَيْوِدٌ أُرَيْوِيَة، فيصير على مثال فُعَيْعِيْل، ووزنه أُفَيْعِيْلَة، وإن صغرّته على قول من قال: أُسَيِّد أُرَيْوِيَة، فيصير على مثال فُعَيْعِيْل، ووزن أُفَيْعِيْلَة، وإن صغرّته على قول من قال: أُسَيِّد قلت: أُرَيَّة، وكان أصلُه: أُرَيِّيَة، الياء الأولى للتصغير والثانية عين الفعل التي انقلبت ياء، والثالثة واو أُفْعُولة التي قلبت قبل التصغير لوقوعها ساكنة قبل ياء، والرابعة لام الفعل،، فاجتمعت أربع ياءات، فحذفت اثنتين منها كما حذف من بُختيّة إذا نسبت إليها اثنتين لاجتماعهن، ومثل ذلك مَرْوِيَّة إن صغرّته على أُسَيِّد قلت: مُرَيَّة، والأصل مُرَيِّيَةٌ، فحذفت اثنتين كما حذفتهما من أُرَيِّيَة، وإن صغرّته على أُسَيْوِدٍ قلت: مُرَيْوِيَة.

ومن كان أُرْوَى عنده (فَعْلَى) قال في (أُرْوِيَّة) أنه فُعْلِيَّة، فإن صغرّته وهو فُعْلِيَّة لم تقل فيه إلا أُرَيَّة ولم يجز فيه أُرَيْوِيَة، لأن اللام واو، فكما لايجوز في عُرْوَةٍ عُرَيْوَةٌ، فكذلك لايجوز على هذا القول في أُرْوِيَّة: أُرَيْوِيَة. وكان الأصل فيمن جعل أُروِيَّة فُعْلِيَّة أن يقول: أُرَيْوِيَة، إلا أنَّه لما كان اللام واواً، لزم أن يقلبه ياءً، ولم يجز فيه قول من يقول: أُسَيْوِدٌ، لأن الجميع يقلبون اللام ياء، فيجب على هذا أُرَيِّيَةٌ، ثم تحذف ياء (فُعْلِيَّة) فيبقى أُرَيَّةٌ، وزِنَتُه من الفعل على هذا القول: فُعَيْلَةٌ، وعلى القول الآخر: أُفَيْعَةٌ هذا شرح بنائه وتصغيره.

فأما وزن (أَرْوَى بأَفْعَل)، إن جاء منونًا فهو أجود، لأن الهمزة إذا جاءت أولاً في كلمة على أربعة أحرف، وجب أن يحكم بزيادتها حتى يقوم دليل على أنه أصل كنحو ماقام في (أَوْلَقٍ)[1]، فتمثيل أَرْوَى على هذا بِفَعْلَى بعيدٌ جداً من الجواز إلا أن يكون أُريد به الإلحاق كأَرْطى، فقد تكون على هذا الهمزة أصلاً كما أنها في أرْطى أصل وإن لم يجيء منونًا كان أصله (فَعْلى)، لأنه لو كان (أَفْعَل) لنوِّن لأنه نكرة، كما ينون (أَفْعَى) وما أشبهه من الأسماء النكرات غير الصفات التي تجيء على (أَفْعَل)[2] [١٤٠/أ].

قال: واعلم أن الواو إذا كانت لامًا لم يَجُز فيها الثبات في التحقير على قول من قال: أُسَيْوِدٌ[3].

---

(١) الأَوْلَقُ: الجُنون، أنشد أبو عبيدة:

كَأَنَّما بِي من أَرَانِي أَوْلَـقُ

وهو (فَوْعَل)، والمألوق: الأحمق المعتوه، وهو مألوق إذا أخذه الأَوْلَقُ، قال الأعشى:

وتُصْبِحُ عن غِبِّ السُّرى وكأنَّها ... أَلَمَّ بِهَا من طائفِ الجنِّ، أَوْلَقُ

وأنشد عيينة بن حصن في هجاء ولد يعصُر، وهم غَنِيٌّ، وباهلةُ والطُّفاوة:

أَبَاهِلُ، مَا أَدْرِي أمن لؤم مَنْصِبِي ... أُحِبُّكُمْ، أَمْ بِي جُنُونٌ وأَوْلَقُ

انظر تهذيب اللغة ٩/ ٣١٠، ولسان العرب ١٠/ ٨ (ألق).

(٢) قال المبرد: «فأمّا أولَقُ فإن فيه حرفين من حروف الزيادة: الهمزة والواو...» وأوضح بالرجوع إلى الاشتقاق أن (أولَق) من أُلِقَ الرجُل فهو مألُوقٌ، فوضُح عندئذ أن الهمزة أصلٌ، والواو زائدة، لأن الهمزة في موضع الفاء من الفعل، وأنها من (فَوْعل). المقتضب ٣/ ٣١٦. قال المألوق الذي أصابه لم من الجنون، فأولق قياسه على (كَوْثَر) وأنه مصروف في المعرفة والنكرة، المقتضب ٣/ ٣٤٣.

(٣) الكتاب ٢/ ١٣١.

قال أبوعلي: الإعلال تغييرٌ، ومعلوم أن اللاّم يلحقه التغيير أكثر لما يُحذف[1] فيه من حركات الإعراب، فإذا لحقه التغيير أكثر كان في الإعلال أقْعَدَ، إذ الإعلال تغيير، ولايلحق العين من الإعلال مايلحق اللاّم، لأن هذه[2] الحركات لاتعتقب عليها، ومما يُبَيِّن أن اللاّمات أضعف من العَيْنَاتِ أنَّها عُدلت بالحركات فحُذِفَتْ كما يحذفْنَ في قوله: ({لمْ}[3] يَغزُ، ولمْ يَرْمِ)، والحركة أضعف من الحروف، فما عُدِلَ بها يجب أن يكون مثلها، والواو إذا كانت عَيْنًا لم تعدل بالحركة فتحذف كما تحذف، فأمَّا التي هي عين لالتقاء الساكنين في مثل قِيْلَ[4]، فإن التي هي لام قد تحذف أيضًا لها في مثل: هُوَ يَرْمِي القومَ[5].

قال: وفي عَشْوَاءَ: عُشَيَّاءُ، فهذه الواو لاتثبت كما لاتثْبُتُ في (فَيْعِلٍ) ولو جاز هذا لجاز في غَزْوَةٍ: غُزَيْوَةٌ[6].

---

(١) هكذا في المخطوطة، ولعل الصواب: «لما يَحْدُثُ فيه...».

(٢) لعله أشار إلى (العَيْنَاتِ)، فهي التي لاتعتقب عليها الحركات كما تعتقب على اللامات.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المقام.

(٤) في المخطوطة: (قَتَل)، ولا صلة لها بالمعتل، وأما (قِيْلَ)، فمعتل العين، وعينه واوٌ، وهذه تحذف عند بناء الفعل للأمر، وذلك لسكونها وسكون اللام.

(٥) يريد بالتي تحذف وهي لام الكلمة لالتقاء الساكنين حذف الياء من (يرمي) حين استقبلت ألف (القوم) الساكنة.

فالواو إذا كانت لامًا تنقلب، فيقال في تحقير غَزْوَةٍ: غُزَيَّةٌ، وفي رَضْوَى: رُضَيّا، فهي لاتثبت كما لاتثبت في (فَيْعَلٍ) نحو: ميِّتٍ، وسَيِّد، فلما كان الأجود في الواو المتحركة قبل التصغير قبلها ياءٌ، والمتحركة أقوى من الساكنة، لزم في الساكنة القلبُ لاغير...

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٠.

(٦) الكتاب ١٣١/٢، وفيه: (غَزْوٍ: غُزَيْوٌ).

قال أبو علي: قول: ولو جاز هذا، أي لو جاز أن تصح اللامات التي هي واوات، إذ لم يقَعْنَ طرفًا كما صححت العينات في نحو أُسَيْود لقلت في غـزْوٍ غُزَيْوٌ، فصححت الواو لأنها في غُزَيْوٍ لامٌ، كما أنها في عَشْوَاءَ لامٌ، فإنْ صححتها فيها لزم أن تصححها في غَزْوٍ إذا حقرت لاجتماعهما في أنهما لامان[1].

قال: وهاء التأنيث بمنزلتها لو لم تكن[2].

قال أبوعلي: يقول: لاتتوهم أن تصحيح اللاّمِ في غُزَيَّة جائز، لأنه ليس بطرف كما جاز في أُسَيْوِدٍ، لأن هاء التأنيث بمنزلة المنفصل من الاسم وكذلك الياء المقصورة والممدودة وياء الإضافة بمنزلتهن في هذا[3].

قال: وإذا كان الوج فيما يثبتُ في الجمع أن يبدل، فهذه المَيْتَةُ التي لاتثبتُ في الجمع لايجوز فيها أن تثبُت[4].

قال أبوعلي: إذا جَمعْتَ المَيْتَة: (فَعَالَة) مكسّراً قُلت: فَعَائل، وذلك أنه يجتمع ساكنان، ألف (مَفَاعِل) التي للجمع، وألف (فَعَالَة)، فتحرك الألف فتنقلب همزة، ثم تبدل واو (عَجُوزٍ) وياء (صَحِيْفَةٍ) إذا كسرتا همزة وإن لم يكونا ألفين، لأنهما يوافقان الألف في المدّ، وفي أنهما لم يجيئآ للإلحاق كما لم تجيء هي أيضًا له، هذا إن لم يكن لفظ فهو مذهبُه.

---

(١) انظر المقتضب ٣/٢٨٥.

(٢) الكتاب ٢/١٣١، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٣) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨٣.

(٤) الكتاب ٢/١٣١، وفيه (الميِّتَةُ) بتشديد الياء، ويقصد بها حرف العلة الساكن في مثل (عَجُوزٍ، وجَزُورٍ).

قال: وأمَّا مُعَاوية فإنَّه يجوز فيا ماجاز في أَسَيْود[1].

قال أبوعلي: إذا صغرت مُعَوْية على قول من قال: أُسَيِّد قلت: مُعَيَّةٌ وكان يجب أن يقال: مُعَيِّيَةٌ، تقلب الواو التي هي عين مفاعلة ياءً لوقوع ياء التصغير الساكنة قبلا، وتثبت الياء التي هي لامٌ بعدها لكن حذفت التي هي لام كما حذفت في تصغير عَطاء لاجتماع [١٤٠/ب] ثلاث ياءات فيبقى مُعَيْيَة: مَفَيْعَة، فإن حقَّرته على قول من قال: أُسَيْوِدٌ قلت: مُعَيْوِيَةٌ، ولم يلزمك حذف اللام[2].

* * *

هذا بابُ تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهنَّ ياءات وواوات[3]

قال: وكذلك (أَحْوَى) إلا في قول من قال أُسَيْوِدٌ، ولا تَصرفْه، لأن الزيادة ثابتة في أوله[4].

---

(١) الكتاب ٢/١٣١ - ١٣٢، وفي: (... ماجاز في أسْوَدَ).

(٢) قال الرماني: «تحقير مُعاوية يجوز فيه وجهان: مُعَيَّةٌ، ومُعَيْوِيَةٌ، لأن الواو أصلية متحركة، وهو من (عَوَى)» انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨٣. وقال أبو سعيد: «إذا صغرت معاوية في قول من يقول: أُسَيْوِدٌ، جاز إقرار الواو، فتقول فيه: (مُعَيْوِيَةٌ)، وإذا كان على قول من يقول: (أُسَيِّد) قلت: مُعَيَّةٌ، لأنك إذا قلبت الواو اجتمع ثلاث ياءات، فيحذفون الطرف والعرب قد صغَّرت (معاوية) على (مُعَيَّة)». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٠.

(٣) الكتاب ٢/١٣٢.

(٤) الكتاب ٢/١٣٢، والحُوَّةُ: سوادٌ إلى الخُضرة، وقيل: حُمرة تضرب إلى السواد. وقد حَوِيَ حَوًى، واحْوَاوى، واحْوَوَّى، مشدد، والنسب إليه: أَحْوِيٌّ. انظر لسان العرب ١٤/٢٠٦ (حوا).

قال أبوعلي: أَحْوَى وأَحْمَرُ وما أشبههما لاينصرف في النكرة لأنه على وزن الفعل وهو صفةٌ، فإذا حقَّرت أَحْوَى وأَحْمَر على قول من قال: أُسَيِّد قُلت: أُحَيٌّ، فحذفت لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات، ولايجوز صرفُه، وإن حُذفت اللام من، لأن الزيادة التي بها شَابَه الفعل ثابتةٌ فيه وهي الهمزة وإن حُذفت اللامُ من لعلّة، ومع ذلك فإن هذه اللامات قد تُحذف من الفعل في نحو (لم أرْمِ)، ولا يخرجه ذلك من أن يكون فِعْلاً؛ فكذلك إذا حذفت مما أشبه الفعل لم تزل عن مشابهة الفعل، كما لم تزل بحذفها الفعلية من الفعل، فلا يخرج هذا عن مشابهة الفعل، وإن حُذفت من اللام كما لايخرج (يَضَعُ) إذا سمِّيت به رجلاً عن مشابهة (يَذْهَبُ) وإن حذفت منه الفاء[1].

قال: وأمّا عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرفُه[2]؛ لأنه حذف حرفًا كما أنه حذف من أُحَيٍّ[3].

---

(١) يقول أبوسعيد: «وإذا صغرنا (أَحْوَى) على قول من يقول: أُسَيْوِدٌ، فلا خلاف بينهم أنّه (أُحَيْوِ يافتى، ورأيتُ أُحَيْوِيَ يافتى)، واختلفوا إذا كان على قول من يقول: (أُسَيِّد)، فكان سيبويه يحذف الياء الأخيرة ولايصرفه... وكان عيسى بن عمر يصرفه وقد ردّ عليه سيبويه ورأينا أبا العباس يبطل ردّ سيبويه.. وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: (هذا أُحَيٍّ) وقد ردّه سيبويه...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٠.

(٢) الكتاب ١٣٢/٢، وفيه: (... ويصرف).

(٣) وهذا الرأي خطأه سيبويه، وقال: «لو جاز ذا لصرفت (أَصَمّ)، لأنه أخف من (أحمر). قال الرماني: «تصغير (أَحْوَى: أُحَيٌّ) بترك الصرف، و(أُحَيْوِ) على (أُسَيْوِد)، وأمّا عيسى فيقول: (أُحَيٌّ) بالصرف للنقص الذي وقع في الاسم، وهو خطأ عند سيبويه، لما يلزم من الفساد عليه في (يَضَعُ) اسم رجل للنقص الذي لحقه، ولا معتبر بنقله عن الفعل... وأبو عمرو يقول في تحقير (أحوى: أُحيٍّ)، فألزم سيبويه أن يقول في عطاءٍ: عُطَيٍّ، وفي ==

قال: واعلمْ أن كلّ ياءٍ أو واوٍ أبدل الألفُ مكانَها، ولم يكُن الحرفُ الذي الألف بعده واواً ولا ياءً[1].

أي: كما أن ما الألف بعده من أحْوَى وأُعْيَا، ياءٌ أو واوٌ فإنَّها ترجع ياءً أي لايحذف كما حذف من أُحَيٍّ.

قال: وإذا كانت الواو والياء خامسة وكان قبلها حرف لين، فإنها بمنزلتا إذا كانت ياء التصغير تليها فيما كان على مثال (فُعَيْلٍ)، لأنها تصير بعد الياء ساكنة[2].

أي: فإنّ الواو بمنزلتها إذا كانت ياء التصغير تلي الواو والياء إذا كانت خامسة وقبلها حرف لين في التصغير بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف آخره واوٌ، وقبله ياء التصغير، لأنك إذا صغّرت ما آخره واو خامسة قبلها حرف لين انكسر الحرف الذي قبل حرف اللّين الرابع، لوقوعه بعد ياء التصغير[3]، فإذا انكسر فكان الحرف الذي بعد اللين واواً قبلها، قُلب الواو ياءً، فصارت[4] الياء المنقلبة عن الواو لانكسار ماقبلها، بمنزلة {ما}[5] إذا أوقعت قبل اللام التي هي واو من (فُعَيْل) في أنها تقلب الواو ياءً لسكونها ووقوعها قبلها كما تقلبه ياء التصغير فصار (مُرَيْمِيٌّ ومُغَيْزِيٌّ)

== سِقَايَة: سُقَيَّة، وذلك خلاف قول العرب وموجب القياس الصحيح...» انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨٥.

(١) الكتاب ٢/١٣٢.

(٢) الكتاب ٢/١٣٢.

(٣) نحو: مَغْزُوٌّ: مُغَيْزِيٌّ، ومَرْمِيٌّ: مُرَيْمِيٌّ.

(٤) في المخطوطة: (فصار).

(٥) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

بمنزلة (دُلَيهٍ)، فهذا العمل فيه إذا كان الحرف بعد ياء التصغير واواً، وكان الحرف الخامس [١٤١/أ] أيضًا واواً. فأمّا إذا كان الحرف الذي بعد الحرف الذي بعد ياء التصغير ياءً وكان الحرف الخامس أيضًا ياءً، لم يحتج إلى أن يقلب ياءً، لانكسار ماقبلها، ولا واواً لوقوع ياءٍ ساكنةٍ منقلبة عن واوٍ قبلها، لكنك تدع الياءين على ما كان عليه قبل التصغير.

وحكم الألف في أنها تنقلب ياءً لوقوع الحرف المكسور قبلها حكم الواو[١].

قال: وإذا حقّرت (مَطَايَا) اسم رجل قُلت: (مُطَيٌّ)، والمحذوف الألف التي بعد الطاء كما فعلت ذلك (بقبائل)، كأنك حقّرت مَطْيًا[٢].

قال أبوعلي: (مَطَايَا) لاَمُهُ ألف منقلبة عن ياء عن واوٍ[٣].

وقوله: ومن حذف الهمزة التي في (قبائل)، فإنه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين[٤]، هذا لأن الياء في (مَطَايَا) بمنزلة الهمزة في

---

(١) يقول أبو سعيد: «أمّا ما كان على أربعة أحرف فهو نحو (أعْمى، ومَلْهىً ومَغْزى)، وماكان على أكثر فهو نحو: (مُثَنًّى، ومُنْتَهى) فإذا صغرناه حذفنا من مُثَنًّى إحدى النونين، وحذفنا تاء مُنْتَهى، وقلنا: مُثَيْنٍ، ومُنَيْهٍ، وإن عوضنا قلنا: مُثَيْنِيٌّ ومُنَيْهِيٌّ.

وإذا كان الواو والياء خامسة وقبلا حرف لين فإنه لايسقط منها شيء، كقولك في (مَغْزُوّ: مُغَيْزِيٌّ)، وفي (مَرْمِيّ: مُرَيْمِيٌّ)، وكذلك إن كان الخامس همزة منقلبة من ياءٍ أو واوٍ وقبلها ألف، ثم صغرنا لم يسقط منه شيء كقولك: في(غَزَّاء: غُزَيْزِيٌّ، وفي سَقّاءٍ: سُقَيْقِيٌّ)، فترجع الهمزة، وترجع إلى أصلها...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠١.

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٣) أجمع الخليل ويونس على لفظ التصغير (مُطيٌّ) في تحقير (مَطَايَا) إذا سمي بها رجل، لكنهما اختلفا في التقدير.

(٤) يريد التي في (مَطَايَا).

(قَبائل)، وذلك أن (مَطيَّة) مثل (قَبِيْلَة)، فإذا جَمعْتَ فالقياس أن تقول على قَبَائل: مَطَائِيْ، فتهمز ياء (فعيْلَة) كما همزتها في الجمع، لكن لما أبدل من الياء ألفٌ، أعني من الياء التي في (مَطَائِيْ) كما قلبت من (مَدارا) صار (مَطَاأاْ)، فاجتمع متجانسات فأبدلت من الهمزة ياء فصار (مَطايَا)، فلذلك صارت هذه الياء بمنزلة همزة (قبائل)، فعلى قول يونس يجب أن تحذف الياء من (مَطايا) كما تحذف الهمزة من قبائل، فتقول: قُبَيِّل، فإذا حذفت الياء صرت كأنك حقرت (مَطاءْ)[1]، - فتقع ياء التصغير ثالثة، ويلزم أن تقلب الألف ياء، وتكسر، وتنقلب الألف التي هي لام أيضًا ياء، فيصير (مُطَيِّيْ)، فتحذف الثالثة كعُطَيٍّ.

وعلى قول سيبويه والخليل تصغيره على هذا اللفظ، إلا أنهما يحْذفان الألفَ التي هي ثالثة حروف (مَطَايا)[2].

---

(١) فى المخطوطة: (مطاأ).

(٢) تحقير (مطايا) اسم رجل: (مُطَيٌّ) على قول الخليل ويونس رحمهما الله، قال أبو سعيد: «إذا صغَّر الخليل (مطايا) وهو في الوزن مثل (قبائل) حذف الألف لتى قبل الياء، فيبقى (مَطيا)، فتدخل ياء التصغير بعد الطاء فيدغم، وتكسر الياء التي بعد ياء التصغير، فتقلب الألف الأخيرة ياء، فتصير: (مُطَيِّيٌ) بثلاث ياءات، فتحذف الأخيرة منها، فتصبح (مُطَيٌّ) كما قلنا: (عُطَيٌّ).

وأما يونس فإنه يحذف الياء التي بين الألفين في (مطايا)، فتبقى: (ميم طاء وبعدها ألفان) (مطاأ)، فتدخل ياء التصغير، فتقلب الألف التي بعدها ياء، وتنكسر كما تنقلب الألف في (حمْراء) إذا صغّرت فقلت: حُمَيِّر وتنكسر، فإذا انكسرت صارت الألف الأخرى ياءً، ثم تحذف - كما ذكرنا -». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠١، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨٦.

قال: وكذلك (خَطَايا) اسم رجل إلاَّ أنَّك تهمز آخر الاسم لأنه بدلٌ من همزة فتقول: خُطَيِّيءٌ[1].

قال أبوعلي: (خَطِيْئَةٌ) وزنُها (فَعِيْلَةٌ)، والهمزة منها لام، فإذا كسِّر كما يكسَّر ماكان على وزنه وجب[2] أن يبدل من ياء فَعِيْلَة همزة كما أبدل منها في صَحَائِفٍ، واللام همزة أعني لام (خطيئة) فيصير (خَطَائِيءٌ) وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة، أبدلت الثانية منهما بحسب الحركة التي على الأولى، فيلزم على هذا أن تقول: (خطائي)، فتبدل الثانية ياءً لأن الأولى منكسرة، فإذا أُبدلتْ صارت ياءً مثل (مَطَايِي) في جمع (مَطِيَّه) فيلزم أن تقلب اللام التي هي ياءٌ ألفًا كما قلبت من مَدَارى فتصير (خَطَاأًا)، فتجتمع ثلاث مُتَجانسَات، فتبدل الوسطى ياءً كما قلبت من مَطَايَا، فإذا صغرته أعني خَطايا حذفت الألف أعني ألف (فَعَائِل) على قول سيبويه، وأدغمت ياء التصغير في ياء (فَعَائِل)، وقلبت الألف التي انقلبت عن الياء التي انقلبت عن الهمزة همزة، لأن العلّة التي لها كانت [١٤١/ب] قُلبت اللامُ التي هي همزة ألفًا قد زالت، أعني اجتماع الهمزتين، فلما زالت العلّة بطل المعلول، فرجعت اللام التي هي همزة لزوال الهمزة الأولى التي لها قلبت ياءً؛ ألا ترى أن ياء التصغير صادف الياء من (خَطَايَا) وهي غير همزة فهذا تصغيره على قول سيبويه وتصغيره على قول يونس أيضًا موافق لذا في اللفظ وإن كان مختلفًا في التقدير، لأن

(١) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «... لأنه بدلٌ من همزته فتقول: خُطَيْءٍ».

(٢) في المخطوطة: (ووجب).

المحذوف على قوله الياء من (خَطَايَا)، وفي كلا القولين ترجع الهمزة التي هي لام لزوال العلّة التي لها كانت قُلبت ياءً قلبت ألفًا وهو اجتماع الهمزتين في كلا القولين خُطَيِّئٍ[1].

قال: وتَردُّ الهمزةَ كما فعلتَ بألف (مِنْسَاةٍ) ولا سبيل إلى أن تقول (مُطَيْيٍ)[2].

قال أبو علي: قوله: وتردُّ الهمزة، أي تردُّ الهمزة التي هي لام (خطيئة) لأنك إنما قلبتها لاجتماع همزتين في كلمة وتخفيف الهمزة الثانية إذا اجتمعا[3] في كلمة واحدة قلبُها، كما أنَّ تخفيف الهمزة الواحدة إذا انفتحت، وانفتح ماقبلها أن تجعل بين الهمزة والحركة التي عليها أنَّ الهمزة في (مِنْسَأَةٍ) قلبت قلبًا، كما أنَّ لام (خَطَايَا) قلبت قلبًا، وإذا صغر رجع اللاّم، لأن البدل لم يلزم إلا في اليسير.

قال: وإنَّما انتهت ياء التصغير إليها، يعني إلى الياء في (مَطَايَا)، وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف[4].

---

(١) في المخطوطة: «... في كلا القول خطَيِّئيٌ».
قال أبو سعيد: «لو صغرت (خطايَا) اسم رجُل لقلت: خُطَيِّىءٌ، فهمزت؛ لأن الألف الأخيرة في (خَطَايَا) أصلها همزة، فتردها في التصغير كما رددت الهمزة في (مِنْسأة) إذا صغرت، وكذلك قياس قول الخليل على هذا التقدير»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠١.

(٢) الكتاب ١٣٣/٢، وفي المخطوطة: (مُطَيِّئيٌ).

(٣) التذكير والتأنيث كلاهما جائز هنا.

(٤) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «... وإنما انتهت ياء التحقير...» والتحقير والتصغير بمعنى واحد، وسيبويه يستخدمهما معًا.

قال أبوعلي: قوله: وهي بمنزلتها، أي الياء من مطايا بمنزلة نفسها قبل أن تكون بعد ألف الجمع، يعني أنها بمنزلتها في (مَطِيَّة).

* * *

وهذه مَسْألةٌ أمْلَيْتُها ليس هَذا مَوْضِعهَا

قال أبوعلي: (عَارِيَّة)[1]، لايخلو من أن تكون (فَاعُولَة)، أو (فَعَلِيَّة)، فإن حكم بأنَّها فَاعُولَةٌ صارت الألف فيه زائدة، وصارت الياء الثانية من (عَارِيَّة) التي هي لامٌ مدغم فيها واو فَاعُولٍ، وكُسِرت الراءُ التي كان حكمها أن تكون مضمومة لمجاورتها الياء، لأن الواو إذا أدغمت في الياء قلبت ياءً، ثم أُدغمت فيه، فلو لم تُبدل من الضمة كسرة لم

(١) عَارِيَّة: مفرد جمع على (عَوَارِيّ) كما أن (عَوَادِيّ، وحَوالي) كسر عليه (حَوْلِيّ، وعاديّ)، والياء فيها ليست لاحقة. انظر الكتاب ١٧/٢، ودخول الياء في الواحد من هذه الألفاظ للنسبة مثلما كان كذلك في (بُخْتِيّ: وبخَاتِيّ، وكُرسيّ: وكراسيّ)، وهي منصرفة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٩٩.

قال أبو منصور الأزهري: «أمّا العَارِيَّة، والإعارة، والاستعارة، فإن العرب تقول فيها: هم يتعاورون العواريّ، ويتعوَّرونها بالواو...».

وعن المنذري أنه قال: «العاريَّة منسوبة إلى العارة، وهي اسم من الإعارة، يقال: أعرت الشَّيْءَ أُعِيْرُهُ إعارةً، وعَارَةً...».

وقال الليث: سمِّيت العاريَّة عاريَّةً لأنها عارٌ على من طلبها، قال: والعار: كل شيء تلزم به سبَّةٌ أو عيب، والفعل من التعيير.

قال: ومن قال هذا قال: هم يتعيرون من جيرانهم الماعون والأمتعة.

وقال الأزهري أيضًا: «وكلام العرب: يتعوَّرون بالواو، والمعاورة والتعاور: شبه المداولة والتداول في الشيء بين اثنين...» انظر تهذيب اللغة ١٦٤/٣- ١٦٥ (عار).

تنقلب الواو المدغمة في الياء ياءً، بل بقيت واواً لانضمام ماقبلها، كما انقلبت الياء من (مُوْسِرٍ) (ومُوْقِنٍ) واواً لانضمام الميم قبلها، وهما من اليقين واليسار، فكسر هذه الراء هنا مثل كسر العين من (مَفْعُول) إذا كان اللام ياءً نحو (مَرْمِيّ) وكان يلزم على تقدير أن تكون (عَارِيَّة) فاعُولَةً أن يكون الفعل (أعْرَاهُ كَذَا) (وأعْرَيْتُكَ كَذَا)، لأنه إذا قدّر (عَارِيَّةً فَاعُولَةً)، فقد قدر الإعلال في اللام، فكان يلزم على هذا أن يكون الإعلال في الفعل في اللأم دون العين، وليس الأمر على ما لزم، لأن الاعتلال في الفعل في العين دون اللام، ألا ترى أنّك تقول: أعَرْتُكَ كَذَا، وأعَارَهُ، فيقع الإعلال في العين، وإنما اللام راءً [١٤٢/أ] والدليل على أن الاعتلال في العين دون اللام أنّك ألقيت في (أعَارَ) حركة العين التي هي الفتحة على الفاء التي هي عين، فقلت: (أعَارَ)، ثم لما حدَّثْتَ بالفعل عن نفسك، وضَمَمْتَ تاء المتكلم إليه سَكَنَ لام الفعل كما سُكن (أكرْمتُ)، وقد كانت[1] العين قبل ذلك أُسْكِنَتْ أيضًا. وألقيت حركتُها على الفاء؛ فاجتمع ساكنان: العين واللام، فحذفت العين، فبقي (أعرْتُ)، فقد وضح بما قلنا أن (عَارِيَّة) لايجوز أن تكون (فَاعُولَةً)، وإذا لم يجز أن تكون (فَاعُولة) ثبت أنَّه (فَعَلِيَّة)، وأن الياء فيه كالياء في (بُخْتِيٌّ، وقُمْرِيٌّ) ونحوه مما فيه ياء النسب لا لمعنى إضافة ككُرْسِيٍّ[2].

---

(١) في المخطوطة: «وقد كان».

(٢) الياء في (بُخَاتِيّ) أصل في مفرده، وليست ياء النسب، وشبّهها سيبويه بالياء في (حذيرة) إذا قلت: (حَذَارِ)، فهي التي في الواحد، وهي زائدة مثقّلة، انظر الكتاب ١٧/٢. وهذه الياء في (بُخْتِيّ، وبَخَاتِيّ) تحذف عند النسب، ليحل محلها ياء النسب. ==

قال: وإذا حقَّرت (عَدَوِيٌّ) اسمُ رجلٍ أو صفةٌ قلت: عُدَيِّيٌّ، لابُدَّ من ذا ومن قال: عُدَوِيٌّ فقد أخطأ[1].

قال أبوعلي: (عُدَيِّيٌّ) على وزن (فُعَيليل)، من التصغير، ووزنه من الفعل فُعَيليّ، وتحقير عَدِيّ: عُدَيّ، فإذا أضفت إليه حذفت ياء التصغير كما تحذفها من (أميّة)، وقلبتها ألفًا أعني الباقية، ثم قلبتها واواً فصار (عُدَوِيّ)، كأمَوِيّ وزنه من الفعل: فُعَوِيّ، لأنك كنت حذفت لام الفعل في التصغير لاجتماع ثلاث ياءات فنسبت إليه ولام الفعل محذوف[2].

== فتقول في (بُخْتِيّ: بُخَيْتِيٌّ) وفي (بُخَاتِيّ: بُخَاتِيٌّ)، والياء الظاهرة هنا هي ياء النسب، والاسم مصروف.

قال المبرد: «وإنما وجب حذف هاتين الياءين لياءي الإضافة، لأن ياءي الإضافة تعاقب هاء التأنيث، فتقول في النسب إلى طلحة: طَلْحِيّ، وفي حنظلة: حنظلي... فلما كانت الهاء تحذف لياء النسب، كان حذف الياء لها أوجب؛ لأنك لو أقررتها كنت تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء». المقتضب ١٣٨/٣- ١٣٩.

(١) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «... قلت: عُدَيِّيٌّ، أربع ياءات، لابُدَّ من ذا».

(٢) انظر المقتضب ١٤٠/٣، وقد فسر أبو سعيد السيرافي وجه الخطأ الذي أشار إليه سيبويه فقال: «... فقد أخطأ، وذلك أنه يفصل بين التصغير قبل النسبة وبعد النسبة، فإذا صغّر النسبة جاز أن يحذف ياء التصغير، ألا ترى أنا إذا نسبنا إلى جُهَيْنَة، وجُرَيْنَة - والياء ياء التصغير - قلنا: جُرَنِيٌّ وجُهَنِيّ، فتحذف ياء التصغير، ولو صغرنا جُهَنِيّ وجُرَنِي، لم يكن بدٌّ من إثبات الياء، كقولك: جُهَيْنِيّ، وجُرَيْنِيّ، وإذا نسبت إلى (أميّة) وهي مصغرة حذفت ياء التصغير، وهي الياء الأولى، وتقلب الثانية واواً، فتقول: أمَوِيّ، فإذا صغّرت (أمويّ) لم يكن بدٌّ من ياء التصغير، فتقول: أمَيِّيٌّ...». انظر بقية التفصيل والاعتلال لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٢.

قال: وإذا حقرت أَمَوِيّ قلت: أُمَيِّيٌّ كما قلت في عَدَوِيّ، لأن أَمَوِيّ ليس بناؤه بناء التحقير، إنما بناؤه بناء فُعَلِيّ[1].

قال أبوعلي: أُمَيِّيٌّ وزنه فُعَيْلِيّ ولم يجز أن تقول: أُمَيْوِيٌّ كما قلت: أُسَيْوِدٌ لأن اللام لاتظهر بعد اللام الساكنة كما تظهر العين[2].

وقال أبوعلي: يقول: أَمَوِيّ وإن كان قبل الإضافة إليه محقَّراً، فإذا أردت تحقيره منسوبًا إليه لم يكن من إثبات عَلَم التصغير بُدٌّ، ووزنه من الفعل إذا حقرته: فُعَيلِيٌّ، ومن مثال التصغير: فُعَيْعِيلٌ، وليس كعُدَوِيّ، لأن عُدَوِيّ: فُعَوِيّ، وإنما خالف عندي أُمية في التحقير، لأن عَدِيًّا اجتمع فيه ثلاث ياءات إحداهن ياء التصغير، والثانية ياء فَعِيل والثالثة لام الفعل، فلزم حذف لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات فبقي عُدَيّ على وزن فُعَيّ، فلما أضفت إليه حذفت ياء التصغير لاجتماع أربع ياءات كما حذفته من أُمَيّ، فبقيت الياء وهي ياء فُعَيْل، فانقلبت ألفًا لما وليت الدالَ المفتوحة، فكأنّه صار عُدا، ثم قلبت الألف واواً لحاجتك إلى تحريك ماقبل ياء النسب فقلت: عُدَوِيّ، فخرج وزنه من الفعل: فُعَوِيّ، وأُمية لم تجتمع فيه ثلاث ياءات في التصغير، فيلزم حذف لامه.

قال: وإذا حقَّرت مَلْهَوِيّ قلت: مُلَيْهِيّ تصير [الواو] ياءً لكسرة الهاء، وكذلك إذا حقَّرت حُبْلَوِيّ[3].

---

(١) الكتاب ٢/١٣٣، وفيه: «ليس بناؤه بناء المحقَّر...».

(٢) إنما جاز اجتماع أربع ياءات في (أُمَيِّيٌّ)، لأنه لو وقع حذف لالتبس بما ليس فيه نسب، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨٦.

(٣) الكتاب ٢/١٣٤، ومابين المعقوفتين ساقط من المخطوطة.

قال أبو علي: تحقير مَلْهَوِي مُلَيْهِيٌّ على [١٤٢/ب] ستة أحرف، فإذا حُقر فلا بدّ أن تحذف حتى يصير على مثال مايُصغَّر، فيلزم الحذف من الطرف وهي إحدى اليا ءين؛ فيصير على خمسة أحرف، رابعه حرف لين، وهو مثال قد يصغَّر مثله، فإذا حذفت احدى اليا ءين لزم حذف الآخرين، لأنهما لحقتا معًا، فكأنه يبقى (مَلْهُو)، فإذا دخلت يا ء التحقير انكسرت الها ء بعدها فانقلبت الواو التي هي لامٌ يا ءً لانكسار ماقبلها فيصير (مُلَيْهٍ) ثم يُعوّض يا ءً، أي النسب يا ءً، فيصير: مُلَيْهِيٌّ على مثال: فُعَيعِيْل، ولو لم تحذف يا ءي النسب لقلت: مُلَيْهِيْ، فيخرج عن مثال التحقير، فعلى هذا يجوز أن تخفف اليا ء من مُلَيْهِيٌّ، لأن ماحذف منه ليس برابع فيكون العِوَضُ منه لازمًا فأنت في العوض وتركه بالخيار، فإن قلت: {أحذف}[٢] إحدى اليا ءين أعني يا ءي النسب وأبقي الأولى، لأن الثانية قد تحذف وتبقى الأولى في نحو (يَمَانٍ) وما أشبهه، فتصير اليا ء في مُلَيْهى الثانية غير عوض، إنما هي اليا ء الأولى من يا ءي الإضافة، فلا يجوز تخفيفه، ولايجوز إلا مُلَيْهَى، إذا كانت اليا ء من نفس الكلمة، فلا يجوز أن تكون اليا ءُ في مُلَيْهَى الثانية اليا ءَ الأولى من النسب كما كانت له في (يَمَانٍ) وما أشبهه، لأنه حيث حذفت اليا ء الثانية للنسب عوّض منها شيء كتعويضك الألف في (يَمانٍ) (وشَآمٍ) منها، وليس في (مَلْهَوِيّ) شيء يُجعل عوضًا من اليا ء المحذوفة فيحكم أن اليا ء الثانية من مَلْهَوِيّ هي هي الأولى للنسب ، وإذا لم يكن كذلك جاز فيه التخفيف

---

(١) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

والتشديد، إلا أنّه إذا شدّد كان أدلّ على أنه تحقير مَلْهَويّ، وعلم أن الياء عوض من شيء محذوف، فلا يلتبس تحقير مُلَيْهوِيّ بتحقير مَلْهَى، وحكم (حُبْلَوِيّ) في التحقير حكم (مَلْهَوِيّ)، إلا أن الواو في (مَلْهَوِيّ) لام، والواو في (حُبْلَوِيّ) بدل من ألف التأنيث.

وقال أبوعلي: الواو في حُبْلَوِيّ لما انقلبت زالت عن أن تكون للتأنيث، كما أنها لما كسرٍ عليها الاسم في (حَبَالى)، زال عن أن يكون علامة التأنيث؛ فصارت وإن كانت زائدة بمنزلة الألف في (مَدَارًا) التي هي منقلبة عن الياء التي هي لام، فلذلك جاز أن تنقلب الواو من (حُبْلَويّ) في التصغير ياءً؛ لانكسار ماقبلها، كما جاز أن تنقلب الواو التي هي لامٌ في نحو (مَلْهِيّ) وصارت علامة التأنيث بانقلابها واواً بمنزلة اللامات التي هي أصول كما صارت في (حَبَالى) بمنزلة ألف (مَدَارًا)، فجاز انقلابها كما تنقلب الأصول لذلك؛ ومن هنا قيل في جمع هذا اسم رجل (حبلوي) وفي جمعه اسم نساء: (حُبْلَيَات) لمّا زال عن أن يكون علامة التأنيث للانقلاب، ثبت في جمع التذكير والتأنيث.

قال: لأنّك إنْ حقّرت وهي بمنزلة واو مَلْهَوِيّ[1]. أي في أن ألف التأنيث قد [١٤٣/أ] انقلبت واواً، كما أنّ ألف مَلْهى انقلبت واواً فصارت بمنزلة ياء صَحَارى[2]. أي في أنها ليست للتأنيث.

---

(١) الكتاب ١٣٤/٢، وقوله: ...« لأنك إن حقرت» سقطت (إنْ) من الكتاب.

(٢) مزج أبوعلي كلامه بكلام سيبويه، وقوله: «بمنزلة ياء صَحَارى» جملة من كلام سيبويه، إلا أنه سقط من المخطوطة لفظ (ياء) انظر الكتاب ١٣٤/٢.

قال: لأنَّك لم ترد أن تحقِّر (حُبْلَى) ثم تضيف إليه[1]، أي إنَّما حقَّرته مضافًا إليه، وقد لزم ألفه الانقلاب[2].

* * *

هَذا بابُ تحقير كلّ اسم كانَ من شَيْئين أحدُهما ضُمَّ إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد[3]

قال في اثني عَشَرَ: إذا أحقَّرته قلت: ثُنَيًّا عَشَر، كما أنَّك إذا حقَّرت اثْنَيْنِ قلت: ثُنَيَّان، لأن (عَشَر) من اثْنَيْ عَشَرَ بمنزلة النون من اثنين[4].

قال أبوعلي: هذا لأن (عَشَر) من (اثْنَيْ عَشَر) بمنزلة النون من اثنين، وذلك أنَّ الألف والياء إذا ثبتتا في التثنية ثبتت بثباتهما النون، فلم تسقط النون إلا في الإضافة، وليس (اثْنا) مضافًا إلى (عَشَر)، فتسقط النون له، فإذا لم يكن مضافًا إلى (عَشَر)، ثبت أن (عَشَر) بدل من النون إذا لم تثبت معه كما لم يثبت البدل مع المبدل منه، وذا ليس من ذا

---

(1) الكتاب ٢/١٣٤.

(2) يقال: (حُبَيْلَى) في تصغير (حُبْلَى)، وإذا قيل فيه (حُبْلَوِيٌّ) فليست الواو هنا للتأنيث لأنه قد تنقلب ألف التأنيث إلى غير التأنيث، ألا ترى أنا نقول: حُبْلَى وحَبَالى، وصَحْراء وصحَارَى وصَحَارِي، فتتغير حكم الألف التي كانت في (حُبْلَى) و(صَحْراء). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٢.

(3) الكتاب ٢/١٣٤، وفيه: «... ضُمَّ أحدهما إلى الآخر...» ومثل ذلك عند السيرافي، أما الرماني فقد عنون لهذا الباب بقوله: «باب تصغير الاسم المركب من اسمين».

(4) الكتاب ٢/١٣٤.

الباب[1].

قال أبوعلي: التصغير يقوم مقام الصفة، فقولك: (زُيَيْدٌ)، بمنزلة قولك: (زَيْدٌ صغيرٌ)، فإذا لم يجز أن يوصف الشيء وصف تخليص وتمييز من غيره ولم يكن له باب يشبّه به لم يصغّر كما لايوصف.

قال: واعلم أن علامات الإضمار {لايحقَّرْنَ} من قبل أنها لاتقوى قوة المظهرة[2].

قال أبوعلي: لم يُصغَّر من حيث لم يُوصف لأنّه لايضمر حتى يُعرف، فيستغني عن الوصف[3].

---

(١) إذا نسبت إلى المركب، فالنسب يكون إلى الصدر. انظر المقتضب ١٤٣/٣. كما أنه إذا صُغِّر، فالتصغير يقع في صدره أيضًا. انظر المقتضب ٢٠/٤. و(اثنا عشر) عند التحقير يقال فيه: (ثُنَيَّا عَشَرَ)، وفي المؤنث: (ثُنَيَّتَا عَشْرَةَ)، كأنك حقّرت (اثنين، واثنتين) أما (عَشَرَ، وعَشْرَةَ) فبمنزلة النون في المثنى. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٢.

قال الرماني: «وقع (عَشَرَ) موقع النون، وجرى الإعراب في (اثنين، واثنان) ووجب ذلك فيه، لأن إعرابه بالحروف التي تنقلب بعضها إلى بعض، فلم يجز حذف علامة الرفع من قولك: (اثنان) إلا بحذف الحرف، وليس كذلك سبيل (خمسة)، لأنك تحذف الإعراب من غير حذف حرف الإعراب فتقول إذا سميت به ثم حقّرته: (خُميسةَ عَشَرَ)، ولايجوز مثل ذلك في قولك: (اثنا عشر) إذا سميت به ثم حقرته، لاتقول إلا (ثِنْتَا عَشَرَ)»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٨٧- ٨٨.

(٢) الكتاب ١٣٥/٢، ومابين المعقوفتين سقطت من المخطوطة، كما سقط منها أيضًا التاء في قوله: «المظهرة».

(٣) يقصد بعلامات الإضمار: (الضمير) مثل (أنا، ونحن، وهو) انظر المصطلح النحوي/ ١٤٢- ١٤٣، والمضمرات لاتُحقّر؛ لأنها لاتوصف بحقير ولاغيره، فليس يجب لها بحق الأصل ولا الشبه، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق٩٠، وعلل السيرافي ذلك من جهتين:

إحداهما: أن الإضمار يجري مجرى الحروف، والحروف لاتحقر.

والأخرى: أن أكثر الضمائر على حرف أو حرفين، وليست بثابتة اسمًا للشيء الذي ==

قال: ولايُحقَّر أيْنَ ولا مَتَى[1].

قال أبو علي: لم تصغَّر لمضارعتها الحروف، وصغَّر (دُونَ وتَحْتَ)، لأنَّها أسماء متمكنة غير متضمنة معنى الحروف، ولا قائمة مقامها[2].

قال: وأمَّا أمْسِ وغَدٌ فلا يُحقَّران[3].

قال أبوعلي: لم يجز تحقير (أمْسِ) لأنه مبنيٌّ ولم يبن إلا لمشابهة الحرف، (وغَدٌ) ما أراه يمتنع من أنْ يُصغَّر.

قال أبوعلي: ليس وضع الأعلام أن تحقر كما أنها لاتوصف، وإنما صغِّر مايكون صغيراً بالنسبة إلى ماهو أكبر من جنسه[4].

قال: واعلم أنك لاتُحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل[5].

قال أبوعلي: يقبح تصغير اسم الفاعل إذا أعملته عمل الفعل من حيث يقبح أن تصفه إذا أعملته عمله، وإنما يقبح إذا أعملته عمله أن

== أضمر... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٦.

(١) الكتاب ١٣٥/٢.

(٢) «لم تصغر (أيْنَ، ومتى، ومَنْ، ومَا، وأيُّهم) لأن هذه أسماء يستفهم بها عن مبهمات لاتعرِّفها، ويجوز أن يكون ذلك الشيء، الذي يُستفهم عنه قليلاً أو كثيراً، ويلزمك أن تُبهم لتردَّ الجواب عنه على ماعند المسؤول فيه» بهذه العبارة علل السيرافي عدم جوز تحقير هذه الأسماء، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٥، أما (دُوْنَ، وتحْتَ، وفوْقَ) فتصغر، إذ يقال: (دُوَيْنَ، وتُحَيْتَ، وفُوَيْقَ)، وانظر الكتاب ١٤٠/٢، والمقتضب ٢٩٠/٢.

(٣) الكتاب ١٣٦/٢ بتصرف.

(٤) قال المبرد: (غيْرٌ) ليس مما يصغر، لأنك إذا قلت: جاءني غيرُك، لم تخصص واحداً من الناس، إنما زعمت أنه ليس به، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً»، المقتضب ٢٧٤/٢، وانظر الأصول في النحو ٦٢/٣.

(٥) الكتاب ١٣٦/٢.

تصفه من تصفه من حيث قبح أن توصف الأفعال، وكما لاتوصف الأفعال، كذلك لايوصف ما أقيم مقامه[1].

قال: وكذلك (عنْ ومَعَ)، صَارتَا في أن لاتُحقَّرَا كَمَنْ[2].

قال: لأن (عَنْ ومَعَ) وإن كانا قد استعملا اسمين فالحرفية عليهما أغلب[3].

* * *

(١) يقبح أن تقول مثلاً: هُوَ ضُوَيْرِبٌ زيداً، وهُوَ ضويربُ زيد، والعلة في ذلك أن (ضُوَيْرِب) إذا نُوِّن ونصب مابعد، كان كالفعل، والأفعال لاتصغر إلا في التعجب، وإن كان لما مضى فليس يجوز فيه التنوين ونصب مابعده، فيجري مجرى (غلام زيد)، ولما كان من الجائز لنا تصغير (غلام زيد) فإنه يجوز أن نصغّر (ضارب زيد) لذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٦.

(٢) الكتاب ١٣٦/٢.

(٣) قال أبوالحسن الرماني: «أما (مَعَ) فلا تكون إلا ظرفًا، ولايدخلها الألف واللام، ولاتجمع، ومع ذلك فإنها على معنى لايتعاظم كما يتعاظم معنى (قَبْل) و(بَعْد) فاحتمل ذلك فيهما، وإن نقص تمكنهما لأنهما على معنى يتعاظم كما احتمل في (فوق ودُون، وتحت)، فالذي يقتضي جواز التحقير أشياء منها: التمكن التام، ومنها: الاسم في معنى يتعاظم، ومنها: أنه يصح أن يوصف بحقير». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٩١.

هَذا بَابُ تَحقير المؤنّث[1]

قال: قلت: فَما بَالُ سَمَاءٍ قالوا سُميّة[2].

قال أبوعلي: تحذف اللام لاحتماع ثلاث ياءات [١٤٣/ب] فيصير إلى بناء الثلاثي، فتلحق هذه الهاء كما تلحق في (قَدَم) مُصَغَّرة[3].

قال: وإذا حقَّرت امرأةً سَقَّاءً قُلْتَ: سُقَيقِيٌّ ولم تدخل الهاء لأنَّ الاسم قدْ تمَّ[4].

قال أبوعلي: يعني بقوله: أن الاسم قد تم أنه جاوز الأربعة الأحرف، فلا تثبت فيه الهاء، لأنه لم يقع فيه حذف كما وقع في (سَمَاءٍ) الحذف، لاجتماع ثلاث ياءات، فثبتت التاء كما تثبت في (سماء)[5].

---

(١) الكتاب ١٣٦/٢.

(٢) الكتاب ١٣٦/٢.

(٣) نقل سيبويه ردّ أستاذه الخليل حول تصغير (سماء) على (سُمَيّة) وهو قوله: «قال [يعني الخليل]: من قِبَل أنها تحذف في التحقير [يريد الألف في سماء]، فيصير تحقيرها كتحقير ماكان على ثلاثة أحرف، فلما خَفَّتْ صارت بمنزلة (دَلْوٍ) كأنك حقرت شيئًا على ثلاثة أحرف» الكتاب ١٣٦/٢.

قال أبو سعيد: «إن كان في الرباعي المؤنث مايوجب التصغير حذف حرف منه حتى يصير على لفظ الثلاثي ووجب ردّ الهاء، كقولك في تصغير (سماء: سُمَيَّة)؛ لأنه كان الأصل سُمَيِّيٌ بثلاث ياءات، فحذفت واحدة منها ...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٦.

(٤) الكتاب ١٣٦/٢.

(٥) لم تدخل الهاء في التصغير هنا، ولم يقل: (سُقَيْقيَةٌ)؛ لأنّه لم يرجع في التصغير إلى مثل عدّة ماكان على ثلاثة أحرف، والسبب هنا أنه لم يحذف من الاسم (سَقَّاء) شيء كما حذف من (سَمَاءٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٧.

قال: قُلتُ: مَابَالُ المرأة إذا سميتْ بحَجَر قلت: (حُجَيْرةٌ)، قال: لأن حَجَراً صار اسمًا علمًا وصار لها خاصًا، وليس صفة ولا اسمًا شاركت فيه مذكراً على معنى واحد فلم تُرد أن تحقِّر الحجر[١].

قال أبوعلي: يقول لم يشارك المؤنث المذكر هنا كما شارك المؤنث المذكر في قولك: (رجلٌ رِضًا، وامرأة رضًا) فلا تلحق علامة التأنيث، ولم ترد أن تحقِّره وهو خاص تحقيرك إيّاه وهو عام لغير شخص بعينه[٢].

* * *

(١) الكتاب ٢/١٣٧.

(٢) قال الرماني: «تحقير (حَجَر) اسم امرأة: حُجَيْرةُ، لأنه قد صار الاسم خالصًا لا في معنى العلم...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٩٣، وللسيرافي تعليل طريف في إدخال الهاء في تصغير مثل هذا اسمًا للمرأة دون سائر الصفات إذ يقول: «فإن قال قائل: أنت إذا سميت امرأة بحَجَرٍ أو جَبَلٍ أو جَمَلٍ، أو ما أشبه ذلك من المذكّر، ثم صغّرته أدخلت هاء، فقلت: حُجَيْرةٌ، وجُبَيْلَةٌ، فهلاّ فعلت ذلك بالنعوت؟ قيل له: الأسماء لايراد بها حقائق الأشياء فيما سميت بها، والصفات والأخبار يراد بها حقائق الأشياء، أو التشبيه بحقائق الأشياء، ألا ترى أنا إذا سمّينا شيئًا بـ(حَجر)، أو سمينا رجلاً بـ(حَجَرين) فليس الغرض أن يجعل حجراً، وإنما أردنا إبانته، كما سمينا بإبراهيم، وإسماعيل ونوح وما أشبه ذلك؛ وإذا وصفنا به، أو أخبرنا عنه فإنما نريد الشيء بعينه، أو التشبيه، فصار كأن المذكر لم يزل؛ ألا ترى أنا إذا قلنا: (مَرَرْتُ بامرأةٍ عَدْلٍ) ففيها عدالة؟، وإذا قلنا للمرأة: (ما أنْتِ إلاّ رَجُلٌ) فإنما نريد: مثل رَجُلٍ؟، وكذلك تقول: (أنْتِ حَجَرٌ) إذا لم يكن اسمًا لها نريد: مثلُ حَجَرٍ في الصلابة والشدّة». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٠٧- ٢٠٨.

هَذا بابُ تحقير [الأسماء] المُبْهَمَة[1]

قال أبوعلي: ألحقت الألف في آخر المبهمات لِيُدَلّ على ماكانت الضّمة تدل عليه في غير المبهمة، فالألف في آخر المبهمات كالضمة في أوائل غيرها[2]. فإن قلت: ما تنكر أن تكون هذه الألف في (ذَيَّا وذَيَّاكَ) لامَ الفعل؟ قيل: لايجوز ذلك من غير جهة[3]. إحداها: أنها لو كانت لام الفعل لكانت الياء التي قبلها ياء التصغير، لأنها تقع في الثلاثي قبل اللام، ويمتنع أن تكون هذه الياء للتصغير لأنها متحركة وتلك ساكنة؛ وأيضًا فإن ماقبله ساكن وو الياء المدغم فيه، وما قبل ياء التصغير يكون متحركًا، وأيضًا فإن هذه الألف تزاد فيما لم يحذف منه شيء، كما زيدت في تحقير (ألاَ) المقصورة، فقيل: أُليًا، فلو كانت لامًا لم تزد هنا، لأن (ألاَ) على وزن (هُدَى) فهو غير ناقص منه شيء فإذا لم يجز أن تكون

---

(١) الكتاب ٢/١٣٩، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) مصطلح، الأسماء المبهمة يعني «أسماء الإشارة والأسماء الموصولة»، وإن كان يعني غيرهما عند الفراء، انظر المصطلح النحوي/ ١٦٧. وقد تفرّد هذا النوع من الأسماء بوضع خاص عند التصغير بأن ترك أوله على لفظه قبل التصغير، وزيد في آخر ألف عوضًا عن ضم أوله الذي هو علامة التصغير في غيره من الأسماء، وهذ المخالفة بين المبهم وغيره لها أسباب ذكرها أبو علي هنا، وفصلها أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب، فيقال في: (ذَا: ذَيَّا) وفي (تَاء: تيَا) وفي (ذَاكَ: ذَيَاكَ) وفي (ألا: أليًا). كما يقال في تحقير (الّذي: اللّذيَا) وفي (الّتي: اللّتيًّا)، وفي (اللاتي: اللتيَات). وإن كان سيبويه لايرى تحقير (اللاتي) لاستغنائهم بجمع الواحد إذا حقّر عنه، وهو قولهم: (اللّتَيَّات) فأسقطوه - انظر الكتاب ٢/ ١٤٠، وفي تحقير (اللّذَان: اللّذَيَّان) وفي (الّذينَ: اللّذيِّين)، ومن قال: (اللّذُون) صغرها (اللّذيون) وهكذا. انظر المقتضب ٢/ ٢٨٧ - ٢٩٠، المخصص ١٤/١٠٣-١٠٦.

(٣) يعني: لايجوز لأكثر من وجه.

هذه الألف التي ألحقتْ في هذه الأواخر من نفس الكلمة لما قلنا: ثبت أنها زيدت دلالة على التصغير.

فأمَّا (ذَيًّا) فالدليل على أنَّ العين منه محذوفة سكونُ الياء التي بعد الذال، ولو كانت هذه هي العين لوجب أن تكون متحركة، وأن تكون الياء التي بعدها المفتوحة ساكنة، فلما كانت الأولى ساكنة والثانية مفتوحة، عُلم أن العين محذوفة. ويدل أيضًا على أنّ هذه الألف التي في أواخر المبهمة ليست بلام أنَّها قد زيدت فيما زاد على ثلاثةٍ قبل آخره، كزيادتهم إياها في الياء [في][1] تصغير (أُلاَ)[2]، فهذا أيضًا يبيّن أنها ليست بلام.

قال: وأمّا (تَيًّا) فإنَّما هي تحقير (تَا)، وقد استعمل ذلك في الكلام[3].

قال أبو علي: يقال للمذكر (ذَا)، وللمؤنث (ذِي)، فلو حُقِّر المؤنث [١٤٤/أ] (ذِي)، لصار (ذَيًّا) فالتبس المذكر بالمؤنث، فلما كانت (ذِي) التي للمؤنث تؤدي في التصغير إلى إلباسٍ، حُقِّر(تَا)، واستغنى بها عن (ذي)[4].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) تحقير (أولى) المقصورة: (أوليًا)، قال المبرد: (ألاَء) في وزن (غُرَاب)، وتحقير (غُراب: غُرَيِّب)، وتحقير (أولى) لو كان غير مبهم: (أُوليّ)، فإن زدت الألف: أُوليًّاء»، انظر المقتضب ٢٨٩/٢، وقد تبين المرحوم عضيمة السقط الوارد في عبارة المبرد هذه ونقله عن ابن سِيده في المخصص ١٤/١٠٤- ١٠٥.

(٣) الكتاب ١٣٩/٢.

(٤) يقول المبرد: «فإن حقّرت(ذِه) أو(ذِي) قلت: (تَيًّا)، وإنما منعك أن تقول:(ذَيًّا) كراهةُ =

قال أبو علي: (ألاَءِ) على وزن غُرَابٍ، فإذا صغَّرته على قياس المبهمة وجب أن تقول: أُليىءُ مثل أُلَيِّعٌ[1]، ثم تلحق الألف التي تلحق أواخر المبهمة، - فتقول: أُلَيَّا مثل: أُلَيِّعَا[2].

قال العباس: (ألاَ) إنما ألحقت الألف قبل الهمزة فقيل: (أُلَيَّاءِ) على مثال (أُلَيَّاعِ) خلافًا لأخواتها، لتسلم كسرة (ألاَءِ)، لأن الألف لو ألحقت بعد الهمزة لفُتحت الهمزة وزالت كسرتها التي كانت في مُكبَّرها[3].

قال : وإذا ثنَّيْتَ حَذَفْتَ هذه الألف كما تحذف ألف (ذَوَاتَا) {واللَّذان} لكثرتها في الكلام[4].

== التباس المذكر بالمؤنث، فقلت: (تَيًّا)، لأنك تقول: (تَا) في معنى (ذِه) و(تِي). كما تقول: (ذِي) فصغَّرت (تا) لئلا يقع لبس، فاستغنيت ب عن تصغير (ذِه) أو (ذِي) على لفظها». ٢٨٨/٢.

قلت: هذا هو الذي أومأ إليه سيبويه عندما قال: «وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه فيلتبس الأمر» الكتاب ١٤٠/٢. قال ابن سيدة: «ويقال في المؤنث: تَيًّا على لغة من قال: هذه، وهذى، وتَا، وتِي، يرجعن في التصغير إلى التاء لئلا يقع لبس بين المذكر والمؤنث» المخصص ١٠٤/١٤.

(١) مثل (غُرَيِّب) تحقير (غُراب)، وهذا في (ألاَءِ) الممدودة. انظر المقتضب ٢٨٩/٢.

(٢) قال أبوسعيد: «إذا صغَّرت (ألاَءِ) فيمن مدَّ قلت: (أُلَيَّا) من قول الشاعر:

{يامَا أُمَيْلِحَ غُزْلانًا شَدَنَّ لنَا} من هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فـ(ها) للتنبيه، و(كُنَّ) لمخاطبة جمع المؤنث، والمصغَّر (أُلَيَّا)»، ثم أورد اختلاف المبرد والزجاج في تقدير ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٠.

(٣) لم يرد هذا القول في المقتضب، ولكنه ورد مفصلاً في المخصص ١٠٤/١٤، ورواه السيرافي عندما أورد خلاف المبرد والزجاج.

(٤) الكتاب ١٤٠/٢، ومابين المعقوفتين لم ترد في الكتاب، ووردت في المخطوطة بالمفرد ==

قال أبوعلي: يعني في التثنية إذا قلت تَانِ، واللّذانِ، وذَانِ[1].

* * *

هذا بابُ تحقير مَا لمْ يُكَسَّر عَليْه واحِدٌ للجَمْع[2]

قال: وإذا حقَّرت السِّين لم تقل إلا سُنَيَّاتٌ، لأنك قد رددت ما ذهب فصار على بناءٍ لا يجمع بالواو والنون[3].

قال أبوعلي: إنما يجمع كثيراً هذا الضَّرب الذي سقطت لامه بالواو والنون والياء والنون، لأن جمعه بالواو والنون كأنه عوضٌ من سقوط اللاّم، فسِنُون في التكسير ساقط اللام، فإذا صغرته رَجَعتْ لامه في التصغير فلم يُقل (سُنَيّون) لأن اللاّم رجَّعها التصغير، وإنما كان يجمع بالواو والنون لسقوط اللام منها، فإن قلت: إن (أرَضِين) لم تسقط لامُه وقد جُمع بالواو والنون. فمن الجواب في ذلك أنه يقال: كان يجب أن تكون فيه علامة تأنيث، فلما لم تكن فيه كان جمعه بالواو والنون عوضًا من تلك العلامة،

== (الذي) ولا ألف فيها حينئذ.

(١) قال المبرد: «واعلم أنك إذا ثنَّيت أو جمعت شيئًا من هذه الأسماء لم تُلحقه ألفًا في آخره؛ من أجل الزيادة التي لحقته، وذلك قولك في تصغير اللّذانِ: اللّذيّان، وفي الذين: اللّذيِّينَ». المقتضب ٢/ ٢٩٠.

وعلل الرماني هذا الحذف من قبل كونها مبهمة تقتضي ألا يخلص لها تثنية ولا جمع كما لايخلص لها التحقير، وأن تغيرها بالحذف دون غيره للتخفيف، وذلك لكثرتها في الكلام لا أن يفسر لالتقاء الساكنين - كما هو الحال في حُبْلَى - ونحوه. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٩٦.

(٢) الكتاب ٢/١٤٢.

(٣) الكتاب ٢/١٤٣.

فإذا صغَرته ثبتت فيه الألف والتاء، فصارتا تقومان في الجمع مقام تاء التأنيث في الواحد، لأنهما في الجمع بمنزلة الهاء في الواحد[١].

قال: وإذا حقرت (أَرَضِيْنَ) اسم امرأة قلت: أُرَيْضُونَ، وكذلك السِّنُونَ لاتُدخلِ الهاءَ، لأنَّك تحقِّر بناءَ أكثرَ مِنْ ثلاثةٍ[٢].

أي فإذا حقَّرتَ ماكان على أكثر من ثلاثة لم تلحق فيه الهاء مصغَّراً، ولست تردّها إلى الواحد، لأنك لاتريد تحقير الجمع.

قال أبوعلي: يقول: لست تُحقِّر الجمع إنما تحقِّر اسْمَ واحدٍ.

وقوله: ولاتدخلها الهاء أي لاتدخل في سِنُون وأَرَضَونَ إذا صغّرتهما اسم امرأة، كما تدخل في قَدَمٍ وقِدْرٍ[٣] لو صغرتهما اسمين لمرأتين، لأن (أَرَضِيْنَ) (وسِنِيْنَ) كل واحد فيهما على أكثر من ثلاثة أحرف، فكما لاتدخل هاء التأنيث فيما كان على أربعة أحرف نحو (عَنَاق)، كذلك لاتدخلها في (أَرَضِيْنَ وسِنِيْنَ)[٤].

---

(١) قال أبو سعيد: «إن السِّنِيْنَ قد جمع بالواو والنون قبل التحقير، فإذا حقِّرت لم يجز الجمع إلا بالألف والتاء، وذلك أن (سِنِيْنَ) جمع على (سِنُونَ وسِنِيْنَ) بالواو والنون [والياء والنون]، لأن هذا الجمع له فضل ومزية، فجعل عوضًا من الذاهب في (سَنَةٍ)، والذاهب منها لام الفعل، فإذا صغَّرنا وجب ردّ الذاهب فبطل التعويض، وجمع على مايوجبه القياس، كقولنا: قُصَيْعَةٌ وقُصَيْعَاتٌ، وصَحِيْفَةٌ وصَحِيفَاتٌ، وكذلك (أَرَضُونَ)، تقول: أُرَيْضَاتٌ لاغير...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٤.

(٢) الكتاب ١٤٣/٢.

(٣) أي أنك لو حقَّرت (قَدَم، ورِجْل) لقلت: قُدَيْمَةٌ، ورُجَيْلَةٌ فأدخلت التاء.

(٤) هناك فرق بين تصغير (أَرَضِيْنَ) اسم امرأة، و(أَرَضِيْنَ) جمعًا، ومثلها السِّنُونَ). فتصغير (الأرض): أُرَيْضَةٌ بالهاء، كما أن تصغير (سَنَةٍ): سُنَيَّةٌ، وجمع المصغَّر: (أُرَيْضَاتٌ، وسنيّاتٌ)، ولايجوز فيها إلا الألف والتاء، والتحقير الذي يومىء إليه سيبويه إنما هو ==

قال: وإذا حقَّرت السِّنِيْنَ اسم امرأة قلت في قول [١٤٤/أ] من قال: (هذه سِنِيْنٌ): سُنَيِّنُ على قوله: يُضَيْعُ، ومن قال: (سِنُونَ)، قال: (سُنَيُّونَ) إذا وقعتا في الاسم بمنزلة ياء الإضافة وتاء التأنيث التي في بنات الأربعة لايُعتدّ بها، كأنك حقرت سِنِيّ[1].

قال أبوعلي: قول: الواو والنون في (سِنُونَ) بمنزلة التاء في بنات الأربعة فالتاء في بنات الأربعة نحو: (جُنْدَلَةٍ)، لايعتد بهذه التاء إذا صغرتها أي لاتحذفها كما تحذف اللام من (سَفَرْجَلٍ) فتحذفها في التصغير كما تحذف اللام إنّما الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، تحقر الصدر وتُدغم الثاني، وكذلك الواو والنون في قولهم: (سنون)، ولايعتد بها من بناء الاسم كما يعتد بالياء والنون في (سنين) اعتداد ماهو من نفس الكلمة، فتصغّر الاسم أعني في (سِنِينَ) عليه، فيقال: (سُنَيِّنٌ)، ووزنه من أمثلة التصغير (فُعَيْعِلٌ)، ومن الفعل (فُعَيِّنٌ)، فأمّا الواو اللاحقة مع النون في (سِنُونَ) فلا يعتد بها كما اعتُدّ الياء في (سِنِيْنَ) اعتداد الأصلي، لكن تصغّر (سِنُونَ) اسم رجل فيقال: (سُنَيُّونَ)، يردُّ اللام في (سِنِيْنَ)، فيصير وزنه من التصغير والفعل جميعًا (فُعَيْلُونَ)، ولو رددت اللام في (سِنِيْنَ) على قياس من ردّ الفاء في (يَضَعُ) فقال: يُوَيْضِعُ، وفي هَارٍ: هُوَيْئِرٌ، لكنت قائلاً: (سُنَيِّنَ)، فخرج وزنه من الفعل: فُعَيْلِيْنَ، ومن التصغير (فُعَيْعِيْل)[2].

== تحقير اسمُ واحدٍ دون الجمع. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٤.

(١) الكتاب ١٤٣/٢ بتصرف.

(٢) يقول ابن السراج: «إذا حقرت السنين قلت: سُنَيَّاتٌ، لأنك قد رددت ماذهب، وأرَضُونَ: ==

قال: وإذا حقَّرت (أفْعَالٌ) اسم [رجل] قلت: (أُفَيْعَال) كما تحقرها قبل أن تكون اسمًا فتحقير (أفْعَالٍ) كتحقير عَطْشَانٍ[1].

قال أبو بَكْرٍ: لم يقولوا: (أُفَيْعِيل). ليفرق بين (أفْعَال) التي للجمع (وإفْعَال) التي للواحد[2].

قال: ولا تُشبِّهْهُ (بِلَيْلَةٍ) ونحوها إذا سميت بها رجلاً ثم حقَّرتها، لأن ذا ليس بقياس، وتصغير (أفْعال) مطرد على (أُفَيْعَالٍ)[3].

قال أبوعلي: يقول تحقير (لَيْلَة لُيَيْلِيَة)، ليس بقياس، فإذا سمَّيت ب رددته إلى القياس، وتصغير (أفْعَال: أُفَيْعَالٌ) قياس، فتدعه اسم رجل على ماكان علي من القياس قبل أن يكون اسم رجل، إذ كنت تردّ إلى القياس إذا سمَّيت رجلاً بشيء صُغِّر على غير القياس، ومع ذلك فإن العلة التي لها صغِّر (أفْعال) قبل أن يكون أسمًا لشيء بعينه (أُفَيْعَالٌ) قائمة في التسمية، لأنَّك لو صغرته وو اسمٌ: (أُفَيعِيْل) لالتبس برجل

== أُرَيْضَاتٌ لأنك قد غيَّرت البناء، وإن كان اسم امرأة قلت: أُرَيْضونَ، وكذلك سِنُون، لاتردّ إلى الواحد، لأنك لاتريد جمعًا تحقره، وإذا حقرت (سِنِين) اسم امرأة في قول من قال: سِنِين، قلت: سُنَيِّنٌ، على قوله في (يَضَع: يُضَيِّعُ) لاتحتاج إلى أن تردّ لأنه على مثال المصغرات من (فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ)، فمن قال: (سِنُونَ) قال: سُنَيُّونَ، فلم يكن بدٌّ من الردّ، لأن الواو والنون ليستا من الاسم المصغر»، الأصول في النحو ٣/٥٤، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٠٠.

(١) الكتاب ٢/١٤٣.

(٢) انظر الأصول في النحو ٣/٥٤.

(٣) الكتاب ٢/١٤٣.

يسمى (بأفْعَالٍ)[1].

قال: وليست أفْعَالٌ وإن قُلْتَ فيها: أفَاعِيْلُ كأنْعَامٍ وأنَاعِيْمَ، {تجري مجرى سِرْحَانٍ وسَرَاحِينَ}، لأنه لو كان كذلك لقلت في جَمَّالٍ: جُمَيْمَالٌ[2].

قال أبوعلي: يقول: لاتقولُ في تحقير (أفعَال): (أُفَيْعِيْلٌ)، لأنَّك تقول في تكسيره (أفاعيل)، كما أنَّك لاتقول في جَمَّال: جُمَيْمالٌ، لأنك لاتقول: جَمامِيْلٌ، وكما [١٤٤/ب] أنك تقول: جُمَيْمِيْلٌ وإنْ لم تقل: جَمَامِيْلٌ، ولا تقول: جُمَيْمَالٌ، كذلك تقول: أُفَيْعَالٌ، ولاتقول: أُفَيْعِيْلٌ، وإن قلت: أفاعِيْل فقد أوجدت[3] ما لا يكسر على وزن مَفَاعِيْل، يصغر على (مُفَيْعِيْل)، كما جاء مايكسر على مَفَاعِيْل ولم يُصغَّر على مُفَيْعِيْل، لأنّه لو صُغِّر على مثال (فُعَيْعِيْل) لزال عنه دلالة الجمع، فلذلك لم يعتبر تصغيره بتكسيره، ونظير هذا في أنه لم يعتبر بتكسيره تصغيرُه، لزوال الجمع قولك في مُصْرَانٍ جمع مَصير: مُصَيْرانٌ، ولم تقل: مُصَيْرِيْنٌ وإن قلت في تكسيره مصَارِيْنٌ، لأنَّك لو صغرته على تكسيره لقلت: مُصَيْرِيْن

---

(١) يقول أبو سعيد: «فرَّقوا بين تصغير (إفْعَال وأفْعَال)، فقالوا في (إفْعَال): أفَيْعِيْلٌ، وفي (أفْعَال): أُفَيْعَال، لأن (أفْعَال) لاتقع إلاَّ جمعًا، فكرهوا إبطال علامة الجمع منه، إلا أن ينجمع مرة أخرى فيكون كأنْعَامٍ وأنَاعِيْمَ، إذا صغروا لم ينُب التصغير عن الجمع، فبقَّوا علامة الجمع، واستعلموا علامة التصغير...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٤.

(٢) الكتاب ١٤٣/٢، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب.

(٣) في المخطوطة: (أوْجدك).

فـزالت دلالة الجـمع، وصـار بمنزلة (فِعْلان) الذي هو واحد غـيـر جـمع مـثل (سِرْحَان) كـمـا أنك لو قلت في (أَفْعَال): (أُفَيْعِيْل)، لالتـبس بالـواحـد وزالت دلالـة الجـمع فلهـذا لم يعـتـبـر بتـصـغـيـر هذا الضـرب من الجـمع تكسيره[1].

(١) يقول الرماني: «لايجوز في (أَنْعَام) أن يحقر على قياس (أَنَاعِيْم) كما يحقر (سِرْحَان) على قياس (سَرَاحِين)، وما لم يجمع هذا الضرب كما لم يحقر على طريقة عُثَيْمَان، فكان يجيء من هذا في أحمال: أحيمال، لأنه لايجمع على (أَفَاعيل) وفي (أَنْعَام: أُنَيْعيم) لأنه يجمع على (أَنَاعِيم)، فهذا خطأ للفرق بين الواحد والجمع كما ذكر سيبويه، وذلك أنه لما كان يلتبس (أَفْعَال) (بإِفْعَال) في التحقير فرق بينهما، فقيل في (إِجْمال: أُجَيْميل) وفي (أجمال: أجيمال) للفرق بين الواحد والجمع، وكذلك تقول في (إِنْعَام: أُنَيْعَام) للفرق بينه وبين (أَنْعَام)، ومنع هذا الذي يحتـاج إليـه من الفـرق، ومن الحـمل على النظيـر في (أَنَاعِيم)، وليس كذلك (سِرْحان، وسَرَاحِين)، لأنه ليس فيه مايمنع من الحمل على النظير، فـوجب في هذا ولم يجب في ذاك...»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٠١، وانظره مبسوطًا في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٥.

* * *

انتهى الجزء الثالث

ويليه

الجزء الرابع إن شاء الله، ويبدأ بقوله:

هذا بابُ حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها

فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضـــــوع	الصفة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحـة

الموضـــــوع	الصفحـة

الموضـــــوع	الصفحـة

* * *

انتهى فهرس موضوعات الجزء الثالث من التعليقة على كتاب سيبويه

